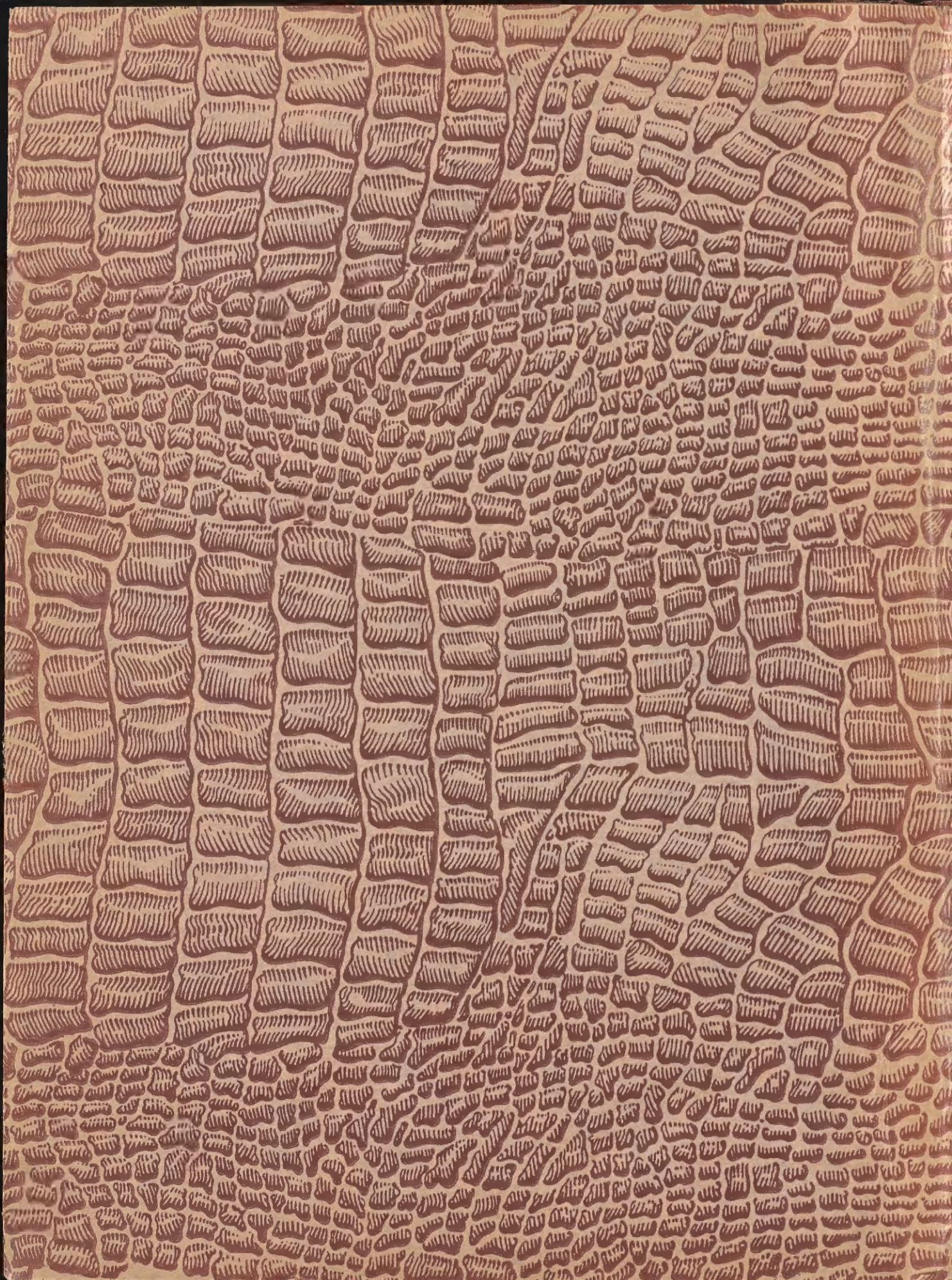


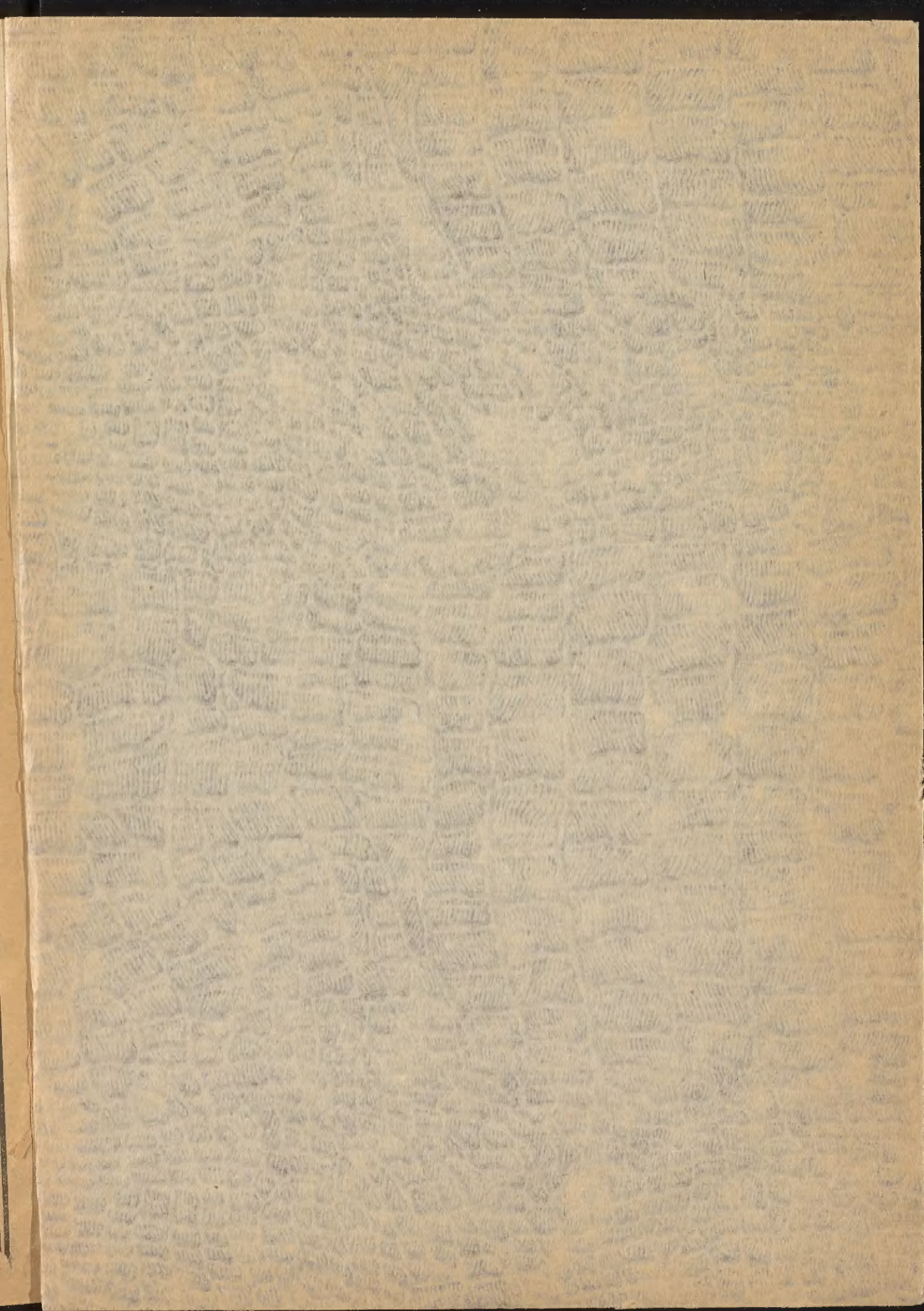
RE

Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES







(كتاب)

الاشباه والنظائر على مذهب الامام الاعظم

أبي حنيفة النعمان تأليف العلامة مولانا

الشيخ زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم

نفعنا الله ببركاته في الدارين آمين

وصلّى الله على سيدنا

محمد وعلى آله

وصحبه

وسلم

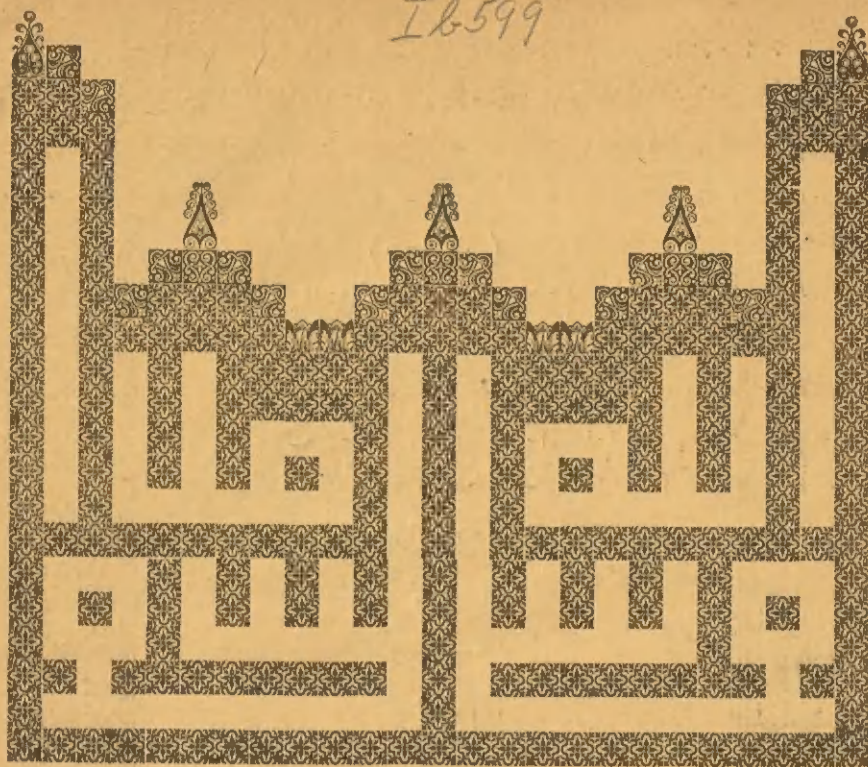
﴿طبع بمعرفة﴾

السادات احمد ناجي الجمالي ومحمد أمين المنانجي وأخيه

طبع بالمطبعة الحسينية المصرية

بجوار مسجد الامام الحسين رضي الله تعالى عنه

ادارة محمد افندي عبد اللطيف الخطيب



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد في كتاب الله تعالى بتمام كتاب الاسماء والصفات
 الفقهية على مذهب الحنفية المشتمل على سبعة أنواع أردت أن أهرسه في أوله ليسهل النظر فيه النوع
 الأول في التواعد الأول في لاؤاب الابالية وفيها بيان ما تكون الفية فيه شرطاً وما لا تكون
 وبيان دخولها في العبادات والمعاملات والخصومات والمباحات والمناهي والتروك الثانية في الامور
 بمقامها وفيها بيان ان الشيء الواحد يتصف بالحل والحرم باعتبار ما قصد له وفيها ان الكلام في النية
 يقع في عشرة مواضع الأول في بيان حقيقتها الثاني في ما شرعت لاجلها الثالث في
 تعيين المنوي وعدمه الرابع في بيان التعرض لصفة المنوي من الفريضة والغفلة والاداء والقضاء
 الخامس في بيان الاخلاص السادس في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة السابع في
 وقتها الثامن في بيان عدم اشتراط استمرارها وفيه حكمها في كل ركن التاسع في عملها العاشر
 في شروطها وفيه بيان ما ينافيها القاعدة الثانية في اليمين وهي تخصيص العام بالنية وبيان ان المشيئة
 تدخل النية أولاً وبيان ان اليمين على نية الحائث أو المستحلف وبيان ان الايمان مبنية على الالفاظ دون
 الاغراض وفيها فروع في الطلاق وبيان دخول النية في النية وبيان ان هذه القاعدة تجري في علم
 العربية ايضاً وبيان ما يتعلق بالكلام نحو اوفقه او بيان سماع آية السجدة من لم يقصد تلاوتها او بيان ان هذه
 تجري في العروض ايضاً القاعدة الثالثة في اليقين لا يزول بالشك وفيها قواعد الأولى في الاصل
 بقاها كن على ما كان وبيان ما تفرع عليها من الطهارات والعبادات والطلاق وانكار المرأة وصول النفقة
 اليها واختلاف الزوجين في التمكن من الوطء والسكوت والرد والرجعة في العدة وبعدها واختلاف
 المتبايعين في الطوع ودعوى المطلقة الحبل الثانية في الاصل براءة الذمة وفيها بيان الاختلاف في
 القيمة والجواب عما ورد عليها الثالثة في مثل هل فعل أولاً فالاصل عدمه ويدخل فيها من تيقن
 الفعل وشك في القليل والكثير وبيان ان ما ثبت باليقين لا يزول الابالية وبيان الشك في الموضوع والصفة

هل صلاها أولا والشك في تعيين الفرض المتروك وبين ما إذا أخبره عدل بترك شيء منها والاختلاف بين
 الامام والقوم وبين الشك في أركان الحج وفي الطلاق وعدده وفي الخارج من ذكره وفي قدر الدين وما يدعي
 عليه وفي الزكاة والصوم والمنذور وفي اليمين من كونها بالله تعالى أو بطلاق أو عتاق **(الرابعة)** الأصل
 العدم وفيها بيان الاختلاف في وصول العتق وفي ربح المشارك والمضارب وفي ان المال قرض أو مضاربة
 وفي قدم العيب وفي اشتراط الخيار والرؤية وفي بيان الشك في وصول اللبن الى جوف الرضيع بعد ما أدخلت
 ثديها في فيه وفي آخرها التنبيه على تقعيد القاعدة وبين ما خرج منها **(الخامسة)** الأصل إضافة الحادث الى
 أقرب أوقاته وبين وجود النجاسة في الثوب والغارة في البئر وبين ما إذا قرب في عين العبد في ملك البائع
 وكذبه المشتري وفي اختلاف الورثة مع المرأة في ابنتها في المرض أو الصحة وفي اختلافهم في كون الاقارب
 لبعضهم في الصحة أو المرض وفيها الاختلاف في اسلامها بعد موت الزوج أو قبله وفي الاختلاف بين القاضي
 المعزول وغيره وبين ما خرج عن هذه القاعدة **(السادسة)** الأصل في الاشياء الاباحة أو الحظر
 أو التوقف وبين ثمة الاختلاف في ذلك **(السابعة)** الأصل في الابضاع التحريم وفيها مسائل القهرى
 في الفروج وبين الطلاق المبهم والعق المبهم والمسمى وبين ما خرج عنها وفيها بيان وطى السرارى الثلاثي
 يحاين الآن من الروم والهند وان أمهات الاحتياط وفي الفروج الا في مسألة وفيها قاعدة وهي الأصل في الكلام
 الحقيقة وبين ما فرغ عليها وبين ما يشمل الصحيح والفاسد وما يختص بالصحيح وبين ما أورد عليها مع جوابه
 وفيها خاتمة فيم انواع **(الاولى)** يستثنى من قولهم اليقين لا يزول بالشك مسائل **(الثانية)** بيان
 الشك والوهم والظن وغالب الظن وأكبر الراى **(الثالثة)** في بيان حد الاستصحاب وحجته وما فرغ
 عليه **(القاعدة الرابعة)** المشقة تجلب التيسير وبين ان أسباب التخفيف سبعة السفر والمرض والاكرام
 والنسيان والجهل والعسر وعدم المساوى والنقص وفيه بيان ما وسع فيه أبو حنيفة من العبادات وغيرها على
 هذه الامة وما وسع فيه الائمة الاربعة وختمنا هذه بقوائد مهمة **(الاولى)** المشاق على قسمين وفيها تنبيه
 في الفرق بين مرض الزوج ومرضها **(الثانية)** ان تخفيفات الشرع أنواع **(الثالثة)** ان المشقة
 والخرج انما يعتبران عند عدم النص **(الرابعة)** بيان قولهم اذا ضاق الامر اتسع واذا اتسع ضاق وبين
 ما جمع بينهما **(القاعدة الخامسة)** الضرر يزال وبين ما يقتضى عليه من أبواب الفقه ويتعلق بها
 قواعد **(الاولى)** الضرورات تبيح المحظورات **(الثانية)** ما يبيح الضرورة يتقدر بقدرها ويقرب
 منها ما جاز لمذر بطل بزواله **(الثالثة)** الضرر لا يزال بالضرر وبين انهما مقدمة لما قبلها وفيها بيان
 ما يتحمل فيه الضرر الخاص لدفع ضرر عام وبين ما فرغ عليها وفيها بيان ما اذا تعارض ضرران أو مفسدان
 وبين احكام من ابتلى بملتين وبين قولهم درء المفسد اولى من جلب المصالح وما يفرع عليها **(القاعدة**
السادسة) العادة محكمة وبين ما فرغ عليها من حد الماء الجاري والماء الكثير والحيض والنفاس والعمل
 المفسد للصلاة وكون الشيء مكىلا أو موزونا وصوم يوم الشك ويومين قبل رمضان وقبول الهدية وجواز الاكل
 من الطعام المقدم اليه بغير إذن صريح وبناء الايمان والنذور والوصايا والاوقاف عليها وبين ما ثبتت
 العادة به وبين انها انما تعتبر اذا أطردت أو غلبت لان ندرت وفيها بيان حكم البطالة في المدارس وفيه
 بيان مسامحة الامام في كل شهر أسبوعا للاستراحة أو لزيارة أهله وفيها بيان تعارض العرف والشرع وتعارض
 العرف مع الافة وبين ما خرج عن قولهم الايمان مبنية على العرف وبين ان العادة المطردة تنزل مستقلة
 الشرط وما تفرع عليه من استحقاق الاجرة بلا شرط اذا جرت العادة بأنه يعمل بالاجرة وفيه بيان ان الهاربية
 اذا شرط ضمانها هل يصح أولا وبين جهاز البنات وانه لا يجب السؤال عند الشراء من الاسواق وبين
 ان العرف الذى تحمل عليه الالفاظ انما هو والمقارن لا المتأخر وانه لا يعتبر في التعالقي والدعاوى والا قاربر
 وفيه بيان ان الواقف اذا شرط النظر لحاكم المسلمين وكان في زمنه شافعيًا ثم صار الآن حنفيًا هل يكون
 له أولا وبين ما اذا شرط النظر للقاضي هل يكون لقاضى بلده أو الموقوف عليه وفيه بيان ان المعقب العرف

العام لا الخاص - وهذا آخر القواعد السكينة **النوع الثاني** في قواعد كنية يتخرج عليها ما لا ينحصر
 من الصور الجزئية ***(الاولى)*** الاجتهاد لا ينقض بشئ - وفيها بيان ان القاضي اذا رد شهادة قليس
 لغيره قبولها الا في اربعة وانه لو حكم بشئ ثم تغير اجتهاده وبيات ما خرج منها وبيان ما استثناه أصحابنا من
 قولهم واذا رفع اليه حكم حاكم امضاه وبيان قولهم وحكم عوجه وبيان قول الموثقين مستوفيا شرائطه الشرعية
 وحكاية شمس الأئمة الخواني مع قاضي عنبسة وبيان عدم الفرق بين الحكم بالحق والحكم بالواجب وبيان
 ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه أو برواية مرجوح عنها أو خالف مذهبه عامدا أو ناسيا أو ببيان ان القضاء
 على خلاف شرط الواقف كالتضاء بخلاف النص وبيان ان فعل القاضي وأمره انما ينفذ اذا وافق الشرع
 والارد ***(القاعدة الثانية)*** اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام على الحلال وبيان ما تفرع عليها من
 اشتماله محرمة بأجنبيات وما اذا كان أحد أو يه ما كولا ولا آخر غير ما كولا وما اذا شارك المكاتب المعلم غيره
 أو كاتب المسلم كاتب المجوسي وما اذا وضع المجوسي يده على يد المسلم الذابح وما اذا عجز المسلم عن مدقوسه فأعانه
 مجوسي ووطء الجارية المشركة وما اذا كان بعض الشجرة أو الصيد في الحل وبعضها في الحرم وما اذا اختلطت
 المذكاة بالميتة وما اذا اختلط ذلك الميتة بالزيت وما اذا اختلطت زوجته بغيرها وفيه بيان ما اذا أسلم ولم تحتبه
 خمس وما اذا رمى صيدا فوقع في ماء أو سطح ثم على الأرض وبيان ما خرج عنها من المسائل العشرة وفي
 آخرها تنبيه فيما اذا جتمع بين حلال وحرام في عقد أو نية وبيان دخوله في أبواب النكاح والمهر والبيع
 والاجارة والكفالة والابراء والهبة والهدية والوصية والاقرار والشهادة والقضاء والعمادات والطلاق والعتاق
 وعارية الرهن والوقف وفي آخرها تنبيه على ما اذا اجتمع في العبادة جانب الحضر والسفر ثم فصل في قاعدة
 اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع على المقتضى الا في مسائل ***(القاعدة الثالثة)*** هل يكره
 الايثار بالقرب ***(القاعدة الرابعة)*** التابع تابع ويدخل فيها قواعد ***(الاولى)*** انه لا يفرد بحكم
 وفيها بيان حل الجارية والشرب والطريق وخرج عنها مسائل ***(الثانية)*** التابع يسقط بسقوط المتبوع
 ويقرب منها قولهم يسقط الفرع بسقوط أصله ***(الثالثة)*** التابع لا يتقدم على المتبوع ***(الرابعة)*** يغتفر
 في التابع ما لا يغتفر في غيره وفيها بيان ما يغتفر ضمننا لا قبله ***(القاعدة الخامسة)*** تصرف الامام على
 الرعية منوط بالمصلحة وفيها بيان ان أمره انما ينفذ اذا وافق الشرع وفي آخرها تنبيه على تصرف القاضي
 في أموال اليتامى والاقواق وفيه بيان احداث الوظائف بغير شرط الواقف وتقريره في المرتبات في الاوقاف
(القاعدة السادسة) الحدود تدرأ بالشبهات وفيها بيان ان القصاص كالحودود الا في خمس مسائل وبيان
 مخالفة التعزير لهما ***(القاعدة السابعة)*** الحر لا يدخل تحت اليد وفيها بيان ما خرج عنها ***(القاعدة الثامنة)***
 اذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر غالبا وبيان ما يتفرع عليها
 من اجتماع الحدين وما يوجب الجزاء على المحرم وبيان ما يجزى عن تحية المسجد وركعتي الطواف وتلاوة
 آية السجدة وبيان تعدد السهو في الصلاة والفرق بين جابر الصلاة وجابر الحج وما اذا زنى مرارا وشرب مرارا
 أو قذف مرارا أو جماعه وما اذا وطئ في رمضان مرارا أو تعدد جنابة المحرم والوطء بالشبهة وما اذا زنى بأمة
 فقتلها أو حرة كذلك وما اذا تعددت الجنابة على واحد وما اذا وطئت المعتدة بشبهة ***(القاعدة التاسعة)***
 اعمال الكلام أولى من افعال متى أمكن والأهل وفيها بيان الحقيقة اذا تعددت أو هجرت شرعاً وعرفاً
 وما اذا تعددت الحقيقة والحجاز وفيها بيان ما اذا جتمع بين امرأته وغيرها في الطلاق وفيها بعض مسائل الوقف
 والقول بنقض القسمة وما ذكره السبكي والخصاف وفيها تنبيه التأسيس خير من التأكيذ وبيان ما تفرع عليه
 من أنه لو كرر الطلاق أو اليمين بالله تعالى مخبراً أو معللاً ***(القاعدة العاشرة)*** الخراج بالضمان وبيان
 معناه وما دخل فيها وما خرج عنها ***(القاعدة الحادية عشر)*** السؤال بمعاد في الجواب وبيان كلمة نعم
 وبلى ***(القاعدة الثانية عشر)*** لا ينسب الى ساكت قول وبيان ما تفرع عليها وما خرج عنها ***(القاعدة
 الثالثة عشر)*** الفرض أفضل من النفل الا في مسائل ***(القاعدة الرابعة عشر)*** ما حرم أخذه حرم

اعطاؤه الا في مسائل وفيها تنبيه ما حل فعله حرم طابعه الا في مسئلتين * (القاعدة الخامسة عشر) * من
استعمل بالشئ قبل اوانه عوقب بحرمانه وبيان ما تفرع عليها وما خرج عنها وفي آخرها الطائفة في العربية
* (القاعدة السادسة عشر) * الولاية الخاصة اقوى من الولاية العامة وفيها بيان مراتب الولايات * (القاعدة
السابعة عشر) * لا عبرة بالظن البين خطؤه * (القاعدة الثامنة عشر) * ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كله
وبيان ما خرج عنها * (القاعدة التاسعة عشر) * اذا اجتمع المباشر والمتسبب اُضيف الحكم الى المباشر
وبيان ما خرج عنها والى هنا صارت القواعد خساو عشر من * (الفن الثاني) * في الفوائد من الطهارات
الى الفرائض على ترتيب السكز * (الفن الثالث) * في الجمع والفرق من الاشياء والنظائر وفي اوله بيان
أحكام يكثر دورها ويقع بحسب الفقيه جهلها وهي أحكام الناسي والجاهل والمكره وأحكام الصبيان والعبيد
والسكارى والاعمى والحمل وبيان الاحكام الاربعة للاقتصار والاستناد والتبيين والافتقار وحكم النقود
وما يتبعه وما لا يتبعه وما يجري فيه أحدهما مكان الآخر وما لا يجري وبيان ان الاسقاط هل يعود وان
النائب يملك ما لا يملك الاصيل وما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبل وبيان ان الدراهم الزئوف كالحياد
في بعض المسائل دون بعض وأحكام النائم والمجنون والمعتموه وما يعتبر فيه المعنى دون اللفظ وعكسه وأحكام
الانثى والخنثى والانس والجان والذمي والمحارم وغيبوبة الحشفة وما فارق فيه الدبر القبل وأحكام العقود
والملك والغسوخ والدين وثمن المثل وأجرة المثل ومهر المثل والشرط والتعليق والسفر والمسجد والحرم ويوم
الجمعة ثم بيان الاجتماع والافتراق في بعض المسائل وفي آخره خاتمة اشتملت على بعض قواعد وفوائد
شتى * (قاعدة) * اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا * (فائدة) * في أقسام العلوم
وما يكون فرض عين وفرض كفاية ومنه دويا وحراما ومكروها * (فائدة) * عن الامام البخارى فيما ينبغي
اطالب العلم وما لا ينبغي * (فائدة) * في اعتقاد الانسان في مذهبه ومذهب غيره * (فائدة) * المفرد
المضاف يعم في مسائل ولا يعم في أخرى * (فائدة) * العلوم ثلاثة * (فائدة) * ثلاثة من الدعاة * (فائدة) *
ليس من الحيوان من يدخل الجنة الا خمسة * (فائدة) * المؤمن يقطعه خمسة * (فائدة) * في الدعاء لرفع
الطاغوت * (فائدة) * في السكناس اذا هدم واحد منها هل تعاد أم لا * (فائدة) * الفسق هل يمنع أهلية
الشهادة والقضاء والامارة وغير ذلك أم لا * (فائدة) * في الصلاة على ميت موضوع على دكان هل تكره
أم لا * (فائدة) * في الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء * (فائدة) * في شروط الامامة المقتضى عليها
والمختلف فيها * (فائدة) * كل انسان غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله له وبه الا الفقهاء * (فائدة) * اذا
ولى السلطان مدرسا ليس بأهل هل تصح توليته أو لا * (فائدة) * ثلاثة لا يستجاب دعائهم * (فائدة) * كل
شئ يسأل عنه العبد يوم القيامة الا العلم * (فائدة) * هل يجوز وضع خزانة في المسجد لا جمل حفظ المحاضر
والسجلات أم لا * (فائدة) * ما معنى قول العلماء الاشبه * (فائدة) * اذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه
الا في مسائل * (فائدة) * المبني على الفاسد فاسد الا في مسألة * (فائدة) * اذا اجتمع الحقان ما يقدم منهما
* (الفن الرابع) * فن الانغاز * (الفن الخامس) * في الاشياء والنظائر * (الفن السادس) * فن الحيل
* (الفن السابع) * فن الحكايات وفيه وصية الامام الاعظم للامام الثاني رحمه الله تعالى آمين يا معين

(بسم الله الرحمن الرحيم رب تمم)

الحمد لله على ما أنعم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم (وبعد) فان الفقه أشرف العلوم قدرا وأعظمها أجرا وأنعمها
عائدة وأعظمها فائدة وأعلاها مرتبة وأسمها مقبلة عملاً العميون نوراً والقلوب سرورا والصدور انشراحا
ويقيد الامور اتساعا وانفتاحا هذا لان ما بالخاص والعام من الاستقراء على سبيل النظام والاستمرار على
وتيرة الاجتماع والالتزام انما هو بمعرفة الحلال من الحرام والتمييز بين الجائز والفاقد في وجوه الاحكام
بحوره واخره ورياضه فاضحه ونجوه زاهره وأصوله ثابتة وفروعه ثابتة لا يفتنى بكثرة الاتفاق كثره ولا
يلى على طول الزمان عزه وانى لا سطيع كنه صفاته * ولوان اعضائي جميعاتكم

أهل قوام الدين وقوامه وبهم ائتلافه وانظامه واليه المفرع في الدنيا والآخرة والمرجع في التدريس
والفتوى خصوصاً ان أصحابنا رحمهم الله تعالى لهم خصوصية السبق في هذا الشأن والناس لهم اتباع الناس
في الفقه عيال على أبي حنيفة رضي الله عنه ولقد انصف الشافعي رضي الله عنه حيث قال من أراد ان يتبحر
في الفقه فلينظر الى كتب أبي حنيفة كما نقله ابن وهبان عن حرملة وهو كالصديق رضي الله عنه له أجروا بحر
من دون الفقه وألفه وفرع أحكامه على أصوله الى يوم القيامة وان المشايخ الكرام قد القوا النمايين مختصر
ومطول من متون وشروح وفتاوى واجتهاد وفي المذهب والفتوى وحرر واونقحوا واشكروا الله سبحانه فيهم الا اني لم أر
لهم كتاباً يحكي كتاب الشيخ تاج الدين السبكي الشافعي مشتملاً على فنون في الفقه وقد كنت لما وصلت في شرح
الكثير الى تبيين باب البيع الفاسد ألفت كتاباً مختصراً في الضوابط والاستقناآت منها مائة الفوائد
الزينة في فقه الحنفية وصل الى خمسمائة ضابط فألهمت أن أصنع كتاباً على النمط السابق مشتملاً على سبعة
فنون يكون هذا المؤلف النوع الثاني منها **(الاول)** في معرفة القواعد التي ترد اليها وافرغوا الاحكام عليها
وهي أصول الفقه في الحقيقة وبها يرتقي الفقيه الى درجة الاجتهاد ولو في الفتوى وأكثر فرغها طمرت به
في كتب غريبة أو عثرت به في غير مظنة الا اني بحول الله وقوته لا أنقل الا الصحيح المعتمد في المذهب وان كان
مفرغاً على قول ضعيف أو رواية ضعيفة نهيت على ذلك غالباً **(وحكي)** أن الامام أباطاهر الدياس جمع
قواعد مذهب أبي حنيفة سبعة عشر قاعدة ورده اليها وله حكاية مع أبي سعيد الهروي الشافعي فانه لما بلغه
ذلك سافر اليه وكان أبوطاهر ضربه يكر ركل ليملة تلك القواعد بمسجد بعد ان يخرج الناس منه فالتفت
الهروي بمحضر وخرج الناس وأغلق أبوطاهر المسجد ومرد منها سبعة فحلت للهروى سعة فأحسن به
أبوطاهر فضربه وأخرجه من المسجد ثم لم يكررها فيه بعد ذلك فرجع الهروي الى أصحابه وتلاميذ عليه - م
(الثاني) الضوابط وما دخل فيها وما خرج عنها وهو أنفع الاقسام للدرس والفتى والقاضي فان بعض
المؤلفين يذكرون ضابطاً ويستثنى منه أشياء فاني أذكر فيها التي زدت أشياء أخر فمن لم يطلع على المزيد ظن
الدخول وهي خارجة كما ستراه وهذا وقع موقعاً حسناً عند أهل الانصاف وابتهج به من هو من أولى
الابواب **(الثالث)** معرفة الجمع والفرق **(الرابع)** معرفة الالغاز **(الخامس)** الحيل **(السادس)**
الاشباه والنظائر **(السابع)** ما حكي عن الامام الاعظم وصاحبيه والمشايخ المتقدمين والمتأخرين
من المكاتبات والمطاريحات والمراسلات والغريبات وأرجو من كرم الله الفتح أن هذا الكتاب اذا تم
بحول الله وقوته يصير نزهة للنظرين ومرجعاً للدرسين ومطلباً للمحققين ومعتمداً للقضاة والمفتين وغنية
للحاصلين وكشافاً لكرب الملهوفين هـ ذالان الفقه أول فنوني طال ما أسهرت فيه عيوني وأعمت بدني
اعمال الجدمابين بصري ويدي وظنوني ولم أزل منذ من الطالب أعني بكتبه قديماً وحديثاً وأسعى في
تحصيل ما هجر منها سعيًا حثيثاً الى ان وقفت منها على الجم الغفير وأخطت بغالب الموجود في بلدنا القاهرة
مطالعة وتأملاً بحيث لم يفتني منها الا النذر اليسير كما ستراه عند سرد ما مع ضم الاشتمال والمطالعة بكتب
الاصول من ابتداء أُمري ككتاب البرذوي والامام السرخسي والتقويم لابي زيد الديوبسي والتقني وشرحه
وشرح شرحه وحواشيه وشرح البرذوي من الكشف الكبير والنقير حتى اختصرت تحرير الحق ابن
الهام ومسميته لب الاصول ثم شرحت المنار شرحت بحول الله وقوته فائقاً على نوعه فنشر عن شاء الله تعالى
بحوله وقوته فيما قد ناه من هذا التأليف بعد تسميته (بالاشباه والنظائر) تسمية له باسم بعض فنونه سائلاً
من الله تعالى القبول وأن ينفع به مؤلفه ومن نظره انه خير مأمول وأن يدفع عنه كيد الحامدين واقتراء
المتعصبين ولعمري ان هذا الفن لا يدرك بالتمني ولا ينال بسوف ولعل ولواني ولا يناله الا من كشف عن
ساعد الجسد وشمروا عتزل أهله وشدا المئثر وخاض البحار وخاط الحاج يدأب في التكرار والمطالعة بكرة
وأصملاً وينصب نفسه للتأليف والتحرير برباطاً ومقيلاً ليس له همة الا معضلة يجلها أو مستصعبة عزت
على القاصر ين الا ويرتقي اليها ويحلمها على ان ذلك ليس من كسب العبد وانما هو من فضل الله يؤتيه من

يشاء وها أنا ذكركم المكتبة التي نقلت منها مؤلفاتي الفقهية التي اجتمعت عندي في أواخر سنة ثمان وستين
 وتسعمائة من شروح الهداية النهاية وغاية البيان والعناية وممرج الدراية والعناية والغاية وفخ القدير
 ومن شروح الكنز الزيلعي والعيني ومسكن ومن شروح القدوري السراج الوهاج والجوهرة والمجتبي
 والقاطع ومن شروح المجمع شرح المصنف وابن المالك ورأيت شرحا لعيني وقفا وشرح سنينة المعلى لابن
 أسبر حاج وشرح الوافي للـكافي وشرح الوقاية والنقاية وايضا شرح الاصلاح وشرح تلخيص الجامع
 الكبير للعلامة الفارسي وتلخيص الجامع للصـدر الشهيد وشرح الدرر والغرر لمـلا خسرو والبدائع
 لكاشاني وشرح التحفة والبسوط شرح الكافي وكافي الحاكم الشهيد والهداية وشرح الجامع الصغير
 لفضيل خان وشرح مختصر الطحاوي والاختيار من الفتاوى الخاتمة والخلاصة والبرازية والظهيرية
 والولولجية والعمدة والصغرى والوقائع للحسام الشهيد والقنية والمنية والغنية ومآل الفتاوى
 والتلخيص للحموي والتهذيب للفيلسوف وفتاوى قارى الهداية والقاسمية والعمادية وجامع الفصولين
 والسراج لابن يوسف وأوقاف النصارى والاسعاف والحواشي القدسي والتممة والمحيط الرضوي والذخيرة
 وشرح منظومة النسفي وشرح منظومة ابن وهبان له ولابن الشحنة والصـيرفة وخزانة الفتاوى
 وبعض خزائن الاكمل وبعض السراجية والتاثيرات خاتمة والتمنيس وخزانة الفقه وحيرة الفقهاء
 وسنابق الكردري وطبقات عمدة القادر في القرن الاول في القواعد الكلية في الاولى لا ثواب
 الابالنية صرح به المشايخ في مواضع في الفقه اولها في الوضوء وسواء قلنا انها شرط للصحة كافي الصلاة
 والزكاة والصوم والحج والا كافي الوضوء والغسل وعلى هذا قررنا حديث انما الاعمال بالنيات انه من
 باب المقتضى اذ لا يصح بدون تقدير اكثره وجود الاعمال بدونها فقدروا مضافا الى حكم الاعمال
 وهو نوعان آخرى وهو الثواب واستحقاق العقاب ودينوى وهو الصحة والفساد وقد اربد الاخرى
 بالاجماع لا لاجماع على انه لا ثواب ولا عقاب الابالنية فانتفى الآخر ان يكون مرادا امالانه مشـترك ولا عموم
 له اول اندفاع الضرورة من صحة الكلام به فلا حاجة الى الآخر والثاني اوجه لان الاول لا يسميه المصنف
 لانه قائل بعوم المشـترك فحينئذ لا يدل على اشتراطها في الوسائل للصحة ولا على المقاصد ايضا وفي بعض
 الكتب ان الوضوء الذي ليس بدينوى ليس باموربه ولكنه مقتضى للصلاة فاشتراط في العبادات
 بالاجماع او بآية وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء والاول اوجه لان العبادة فيها معنى
 التوجه بدقيرة عطف الصلاة والركعة فلا تشترط في الوضوء والغسل ومع الحنفية وازالة التجاسة
 الحنفية عن الثوب والبدن والكان والا في للصحة واما اشتراطها في التيمم فللدلالة آية عليها لانه المقصد
 واما غسل الميت فتقولوا لا تشترط للصحة الصلاة عليه وتحصيل طهارته وانما هي شرط لاسقاط الفرض عن
 ذمة المكلفين وتفرغ عليه ان الغريق يغسل ثلاثا ومنه يغسل مرة واحدة كافي ففتح القدير واما في العبادات
 الاخراج من الماء يغسل مرتين وان لم ينو ثلاثا وعنه يغسل مرة واحدة كافي ففتح القدير واما في العبادات
 كلها فهي شرط صحة الاسلام فانه يصح بدونها بدليل قولهم ان اسلام المـكروه صحيح ولا يكون مسلما بمجرد
 نية الاسلام بخلاف الكفر كما سنبينه في بحث التروك واما الكفر فيشترط له النية لقولهم ان كفر المـكروه غير
 صحيح واما قولهم انه اذا كان بكلمة الكفر هازلا يكفر انما هو باعتبار ان عينه كفر كما علم في الاصول من بحث
 الهزل فلا تصح صلاة مطلقا ولو صلاة جنازة لا بهما فرضا او واجبا او سنة او نفلا واذنوى قطعها لا يخرج
 عنها الاعتراف ولو فوى الانتقال عنها الى غيرها فان كانت الثانية غير الاولى وشرع بالكبرير صار منتقلا
 والا فلا ولا يصح اقتداء بامام الابنية وتصح الامامة بدون نيتها خـلاف الكرخي وأبى حفص الكبير كافي البنائية
 الا اذا صلي خلفه نساء فان اقتداء من به بلانية الامام للامامة غير صحيح واستثنى بعضهم الجمعة والعيد دين وهو
 الصحيح كافي الخلاصة ولو حلف ان لا يؤم أحدا فاقتهى به انسان صح الاقتداء وهل يحث قال في الخاتمة
 يحث قضاء لادبائه الا ان أشهد قبل الشرع فلا يحث قضاء وكذا لو أم الناس هذا الخالف في صلاة الجمعة

صحت وحنث قضاء ولا يحنث أصلا إذا أمهم في صلاة الجنازة وسجدة التلاوة ولو حلف أن لا يؤم فلا نفاءم الناس
 نأويان لا يؤمه ويؤم غيره فافتدى به فلان حنث وان لم يعلم به انتهى. ولكن لا ثواب له على الإمامة وسجود
 التلاوة كالتلاوة وكذا سجدة الشكر على قول من يراها مشروعة والمعتمد أن الخلاف في نيتها لا في الجواز
 وكذا سجود السهو ولا تضره نية عدمه وقت السلام وأما النية في الخطبة للجمعة فشرط لصحتها حتى لو عطس
 بعد صعود المنبر فقال الحمد لله للعطاس غير قاصد لها لم تصح كما في فتح القدير وغيره وخطبة العيدين كذلك
 لقولهم بشرط لها ما بشرط خطبة الجمعة سوى تقديم الخطبة وأما الأذان فلا يشترط لصحته وانما هي
 شرط للثواب عليه وأما استقبال القبلة فشرط الجرح في النية والصحيح خلافه كما في المبسوط وحل بعضهم
 الأول على ما إذا كان يصلي في الصحراء والثاني على ما إذا كان يصلي إلى محراب كذا في النية وأما ستر
 العورة فلا يشترط لصحته ولم أرفقه خلافا ولا يشترط للثواب صحة العبادة بل يشاب على نيته وان كانت فاسدة
 بغير تعمده كالموصل إلى محذنا على ظن طهارته وسيا في تحقيقه وأما الزكاة فلا يصح أدائها إلا بالنية وعلى هذا
 فإذا ذكره القاضي الأسدي يجب أن من امتنع عن أدائها أخذها الإمام كرها ووضعهما في أهلها وتجزيه لأن
 للإمام ولاية أخذها فقام أخذه مقام دفع المالك باختياره ضعيف والمعتمد في المذهب عدم الإجزاء كرها قال
 في المحيط ومن امتنع عن أداء الزكاة فالساعي لا يأخذ منه كرها ولو أخذ لا يقع عن الزكاة لكونه باطلا اختيار
 ولكن يجبره بالحبس ليؤدي بنفسه انتهى وخرج عن اشتراطها لها ما إذا تصدق بجميع النصاب بلانية
 فان الفرض يسقط عنه واختلغوا في سقوط زكاة البعض إذا تصدق به قالوا وتشرط نية التجارة في العروض
 ولا بد أن تكون مقارنة للتجارة فلو اشترى شيئا للقيمة نأويان أنه ان وجد ربحا بابعه لازكاة عليه ولو نوى التجارة
 فيما خرج من أرضه العشرية أو الخراجية أو المسجلة أو المستعارة لازكاة عليه ولو فارت ما ليس بدل مال
 بمال كالهبة والصدقة والخلع والمهر والوصية لا تصح على الصحيح وفي السائبة لا بد من قصد اسما لها للدر
 والنسل أكثر الخول فان قصد به التجارة فقيم الزكاة للتجارة ان قارنت الشراء وان قصد به الجمل أو الركب أو
 الاكل فلا زكاة أصلا وأما النية في الصوم فشرط لصحته لكل يوم ولو علقها بالمشيئة صحت لانها انما تبطل
 الاقوال والنية استمنها والفرض والسنة والنفل في أصلها سواء وأما الحج فهي شرط لصحته أيضا فرضا
 كان أو نافلة أو عمرة كذلك ولا تكون الاسنة والمغذور كالفرض ولو نذر حجة الاسلام لا يلزمه الا حجة الاسلام
 كما لو نذر الاضحية والقضاء في الكل كالاداء من جهة أصل النية وأما الاعتكاف فهي شرط لصحته واجبا
 كان أو سنة أو نافلة وأما الكفارات فالنية شرط لصحتها عتقا أو صياما أو اطعاما أو أمانا بخلافها فلا بد فيها من النية
 لكون عند الشراء لا عند البيع وتفرع عليه انه لو اشترى بها نية الاضحية فذبحها غيره بلاذن فان أخذها مذبوحة
 ولم يذبحه أجزأته وان ضمنه لا يجزئ كما في اضحية الذخيرة وهذا اذا ذبحها عن نفسه أما اذا ذبحها عن مالكها
 فلا ضمان عليه وهل تتعين الاضحية بالنية قالوا ان كان فقيرا وقد اشترى بها نية ان يذبحها عن نفسه فليس له بيعها وان
 كان غنيا لم تتعين والصحيح انها تتعين مطلقا فباعتقدها الغني بعد أيامها حية ولو كان له ان يقيم غيرها
 بمقامها ككافي البدائع من الاضحية قالوا والهدايا كالضحايا وأما العتق فعدنا ليس بعبادة وضايف دليل لصحته
 من الكافر ولا عبادة له فان نوى وجهه الله كان عبادة مثابا عليه وان أعنت بلانية صح ولا ثواب له ان كان
 صريحا وأما الكفاية فلا بد لها من النية وان أعنت للصائم أول الشيطان صح وان أعنت لأجل مخلوق
 صح وكان مباحا لثواب ولا يتم وينبغي أن يخصص الاعتاق للصائم بما اذا كان المعتق كافرا أما المسلم اذا أعنت
 له قاصدا تعظيمه كفر كما ينبغي أن يكون الاعتاق لمخلوق مكر وهما والتدبير والكتابة كالعتق وأما الجهاد فن
 أعظم العبادات فلا بد من خلوص النية وأما الوصية فكالمعتق ان قصد القرب فله الثواب والا فليس بصححة
 فقط وأما الوقف فليس بعبادة وضايف دليل لصحته من الكافر فان نوى القربة فله الثواب والا فلا وأما النكاح
 فقالوا انه أقرب إلى العبادات حتى ان الاشتغال به أفضل من التحلي لمحض العبادة وهو عند الاعتدال سنة
 مؤكدة على الصحيح فيحتاج إلى النية لتحصيل الثواب وهو أن يقصد اعتقاف نفسه وتخصيها وحصول ولد

وفسرنا الاعتدال في الشرح الكبير شرح الكنز ولم تكن فيه شرط صحة قالوا يصح النكاح مع الهزل لكن
 قالوا حتى لو عقد بلفظ لا يعرف معناه ففيه خلاف والفتوى على صحته علم الشهود أولاً كما في البرازية وعلى هذا
 سائر القرب لا بد فيها من النية بمعنى توقف حصول الثواب على قصد التقرب بها إلى الله تعالى من نشر العلم
 تعليمياً وإقناعاً وتصنيفاً وأما القضاء فقالوا أنه من أشرف العبادات والثواب عليه أي على القضاء متوقف
 عليه أي على النية وكذا إقامة الحد ودود التعازير وكما يتعاطاه الحكام والولاة وكذا تحمل الشهادات
 وأداؤها وأما المناجات فانما تختلف صفتها باعتبار ما قصدت لأجله فإذا قصد بها التقوى على الطاعات أو
 التوصل إلى الله كانت عبادة كالأكل والنوم واكتساب المال والوطئ وأما المعاملات فالبيع
 لا يتوقف عليه أو كذا الإقالة والجاراة لكن قالوا إن عقد مضارع لم يصدر بسوف أو السنين توقف على النية
 فان نوى به الإيجاب للمال كن بيعاً والاختلاف صيغة الماضي فإن البيع بها لا يتوقف على النية وأما
 المضارع المتعوض للاستقبال فهو كالأمر لا يصح البيع به ولا بالنية وقد أوضحناه في شرح الكنز وقالوا
 لا يصح مع الهزل إعدام الرضى بحكمه معه وأما الهبة فلا تتوقف على النية قالوا ولو هب مازاحمحت كما في
 البرازية ولكن لو قلن الهبة ولم يعرفها لم تصح لأجل أن النية شرطها وانما هو لفظ شرطها وهو الرضى ولذا لو
 أكره عليه لم تصح بخلاف الطلاق والعقاق فانها مائة عان بالثقلين من لا يعرفها إلا أن الرضى ليس بشرطها
 ولذا لو أكره عليه مائة عان وأما الطلاق فصريح وكناية فالاول لا يحتاج في وقوعه إلى صفة لوطيق غافلاً أو
 ساهياً أو مخطئاً وقع حتى قالوا إن الطلاق يقع بالالفاظ المحضة قضاء ولو كان لا بد أن يقصد بها باللفظ قالوا
 كر مسائل الطلاق بحضورها ويقول في كل مرة أنت طالق لم يقع الطلاق بحضورها ولو كتبت امرأتى طالق
 أو أنت طالق وقالت له أقرأ على فقر أعليه لم يقع لعدم قصد اللفظ ولا ينافيه قولهم أن المدرج لا يحتاج
 إلى النية وقالوا وقال أنت طالق ناوياً الطلاق من وثاق لم يقع ديانة ووقع قضاء وفي عبارة بعض الكتب أن
 طلاق المخطئ واقع قضاء لداينة فظهر بهذا أن الصريح لا يحتاج إليها قضاء ويحتاج إليها ديانة ولا يرد عليه
 قولهم أنه لو طلقها ما لا يقع عليه قضاء وداينة لأن الشارع صلى الله عليه وسلم لم يجعل هزله جدياً وقالوا لا تصح
 نية الثلاث في أنت طالق ولا نية الماشئ ولا تصح نية الثنتين في المصدر أنت الطلاق إلا أن تكون المرأة أمة
 وتصح نية الثلاث وأما كنيائته فلا يقع بها إلا بالنية ديانة سواء كان معها هذا كره الطلاق أولاً ولذا كرهنا
 تقوم مقام النية في القضاء إلا لفظ الحرام فإنه كناية ولا يحتاج إليها فنصرف إلى الطلاق إذا كان
 الزوج من قوم يريدون بالحرام الطلاق وأما نفويض الطلاق والتلع والابلاء والظهار فما كان منه
 صريحاً لا يشترط له النية وما كان كنايةً اشترطت له وأما الرجعة فكأنها نكاح لانها استدأمته لكن ما كان
 منها صريحاً لا يحتاج إليها وكنائتها تحتاج إليها وأما اليمين بالله فلا يتوقف عليها فمتنعقد إذا حلف عامداً أو
 ساهياً أو مخطئاً أو مكرهاً وكذا إذا فعل المخلوف عليه كذلك وأمانة تخصيص العام في اليمين فقبوله ديانة
 اتفاقاً وقضاء عند انحصاف والفتوى على قوله أن كان الحالف مظلوماً وكذلك اختلعا وهما الاعتمار لنية
 الحالف أو لنية المستحلف والفتوى على اعتبار نية الحالف أن كان مظلوماً خصوصاً إلا أن كان ظالمياً كما في
 الولو الجنية والخلاصة وأما الاقرار والوكالة فيصحان بدونها وكذا الأيداع والإعارة والجاراة وكذا القذف
 والسرقة وأما القصاص فتوقف على قصد القاتل القتل لكن قالوا ما كان القصد أمراً باطلاً أقيمت الآلة
 مقامه فان قتله بما يفرق الأجزاء عادة كان عمداً ووجب القصاص والأفان قتله بما لا يفرق الأجزاء عادة
 لم يكن يقتل غالباً فهو شبه عمداً لقصاص فيه عند الإمام الأعظم وأما الخطأ بأن يقصد به ما فيه صيب آدمياً كما
 علم في باب الجنائيات وأما قراءة القرآن قالوا إن القرآن يخرج عن كونه قرآناً بقصد فجوز والجنب
 والخائض قراءة ما فيه من الآذكار بقصد الذكر والادعية بقصد الدعاء لكن أشكل عليه قولهم لو قرأ بقصد
 الله كرا تبتطل صلاته وأجبناعنه في شرح الكنز بأنه في محله فلا يتغير بعزيمته وقالوا إن المأموم إذا قرأ الفاتحة
 في صلاة الجماعة بنية الذكركر لا تحرم عليه مع أنه تحرم عليه قراءتها في الصلاة وأما الضمان فهل يترتب في شيء

بمجرد النية من غير فعل فقالوا في المحرم اذا لبس ثوبا ثم نزعها ومن قصده ان يعود اليه لا يتعدد الجزاء وان قصده ان لا يعود اليه تعدد الجزاء بلبسه وقالوا في المودع اذا لبس ثوبا الوديعة ثم نزعها ومن نيته ان يعود الى لبسه لم يبرأ من الضمان وأما التروك كترك المنهي عنه فذكره في الاصول في بحث ما ترك به الحقيقة عند الكلام على حديث انما الاعمال بالنيات فذكره في نية الوضوء وحاصله ان ترك المنهي عنه لا يحتاج الى نية للخروج عن عهدة المنهي واما الحصول الثواب بان كان كفاه وهو ان تدعوه النفس اليه قادر على فعله فيكف نفسه عنه خوفا من ربه فهو مثاب والا فلا ثواب على تركه فلا يثاب على ترك الزنا وهو يصلي ولا يثاب الغني عن ترك الزنا ولا الاعنى على ترك النظر المحرم وعلى هذا قالوا في الزكاة لو نوى ما للتجارة أن يكون للخدمة كان للخدمة وان لم يعمل بخلاف عكسه وهو ما اذا نوى فيما كان للخدمة أن يكون للتجارة لا يكون للتجارة حتى يعمل للتجارة لان التجارة عمل فلا يتم بمجرد النية والخدمة ترك للتجارة فتتم بها قالوا ونظيره المقيم والصائم والكافر والمعلوفة والساعة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلما ولا ساعة بمجرد النية ويكون مقبلا وصائما وكافرا بمجرد النية لانها ترك العمل كما ذكره الزيلعي ومن هنا وما قدمناه في المباحات وما سنده عن المشايخ مع تناويع قاعدته للفقهاء هي الثانية في الامور بمقاصدها كما علمت في التروك وذكر القاضي خان في فتاواه ان بيع العصير من يتخذه خيرا ان قصده به التجارة فلا يحرم وان قصده به لاجل التخمير حرم وكذا غرس الكرم على هذا انتهى وعلى هذا عصير العنب بقصد الخلية أو الخزيرة والهجر فوق ثلاث دوائر مع القصد فان قصده حرم المسلم حرم والا والا احداثا للآفة على الميت غير زوجها فوق ثلاث دوائر مع القصد فان قصده ترك الزينة والطيب لاجل الميت حرم عليها والا فلا وكذا أقولهم ان المصلي اذا قرأ آية من القرآن جوا بالكلية بطلت صلاته وكذا اذا أخبر المصلي بما يسره فقال الحمد لله قاصدا الشكر بطلت أو بما يسوءه فقال لاحول ولا قوة الا بالله أو موت انسان فقال ان الله وانا اليه راجعون قاصدا له بطلت صلاته وكذا أقولهم بكفره اذا قرأ القرآن في معرض كلام الناس كما اذا اجتمعوا فقرأوا بجمع عناهم جمعوا وكذا اذا قرأ وكأشاهما قاعند رؤية كأس وله نظائر كثيرة في ألفاظ التكفير كلها ترجع الى قصده الاستخفاف به وقال قاضي خان الفقاع اذا قال عند فتح الفقاع للمشتري صلى الله على سيدنا محمد قالوا يكون آثما وكذا الحارس اذا قال في الحراسة لا اله الا الله يعني لاجل الاعلام بأنه مسبقا بخلاف العالم اذا قال في المجلس صلى الله على النبي فانه يثاب على ذلك وكذا الغازي اذا قال كبروا لان الحارس والفقاع يأخذان بذلك اجرا رجل جاء الى بزاز ليشتري منه ثوبا فلما فتح المتاع قال سبحان الله أو قال اللهم صل على محمد ان اراد بذلك اعلام المشتري جودة ثيابه ومناعه كره ان يتهى وفيها ايضا اذا قال المسلم للذمي اطل الله بقال قالوا ان نوى بقلبه ان يطيل الله بقاله ان يسل أو يؤدى الجزية عن ذل وصغار لا بأس به لان هذا دعاءه الى الاسلام أو لمنفعة المسلمين انتهى ثم قال رجل اسند المصحف في بيته ولا يقرأ ان نوى التحير والبركة لا يأتى ويرجى له الثواب ثم قال رجل يذكر الله في مجلس الفسق قالوا ان نوى ان الفسقة يشغلون بالفسق وأنا مشغول بالذكور فهو أفضل وأحسن وان سجد في السوق ناويا ان الناس يشغلون بأمور الدنيا وأنا سجد لله في هذا الموضع فهو أفضل من ان يسجد وحده في غير السوق وان سجد على وجه الاعتبار يؤجر على ذلك وان سجد على ان الفاسق يعمل الفسق كان آثما ثم قال ان مجدا لسلطان فان كان قصده التعظيم والتخية دون الصلاة لا يكفر أصله أمر الملائكة بالسجود لآدم صلوات الله وسلامه عليه وسجود اخوة يوسف عليهم السلام ولو أمره على السجود للملك بالقتل فان أمره على وجه العبادة فالصبر أفضل كمن أمر على الكفر وان كان للتحية قالا فضل السجود انتهى وقالوا الا كل فوق الشيع حرام بقصد الشهوة وان قصده به التقوى على الصوم أو مؤاكلة الضيف فستحب وقالوا الكافر اذا ترس بالمسلم فان رماه مسلم فان قصده قتل المسلم حرم وان قصده قتل الكافر لا يولوا ولا خوف الاطالة لا وردنا فرعا كثيرة شاهدتها استنبطناه من القاعدة وهي الامور بمقاصدها وقالوا في باب اللقطة ان أخذها بنية ردها حل له رفعها وان أخذها بنية نفسه كان غاصبا آثما وفي التنازل خانية في الحظر والاباحة اذا توسد المكتاب

فان قصد الحفظ لا يكره والا كره وان غرس في المسجد فان قصد الظل لا يكره وان قصد منفعة أخرى يكره
وكتابة اسم الله تعالى على الدراع من كان بقصد العلامة لا يكره وللتهاون يكره والجوس على جوف فيه
مصحف ان قصد الحفظ لا يكره والا يكره ثم اعلم ان هاتين القاعدتين يشملهما الكلام على النية وفيها
مباحث في الاول في بيان حقيقة الثاني في بيان ما شرعت لاجله الثالث في بيان تعيين المنوى وعدم
تعيينه الرابع في بيان التعرض لصيغة المنوى من الفرضية والنقلية والاداء والقضاء الخامس في بيان
الاخلاص فيها السادس في بيان الجمع بين عبادتين بنية واحدة السابع في وقتها الثامن في بيان عدم
اشتراط استمرارها وفي حكمها في كل ركن من الاركان التاسع في محلها العاشر في شروطها اما الاول فهي
في اللغة قصد كما في القاموس نوى الشيء ينويه نية وتشدد وتخفف قصدته انتهى وفي الشرع كما في التلويح
قصد الطاعة والتعرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل انتهى ولا يرد عليه النية في التروك لانه كما قدمنا
لا يتقرب بها الا اذا صار التروك كفا وهو فعل وهو المكلف به في النية لا التروك بمعنى العدم لانه ليس داخلا
تحت القدرة للعبد كما في التحرير وعرفها القاضي البيضاوي بانها شرعا الارادة المتوجهة نحو الفعل عمل ابتغاء
لوجه الله تعالى واشتمالا لحكمه واطاعة لبعث القلب نحو ما تراه موافقا لغرض من جلب نفع أو دفع ضرر حالا
أو مآلا انتهى الثاني في بيان ما شرعت لاجله قالوا ان المقصود منها تكميل العبادات من العادات وتعيين بعض
العبادات عن بعض كما في البنائية وفتح القدير كالمساك عن المفطرات قد يكون حمية أو تدابيا أو لعدم
الحاجة اليه والجوس في المسجد قد يكون للاستراحة ودفع المال قد يكون هبة أو لغرض ديني وقد يكون
قربة كزكاة أو صدقة والذبح قد يكون للاداء كل فيكون مباحا أو مندوبا أو لا ضحية فيكون عبادة أو لغرض
أمير فيكون حراما أو كفرا على قول ثم التقرب الى الله تعالى يكون بالفرض والنفل والواجب فشرعت لتمييزها
عن بعضها فيرفع على ذلك ان ما لا يكون الا عبادة ولا يلبس بغيره لا تشترط فيه كالإيمان بالله تعالى كما
قدمناه والمعرفة والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والاذكار لانها متميزة لا تلبس بغيرها وماعدا
الإيمان لم أره مصرحا ولكنه مخرج على الإيمان المصريح به ثم رأيت ابن وهبان في شرح المنظومة قال ان
ما لا يكون الا عبادة لا يحتاج الى النية وذا ترى ايضا ان النية لا تحتاج الى نية ونقل العيني في شرح البخاري
الاجماع على ان التلاوة والاذكار والاذان لا يحتاج الى نية الثالث في بيان تعيين المنوى وعدمه الاصل
عندنا ان المنوى اما ان يكون من العبادات أولا فان كان عبادة فان كان وقتها طرفا للتؤدى بمعنى انه يسعه
وغيره فلا بد من التعمين كالصلاة كان ينوي الظهر فان قرنه باليوم كظهور اليوم صح وان خرج الوقت أو
بالوقت ولم يكن خرج الوقت فان خرج ونسيه لا يجزئه في الصحيح وفرض الوقت كظهور الوقت الا في الجمعة
فانها لا بد لا أصل الا أن يكون اعتقادها انها فرض الوقت فان نوى الظهر لا غيرا لغيره وافيه والاصح الجواز قالوا
وعلمة التعمين للصلاة بحيث يكون لو شئ أي صلاة يصلي يمكنه ان يجيب بل تأمل وان كان وقتها معيارا لها
بمعنى انه لا يسع غيرها كالصوم في يوم رمضان كان معيارا فان التعمين ليس بشرط ان كان الصائم صحيحا
مقيما فيصح بمطلق النية وبنية النفل وواجب آخ لان التعمين في المتمين لغو وان كان مرصافا فيه روايتان
والصحيح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا آخر أو نفلا وأما المسافر فان نوى عن واجب آخر وقع عما
نواه لان رمضان وفي النفل روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان وان كان وقتها مشكلا كوقت الحج يشبهه
المعيار باعتبار انه لا يصح في السنة الا حجة واحدة والظرف باعتبار ان أفعاله لا تستغرق وقته فيصاب بمطلق
النية نظرا الى المعيارية وان نوى نفلا وقع عما نوى نظرا الى الظرفية ولا يسقط التعمين في الصلاة بضيق
الوقت لان السنة باقية بمعنى انه لو شرع عتقه فلا يصح وان كان حراما ولا يتبعه من جزء من أجزاء الوقت بتعيين
العبد قولا وانما يتعين بفعله كالحائض في المين لا يتعين واحد من خصال الكفارة الا في ضمن فعله هـ ذاق
الاداء وأما في القضاء فلا بد من التعمين صلاة أو صوما أو حجا أو ما اذا كثرت القوائمت اختلفوا في اشتراط
التعمين لتمييز الغرض المتحد من جنس واحد والاصح انه ان كان عليه قضاء من رمضان واحد فصام يوما

فلو باعته ولكن لم يعين انه صائم عن يوم كذا فانه يجوز ولا يجوز في رمضان لم يعين انه صائم عن رمضان سنة
 كذا أو ما قضاها الصلاة فلا يجوز ما لم يعين الصلاة ويومها بان يعين ظهر يوم كذا ولو نوى أول ظهر عليه أو آخر
 ظهر عليه جاز وهذا هو المخلص لمن لم يعرف الاوقات الفاضلة أو اشتبهت عليه أو أراد التسهيل على نفسه وذ كر
 في المحيط أن نية التعمين في الصلاة لم تشترط باعتبار ان الواجب مختلف متعدي دبل باعتبار ان مراعاة
 الترتيب واجب عليه ولا يمكنه مراعاة الترتيب الا بنية التعمين حتى لو سقط الترتيب بكثرة الفوائت يكفيه
 نية الظاهر لا غير وهذا مشكل وما ذكره أصحابنا كفاضي خان وغيره خلافه وهو المعتمد كذا في التبيين وقالوا
 في التيمم لا يجب التمييز بين الحدث والجنبه حتى لو تيمم الجنب يريد به الوضوء جاز خلافا للخصاف لكونه يقع
 لهما على صفة واحدة فيميز بالنية كالصلوات المفروضة قالوا ليس يصح لان الحاجة اليها تقع طهارة وإذا
 وقع طهارة جاز أن يؤدي به ما شاء لان الشرط يراعى وجودها لا غير ألا ترى انه لو تيمم للعصر جاز له أن يصلي
 به غيره (ضابط في هذا المبحث) التعمين لتمييز الاجناس فنية التعمين في الجنس الواحد انما هو عدم الفائدة
 والتصرف اذا لم يصادف محله كان اقوا ويعرف اختلاف الجنس باختلاف السبب والصلاة كلها من قبيل
 المختلف حتى الظهر من من يومين أو العصر من من يومين بخلاف أيام رمضان فانه يجمعها شهود الشهر
 ويفرغ على ذلك انه لو كان عليه قضاء يوم بعينه فصامه بنية يوم آخر أو كان عليه قضاء صوم يومين أو أكثر
 فصام يوما عن قضاء يومين جاز بخلاف ما اذا نوى عن رمضان حيث لا يجوز لاختلاف السبب كما اذا نوى
 ظهرين أو ظهر راعن عصر أو نوى ظهر يوم السبت وعليه ظهر يوم الخميس وعلى هذا أداء الكفارات لا يحتاج
 فيه الى التعمين في جنس واحد ولو عين لغى وفي الاجناس لا بد منه كما حققناه في الظاهر من شرح الكنتز
 وأما في الزكاة فقالوا لو عمل خمسة سودا عن مائتي درهم سود فله ان يكت السود قبل الحول وعنده نصاب آخر كان
 المجهل عن الباقي وفي فتح القدير من الصوم ولو وجب عليه قضاء يومين من رمضان واحد فالاولى ان ينوي
 أول يوم وجب عليه قضاؤه من هذا رمضان وان لم يعين جاز وكذا لو كانا من رمضان على المختار حتى لو نوى
 القضاء لا غير جاز ولو وجبت عليه كفارة فطر فصام احدي وسنتين يوما عن القضاء والكفارة ولم يعين يوم
 القضاء جاز وفي الثانية لو عمل الزكاة عن أحد المائتين فاستحق ما قبل الحول لم يكن المجهل عن الباقي
 وكذا لو استحق بعد الحول لان في الاستحقاق عمل عام يمكن في ملكه فيمطل التجمل انتهى وفيها أيضا لو كان
 له خمس من الابل الحوامل يعني الحبالى فبطل شاتين عنها وعن ما في بطونها ثم تمت خمس قبل الحول أجزأه
 عما عمل وان عمل عما تحمل في السنة الثانية لا يجوز هذا كله في الفرائض والواجبات كالمنذور والوتر
 على قول الامام والعيد على الصحيح ور كعتى الطواف على المختار وينوى الوتر لا الوتر الواجب للاختلاف
 فيه وفي صلاة الجفازة ينوى الصلاة لله تعالى والدعاء لليت ولا يلزمه التعمين في سجود التلاوة لا في
 تلاوة سجدها كما في القنينة وأما النوافل فانفق أصحابنا انها تصح بطلاق النية وأما السنين
 الرواتب فاختلغوا في اشتراط تعينها والصحيح المعتمد عدم الاشتراط وانها تصح بنية النقل وبطلاق
 النية وتفرغ عليه لو صلى ركعتين على ظن انها تجد لظن بقاء الليل فتمين انها بعد طلوع الفجر كانت
 عن السنة على الصحيح فلا يصليها بعده للكرهه وأما من قال اذا صلى ركعة قبل الطلوع وأخرى بعده كانتا عن
 السنة فبعد لان السنة لا بد من الشروع فيها في الوقت ولو وجدوا قالوا لو قام الى الخامسة في الظهر ساهما بعد
 ما قد اخبره فانه يتم سادسة وتكون الركعتان نفلا ولا يكونان عن سنة الظهر على الصحيح وهذا لا يدل على
 اشتراط التعمين لان عدم الاجزاء لا يكون السنة لم تشرع الا بقرينة مبدأة ولم توجد واختلف التصحيح في
 التراويح هل تقع تراويح بطلاق النية أو لا بد من التعمين فصح قاضي خان الاشتراط والمعتمد خلافه كالسنن
 الرواتب وتفرغ أيضا على اشتراط التعمين للسنن الرواتب وعدمه مسألة أخرى هي لو صلى بعد الجمعة
 أربعين موضع يشك في صحة الجمعة أو يا آخر ظهر عليه أو أوله أدرك وقته ولم يؤده ثم تبين صحة الجمعة فهل
 الصحيح المعتمد تنوب عن سنة الجمعة حيث لم يكن عليه طهر فائت وعلى القول الآخر لا كفا في فتح القدير وهو

أيضا يتفرع على أن الصلاة إذا بطل وصفها لا يبطل أصلها على قول أبي حنيفة وأبي يوسف خلافا لمحمد
وينبغي أن يقال فيها أنها تكون عن السنة الأعلى قول محمد وينبغي أن تلحق الصلوات المسنونة بالصلاة
المسنونة ولا يشترط لها التعيين ولم أر من نبه عليه (تكميل) السنن الرواتب في اليوم واللييلة اثنتا عشرة
ركعة ركعتان قبل الفجر وأربع قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء
وفي صلاة الجمعة أربع قبلها وأربع بعدها والتراويح عشر وركعة بعشر تسليمات بعد العشاء في ليالي
رمضان وصلاة التراويح في قولها وصلاة العمدين في إحدى الروايتين وصلاة الكسوف على الصحيح وقيل
واجبة وصلاة الكسوف والاستسقاء على قول (وأما المستحب) فأربع قبل العصر وأربع قبل العشاء
وركعتان بعد ركعتي الظهر وركعتان بعد ركعتي العشاء وست بعد ركعتي المغرب وسنة الوضوء وخمسة المسجد
وينوب عنها كل صلاة أداها عند الدخول وقيل بعد القعود وركعتا الاحرام كذلك ينوب عنها كل صلاة
فرضا كانت أو نفلا وصلاة الضحى وأقلها أربع وأكثرها اثنتا عشرة ركعة وصلاة الحاجة وصلاة الاستسقاء
كما في شرح منية المصلين وتعامها مع الكلام على صلاة الرغائب وليلة البراءة مذكورة فيه لابن امير حاج
الجلبي (ضابط فيما إذا عين وأخطأ) الخطأ فيما لا يشترط التعيين له لا يضر كتحسين مكان الصلاة وزمانها
وعدد الركعات فلو عين عدد ركعات الظهر ثلاثا وخمس أصح لأن التعيين ليس بشرط فالخطأ فيه لا يضر قال
في المنية ونوبة عدد الركعات والصلوات ليس بشرط ولو نوى الظهر ثلاثا أو خمسا صحت وتلغوية التعيين
وكما إذا عين الإمام من يصلي به فبان غيره ومنه ما إذا عين الاداء فبان أن الوقت خرج أو القضاء فبان أنه باق
وعلى هذا الشاهد إذا ذكر ما لا يحتاج اليه فخطأ فيه لا يضر قال في البرازية لوسا لستم القاضي عن لون الدابة
فذكر والوثاق شهدوا عند الدعوى وذكر والوثاق آخر تقبل لأن التناقض فيما لا يحتاج اليه لا يضر انتهى وأما
فيما يشترط فيه التعيين كالخطأ من الصوم إلى الصلاة وعكسه ومن صلاة الظهر إلى العصر فإنه يضر ومن
ذلك ما إذا نوى الاقتداء بزيدا فاذا هو عمرو والأفضل أن لا يعين الإمام عند كثرة الجماعة كيلا يظهر كونه غير
المعين فلا يجوز فينبغي أن يفهم القائم في المحراب كأنما من كان ولو لم يخطر بباله أنه زيد أو عمرو جازاقتداؤه
ولو نوى الاقتداء بالإمام القائم وهو يرى أنه زيد وهو عمرو وصح اقتداؤه لأن العبرة لما نوى لا لما رأى وهو نوى
الاقتداء بالإمام وفي التنازع ما لا يوجب لصحة الظهور ونوى أن هذا ظهر يوم الثلاثاء فبين أنه من يوم الأربعاء جاز
ظهوره والغلط في تعيين الوقت لا يضر انتهى ومثله في الصوم لو نوى قضاء يوم الخميس فإذا علمه غيره لا يجوز
ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يوم الجمعة وهو غيره جاز ولو كان يرى شخصه فنوى الاقتداء به في
الإمام الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز لأنه عرفه بالإشارة فبلغت التسمية وكذا لو كان آخر الصفوف لا يرى
شخصه فنوى الاقتداء بالإمام القائم في المحراب الذي هو زيد فاذا هو غيره جاز أيضا ومثله ما ذكرنا في الخطأ
في تعيين الميت فعند الأكثر ينوي الميت الذي يصلي عليه الإمام كذا في فتح القدير وفي عدة الفتاوى لو قال
اقتديت بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح فاذا قال اقتديت بهذا الشيخ فاذا هو شاب صح لأن الشاب يدعى
شيخا علمه بخلاف عكسه انتهى والإشارة هنا لا تسكن لأنها لم تكن إشارة إلى الإمام انما هي إلى الشاب
أو شيخ فتأمل وعلى هذا لنوى الصلاة على الميت الذي كرتبين أنه أنشأ أو عكسه لم يصح ولم أر حكم ما إذا عين عدد
الموتى عشرة فبان أنهم أكثر أو أقل وينبغي أن لا يضر إلا إذا بان أنهم أكثر فإن منهم من لا ينوي الصلاة عليه
وهو الزائد **مسألة** ليس لنا من ينوي خلاف ما يؤدي الأعلى قول محمد في الجمعة فإنه إذا أدرك الإمام
في التشهد أو في سجود السهو فوجدها جماعة ويصلها ظهر أعنده والمذهب أنه يصلها جماعة فلا يستثنى أو ما إذا لم
يكن المنفرد من العبادات المقصودة وانما هو من الوسائل كالوضوء والغسل والتميم قالوا في الوضوء لا ينويه
لأنه ليس بعبادة واعترض الشارح الزيلعي على الأكثر في قوله ونية بناء على عود الضمير إلى الوضوء وكذا
اعترضوا على القدوري في قوله ينوي الطهارة والمذهب أنه ينوي ما لا يصح إلا بالطهارة من العبادة أو رفع
الحدث وعند البعض نية الطهارة تسكتي وأما في التيمم فقالوا أنه ينوي عبادة مقصودة لا تصح إلا بالطهارة

مثل سجدة التلاوة وصلاة الظهر فالاولو تيمم لدخول المسجد أو الاذان أو الإقامة لا يؤدي به الصلاة لانها ليست بعبادة مقصودة وانما هي اتباع لغيرها وفي التيمم لقراءة القرآن وابتداء فعدة العامة لا يجوز كافي الحائنية وهو محمول على ما اذا كان محدثا أما اذا كان جنباً فتيمم لها جازله أن يصلي به كافي البدائع وقد أوضحناه في شرح الكنز الرابع في صفة المغوى من الفريضة والنافلة والاداء والقضاء أما الصلاة فقال في البرازية انه ينوي الفريضة في الفرض فقال معزى بالي المجتبى لابد من نية الصلاة ونية الفرض ونية التعيين حتى لو نوى الفرض بجزئه انتهى والواجبات كالقرائض كافي التاتارخانية وأما النوافل والسنة الراتبة فقد مناهما تصح بطلاق النية ونية مباحة ويفرع على اشتراط نية الفريضة انه لو لم يعرف القرائض الخمس الا أنه يصليها في أوقاتها لا يجوز وكذا لو اعتقد أن منها فرضاً ونافلاً ولا يميز ولم ينو الفرض فيها فان نوى الفرض في الكل جاز ولوطن الكل فرضاً جاز وان لم يظن ذلك في كل صلاة صلاها مع الامام جاز ان نوى صلاة الامام كذا في فتح القدير وفي القنية المصلون سبعة (الاول) من علم الفروض منها السنن وعلم معنى الفرض انه ما يستحق الثواب بفعله ويعاقب على تركه والسنة ما يستحق الثواب على فعله ولا يعاقب على تركه فان نوى الظهر أو الفجر أجزأته وأغنت فيه نية الظهر عن نية الفرض (والثاني) من يعلم ذلك وينوي الفرض فرضاً ولكنه لا يعلم مباحه من القرائض والسنن تجزئه (والثالث) ينوي الفرض ولا يعلم معناه لا تجزئه (الرابع) علم أن فيما يصليه الناس فرائض ونوافل فيصلي كما تصلي الناس ولا يميز القرائض من النوافل لا تجزئه لان تعيين النية في الفرض شرط وقيل بجزئه ما صلي في الجماعة ونوى صلاة الامام (والخامس) اعتقد أن الكل فرض جازت صلاته (والسادس) لا يعلم أن الله على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان يصليها الاوقام تجزئه انتهى (وأما في الصوم) فقد علمت أنه يصح بنية مباحة وبطلان النية فلا يشترط لصوم رمضان اداء نية الفريضة حتى قالوا لو نوى ليلة السبت صوم آخر شعبان ثم ظهر بعد الصوم أنه أول رمضان أجزأه (وأما الزكاة) فيشترط لها نية الفريضة لان الصدقة متنوعة ولم أر حكم نية الزكاة المجهلة وظاهر كلامهم أنه لا بد من نية الفرض لانه تجبيل بعد أصل الوجوب لان سببه هو النصاب النامي وقد وجد بخلاف القول لانه شرط لوجوب الاداء بخلاف تجبيل الصلاة على وقتها فانه غير جائز ان يكون وقتها سبباً للوجوب وشرطاً للصحة الاداء (وأما الحج) فقد مناه انه يصح بطلاق النية ولكنه لا ينعى انه نوى في نفس الامر الفريضة قالوا لانه لا يحمل المشاق الكثيرة الا لاجل الفرض فاستنبط منه المحقق ابن الهمام انه لو كان الواقع منه انه لم ينو الفرض لم يجز لان صرفه الى الفرض جلالة عليه عملاً بالظاهر وهو حسن جداً لا بد فيه من نية الفرض لانه لو نوى النفل فيه وعليه حجة الاسلام كان نفلاً ولا بد من نية الفرض في الكفارات ولذا قالوا ان صوم الكفارة وقضاء رمضان يحتاج الى تيميم النية من الليل لان الوقت صالح لصوم النفل (وأما الوضوء والغسل) فلا دخل لهما في هذا البحث لعدم اشتراط النية فيهما (وأما التيمم) فلا يشترط له نية الفريضة لانه من الوسائل وقد سننا نية رفع الحدث كافية وعلى هذا الشرط كلها لا يشترط لها نية الفريضة لقولهم انما يراعى حصولها لا تحصيلها وكذا الخطبة لا يشترط لها نية الفريضة وان شرطنا لها النية لانها لا يتنقل بها ولا ينبغي أن تكون صلاة الجنائز كذلك لانها لا تكون الا فرضاً كما صرحوا به ولذا لا تعاد نفلاً ولم أر حكم صلاة الصبي في نية الفريضة وينبغي أن لا يشترط لكونها غير فرض في حقه لكنه ينبغي أن ينوي صلاة كذا التي فرضها الله على المكلف في هذا الوقت ولم أر أيضاً حكم نية قرض العين في فرض العين وفرض الكفاية فيه والظاهر عدم الاشتراط (وأما الصلاة) المعادة لا تركها مكره وأترك واجب فلاشك انها جارية لفرض اقولهم يسقط الفرض بالاولى فعلى هذا ينوي كونها جارية لنقص الفرض على انها نفلة تحقيقاً واما على القول بأن الفرض يسقط بها فلا يخفاه في اشتراط نية الفريضة (وأما نية الاداء والقضاء) ففي التاتارخانية اذا عين الصلاة التي يؤديها صح نوى الاداء والقضاء وقال فخر الاسلام وغيره في الاصول في بحث الاداء والقضاء ان احدهما يستعمل مكان الآخر حتى يجوز الاداء بنية

القضاء بالعكس ويبيانه ان ملايوصف به - مما لا يشترط له كالعامة المطلقة عن الوقت كالزكاة وصداقة
 الفطر والعشر والخراج والكفارات وكذا ملايوصف بالقضاء كصلاة الجمعة ولا الالتباس لانها
 اذا قامت مع الامام فصلى ظهرا وأماما يوصف بهما كالمصلاوات الخمس قالوا لا تشترط أيضا قال في فتح القدير
 لو نوى الاداء على ظن بقاء الوقت فتمين خروجه اجزا وكذا عكسه وفي النهاية لو نوى فرض الوقت بعد
 ما خرج الوقت لا يجوز وان شئت في خروجه فنوى فرض الوقت جاز وفي الجمعة ينويها ولا ينوى فرض
 الوقت للاختلاف فيه وفي التاتارخانية كل وقت شئت في خروجه فنوى ظهر الوقت متلافا ذاهوقد خرج
 المختار الجواز واختلفوا ان الوقتية تجوز بنية القضاء والمختار الجواز اذا كان في قلبه فرض الوقت وكذا
 القضاء بنية الاداء والمختار وذكروا في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام ان الاداء يصح بنية
 القضاء حقيقة كنية من نوى أداء ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن أن الوقت باق وكنية الاسير
 الذي اشبهه عليه شهر رمضان فقهرى شهر او صامه بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كنية
 من نوى قضاء الظهر على ظن ان الوقت خرج ولم يخرج بعد وكنية الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء
 على ظن انه قد مضى والصحة فيه باعتبار انه أتى بأصل النية ولكنه أخطأ في الظن والخطأ في مثله معفو انتهى
 (وأما الحج) فينبغي أن لا تشترط فيه بنية التمييز بين الاداء والقضاء * الخامس في بيان الاخلاص
 صرح الزيلعي بان المصلي يحتاج الى نية الاخلاص فيما لم أر من أوضعه لكن صرح في الخلاصة
 بانه لا رياء في الفرائض وفي البرازية شرع في الصلاة بالاخلاص ثم خاطبه الرباء فالعبارة للسابق ولا رياء
 في الفرائض في حق سقوط الواجب ثم قال الصلاة لارضاء المصوم لا تقيد بل يصلي لوجه الله تعالى فان
 كان خصمه لم يعرف يؤخذ من حسنة يوم القامة جاء في بعض الكتب انه يؤخذ كذلك ان في الدائق
 سدس درهم ثواب سبعمائة صلاة بالجماعة فلا فائدة في النية وان كان عفا فلا يؤخذ به في الفائدة حقيقة
 اه وقد أفاد البرازي بقوله في حق سقوط الواجب أن الفرائض مع الرياء محبة ساقطة للواجب ولكن
 ذكروا في كتاب الأضحية بان المدينة تحترق عن سبعة ان كان الكل مريدين القرية وان اختلفت جهاتها
 من أضحية وقران ومئة قالوا فلو كان أحدهم مريدا لاهله أو كان نصرانيا لم يحز عن واحد منهم
 وعلاو بان البعض اذا لم يقع قرب به خرج الكل عن أن يكون قرب به لان الارافة لا تعجزى فعلى هذا لو ذهبها
 بأضحية لله تعالى ولغيره لا تجزئه بالاولى وينبغي أن تحرّم وصريح في البرازية من ألفاظ التكفير أن الذبح
 للقدام من حج أو غزوا أو أميرا وغيره يجعل المذبح ميتة واختلفوا في كفر الذابح فالشيخ السفي كروى
 وعبد الواحد الدرق الحديدي والنسفي والحماكم على انه يكفر والفنلي واسماعيل الزاهد على انه لا يكفر
 انتهى (وفي التاتارخانية) لو افتتح خالصا لله تعالى ثم دخل في قلبه الرياء فهو على ما افتتح والرياء انه لو دخل
 عن الناس لا يصلي ولو كان مع الناس يصلي فأما الموصلي مع الناس بحسنة ولو صلى وحده لا يحسن
 فله ثواب أصل الصلاة دون الاحسان ولا يدخل الرياء في الصوم (وفي الميناييغ) قال ابراهيم بن
 يوسف لو صلى رياء فلا أجر له وعليه الوزر وقال بعضهم يكفر وقال بعضهم لا أجر له ولا وزر عليه وهو كانه لم
 يصل (وفي الوالوجية) اذا أراد أن يصلي أو يقرأ القرآن فيخاف أن يدخل عليه الرياء فلا ينبغي أن
 يترك لانه أمر موهوم انتهى وصرحوا في كتاب السير بان السوق لا سبهم له لانه عند المجاوزة لم يقصدا لا
 التجارة لا اعزاز الدين وارهاب العدو فان قاتل استحق لانه ظهر بالمقاتلة انه قصدا القتال والتجارة تبع فلا
 قصره كالحاج اذا التجرف في طريق الحاج لا ينعص أجرو ذكره الزيلعي وظاهره ان الحاج اذا خرج تاجرا فلا أجر
 له وصرحوا بانه لو طاف طابعا معه لا يجزئه ولو وقف بعرقه طابعا معه أجزاء والفرق ظاهر وقالوا لو فتح
 المصلي على غير امامه بطلت صلاته لقصد التعليم ورأيت فرعا في بعض كتب الشافعية رضى الله عنهم حكاه
 النووي فيمن قال له انسان صل الظهر ولك دينار فصلي بهذه النية انها تجزئه صلاته ولا يستحق الدينار انتهى
 ولم أر مثله لاهلنا وينبغي على قواعدنا أن يكون كذلك أما الاجزاء فلما قدمنا أن الرياء لا يدخل الفرائض

في حق سقوط الواجب واما عدم استحقاق الدينار فلان أداء الفرائض لا يدخل تحت عقد الاجارة الا ترى
الى قولهم لو استأجر الاب ابنه للخدمة لا أجر له ذكره البرزلي لان الخدمة عليه واجبة بل أتى المتقدمون بان
العبادات لا تصح الاجارة عليها كالامانة والاذان وتعليم القرآن والفقهاء لكن المعتمد ما أتى به المتأخرون
من الجواز وقد منّا انه اذا نوى الاعتاق لم يحل كان منّا حاول ارحمكم ما اذا نوى الصوم والحجّة ويشملها ما اذا
أشرك بين عبادة وغيرها فهل تصح العبادة واذا صحّت هل يثاب بقدره أولا ثواب له أصلا وأما الخشوع فيها
بظاهرها وباطنها فمستحب **وفي القيمة** شرع في الفرض وشغله الفكر في التجارة أو المسألة حتى أتم
صلاته لا يستحب اعادته وفي بعض الكتب لا يعمد وفي بعضه لا ينقص أجره اذ لم يكن من تقصيره يرمنه
* السادس في بيان الجمع بين عبادتين وحاصله اما أن يكون في الوسائل أو في المقاصد فان كان في الوسائل
فان الكل صحيح قالوا واغتسل الجنبت يوم الجمعة للجمعة ولرفع الجنابة ارتفعت جنابته وحصل له ثواب غسل
الجمعة وان كان في المقاصد فاما أن ينوي فرضين أو نفلين أو فرضا ونفلا اما الاول فلا يخفى اما أن يكون في الصلاة
أو في غيرها فان كان في الصلاة لم تصح واحدة منهما قال في السراج الوهاج لو نوى صلاتي فرض كالظهر والعصر
لم يصح اتفاقا ولو نوى في الصوم القضاء والكفارة كان عن القضاء وقال محمد لا يكون تطوعا وان نوى كفارة
الظهار وكفارة اليمين بحمله لا يهملها شاء وقال محمد لا يكون تطوعا ولو نوى الزكاة وكفارة الظهار جمع له عن أبيهما
شاء ولو نوى الزكاة وكفارة اليمين فهو عن الزكاة ولو نوى مكتوبة وصلاة جنازة فهي عن المكتوبة وقد ظهر
بهذا انه اذا نوى فرضين فان كان أحدهما أقوى انصرف اليه فصوم القضاء أقوى من صوم الكفارة وان
استوى باقي القوة فان كان في الصوم فله الخيار ككفارة الظهار وكفارة اليمين وكذا الزكاة وكفارة الظهار
وأما الزكاة مع كفارة اليمين فالزكاة أقوى وأما في الصلاة فليقدم الأقوى أيضا ولذا قدمنا المكتوبة على صلاة
الجنازة ولذا قال في السراج الوهاج لو نوى مكتوبتين فهي التي دخل وقتها ولو نوى فائتتين فهي الاولى منهما
ولو نوى فائتة ووقتية فهي للفائتة الا أن يكون في آخر الوقت ولو نوى الظهر والفجر وعليه الفجر من يومه
فان كان في أول وقت الظهر فهي عن الفجر وان كان في آخره فهي عن الظهر انتهى بقي ما اذا كبرنا وبا
للحكمة وللا ركوع وما اذا طاف للفرض والوداع وان نوى فرضا ونفلا فان نوى الظهر والتطوع قال أبو يوسف
تجزئه عن المكتوبة ويهطل التطوع وقال محمد لا تجزئه المكتوبة ولا التطوع وان نوى الزكاة والتطوع
يكون عن الزكاة وعند محمد عن التطوع ولو نافلة وجنازة فهي نافلة كذا في السراج وأما اذا نوى نافلتين كما
اذا نوى بركعتي الفجر التحية والسنة اجزأت عنهما ولم ارحمكم ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه
عنه وعن يوم عرفه اذا وافقه فان مسألة التحية انما كانت ضمن السنة لحصول المقصود (وأما التعدد في الحج)
قال في فتح القدير من باب الاحرام لو أحرم نذرا ونفلا كان نفلا أو فرضا وتطوعا كان تطوعا وعند أبي الاصح
ومن باب اضافة الاحرام الى الاحرام لو أحرم بحجتين معا أو على التعاقب لزماه عنه أدبى حنيفة وأبي يوسف
وعند محمد في المعية يلزمه احدهما وفي التعاقب الاول فقط واذا لزماه عندهما ارتفعت احدهما بانفاقهما
لمكن اختلاف في وقت الرضى فعنه أدبى يوسف عنه مدصير ورتبه محرما بلا مهلة وعنه أدبى حنيفة اذا شرع
في الاعمال وقبل اذا توجّه سائرا ونص في الميسر على انه ظاهر الرواية وثمرة الخلاف فيما اذا جنى
قبل الشروع فعليه دمان للجناية على احرامين ودم واحد عند أبي يوسف ولو جامع قبل الشروع فعليه
دمان للجماع ودم ثالث للرفض فانه يرفض أحدهما ويمضي في الآخر ويمضي التي مضى فيها وجمعة
وعمره مكان التي رفضها ولو قتل صيدا فعليه دمان أو أحصر فدمان وعلى هذا الخلاف اذا أهل بعمرتين
معا أو على التعاقب بلا فصل انتهى وأما اذا نوى عبادة ثم نوى في أثناءها الانتقال عنها الى غيرهما فان
كبرنا وبالانتقال الى غيرها صار خارجا عن الاولى وان نوى ولم يكبر لا يكون خارجا كما اذا نوى سجدة
الاولى وكبر وتمسك في مفصلات الصلاة في شرحنا على الكثر **وفائدة** يتفرع على الجمع بين شيئين
في النية وان لم تكن من العبادات ما لو قال لزوجه أنت على حرامنا وبالطلاق والظهار أو قال لزوجه

انتماعاً على حرام ما ويا في احدها الطلاق وفي الاخرى الظهار وقد كتبناه في باب الالباء من شرح
السكرتة - لا عن المحيط * السابع في وقتها الاصل ان وقتها اول العبادات ولكن الاول حقيق
وحكمي فقالوا في الصلاة لو نوى قبل الشروع فمجدد لكونه عند الوضوء انه يصلي الظهر أو العصر
مع الامام ولم يشغل بعد النية بما ليس من جنس الصلاة الا أنه لما انتهى الى مكان الصلاة لم يحضره النية
جازت صلاته بتلك النية وهكذا روى عن أبي حنيفة رأى يوسف كذا في الخلاصة وفي التجميع اذا توضأ
في منزله لم يصلي الظهر ثم حضر المسجد فافتتح بتلك النية فان لم يشغل بعمل آخر يكفيه ذلك هكذا قال محمد
في الرقيات لان النية المتقدمة يبقيا الى وقت الشروع حكما كما في الصوم اذا لم يبد لها غير ما انتهى وعن
محمد بن سلمة أنه ان كان عند الشروع بحيث انه لو شغل به صلاة يصلي يجب على البدنية من غير تفرقة فهو نية
تامة ولو احتاج الى التأمل لا يجوز وفي فتح القدير فقد شرطوا عدم ما ليس من جنس الصلاة للصحة تلك النية
مع قصر مجهم بانها صحيحة مع العلم بأنه يتخلل بينها وبين الشروع المشي الى مقام الصلاة وهو ليس من جنسها
فلا بد من كون المراد بما ليس من جنسها ما يدل على الاعراض بخلاف ما لو اشتغل بكلام أو أكل أو نقول عدم
المشي اليها من أفعالها غير قاطع للنية وفي الخلاصة أجمع أصحابنا ان الأفضل أن تكون مقارنة للشروع
ولا يكون شارعا بتأخره لان ما مضى لم يقع عبادة لعدم النية فكذلك الباقي لعدم التحيز ونقل ابن وهبان
اختلاف بين المشايخ خارجا عن المذهب موافقا لما نقل عن الكرخي من جواز التأخير عن التحريم فقيس
الى الثناء وقيل الى التعوذ وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع والكل ضعيف والمعتمد انه لا بد من القرآن
حقيقة أو حكما وفي الجوهر ولا يعتبر بقول الكرخي (واما النية في الوضوء) فقال في الجوهر ان محلها عند
غسل الوجه وينبغي أن تكون في أول السمن عند غسل اليدين الى الرسغين لينال ثواب السمن المتقدمة
على غسل الوجه وقالوا الغسل كالوضوء في السمن وفي التميمي نوى عند الوضوء على الصعيد ولم أروى نية
الامامة للثواب وينبغي أن يكون وقت اقتداء أحد به لاقب له كما انه ينبغي أن يكون وقت نية الجماعة أول
صلاة المأموم وان كان في أثناء صلاة الامام هذا للثواب واما الصحة لاقتداء بالامام فقال في فتح القدير
والأفضل ان ينوي الاقتداء عند افتتاح الامام فان نوى حين وقف عالما بأنه لم يشرع جاز وان نوى ذلك على
ظن انه شرع ولم يشرع اختلف فيه قيل لا يجوز انتهى وامانية التقرب بصيرة الماء المستعمل فوقها
عند الاغتراف واما وقتها في الزكاة فقال في الهداية ولا يجوز أداء الزكاة الا بنية مقارنة للأداء أو مقارنة العزل
مقدار ما وجب لان الزكاة عبادة فكان من شرطها النية والاصل فيها الاقتران الا ان الدفع يتفرق فاكتفى
بوجودها حاله العزل يسيرا كتقديم النية في الصوم انتهى فقد جوزوا التقديم على الاداء لكن عند العزل
وهل يجوز بنية متأخرة على الاداء قال في شرح المجمع لو دفعها بلا نية ثم نوى بعد ذلك فان كان المال قائما في يد
الفقير جاز والا فلا انتهى (واما صدقة الفطر) فكانت زكاة تامة ومصرفا للداعي فانه مصرف للفطرون الزكاة
(واما الصوم) فلا يخلو ما أن يكون فرضا أو نفلا فان كان فرضا فلا يخلو ما أن يكون أداء رمضان أو غيره فان
كان أداء رمضان جاز بنية متقدمة من غروب الشمس وبمقارنة وهو الاصل وبعاءة عن الشروع الى
ما قبل نصف النهار الشرعي تسمى على الصائمين وان كان غير أداء رمضان من قضاء أو نذر أو كماره فيجوز
بنية متقدمة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ويجوز بنية مقارنة لطلوع الفجر لان الاصل القرآن
كما في فتاوى قاضي خان وان كان نفلا فكم رمضان أداء (واما الحج) فالنية فيه سابقة على الاداء عند الاحرام
وهو النية مع التلبية أو ما يقوم مقامها من سوق الهدى ولا يمكن فيه القرآن والتأخر لانه لا تصح افعاله الا اذا
تقدم الاحرام وهو ركن فيه أو شرط على قولين **فائدة** هل تصح نية عبادة وهو في عبادة اخرى قال في
الغنية نوى في صلاة مكتوبة أو نافلة الصوم تصح نية ولا تفسد صلاته * الثامن في بيان عدم اشتراطها
في البقاء وحكمها مع كل ركن قالوا في الصلاة لا تشترط النية في البقاء للحرج كذا في النية فكذلك بنية
العبادات **وفي الغنية** لا يلزم نية العبادة في كل جزء انما تلزم في جملة ما يفعله في كل حال انتهى **وفي**

النية في افتتح المكتوبة ثم ظن انها تطوع فأتعها على نية التطوع اجزأتها عن المكتوبة ومن الغريب ما في
 المجتبى ولا بد من نية العبادة وهو الغدال والمضوع على أبلغ الوجوه ونية الطاعة وهي فعل ما أَرَادَ الله منه
 ونية القرينة وهي طلب الثواب بالمشقة في فعلها وينوي انه يفعلها لمصلحة له في دينه بان يكون أقرب الى
 ما وجب عقلا عنه من الفعل وأداء الأمانة وأبعد عما حرم عليه من الظلم وكفران النعمة ثم هذه النيات
 من اول الصلاة الى آخرها خصوصا عند الانتقال من ركن الى ركن فلا بد من نية العبادة في كل ركن
 والنقل كالفرض فيها الا في وجهه وهو أن ينوي في النوافل انها لطيف في الفرائض وتساهل لها انتهى
 والحاصل ان المذهب المعتمد ان العبادة ذات الافعال يكتب في النية في أولها ولا يحتاج اليها في كل فعل
 اكفاء بانسحابها عليها الا اذا نوى ببعض الافعال غير ما وضع له قالوا لو طاف طابا لم يجرئه ولو وقف
 كذلك بعرفات أجزأه وقد مناه والفرق ان الطواف قرينة مستقلة بخلاف الوقوف وقرينة الزيادة بينهما يفرق
 آخر وهو ان النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل في الاحرام فلا يحتاج تجديد النية والطواف يقع بعد
 التحلل وفي الاحرام من وجهه فاشترط فيه أصل النية لاتعيين الجهة انتهى وقالوا لو طاف بنية التطوع في
 أيام النحر وقع عن الفرض ولو طاف بعد ما حل النحر ونوى التطوع أجزأه عن الصدر كما في فتح القدير وهو
 مبنى على ان نية العبادة تنسحب على أركانها واسبقه منه ان نية التطوع في بعض الأركان لا تطله **وفي**
 القنية **وفي** وان تعمد أن لا ينوي العبادة ببعض ما يفعله من الصلاة لا يستحق الثواب ثم ان كان ذلك فعلا
 لا تتم العبادة بدونه فسدت والا فلا وقد أساء **التامع** في محلها محلها القلب في كل موضع وقد مناه حقيقة
 وهما أصلا **الاول** لا يكفي التلفظ باللسان دون **وفي القنية** **وفي** المجتبى من لاية - دران يحضر
 قلبه لم ينوي بقلبه أو يشهد في النية يكفيها التكلم باللسان لا يكلف الله نفسا الا وسعها انتهى ثم قال فيهما ولا
 يؤخذ بالنية حال سهوه لان ما يفعله من الصلاة فيما يسهوه معفو عنه وصلة لا تخرج من وان لم يستحق بها ثوابا
اع ومن فروغ هذا الاصل انه لو اختلف اللسان والقلب فالعبرة بما في القلب وخرج عن هذا الاصل اليمين
 فلوسبق لسانه الى لفظ اليمين بلا قصد ان تعقد الكفارة أو قصد الخلف على شيء فسبق لسانه الى غيره هذا في
 اليمين بالله تعالى **وأما في الطلاق والعتاق** فيقع قضاء لادبانه من فروعه ان قصده بلفظ غير معناه
 الشرعي وامان قصده معنى آخر كلفظ الحلاق اذا أراد به الطلاق من وثاق لم يقبل ويدين **وفي الخاتمة**
 أنت حر وقال قصده به من عمل كذا لم يصدق قضاء وقد حكى في شرح البسيط ان بعض الوعاظ طلب من
 الحاضر من شيا فلم يعطوه فقال متضرعا منهم طلقكم ثلاثا وكانت زوجته فيهم وهو لا يعلم فافق امام الحرمين
 بوقوع الطلاق ثلاثا **وفي** قال الغزالي **وفي** القلب منه شيء قلت يخرج على ما في فتاوى قاضي خان من
 اعتق قال رجل قال عبيد اهل بلخ احرار أو قال عبيد اهل بغداد احرار ولم ينوع عبده وهو من أهل بغداد
 أو قال كل عبيد اهل بلخ أو قال كل عبيد اهل بغداد احرار أو قال كل عبد في الارض أو قال كل عبد في
 الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبده وقال محمد يعتق وعلى هذا الخلاف والطلاق يقول أبي يوسف أخذ عصام
 ابن يوسف ويقول محمد أخذ شداد والفتوى على قول أبي يوسف ولو قال كل عبد في هذه السكة أو قال كل عبد
 في الجامع حره وعلى هذا الخلاف ولو قال كل عبد في هذه الدار حره وعنده فيها يعتق عبده في قولهم ولو قال
 ولد آدم كلهم احرار لا تعتق عبده في قولهم جميعا **اه** فمقتضاه ان الواعظ ان كان في دار طاعت وان كان
 في الجامع أو السكة فملى الخلاف والاولى تخير يجها على مسئلة اليمين لو حلف ان لا يكلم زيدا فسلم على جماعة
 هو فيهم قالوا لا يحنث وان نواههم ونه دين ديانته لا قضاء **اه** فعند عدم نية الواعظ يقع الطلاق عليه فان في
 مسئلة اليمين لا فرق بين كونه يعلم ان زيدا فيهم أو لا ويتفرع على هذا فافروغ لوقال لها باطالق وهو اسمها ولم
 يقصد الطلاق لا يقع كما حرر وهو اسمها كما في الخاتمة وقرئ المحجوب في التفتيح بين الطلاق فلا يقع بين المعتق
 فيقع خلاف المشهور ولو نجز الطلاق وقال أردت به التعليق على كذا لم يقبل قضاء ويدين ولو قال كل
 امرأة في طالق وقال أردت غير فلانة لم يقبل كذلك **وفي الكنز** قالت تزوجت على فقال كل امرأة

لى طالق طلقت المحلقة (وفي شرح الجامع لقاضي خان) وعن أبي يوسف أنها لا تطلق وبه أخذ مشايخنا
 (وفي المبسوط) وقول أبي يوسف أصح عندي ولو قيل له ألاك امرأة غير هذه فقال كل امرأة لى طالق
 لا تطلق هذه والفرق بينهما وبين مسألة الكنز مذكور في الوالدية (وفي الكنز) كل مملوك لى حرعت
 عبيده ألقن وأمهات أولاده ومديره وفي شرحه للزبلي ولو قال أردت به الرجال دون النساء دين وكذا لوني
 غير المدير ولو قال نويت السود دون البيض أو عكسه لا يدين لأن الأول تخصيص العام والثاني تخصيص
 الوصف ولا عموم غير اللفظ فلا تعمل فيه نية التخصيص ولو نوى النساء دون الرجال لم يدين (وفي الكنز)
 أن أبست أو أكلت أو شربت ونوى معي لم يصدق أصلا ولو زاد ثوبا أو طعاما أو شرا يدين (وفي المحيط)
 لو نوى جميع الأطعمة في ليا كل طعاما وجميع مياه العالم في لا يشرب شرا يصدق قضاء (وفي الكشف)
 الكبير يصدق ديانة لقضاء وقيل قضاء أيضا (وفي الكنز) ولو قال لموطوءة أنت طالق ثلاثا
 للسنة وقع عند كل طهر طائفة وانوى أن تقع الثلاث الساعة أو عند كل شهر واحدة صحت اه وفي شرحه
 أنت طالق للسنة ونوى ثلاثا جملة أو متفرقا على الأطهار صح خلافا لصاحب الهداية في نية الجملة (وفي
 الخاتمة) ولو جمع بين منكوحته ورجل فقال أحدا كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول أبي
 حنيفة وعن أبي يوسف أنه يقع ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلقت أحدا كما طلقت امرأته ولو قال
 أحدا كما طالق ولم ينو شيئا لا تطلق امرأته وعن مالك أنها تطلق ولو جمع بين امرأته ومالكس بمحل للطلاق
 كالجمعة والحجر وقال أحدا كما طالق طلقت امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا تطلق
 ولو جمع بين امرأته الحية والميتة وقال أحدا كما طالق لا تطلق الحية اه ولا يخفى أنه إذا نوى عدمه
 فيما قلنا بالوقوع فيه أنه يدين وفيها لو قال لها يا مطلقه إن لم يكن لها زوج طلقها قبله أو كان لها زوج
 لكن مات وقع الطلاق عليها وإن كان لها زوج طلقها قبله إن لم ينو الأخبار طائفة وانوى الأخبار صدق
 ديانة وقضاء على الصحيح ولو نوى به الشتم دين فقط (والأصل الثاني من التاسع) وهو أنه لا يشترط مع نية
 القلب التلفظ في جميع العبادات ولذا قال في المجمع ولا يعتبر باللسان وهل يستحب التلفظ أو يسن أو
 يكره أقوال اختار في الهداية الأول إن لم تجتمع عزيمته وفي فتح القدير لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه التلفظ بالنية لافي حديث صحيح ولا ضعف وزاد ابن أمير حاج أنه لم ينقل عن الأئمة إلا ربه وفي
 المقام ذكر بعض مشايخنا النطق باللسان ورأه الآخرون سنة وفي المحيط الذكر باللسان سنة فينبغي أن
 يقول اللهم اني أريد صلاة كذا فيسر هالي وتقبلها مني ونقلوا في كتاب الحج أن طالب التيسير لم ينقل إلا في
 الحج بخلاف بقية العبادات وقد حققناه في شرح الكنز وفي القيمة والمجتبى المختار أنه مستحب وخروج عن
 هذا الأصل مسائل (منها النذر) لأنه كفي في إيجابه النية بل لا بد من التلفظ به صرحوا به في باب الاعتكاف
 (ومنها الوقف) ولو مسجدا لا بد من التلفظ الدال عليه وأما توقف شروع في الصلاة والأحرام على الذكر
 ولا تكفي النية فلا تفتن من الشرائط للشروع (وأما الطلاق والعتاق) فلا ينعان بالنية بل لا بد من اللفظ
 إلا في مسألة في فتاوى قاضي خان رجل له امرأتان عمرة وزينب فقال يارب فإجابته عمرة فقال أنت طالق
 ثلاثا وقع الدلاق على التي أجابت إن كانت امرأته وإن لم تكن امرأته بطل لأنه آخر الجواب جوابا لكلام
 التي أجابته وإن قال نويت زينب طلقت زينب اه فقد وقع الطلاق على زينب بمجرد النية (ومنها حديث
 النفس) لا يؤاخذ به ما لم يتكلم أو يعمل به كما في حديث مسلم وحاصل ما قالوه أن الذي يقع في النفس من
 قصد المعصية أو الطاعة على خمس مراتب الهاجس وهو ما يليق فيها ثم جرت فيه وهو الخطأ ثم حديث
 النفس وهو ما يقع فيها من التردد هل يفعل أولا ثم الهضم وهو ترك جميع قصد الفعل ثم العزم وهو قوة ذلك
 القصد والجزم به فالهاجس لا يؤاخذ به أجماعا لأنه ليس من فعله وإنما هو شيء ورد عليه لا قدرته ولا صنع
 (والناظر) الذي بعده كان قادرا على دفعه بمصرف الهاجس أول وروده ولكنه هو وما به من حديث
 النفس مرفوعان بالحديث الصحيح وإذا ارتفع حديث النفس ارتفع ما قبله بالأولى وهذه الثلاثة لو كانت في

الحسنات لم يكتب له بها أجر لعدم قصد (وأما الهم) فقد بين في الحديث الصحيح أن الهم بالحسنة يكتب حسنة
والهم بالسبئية لا يكتب سبئية وينتظر أن تركها لله تعالى كتبت حسنة وإن فعلها كتبت سبئية واحدة والأصح
في معناه أن يكتب عليه الفعل وحده وهو معنى قوله واحدة وإن الهم مرفوع وأما العزم فالمحققون على أنه
يؤاخذ به ومنهم من جعله من الهم المرفوع وفي البرازية من كتاب الكراهية هم بمعية لا يأتى أن يصمم
عزمه عليها وإن عزمه أتم العزم لأن العمل بالحوارح الآن يكون أمرا يتم بمجرد العزم كالكفر اه
العاشر في شروط النية (الاول) الاسلام ولذا لم تصح العبادات من كافر صرحوا به في باب التيمم عند قول
الكثير وغيره فإني تيمم كافر لا وضوءه لأن النية شرط التيمم دون الوضوء فيصح وضوءه وغسله فإذا أسلم بعدها
صلى به ما لکن قالوا إذا انقطع دم الكفاية لاقول من عشرة حل وطئها بمجرد الانقطاع ولا يتوقف على
الغسل لأنها ليست من أهله وإن صح منها المحبة طهارة الكافر قبل اسلامه (فائدة) قال في الملتقط قال أبو
حنيفة أعلم النضراني الفقه والقرآن له يهتدى ولا يمس المصحف وان اغتسل ثم مس فلا بأس به اه ولم
تصح الكفارة من كافر فلا تنقض عنه انهم لا ايمان لهم وقوله تعالى وإن نكثوا أي عهدهم الصورية
وقد كتبنا في الفوائد نية الكافر لا تنقض بر الألف مسئلة في البرازية والخلاصة هي صبي ونصراني خرجا
الى مسيرة ثلاث فبلغ الصبي في بعض الطريق وأسلم الكافر فصر الكافر لا اعتبار قصده لا الصبي في المختار
اه (الثاني) التمييز فلا تصح عبادة صبي غير مميز ولا مجنون ومن فرعه عدم الصبي والمجنون خطأ ولكنه
أعم من كون الصبي مميزا أولا وينتقض وضوء السكران لعدم تمييزه وتبطل صلاته بالسكر كما في شرح منظومة
ابن وهبان (الثالث) العلم بالمنوى فن جهل فرضية الصلاة لم تصح كما قدمناه عن التنية الا في الحج فانهم
صحوا والاحرام المبهم لان علميا أحرم بما أحرم به النبي صلى الله عليه وسلم وصححه فان عين بها وعمرة صح ان كان
قبل الشروع في الأفعال وإن شرع تعميت عمرة (الرابع) أن لا يأتي بمنايا بين النية والمنوى قالوا ان النية
المتقدمة على التحريم جائرة بشرط أن لا يأتي بعدها بمنايا ليس منها وعلى هذا تبطل العبادة بالارتداد والعبادة
بالله تعالى في اثباتها وتبطل بحجة النبي صلى الله عليه وسلم بالردة إذا مات علميا فان أسلم بعد ما فان كان في
حياته عليه الصلاة والسلام فلا مانع من عودها والاف في عودها نظر كما ذكره العراقي ومن المنافي نية القطع
فإذا نوى قطع الايمان صار مردا للحال ولو نوى قطع الصلاة لم تبطل وكذا سائر العبادات الا اذا كبر في الصلاة
ونوى الدخول في أخرى فالتكبير هو القاطع للاولى لا بمجرد النية وأما الصوم الفرض اذا شرع فيه بعد الفجر
ثم نوى قطعه والانتقال الى صوم نفل فانه لا يبطل والفرق ان الفرض والنفل في الصلاة حنسان مختلفان
لأن أحدهما على الآخرة التحريم وهما في الصلاة والازكاة جنس واحد كذا في المحيط وفي خزنة
الاكل لو افتتح الصلاة بنية الفرض ثم غير نية في الصلاة وجعلها تطوعا صارت تطوعا ولو نوى الاكل أو
الجماع في الصوم لم يضره وكذا لو نوى في الصلاة فلا منافيا في الصلاة لم تبطل ولو نوى الصوم من الليل ثم قطع النية قبل
الفجر سقط حكمه بخلاف ما إذا رجع بعدما مسك بعد الفجر فانه لا يبطل كالاكل بعد النية من الليل
لا يبطلها ولو نوى قطع السجدة بالاقامة صار مقبها وبطل سجدة بخمس شرائط ترك السجدة حتى لو نوى
الاقامة سائرا لم يصح وصلاحيته الموضوع للاقامة فلو نواه في صحرا أو جزيرة لم تصح واقصاها الموضوع والمدة
والاستقلال بالرأى فلا تصح نية التابع كذا في معراج الدرر والاقامة في المسافر الاقامة في أثناء الصلاة في الوقت
تحول فرضه الى الأربع سواء نواه في أولها أو في آخرها أو في وسطها وسواء كان منفردا أو مع مقربا أو مدركا
أو مسجوقا أما الاطلاق لا يتم بنية بعد فراغ امامه لاستحكام فرضه بفراغ امامه كذا في الخلاصة ولو نوى بمال
التجارة الخدمة كالخدمة بالنية ولو كان على عكسه لم يؤثر كما ذكره الزيلعي وأمانية الخيانة في الوديعة
فلم أرها صريحة لكن في الفتاوى الظهيرية من جنبايات الاحرام أن المودع اذا تعدى ثم أزال التعدى ومن
نته أن يعود اليه لا يزول التعدى اه (فرع) وتقرب من نية القطع نية القلب وهي نية نقل الصلاة
الى أخرى قدمناه انه لا يكون الا بالشرع والتحريم لا بمجرد النية ولا بد أن تكون الثانية غير الاولى كأن

بشرع في العصر بعد افتتاح الظهر فيفسد الظهر لا الظهر بعد ركعة الظهر وشروطه أن لا يلفظ بالنية فإن
 تلفظ بها بطلت الأولى مطلقا وقد كثر انفار بها في مفسدات الصلاة من شرح المكنز
فصل ومن المنافي التردد وعدم الجزم في أصلها وفي الملتقط وعن محمد بن الأشعث ترى خادما للخدمة
 وهو ينوي أن أصاب برحبا بعه لازكاة عليه وقالوا لو نوى يوم الشك أنه ان كان من شعبان ليس بصائم وإن كان
 من رمضان كان صائما لم تضع نيته ولو رد في الوصف بأن نوى أن كان من شعبان فنقل والافعن رمضان صحمت
 نيته كما بيناه في الصوم وينبغي على هذا أنه لو كان عليه فائنة فشك أنه قضاها أو لا فقضاها ثم تبين أنها كانت عليه
 أن لا تجزئه للشك وعدم الجزم بتعيينها ولو شك في دخول وقت العبادة فأتى بها فإن أنه فعلها في الوقت لم تجزئه
 أخذ من قولهم كافي فحق القدير لو صلى الفرض وعنده أن الوقت لم يدخل فظهر أنه دخل لا تجزئه اه وفي
 خزائنه الاكل أدرك القوم في الصلاة ولا يدري أنها المكتوبة أو الترويحية يكبر وينوي المكتوبة على
 أنها ان لم تكن مكتوبة يقضيهما يعني العشاء فإذا هو في العشاء صبح وان كان في الترويحية يقع نفعه لا اه
فروع عقب النية بالمشيئة قدمناه ان كان مما يتعلق بالنيات كالصوم والصلاة لم تبطل وان كان مما
 يتعلق بالأقوال كالطلاق والعتاق بطل **تكميل** النية شرط عندنا في كل العبادات باتفاق الأصحاب
 لأركان وانما وقع الاختلاف بينهم في تكمير الاسماء والمعتمد أنها شرط كالنية وقيل بركنيتها **قاعدة** في
 الإيمان تخصيص العام بالنية مقبولة ديانة لا قضاء وعند الخصاف يصح قضاء أيضا لو قال كل امرأة أتزوجها
 فهي طالق ثم قال نويت من بلدة كذا لم يصح في ظاهر المذهب خلافًا للخصاف وكذا من غصب دراهم
 انسان فلما حلفه الخصم عاينوا ما قاله الخصاف محاص من حلفه ظالم والفتوى على ظاهر المذهب
 فتى وقع في بدالطة وأخذ بقول الخصاف بلا بأس به كذا في الولوالجية ولو قال كل مملوك أملكه فهو حر وقال
 عنيت به الرجال دون النساء دين بخلاف ما لو قال نويت السود دون البيض أو بالعكس لم يصدق ديانة أيضا
 كقوله نويت النساء دون الرجال والفرق بينهما في الشرح من باب اليقين بالطلاق والعتاق واما تعميم الخاص
 بالنية فلم أره الآن **قاعدة** فيها أيضا **اليقين** على نية الخالف ان كان مطلقا وما على نية المستحلف ان كان
 ظاهرا كما في الخلاصة **قاعدة** فيها أيضا **الإيمان** مبنية على الألفاظ لا على الأغراض فلو اغتباط من
 انسان غلف أنه لا يشترى له شيئا فباعه فاشترى له شيئا بما تدرهم لم يحث ولو حلف لا يبيعه بعشرة فباعه
 بأحد عشر أو بقسعة لم يحث مع ان غرضه ان يبيعه لا يبيعه لا يبيعه لا يبيعه بعشرة فاشترى
 بأحد عشر حث وقامه في تخييص الجامع وشرحه للفارسي **فروع** لو كان اسمها طالق أو حرة فناداها ان
 قصد الطلاق أو العتق وقعا أو النداء فلا أو أطلق فاعلمت عدمه ولو كرر لفظ الطلاق فان قصد الاستئناف
 وقع الكل أو التام كيد فواحدة ديانة والكل قضاء وكذا اذا أطلق ولو قال أنت طالق واحدة في ثنتين فان
 نوى مع ثنتين فثلاث دخل بها أولا والا فان نوى وثنتين فثلاث ان كان دخل بها والا فواحدة كما اذا نوى الظرف
 أو أطلق ولو نوى الضرب والحساب فكذلك وكذا في الافراد ولو قال أنت على مثل أمي أو كأمي رجع الى قصده
 لينة كشف حكمه فان قال أردت الكرامة فهو كما قال لان التكريم بالقسده فاش في الكلام وان قال أردت
 الظهار فهو وظهار لانه تشبيه بجميعها وان قال أردت الطلاق فهو طلاق باتن وان لم تكن له نية فليس بشيء
 عندها وقال محمد بن جرير الله هو ظهار وان عني به التحريم لا غير فعند أبي يوسف رحمه الله ايلاء وعند
 محمد بن جرير الله ظهار ولو قال أنت على حوام كأمي ونوى ظهارا أو طلاقا فهو على ما نوى وان لم ينو فعلى قول
 أبي يوسف رحمه الله ايلاء وعلى قول محمد بن جرير الله ظهار ومنها لو قرأ الجنب قرآنًا فان قصد التلاوة حرم
 وان قصد الله كره فلا ولو قرأ الفاتحة في صلواته على الجنائز ان قصد الدعاء والثناء لم يكره وان قصد التلاوة
 كره عطس الخطيب فقال الحمد لله ان قصد الخطبة صححت وان قصد الحمد للعطاس لم يصح ذبح فعطس وقال
 الحمد لله فكذلك ذكر المصلى آية أو ذكره وقصد به جواب المنكلم فسدت والا فلا **تكميل** في النية في
 النية قال في تيمم النية من وضو غير غيرة فالنية على المريض دون الميمم انتهى وفي الزكاة قالوا المعتبر بنية

الموكل فلو نواه او دفع الوكيل بلانية اجزائه كما ذكرناه في الشرح وفي الجمع عن الغير الاعتبار لنية
 المأمور وليس هو من باب النيابة فيه لان الافعال انما صدرت من المأمور فالمعتبر بنية المأمور لا بنية
 قاعدة الامور بمقاصدها على عدة قواعد كما تبين لك وقد أتينا على عيون مسائلها والاف مسائلها لا تحصى
 وفروعها لا تستقصى (خاتمة) تجري قاعدة الامور بمقاصدها في علم العربية ايضا فأول ما اعتبره وذلك في
 الكلام فقال سيبويه والجمهور رباط القصد فيه فلا يسمى كلاما ما نطق به النائم والساهى وما تحكيه
 الحيوانات المعلمة وخالف بعضهم فلم يشترطه وسمى كل ذلك كلاما واختاره أبو حيان وفرع على ذلك من
 الفقه ما زاد حلف لا يكلمه فكلمه نائما بحيث يسمع فانه يحنث وفي بعض روايات المسوط شرط أن يوقظه
 وعليه مشايخنا لانه اذا لم يقبته كان كما اذا ناداه من بعيد وهو بحيث لا يسمع صوته كذا في الهداية والحاصل
 انه قد اختلف التصحيح فيها كما بيناه في الشرح ولم أر الى الآن حكم ما اذا كلمه نغما عليه أو محمونا أو سكران
 ولو سمع آية السجدة من حيوان صرحوا بعدم وجوبها على المختار لعدم ادمية القاري بخلاف ما اذا سمعها من
 جنب أو حائض والسماع من المجنون لا يوجبها ومن النائم يوجبها على المختار وكذا تجب بسماعها من
 سكران ومن ذلك المنادى النكرة ان قصده نداء واحد بعينه تعرف وجوب بناؤه على الضم واللامية تعرف
 وأعرب بالنصب ومن ذلك العلم المنقول من صفة ان قصده بلح الصفة المنقول منها الدخول فيه الالف واللام
 والافلا وفروع ذلك كثيرة وتجري هذه القاعدة في العروض ايضا فان الشعر عند أهل كلام موزون مقصود
 به ذلك اما ما يقع موزونا اتفاقا لا عن قصده من المتكلم فانه لا يسمى شعرا وعلى ذلك خرج ما وقع في كلام الله
 كقوله تعالى * لن تنالوا البرحتى * تنفقوا مما تحبون * أوفى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم كقوله
 هل أنت الا صبيح دميت * وفي سبيل الله ما بقيت (القاعدة الثالثة) اليقين لا يزول بالشك
 ودليلها ما رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا اذا وجد أحدكم في بطنه شيئا فاشك كل عليه اخرج
 منه شيئا فلا يخرج من المسجد حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا وفي فتح القدير من باب الانحياز ما يوضحها
 فنسوق عبارته بتمامها قوله قطهر النجاسة واجب مقيد بالمكان وأما اذا لم يتمكن من الازالة فغسله خصوصا
 المحل المصاب مع العلم بتنجيس الثوب قيل الواجب غسل طرف منه فان غسله بغيره أو بلا غطر طهره وذكر
 الوجهين أن لا اثر للتحري وهو أن يغسل بعضه مع ان الاصل طهارة الثوب وقول الشك في قيام النجاسة
 لاحتمال كون المغسول محلها فلا يقضى بالنجاسة بالشك كذا أو وده الاسبيحياني في شرح الجامع الكبير
 قال وسمعت الامام تاج الدين أحمد بن عبد العزيز يقول ويقبض على مسئلة في السير الكبير هي اذا فطننا
 حصنا وفيهم دمى لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام المانع بيقين فلو قتل البعض أو اخرج حل قتل الباقي للشك
 في قيام المحرم كذا هما وفي الخلاصة بعد ما ذكره مجردا عن التعليل فلو صلى معه صلاة ثم ظهرت النجاسة في
 طرف آخر تجب اعادته ما صلى انتهى وفي الظهيرية ثوب فيه نجاسة لا يدري مكانها يغسل الثوب كله انتهى
 وهو الاحتياط وذلك التعليل مشكك عندى فان غسل طرف يوجب الشك في طهر الثوب بعد اليقين
 بنجاسته قيل وحاصله انه شك في الازالة بعد تيقن قيام النجاسة والشك لا يرفع اليقين قبله والحق أن ثبوت
 الشك في كون العارف المغسول والرجل المخرج هو مكان النجاسة والمغموم الدم يوجب اليقينة الشك في
 طهر الباقي واباحة دم الباقي ومن ضرورة صيرورته مشكوكا فيه ارتفاع اليقين عن نجاسته ومعصوميته
 واذا صار مشكوكا في نجاسته جازت الصلاة معه الا ان هذا ان لم يبق احكامهم المجمع عليها أعني قولهم
 اليقين لا يرتفع بالشك معنى فانه حينئذ لا يتصور ان يثبت شك في محل ثبوت اليقين ليتصور ثبوت شك فيه
 لا يرتفع به ذلك اليقين فمن هذا حقيق بعض المحققين ان المراد لا يرتفع به حكم اليقين وعلى هذا التقدير
 ينخلص الاشكال في الحكم لا الدليل فنقول وان ثبت الشك في طهارة الباقي ونجاسته لم يكن لا يرتفع حكم ذلك
 اليقين السابق بنجاسته وهو عدم جواز الصلاة فلا تصح بعد غسل الطرف لان الشك الطاري لا يرفع حكم
 اليقين السابق على ما حقق من انه هو المراد من قولهم اليقين لا يرتفع بالشك فغسل الباقي والحكم بطهارة

الباقي مشكك والله أعلم انتهى كلام فسخ القدير ونظيره قولهم القسمة في المثلي من المطهرات يعني انه لو
 تجبس بعض البر ثم قسم طهر لوقوع الشك في كل جزء هل هو المتجسس أولا قلت ينسدرج في هذه القاعدة
 قواعد منها قولهم الاصل بقاء ما كان على ما كان وتفرع عليها مسائل منها من يتيقن الطهارة وشك في
 الحدث فهو متطهر ومن يتيقن الحدث وشك في الطهارة فهو محدث كما في السراجية وغيرها ولكن ذكر
 عن محمد رحمه الله انه اذا دخل بيت الخلاء وجلس للاستراحة وشك هل خرج منه شيء أولا كان محدثا
 وان جالس للوضوء ومعه ماء ثم شك هل توضع هل لا كان متوضعا محلا بالغالب فيه ما وفي خزائنه الاكمل استيقن
 بالتييم وشك في الحدث فهو على نيجه وكذا الواسعية في الحدث وشك في التيمم أخذ باليقين كما في الوضوء
 ولو يتيقن الطهارة والحدث وشك في السابق فهو متطهر وفي البرازية يعلم انه لم يغسل عضو الكنية لا يعلم بعينه
 غسل رجله اليسرى لانه آخر العمل رأى البلية بعد الوضوء سائلة من ذكره يمد وان كان يعرضه كثيرا ولا
 يعلم انه بول أو ماء لا يلتفت اليه ويفضخ فرجه وازاره بالماء قطعاً للوسوسة واذا بعد عنه من الوضوء أو علم
 انه بول لا تنفعه الحيلة انتهى ومن فروغ ذلك ما لو كان زيدا على عمر والف مثلاً فبرهن عمر وعلى الاداء والبراء
 فبرهن على انه له عليه القالم تقبل حتى يبرهن انها حادثة بعد الاداء والبراء شك في وجود التجسس فلا اصل
 بقاء الطهارة ولذا قال محمد رحمه الله حوض تملأ منه الصغار والعبيد باليدى الدنسة والحرار الوسخة يجوز
 الوضوء منه ما لم يلزم به نجاسة ولذا افتوا بطهارة طين الطرقات وفي المائتة فارة في الكوز لا يدري انها كانت
 في الجرة لا يقضى بنفساد الجرة بالشك وفي خزائنه الاكمل رأى في ثوبه قدراً وقدصل فيه ما ولا يدري متى أصابه
 بعمه مداهم من آخر حدث أحدثه وفي المنى آخر رقة انتهى يعني احتياطاً وعملاً بالظاهر أكل آخر الليل
 وشك في طلوع الفجر صح صومه لان الاصل بقاء الليل وكذا في الوقوف والافضل أن لا يأكل مع الشك وعن
 أبي حنيفة رحمه الله أنه مسمى بالاكلا إذا كان يصره علة أو كانت اليه مقمرة أو متغمة أو كان في
 مكان لا يستبين فيه الفجر وان غاب على ظنه طلوعه لا يأكل فان أكل فلم يستبين له شيء لانضاء عليه في
 ظاهر الرواية ولو ظهر انه أكل بعده قضى ولا كفارة ولو شك في الغروب لم يأكل لان الاصل بقاء النهار فان
 أكل ولم يستبين له شيء قضى وفي الكفارة روايتان وتماسه في الشرح من الصوم ادعت المرأة عدم وصول
 النفقة والكسوة المقررتين في مدة مديدة فالقول لها لان الاصل بقاؤها في ذمتها كالمدين اذا ادعى دفع
 الدين وأنكر الدائن ولو اختلف الزوجان في التمكن من الوطء فالقول لمنكروه لان الاصل عدمه ولو اختلفا في
 السكوت والرذ فالقول لها لان الاصل عدم الرضا ولو اختلفا بعد العدة في الرجعة فيها فالقول لها لان الاصل
 عدمها ولو كانت قائمة فالقول له لانه يملك الانشاء فيملك الاخبار ولو اختلف المتبايعان في الطوع فالقول لمن
 بدعه لانه الاصل وان برهننا بقيمة من يدعي الاكراه أو وليه وعليه الفتوى كما في البرازية ولو ادعى المشتري
 أن اللحم لحم ميتة أو ذبيحة مجوسى وأنكر البائع لم أره الآن ومقتضى قولهم القول للمدعي البطلان لكونه
 منكراً أصل البيع أن يقبل قول المشتري وباعتبار ان الشاة في حال حياتها محرمة فالمشتري متمسك بأصل
 التحريم الى أن يتحقق زواله ادعت المطلقة امتداد الطهر وعدم انقضاء العدة صدقت ولها النفقة لان
 الاصل بقاؤها الا اذا ادعت الحمل فان لها النفقة الى سنتين فان مضت ثم تبين ان لا حمل فلا رجوع عليها كما
 في فسخ القدير قاعدة الأصل براءة الذمة ولذا لم يقبل في شغلها شاهد واحد ولذا كان القول قول
 المدعي عليه لموافقة الأصل والبيئة على المدعي لدعواه ما خالف الأصل فاذا اختلفا في قيمة المتلف والمغصوب
 فالقول قول الغارم لان الاصل البراءة عما زاد ولو أقر بشيء أو حق قبل تفسيره بما له قيمة فالقول للمقرم
 بعينه ولا يرد عليه ما لو أقر بدراهم فأنهم قالوا تلزمه ثلاثة دراهم لانها أقل الجمع مع ان فيه اختلافاً فاقبل أقله
 اثنتان فنبغي أن يحمد عليه لان الأصل البراءة لانا نقول المشهور انه ثلاثة وعليه معنى الاقرار قاعدة
 من شك هل فعل شيئاً أم لا فالأصل انه لم يفعل وتدخل فيه أقامه أخرى من يتيقن الفعل وشك في القليل
 والكثير حمل على القليل لانه المتيقن الا أن تشغل الذمة بالأصل فلا يبرأ الا باليقين وهذا الاستثناء راجع

الى قاعدة ثالثة هي ما ثبت بيقين لا يرتفع الا بيقين والمراد به غالب الظن ولذا قال في الملتقط ولولم يفتحه من الصلاة شيء وأحب أن يفرض صلاة عمره منذ أدرك لا يستحب لذلك الا اذا كان أكبر ظنه فسادها بسبب الطهارة أو ترك شرط فحينئذ يفرض ما غلب على ظنه وما زاد عليه يكره لور ودالهي عنه انتهى شئ في صلاة هل صلاها أم لا أعاد في الوقت شئ في ركوع أو سجود وهو فيه أعاد وان كان بعد هافلا وان شئ انه لم صلى فان كان أول مرة استأنف وان كثر تحري والآخر بالاقول وهذا اذا شئ فيها قبل الفراغ وان كان بعده فلا شئ عليه الا اذا تذكر بعد الفراغ انه ترك فرضا وشئ في تعيينه قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدة ثم يقعد ثم يسجد للسجود كذا في فتح القدير ولو أخرجه عدل بعد السلام انك صليت الظهر أربعا وشئ في صدقة وكذبه فانه يعمد احتياطا لان الشئ في صدقة شئ في الصلاة ولو وقع الاختلاف بين الامام والقوم فان كان الامام على يقين لا يعمد ولا أعاد بقولهم كذا في الخ لاصلة ولو صلى ركعة بنية الظهر ثم شئ في الثانية انه في العصر ثم شئ في الثالثة انه في التطوع ثم شئ في الرابعة انه في الظهر قالوا يكون في الظهر والشئ ليس بشئ ولو تذكر من صلى العصر انه ترك سجدة ولم يدركها من الظهر أو العصر الذي هو فيها تحري فان لم يقع تحريه على شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة ثم يقعد الظهر احتياطا ثم يقعد العصر فان لم يعد فلا شئ عليه وفي المجتبى اذا شئ انه كبر للافتتاح أو لأو هل أحدث أو لأو هل أصابت النجاسة ثوبه أو لأو مسح رأسه أو لاسمته قبل ان كان أول مرة والا فلا انتهى ولو شئ انها تكبيرة الافتتاح أو القنوت لم يصير شارعا ونماه في الشرح من آخر سجود السهو ولو شئ في أركان الحج ذكر الخصاص انه تحري كما في الصلاة وقال عامة مشايخنا يؤدى ثانيا لان تكرار الركن والزيادة عليه لا يفسد الحج وزيادة الركعة تفسد الصلاة فكان التحري في باب الصلاة أحوط كذا في المحيط وفي البدائع انه في الحج ينبغي على الأقل في ظاهر الرواية وفي البرازية شئ في القيام في الفجر انها الاولى أو الثانية رفضه وقعد قدر التشهد ثم صلى ركعتين بفاتحة وسورة ثم أتم وسجد للسجود فان شئ في سجدة انها عن الاولى أم عن الثانية فعفى فيها وان شئ في السجدة الثانية لان اتمامها لازم على كل حال واذا رفع رأسه من السجدة الثانية قد شئ قام وصلى ركعة وأتم بسجدة السهو وان شئ في سجدة انه صلى الفجر ركعتين أو ثلاثا ان كان في السجدة الثانية فسدت صلاته وان كان في السجدة الاولى يمكن اصلاحها عند سجدة رحمه الله لان تمام المصاحبة بالرفع عنده فترفع السجدة بالرفض ارتفاعها بالحدوث فية ومو يقعد ويسجد للسجود الى أن قال نوع منه تذكر انه ترك ركعا قولا ففسدت صلاته وان ترك فعليا يحمل على ترك الركوع فيسجد ثم يقعد ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة ثم صلى صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة ولم يعلم أية صلاة أعاد الفجر والوتر وان تذكر انه ترك في ركعتين فكذلك وان تذكر الترك في الاربع فذوات الاربع كلها انتهى ومنها شئ هل طلق أم لم يقع شئ انه طلق واحدة أو أكثر بنى على الأقل كما ذكره لاسميجاني الا ان يستيقن بالاكثر أو يكون أكبر ظنه على خلافه وان قال الزوج عزمت على انه ثلاث يتركها وان أخرجه عدول حضر واذل المجلس بانها واحدة وصدقهم أخذ بقولهم ان كانوا عدولا وعن الامام الثاني حلف بطلاقها ولا يدري ان ثلاث أم أقل يحري وان استويا عمل باشد ذلك عليه كذا في البرازية ومنها شئ في الخارج أمى أو مذى وكان في النوم فان تذكر احتلاما وجب الغسل اتفاقا والالم يجب عند أبي يوسف رحمه الله عملا بالاقول وهو المذى ووجب عندهما احتياطا كقولهم بالانقض بالمباشرة الفاحشة وكقول الامام في القارة الميتة اذا وجدت في بئر ولم يدركه وقعت وهما فرغ ولم أرها الآن (الاول) لو كان عليه دين وشئ في قدره ينبغي لزوم اخراج القدر المتيقن وفي البرازية من القضاء اذا شئ فيما يدعى عليه ينبغي ان يرضى خصمه ولا يخلف احد تراضا عن الوقوع في الحرام وان أبي خصمه الاخلفه ان كان أكبر رأيه ان المدعى بحق لا يخلف وان كان أكبر رأيه انه مبطل ساغ له الخلف انتهى (الثاني) له ابل وبقرو غنم سائمة وشئ في ان عليه زكاة كلها أو بعضها ينبغي ان تلزمه زكاة البكل (الثالث) شئ فيما عليه من الصيام (الرابع) شككت فيما عليهما من العدة هل هي عدة طلاق أو وفاة ينبغي ان يلزم الاكثر عليهما وعلى الصائم أخذ من قولهم لو ترك صلاة

وشك أنها أية صلاة تلزمه صلاة يوم وليلة عملاً بالاحتياط * الخامس * شك في المذخور هل هو صلاة أو صيام
 أو عتق أو صدقة ينبغي أن تلزمه كفارة يمين أخذ من قولهم لو قال على نذر فعله كفارة يمين لأن الشك في
 المذخور كعدم تسميته * السادس * شك هل حلف بالله أو بالطلاق أو بالعناق فينبغي أن يكون حلفه باطلاً ثم
 رأيت المسئلة في البرازية في شك الإيمان حلف ونسي أنه بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعناق فحلفه باطل
 انتهى وفي القيمة لا إذا كان يعرف أنه حلف معلقاً بالشرط ويعرف الشرط وهو دخول الدار ونحوه إلا أنه
 لا يدري أكان بالله أم كان بالطلاق فلو وجد الشرط ماذا يجب عليه قال يحمل على اليمين بالله تعالى أن كان
 الحالف مسلماً قبل له كمين عليه قال اعلم أن على إيماننا كثيرة غير أني لا أعرف عددها ماذا يصنع قال يحمل
 على الأقل حكماً وأما الاحتياط فلا نهاية له انتهى قاعدة الأصل العدم وفيها أفروع منها أخذ من القاعدة
 القول قول نافي الوطى لأن الأصل العدم لكن قالوا في العنين لو ادعى الوطى وأؤكدت وقلن بكر خيرت وإن
 قلن ثيب فالقول له لكونه منكراً المستحق الفرق عليه والأصل السلامة من العنة وفي القيمة افتراقا وقالت
 افتراقاً بعد الدخول وقال الزوج قبله فالقول قولها إلا أنها تكسر قوط نصف المهر انتهى ومنها القول قول
 الشريين والمضارب أنه لم يربح لأن الأصل عدمه وكذا القول لم يربح إلا كذا لأن الأصل عدم الزائد وفي
 المجموع من الأقرار وجهان القول للمضارب إذا أتى بالعين وقال هما أصل وربح لأرب المال انتهى لأن الأصل
 وإن كان عدم الربح لكن عارضه أصل آخر وهو أن القول قول العايش في مقدار ما قسمه ولو ادعت المرأة
 النفقة على الزوج بعد فرضها قاضي الموصول إليها وأنه كرت فالقول لها كذا إذا أنكر وصول الدين ولو
 ادعت المرأة نفقة أولادها الصغار بعد فرضها وادعى الأب الاتفاق فالقول له مع اليمين كما في الخامسة والثانية
 خرجت عن القاعدة مدة فليأمل وكذا في قدر رأس المال لأن الأصل عدم الزيادة وكذا في أنه مانعاً عن شراء
 كذا لأن الأصل عدمه انتهى ولو ادعى المالك أنها اقترضت والآخذانها مضاربة فالقول فيها قول الآخذ لانهما
 اتفقا على جواز التصرف له والأصل عدم الضمان ولذا قال في الكنز وإن قال أخذت منك ألفاً وديمة وهما كرت
 وقال أخذتاهما غضباً فهو ضمان ولو قال أعطيتنيها وديمة وقال غضبتهما إلا انتهى وفي البرازية دفع لأخيه مائة
 اختفاً فقال الدافع قرض وقال الآخر دية فالقول للدافع انتهى لأن مدعى الغيبة يدعى الإبراء عن القيمة مع
 كون العين متقومة بنفسها ومنها لو أذخت المرأة حلة تديها في فم الرضيع ولا يدري أدخل اللبن في حلقه
 أم لا لا يحرم الذكاح لأن في المانع شكاً كذا في الولو الجمية وما في تمامه في قاعدة أن الأصل في الإبضاع
 الحرمة ومنها الواحدة تلفاً في قبض المبيع والعين المؤجرة فالقول لمنكره كما في اجارة التهذيب ومنها الوثبت عليه
 دين باقراراً أو بينة قاضي الأداء أو الإبراء فالقول للدائن لأن الأصل العدم ومنها الواحدة تلفاً في قدم العيب فأنكره
 البائع فالقول له واختلف في تعليله فقبل لأن الأصل عدمه وقيل لأن الأصل لزوم العقد ومنها الواحدة تلفاً في
 اشتراط الخيار فقبل القول لمن نفاه عملاً بان الأصل عدمه وقيل لمن ادعاه لأنه ينكر لزوم العقد وقد حكمنا
 القولين في الشرح والمعمد الأول ومنها لو قال غضبت منك ألفاً ورجعت فيها عشرة آلاف فقال المغضوب
 منه بل كنت أمرت بالتجارة بها فالقول للمالك كما في إقرار البرازية بمعنى اتسكه بالأصل وهو عدم الغضب
 ومنها الواحدة تلفاً في رؤية المبيع فالقول للمشتري لأن الأصل عدمه ولو اختلف في تغيير المبيع بعد رؤيته
 فالقول للبائع لأن الأصل عدم التغيير * تنبيه * ليس الأصل العدم مطلقاً وإنما هو في الصفات العارضة
 وأما في الصفات الأصلية فالأصل الوجود وتفرع على ذلك أنه لو اشتراه على أنه خبز أو كاتب وأنكر وجود
 ذلك الوصف فالقول له لأن الأصل عدمه ما لكونه من الصفات العارضة ولو اشتراها على أنها بكر وأنكر
 قيام البكارة وادعاه البائع فالقول للبائع لأن الأصل وجودها لكونها صفة أصلية كذا في فتح القدير من
 خيار الشرط وعلى هذا تفرع لو قال كل مملوك لي خباز فهو حر فادعاه عبداً وأنكر المولى فالقول للمولى ولو قال
 كل جارية بكرى فهي حرة فادعاه جارية أنها بكر وأنكر المولى فالقول لها * تمام تفرع في شرحنا على
 الكنز في تعليل الطلاق عند شرح قوله وإن اختلف في وجود الشرط قاعدة الأصل إضافة الحادث

الى أقرب أوقاته منها ما قدمناه فيما لو رأى في ثوبه نجاسة وقد صلى فيه ولا يدري متى أصابته يعيدها من آخر
حدث أحدته والمثني من آخر قدوة ويلزمه الغسل في الثانية عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وإن لم يتذكر
احتملا وفي البدائع يعيده من آخر ما احتلم وقيل في البول يعتبر من آخر بال وفي الدم من آخر ما عرف ولو وفق
جبة فوجد فيها فارة ميتة ولم يعلم متى دخلت فيها فإن لم يكن لها ثقب يعيد الصلاة مذيوم وضع القطن فيها وإن
كان فيها ثقب يعيدها من ثلاثة أيام وقد عمل الشيخان بهذه القاعدة في كتابي نجاسة البثر أو وجدت فيها فارة
ميتة من وقت العلم بها من غير إعادة شيء لأن وقوعها حادث فمضاف الى أقرب أوقاته وخاف الامام الاعظم
رحمه الله فاستحسن إعادة صلاة ثلاثة أيام إن كانت منمنعة أو متفحمة والافندي يوم وليلة عملا بالسبب الظاهر
دون الموهوم احتياطاً كالجرح إذا لم يزل صاحب فراس حتى مات يحال به على الجرح (ومنها) لو كان
في بدر رجل عبد فقال رجل فقات عينه وهو في ملك البائع وقال المشتري فقائه رهوني ما كفي قال قول للثـ تـرى
فيما أخذار شهـ (ومنها) ادعت أن زوجها البائنة في المرض وصار فاراً فترث وقالت الورثة البائنة في محنته فلا
ترث كان القول قولها فترث (وخرج) عن هذا الأصل مسألة المكنز من مسائل شتى من القضاء وإن مات
ذمي فقالت زوجته أسلمت بعد موته وقالت الورثة أسلمت قبل موته قال قول لهم مع أن الأصل المذکور يقتضي
أن يكون القول قولها وبه قال زفر رحمه الله تعالى وإنما خرجوا عن هذا القاعدة في الأصل لتحكيم الحال
وهو أن سبب الحرمان ناه في الحال فثبت فيها من (ومنها) فرعته على الأصل ما في اليتيمة وغيره ولو
أقر لوارث ثم مات فقال المقر له أقر في الصحة وقالت الورثة في مرضه قال قول الورثة والبينة بينة المقر له
وإن لم يبق بينة وأواد استحلوا فم فله ذلك انتهى ومما فرعته على هذا الأصل قولهم لو مات مسلم لم تحتمه
فصرانية بخت مسلمة بعد موته وقالت أسلمت قبل موته وقالت الورثة أسلمت بعد موته قال قول لهم كما ذكره
الزبائي في مسائل شتى ومما خرج عن هذا الأصل لو قال القاضي بعد عزله لرجل أخذت منك ألفاً ودفعتها
الى زيد قضيت بها عليل فقال الرجل أخذتها ظمها بعد العزل فالصحيح أن القول للقاضي مع أن الفعل حادث
فكان ينبغي أن يضاف الى أقرب أوقاته وهو وقت العزل وبه قال البعض واختاره المرحومي إمام المعتمد
الاول لأن القاضي أسنده الى حالة منافية للضمن وكذلك إذا زعم المأخوذ منه أنه فعله قبل تقليد القضاء وخرج
ايضا عنه ما لو قال العبد لغيره بعد العتق قطعت يدك وأنا عبد وقال المقر له بل قطعتها وأنت حر كل القول للعبد
وكذا لو قال المولى لعبد وقد أعتقه أخذت منك غلة كل شهر خمسة دراهم وأنت عبد فقال المعتق أخذتها
بعد العتق كان القول قول المولى وكذا لو قيل بالبيع إذا قال بيعت وصليت قبل العزل وقال المبتاع قبل العزل
كان القول للموكل إن كان المبيع مستهد كما وإن كان قائماً فالقول قول الموكل وكذا في مسألة الغلة لا يصدق
في الغلة القائمة ومما وافق الأصل ما في النهاية لو أعتق أمة ثم قال لها قطعت يدك وانت أمي فقالت هي
قطعتي وأنا حرة قال قول لها وكذا في كل شيء أخذه منها عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله ذكره قبيل
الشهادات وتحتاج هذه المسائل الى نظر دقيق للفرق بينها وفي المجموع من الاقرار ولو أقر حربي أسـ لم يأخذ
المال قبل الاسلام أو باتلاف خربـ ده أو مسلم بمال حربي في دار الحرب أو يقطع يده معتقه قبل العتق
في كذبوه في الاسناد أنفي بعدم الضمان في الكل انتهى يعني محمد وقال ايضاً ومما فرع عليه لو اشترى عبداً ثم
ظهر أنه كان مريضاً ومات عند المشتري فإنه لا يرجع بالثمن لأن المرض يتزايد فيحصل الموت بالزائد فلا يضاف
الى السابق لكن يرجع بمقتضى العيب كما ذكره الزبائي وليس من فرعه ما إذا تزوج أمة ثم اشتراها
ثم ولدت ولداً يحتمل أن يكون حادثاً بعد الشراء أو قبله فإنه لا شئ عندنا في كونها أم ولد لأن جهة أنه حادث
أضيف الى أقرب أوقاته لأنها لو ولدت قبل الشراء ثم ملكها تصير أم ولده عندنا قاعدة هل الأصل في
الاشياء الاباحة حتى يدل الدليل على عدم الاباحة وهو مذهب الشافعي رحمه الله أو التحريم حتى يدل الدليل
على الاباحة ونسبه الشافعية الى أبي حنيفة رحمه الله وفي البدائع المختار أن لا حكم للأفعال قبل الشرع والحكم
عندنا وإن كان أزيلاً فالمراد به هنا عدم تعلقه بالفعل قبل الشرع فانتفى التعلق لعدم فائده انتهى وفي شرح

المتار لمصنف الاصل في الاشياء الاباحية عنه - يدبعض الحنفية ومنهم الكرخي وقال بعض أصحاب الحديث
 الاصل فيها الحظر وقال أصحابنا الاصل فيها التوقف بمعنى انه لا بد لها من حكم لاكتفاء نقف عليه به بالفعل
 انتهى وفي الهداية من فصل الحداد ان الاباحية اصل انتهى ويظهر أثر هذا الاختلاف في المسكوت عنه
 ويخرج عليهم اما شكل حاله (فتها) الحيوان المشكل أمره والنبات المجهول سميته (ومنها) اذا لم يعرف
 حال النهر هل هو مباح أو مملوك (ومنها) لو دخل برجه حمام وشك هل هو مباح أو مملوك (ومنها) مسألة
 الزرافة فذهب الشافعي رحمه الله القائل بالاباحية الحل في السكك وأما مسألة الزرافة فالتخاريف عندهم حل أكلها
 وقال السيوطي ولم يرد كرها أحد من المالكية والحنفية وقواعدهم تقتضي حلها والله تعالى أعلم (وقاعدة)
 الاصل في الابضاع التحريم ولذا قال في كشف الاسرار شرح نغرا الاسلام الاصل في السكك الحظر وأبيح
 للضرورة انتهى * فاذا تقابل في المرأة حل وحرمة غلبت الحرمة ولهذا لا يجوز التحري في الفروج وفي كافي
 الحاكم الشهيد من باب التحري ولو ان رجلا له أربع جوارى اعتق واحدة ممنهن بعينها ثم نسيها فلم يدر
 أيتهن اعتق لم يسه - مع انه يتحرى للوطي ولا للمبيع ولا يسع الحاكم ان يحل بينه وبينهن حتى يبين المعتقة من
 غيرها وكذلك اذا طلق إحدى نسائه بعينها ثلاثا ثم نسيها او كذلك ان ميز كلهن الا واحدة فلم يسهه ان يقر بها
 حتى يعلم انها غير المطلقة وكذلك بمنعه القاضي عنها حتى يخبرها عن غير المطلقة فاذا أخبر بذلك استحلها البتة
 انه ما طلق هذه بعينها ثلاثا ثم حلى بينهن - ما فان كان حالف وهو جاهل به - فلا ينبغي له أن يقر بها فان باع في
 المسئلة الاولى ثلاثا من الجوارى فحكم الحاكم ان اجاز بيعهن وكان ذلك من رأيه وجعل الباقي هي المعتقة
 ثم رجع اليه بعض ما باع بشراء أو هبة أو ميراث لم ينبغ له ان يضاها لان القاضي قضى فيه بغير علم فلا ينبغي له
 أن يضاها بمن بالملك الا أن يتر وجهها فحينئذ لا بأس لانها زوجته أو أخته ولا يجوز التحري في الفروج
 لانه يجوز في كل ما جاز للضرورة والفروج لا تحل بالضرورة انتهى ثم قال ولو اعتق جارية من رقيقه ثم
 نسيها ومات لم يجز للقاضي التحري ولا يقول للورثة اعتقوا أيتهن شئتم أو اعتقوا التي أكبر ظنكم انها حرة
 ولكنه يسألهم فان زعموا ان الميت اعتق هذه بعينه أو اعتقها واستحلها على علمهم في الباقيات فان لم يعرفوا
 من ذلك شيئا اعتقهن كلهن وأسقط عنهن قيمة أحداهن وسعين فيما بقي انتهى * ويخرج عن هذا
 الاصل في مسألة في فتاوى قاضي خان صبية أرضعها قوم كثير من أهل القرية أو أثلهم أو أكثرهم لا يدرى من
 أرضعها أو أراد واحد من أهل تلك القرية أن يزوجها قال أبو القاسم الصفاق اذا لم تظهر له علامة ولا يشهد
 أحدهم بذلك يجوز نكاحها وهذا من باب الرخصة كي لا ينسد باب النكاح فلما اختلطت الرضعة بنساء يحصون
 لم أره الآن ثم رأيت في السكك للحاكم الشهيد ما يفيد الحل واغظه ولو ان قوما كان لكل منهم جارية فاعتق
 أحدهم جاريته ولم يعرفوا المعتقة فلا حل واحد منهم أن يضاها بغيره حتى يعلم انها المعتقة بعينها وان كان أكبر
 رأى أحدهم انه هو الذي اعتق فأحب الى انه لا يقرب حتى يستيقن ذلك ولو قرب لم يكن ذلك حراما ولو اشتراه
 رجل واحد قد علم ذلك لم يحل له ان يقرب واحدة ممنهن حتى يدرك المعتقة ولو اشتراه الا واحدة حل له
 وطؤها فان فعل ثم اشترى الباقية لم يحل له وطئ شئ ممنهن ولا بيعه حتى يعلم المعتقة ممنهن انتهى (ثم أعلم)
 ان هذه القاعدة انما هي فيما اذا كان في المرأة سبب محقق للحرمة فلو كان في الحرمة شئ لم يعتبر ولذا قالوا
 ادخلت المرأة حلما ثم ربيها في فم رضعة ووقع الشك في وصول اللبن الى جوفها لم تحرم لان في المانع شكا كما
 في الولوالجية وفي القنية امرأة كانت تطلى نديها ببيعة واشتهر بذلك فيما بينهم ثم تقول لم يكن في ندي ابن
 حين ألقمته ندي ولم يعلم ذلك الا من جهته اجاز لابنها ان يزوج بهذه الصبية انتهى وفي الثانية صغيرة وصغيرة
 بينهما شبهة الرضاع ولا يعلم ذلك حقيقة قالوا لا بأس بالنكاح بينهما هذا اذا لم يخبر بذلك أحد فان أخبر به
 عدل ثقة يأخذ بقوله ولا يجوز النكاح بينهما وان كان الخبر بعد النكاح وهما كبيران فلا حوط ان يفارقها
 * ثم أعلم ان البضع وان كان الاصل فيه الحظر يقبل في حله خبر الواحد قالوا لو اشترى أمهز يد قال بكر وكافي
 زيد ببيعهما يحل وطؤها وكذلك لو جاءت أمه قالت لرجل ان مولاي بعثني اليك هدية رطن صدقها حل وطؤها

ولم أر حكم ما إذا وكل شخصاً في شراء جارية ووصفها فاشترى الوكيل جارية بالصفة ومات قبل أن يسلمها
للمؤكل فقتضى القاعدة حرمتها على المؤكل لاحتمال أنه اشتراها لنفسه لأن الوكيل بشرعاً غير المعين له أن
يشترى به لنفسه وإن كان شراء الوكيل الجارية بالصفة فمات المعينة طاهر في الحل وإن كان الأصل التحريم
ينبغي الرجوع إلى قول الوارث لأنه خليفته وله نظائر في الفقه ولما كان الأولى الاحتياط في الفروج قال في
المصنوعات إذا عقد على أمته متزهاً عن وطئها حراماً على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال أن تكون حرة
أو معتقة الغير أو محرمة لو علمها باعتقها وقد حثت الخائف وكثير ما يقع لاسيما إذا تداولتها الأيدي انتهى فما
وقع لبعض الشافعية من أن وطئ السراري اللاتي يجازين اليوم من الروم والهند والنكر حرام إلا أن ينتصب
في المغنم من جهة الامام من يحسن قسمتها في قسمها من غير حيف ولا ظلم أو تحصيلاً قسمته من محكم أو يتزوج
بعد العتق بأذن القاضي أو المعتق والاحتياط اجتناباً من ولو كانت وسائر انتهي ورعاً لا حكم لازم فإن
الجارية المجهولة الحال المرجع فيها إلى صاحب اليدان كانت صغيرة وإلى أقرارها إن كانت كبيرة وإن علم
حالتها فلا إشكال **تنبيه** في معراج الدراية من كتاب الحظر والإباحة أن أصحابنا رحمهم الله احتاطوا
في أمر الفروج إلا في مسئلة لو كانت جارية بين شريكين وادعى كل منهما أنه يخاف عليها من شريكه وطلب
أن توضع على يد عدل لا يحجب إلى ذلك وإنما تكون عند كل واحد يوماً حشمة للملك انتهى **قاعدة**
الأصل في الكلام الحقيقة وعلى ذلك فروع كثيرة منها النكاح للوطئ وعليه حمل قوله تعالى **ولا تنكحوا**
ما نكح آبائكم من النساء فحرمت من زينة الأب كحليته ولذا لو قضى شافعي بحالهم ينفذ لمخالفته الكتاب
بخلاف القضاء بحمل مفسرته والفرق مذكور في ظهارة شرحنا وحمة المعقود عليها بالوطئ بالإجماع ولو قال
لامته أو منكره نكحتك فعلى الوطئ فلو عده على الأمة بعد اعتاقها أو على الزوجة بعد إبانته لم يحنث
كما في كشف الأسرار ومنها لو وقف على ولده أو أوصى لولد زبد لا يدخل ولد ولده إن كان له ولد أصلي
فإن لم يكن له ولد أصلي استحقه ولد الابن واختلاف في ولد البنت فظاهر الرواية عدم الدخول وصحح فاذا ولد
للواقف ولد رجع من ولد الابن إليه لأن اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد أو ما إذا وقف على
أولاده دخل النسل كله كذا كرات الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في فتح القدير وكأنه لا عرف فيه والافلولد
مفرداً أو جماعاً حقيقة في الصلب ومنها لو حلف لا يبيع أو لا يشتري أو لا يؤجر أو لا يستأجر أو لا يصلح عن مال
أو لا يبايع أو لا يخاصم أو لا يضرب ولده لم يحنث إلا بالمباشرة ولا يحنث بالتوكيل لأنها الحقيقة وهو محذور
أن يكون مثله لا يباشر ذلك الفعل كالقاضي والأمير فحينئذ يحنث بهما وإن كان يباشره مرة أو يوكّل فيه أخرى
فانه يعتبر بالأغلب قال في الكنز بعده وما يحنث بهما النكاح والطلاق والخلع والعتق والكتابة والصلى
عن دم عمد والهمة والمصدق والقرض والاستقرار وضرب العبد والذبح والبناء والطيابة والإيداع
والاستدعاء والآخرة والاستعارة وقضاء الدين وقبضه والكسوة والحمل انتهى والأفعال والعقود في الإيمان
هل تختص بالصحيح أو تتناول الفاسد فقالوا لا في النكاح والبيع والتوكيل بالبيع يتناول الفاسد
والتوكيل بالنكاح لا يتناولها واليمين على النكاح إن كانت على الماضي تتناولها وإن كانت على المستقبل
لا واليمين على الصلاة كاليمين على النكاح وكذا على الحج والصوم كما في الظاهرية وكذا على البيع كما في
المحيط ومنها لو حلف لا يصلي اليوم لا يتعدى بالصحيح قياساً وبقية دبه استحسننا ومثله لا يتزوج اليوم كما في
المحيط ومنها لو قال هذه الدار لزيد كان أقراراً بالملك له حتى لو ادعى أنها مسكنة لم يقبل وفي البرازية قوله فلان
ساكن هذه الدار أقرار منه بكونها له بخلاف زرع فلان أو غرس أو بناء وادعى أنه فعل ذلك بالاجر فهي
للقمر ومنها لو حلف لا يأكل من هذه الشاة حنث بجمعها لأنه الحقيقة دون إنبائها وتاجها بخلاف ما إذا حلف
لا يأكل من هذه النخلة حنث بشمها ووطئها لا بما اتصل به صنعة حادثة كالدبس فإن لم يكن لها ثمرة حنث
بما أكله مما اشتراه بشمها ومنها لا يأكل من هذه الحنطة فإنه يحنث بأكل غيرها إلا مكان فلا يحنث بأكل
خبزها ومنها إن حلف لا يشرب من دجلة حنث بالكرع لأنه الحقيقة ولا يحنث بالشرب بيده أو بأناجذخلاف

من ماء دجلة ومنها أوصى لمواليه وله عتقاء ولهم عتقاء اختصت بالاولين لانهم مواليه حقيقة والآخر
مجازا بالنسب ومنها أوصى لانباءز يدوله صليبيون وحفدة فالوصية للمسلمين وتقتضي علينا الاصل المذكور
بالمستأن على أبنائه لدخول الحفدة ومن حلف لا يضع قدمه في دار زبد يحنث بالدخول مطلقا وعن
أضاف العتق الى يوم قدوم زبد يقدم اليلا عتق ومن حلف لا يسكن دار زبد عتق للنسبة للملك وغيره وبأن
أبا حنيفة ومحمد رجهما الله قالان فيمن قال لله على صوم رجب ناولي المسلمين انه نذروا عتق وأجيب بان الامان
لحقن الدم المحتاط فيه فانه في الاطلاق شبهة تقوم مقام الحقيقة فيه ووضع القدم مجاز عن الدخول فعم
واليوم اذا قرن بفعل لا يمتد كان لمطلق الوقت لقوله تعالى ﴿ومن يؤم بولم يؤم نذره﴾ ولله ان اذا امتد
ليكونه معيارا والقوم غير عتق فاعتبر بمطلق الوقت وازداف الدار نسبة للسكنى وهى عامة والنذر مستفاد من
الصيغة واليمين من الموجب فان ايجاب المباح يمين كتحريمه بالنص ومع الاختلاف لاجمع كذا في البدائع
ومن هذا الاصل لو حلف لا يصلي صلاة فانه لا يحنث الا بركعتين لانها الحقيقة بخلاف لا يصلي فانه لا يحنث
حتى يقيد بها بسجدة لانه يكون آتيا بجميع الاركان وهل يحنث بوضع الجبهة أو بالرفع قولان هنا من غير
ترجيح وينبغي ترجيح الثاني كارجح في الصلاة ولو حلف لا يصلي الظاهر لم يحنث الا بالاربع ولو حلف
لا يصلي جمعة لم يحنث بادراك ركعة واختلف فيما اذا أتى بالاكثر **الخاتمة** فيها فوائد في تلك القاعدة
أعني اليقين لا يزول بالشك **الفائدة الاولى** تسقن منها مسائل الاولى المستحاضة المتخيرة يلزمها
الاغتسال لكل صلاة وهو الصحيح الثانية اذا وجد بلا ولا يدري أنه منى أو منى قد منى ايجاب الغسل مع
وجود الشك الثالثة وجد فارة ممتعة ولم يدرك وقت وقعت وكان قد توطأ منها قد منى وجوب الاعادة عليه مقصلا مع
الشك الرابعة قد منى انه لو شك هل كبر لا افتتاح أولا أو أحدث أولا أو مسح رأسه أولا وكان أول ما عرض له
استعمل الخامسة أصابت ثوبه نجاسة ولا يدري أى موضع أصابته غسل الكل على ما قد منى عن الظهيرية
مع ما فيه من الاختلاف السادسة رعى صيدا فجره ثم نسيب عن بصره ثم وجد ميتا ولا يدري سبب موته
يحرم مع وجود الشك لكن بشرط في الكفر بخرمته ان يقع عن طلبه وشرط قاضى خان ان يتوارى عن بصره
واليه يشير ما في الهداية والمعتمد الاول السابعة لو أكلت الحرة فارة قالوا ان شربت على فورها الماء يتنجس
كشارب الخمر اذا شرب الماء على فوره ولو مكثت ساعة ثم شربت لا يتنجس عند أبي حنيفة رجه الله لاحتمال
غسلها قها بالاعاءا وعند محمد رجه الله يتنجس بناء على أصله من أنها لا تزول الا بالمطلق كالحكمة وهنا
مسائل تحتاج الى المراجعة ولم أرها الآن منها شك مسافر أو صل ببلده أولا ومنها شك مسافر هل نوى الإقامة
أولا وينبغي ان لا يجوز له الترخص بالشك ثم رأيت في التاتارخانية ولو شك في الصلاة أقيم أو مسافر صلى أربعا
و يقع على الثانية احتياطاً فكذا الشك في نية الإقامة ومنها صاحب العذر اذا شك في انقطاعه فصل
بطهارته ينبغي ان لا تصح ومنها جاء من قدام الامام وشك أمة قدم عليه أم لا ومنها شك هل سبق الامام بالتكبير
أولا ثم رأيت في التاتارخانية واذا لم يعلم المأموم هل سبق امامه بالتكبير أولا فان كان أكبر رآيه انه أكبر
بعده أجزأه وان كان أكبر رآيه انه أكبر قبله لم يجزه وان اشتبك الظن ان أجزأه أمره محمول على السداد حتى
يظهر الخطأ انتهى وينبغي ان يكون كذلك حكم المسئلة التي قبلها وهى الشك في التقدم والتأخر ومنها من
عليه فائنة وشك في قضاءها فهى ستة وفي التاتارخانية رجل لا يدري هل في ذمته قضاء الفوائت أم لا يكره له
ان ينوى الفوائت ثم قال واذا لم يدرك الرجل انه بقي عليه شئ من الفوائت أو لا الا فضل ان يقرأ في سنة الظاهر
والعصر والعشاء في الاربع الفاتحة والمسورة انتهى **الفائدة الثانية** الشك تساوى الطرفين والظن
الطرف الراجح وهو ترجيح جهة الصواب والوهم رجحان جهة الخطأ وأما أكبر رأى وغالب الظن فهو
الطرف الراجح اذا أخذ به القلب وهو المعتبر عند الفقهاء كما ذكره اللامشى في أصوله وحاصله ان الظن عند
الغتهاء من قبيل الشك لانهم يريدون به التردد بين وجود الشئ وعدمه سواء استويا أو ترجح أحدهما وكذا
قالوا في كتاب الاقرار لو قال له على ألف درهم في ظنى لا يلزمه شئ لانه للشك انتهى وغالب الظن عندهم ملحق

باليقين وهو الذي يمتنع عليه الاحكام يعرف ذلك من تصفح كلامهم في الابواب مرقوا في نواقض الوضوء بان
 الغالب كالمحقق ومرحوا في الطلاق بانه اذا ظن الوقوع لم يقع واذا غلب على ظنه وقع **(والفائدة الثالثة)**
 في الاستصحاب وهو كما في التحرير المحكم ببقاء امر محقق لم يظن عدمه واختلاف في بغيته فقبل حجة مطلقة
 ونفاه كثيره مطلقا واختار القول الثلاثة ابو زيد وشمس الائمة وفخر الاسلام انه حجة للدفع لالاستحقاق وهو
 المشهور عند الفقهاء والوجه انه ليس بحجة أصلا لان الدفع استمرار عدمه الاصل لان موجب الوجود ليس
 موجب بقاءه فالحكم ببقائه بلا دليل كذا في التحرير ومما فرغ عليه الشقص اذا بيع من الدار وطلب
 الشريك الشفعة فانه كرا المشتري ملك الطالب فيما في يده فالقول له ولا شفعة له الا بينة ومنه المفقود لا يرث
 عندنا ولا يورث وقد منافر وعاصية عليه في قاعدة ان الحادث يضاف الى اقرب اوقاته وفي اقرار البرازية
 صلب دهن الانسان عند الشهود فادعى ما اسكه الضمان فقال كانت نجاسة لتوقع فارة فيها فالقول لاصحاب
 لانكاره الضمان والشهود يشهدون على الصب لاعداء النجاسة وكذا الوألتان لم تطوف فطوبى بالضمان
 فقال كانت ميتة فانتهاها لا يصدق وللشهود ان يشهدوا انه لم يذكي بحكم الحال قال القاضي لا يضمن فاعترض
 عليه بمسئلة كتاب الاستحسان وهي ان رجلا لو قتل رجلا فلما طالب منه القصاص قال كان ارتداً وقتل أبي فقلمته
 قصاصاً أو للردة لا يسمع فاجاب وقال لانه لو قبل لادى الى فتح باب العدوان فانه يقتل ويقول كان القتل كذلك
 وأمر الدم عظيم لا يميل بخلاف المال فانه بالنسبة الى الدم أهون حتى حكم في المال بالنكول وفي الدم بحبس
 حتى يقر أو يحلف واكتفى بيمين واحدة في المال وبخمس عشرين عينا في الدم انتهى **(والقاعدة الرابعة)** المشقة تجلب
 التيسير **(والاصل)** فيها قوله تعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين
 من حرج **(وفي الحديث)** أحب الدين الى الله تعالى الخفيفة السمحة قال العلماء يتخرج على هذه القاعدة
 جميع رخص الشرع وتخفيفاته واعلم أن أسباب التخفيف في العبادات وغيرها **(سبعة)** (الاول) السفر
 وهو نوعان منه ما يختص بالطويل وهو ثلاثة أيام ولياليها وهو القصر والفطر والمسح أكثر من يوم وليلة
 وسقوط الاضحية على ما في غاية البيان والثاني ما لا يختص به والمراد به مطاق الخروج عن المصر وهو ترك
 الجمعة والعديد والجماعة والنفل على الدابة وجواز التيمم واستحباب القرعة بين نسائه والقصر للسافر عندنا
 رخصة اسقاط بمعنى العزيمة بمعنى ان الاتمام لم يبق مشر وعما حتى اتم به وفسدت لو اتم ولم يقعد على رأس
 الركعتين ان لم ينو اقامته قبل سجود الثالثة **(الثاني)** المرض ورخصه كثيرة التيمم عند الخوف على نفسه
 أو على عضوه أو من زيادة المرض أو بطنه والقعود في صلاة الفرض والاضطجاع فيها والايحاء والتخلف
 عن الجماعة مع حصول الفضيلة والفطر في رمضان للشيخ القاني مع وجوب الفدية عليه والانتقال من
 الصوم الى الاطعام في كفارة النظار والفطر في رمضان والخروج من المعتكف والاستقامة في الحج وفي
 رمي الجمار واباحة محظورات الاحرام مع الفدية والتداوى بالنجاسات وبالخر على أحد القولين واختار
 قاضي بخان عدمه واساغة اللقمة اذا غص بها اتفاقا واباحة النظر للطبيب حتى العورة والسواتين الثالث
 الاكراه الرابع النسيان الخامس الجهل وسياق لها ما بحث السادس العسر وعموم البلوى كالصلاة
 مع النجاسة المعقوعة كما دون ربيع الثوب من مخففة وقدر الدرهم من المغنطة ونجاسة العذور التي تصيب
 ثيابه وكان كلما غسلها خرجت ودم البراغيث والبق في الثوب وان كثر وبول ترشش على الثوب قدر رؤوس
 الابريوطين الشوارع واثرت نجاسة عسرز والهوبول سنور في غير اواني الماء وعليه الفتوى ومنهم من أطلق
 في الحرمة والقارة وخره حمام وعصفور وان كثر وخره الطيور المحرمة في رايه ولا النفس له سائلة وربى
 النائم مطلقا على المفتي به وأفواه انصياد وغبار السرقين وقليل الدخان النجس ومنهذا الحيوان والعصفور عن
 الريح والغشاء اذا أصاب السراويل المبتلة والمقعدة على المفتي به وكان الخواص لا يصبى في سراويله ولا
 تأويل لفعله الا تحرز من الخلاف ومن ذلك قولنا بان النار مطهرة للروث والعذرة فقلنا بطهارة رماهما
 تيسيرا والالزمت نجاسة الخبز في غالب الامصار ومن ذلك طهارة بول الخفاش وخرئه والبعير اذا وقع في المحلب

ورعى قبل التفتت وتخفيف نجاسة الاروات عندهما وما يصبب الثوب من بخارات النجاسة على الصحيح
وما يصببه مما سال من الكنف مالم يكن أكبر رأيه النجاسة وماء الطابق استعملنا وصورة أحوث العذرة
في بيت فأصاب ماء الطابق ثوب انسان وكذا الاصطبل اذا كان حاراً وعلى كوته طابق أو بيت بالوعة فإذا
كان عليه طابق وتقاطر منه وكذا الحمام اذا أهريق فيه النجاسة فعرق حيطانها وكوته وتقاطر منه وكذا
لو كان في الاصطبل كوز معاق فيه ماء فترشح في أسفل الكوز والقول بطهارة المسك وان كان أمه له دما
والزباد وان كان عرق حيوان محرم الاكل والتراب الطاهر اذا جعل طيناً بالماء النجس أو عكسه والفتوى
على أن العبرة للطاهر بما كان وما تترشش على الغاسل من غسالة الميت مما لا يمكن الاحتراز عنه وما رتب به
السوق اذا ابتل به قدماءه وموطئ السكاب والطين المسرق وردغة الطريق ومشروعية الاستنجاء بالبحر
مع أنه ليس بمنزلة حتى لو نزل المستنجى به في ماء نجس والقول بأن كل مائع قانع بيزيل النجاسة الحقيقية
ومس المصحف للصبيان لتعلم ومسح الخف في الحضر لمشقة نزعه في كل وضوء ومن ثم وجب نزله للغسل
لعدم تكرره وأنه لا يحكم على الماء بالاستعمال مادام متردداً على العضو ولا نجاسة الماء اذا لاقى النجس
مالم ينفصل عنه وأنه لا يضره التغير بالمكث والطين والطحلب وكل ما يمس صونه عنه ويا حجة المشى والاستدبار
عند سبق الحدث ويا حجة ما في صلاة الخوف ويا حجة النافلة على الدابة خارج المهر بالاعاء رفيعه في رواية
عن ابي يوسف رحمه الله ويا حجة القعود فيها بلا عذر ووسع أبو حنيفة رحمه الله في العبادات كلها فلم يقل ان مس
المرأة والدرك ناقض ولم يشترط النية في الطهارة ولا الدلك ووسع في المياه ففوضه الى رأى الميت به ولم يشترط
مقارنة النية للكبير ولم يعين من القرآن شيئاً حتى الفاتحة عملاً بقوله تعالى فاقروا ما تيسر من القرآن والتعمين
بحيث لا يجوز غيره عسر واسقط القراءة عن الامم بل سنده منها شفقة على الامام دفعا للخلط عنه كما يشاهد
بالجامع الازهر ولم يخص تكبيرة الافتتاح بلفظ وانما اجوزها بكل ما فيه من التعظيم واسقط نظم القرآن عن
المصلى بخوزه بالفارسي تيسيراً على الخاشعين وروى جوعه عنه واسقط فرض الطمأنينة في الركوع
والسجود تيسيراً واسقط لزوم التقريب على الاصناف الثمانية في الزكاة وصدقة الفطر وجوز تأخير النية في
الصوم وعدم التعيين لصوم رمضان ولم يجعل للحج الاركنين الوقوف وطواف الزيارة ولم يشترط الطهارة
له ولا السترو لم يجعل السبعة كلها أركاناً بل الاكثر ولم يوجب العمرة في العمر كل ذلك للتيسير على المؤمنين
ومن ذلك الابراء بالظفر في شدة الحر ومن ثم لا يستحب الابراء في الجمعة لاستحباب التبركير اليها على ما قيل
ولكن ذكر الاسبيعي أنها كالظفر في الزمان وترك الجماعة للدار والجمعة بالاعاء ذار المعروفة وكذا اسقط
أبو حنيفة رحمه الله عن الاعمى الجمعة والحج وان جرد قائد دفع المشقة عنه وعدم وجوب قضاء الصلوات
على الخائض لتكررها بخلاف الصوم وبخلاف المسحاضة فلذلك وسقوط القضاء عن المغنى عليه اذا
زاد على يوم وليله وعن المريض العاجز عن الاعاء بالأس كذلك على الصحيح وجوز صلاة الغرض في السفينة
قاعدة مع القدرة على القيام لخوف دوران الرأس وكان الصوم في السنة شهراً والحج في العمرة مرة والزكاة
ربيع العشر تيسيراً ولذا قلنا انها وجبت بقدرة ميسرة حتى سقطت بملاك المال أو كل المنة أو كل مال
الغير مع ضمان البدل اذا اضطرر أو كل الولي والوصي من مال القيمة بقدر أجرة عمله وجوز تقدم النية على
الشروع في الصلة لانه لا يفصل اجنبى وتقدم النية على الصوم من الليل وتأخرها عن طلوع الفجر الى
ما قبل نصف النهار الشرعى دفعا للمشقة عن جنس الصائمين لان الحاجة تضطر بعدهم والكافري لم والصغير
يبلغ كذلك ويا حجة التحليل من الحج بالاحصار والقوات ويا حجة ابي يوسف رحمه الله رعى حشيش الحرم
للحاج في الموسم تيسيراً واوليس الحرم بالحكمة والقتال ويبيع الموصوف في الدمة كالمسلم يجوز على خلاف
القياس دفعا للحاجة المغاليس والاكتفاء بربوطة ظاهرها الصبرة والاغذاء ومشروعية خيار الشرط للمشتري
دفعا للندم وخيار نقداً لثمن دفعا للماطلة ومن هذا القليل يبيع الامانة المسمى ببيع الوفاء يجوز منه ما يشاء بل
وبخاري توسعة وبما فيه في شرح الكونين باب خيار الشرط ومن ذلك أفق المتأخرون بالرد لخيار الغبن الفاحش

امام مطلقاً وإذا كان فيه غرور رجة على المشترى ومنه الرد بالعيب والتحالف والاقالة والحوالة والرهن
 والضمان والابراء والقرض والشركة والصنع والحجر والوكالة والاجارة والمزاولة والمساقاة على قولهما المفتي
 به للحاجة والمضاربة والعمارية والوديعة لاهشة العظيمة في أن كل واحد لا ينفع الا بما هو ملوكه ولا يستوفى
 الا بمن عليه حقه ولا يأخذ الا بكامله ولا يعطى أمواله الا بنفسه فسهل الامر باباحة الانتفاع بملك الغير
 بطريق الاجارة والاعارة والقرض وبالاستعانة بالغير وكالة وايداعاً وشركة ومضاربة ومساقاة وبالاستيفاء
 من غير المديون حوالة والتوثيق على الدين برهن وكفيل ولو بالنفس وباسقاط بعض الدين صلحاً أو كلاً
 ابراً والحاجة اقتداءً بعينه جوزنا الصلح عن انكار واقدم ما شرعت الاجارة له لوجعلت المنافع أجرة عند اتحاد
 الجنس قلنا لا يجوز قلنا الاجارة على منفعة غير مقصودة من العين لا تجوز لئلا يستغناء عنها بالعمارة كما علم
 في اجارة البرازية ومن التخفيف جواز العتق والجائزة لان لزومها شاق فلو كان سبب العتق تعاطيها ولزوم
 اللازمة والام ببيع ولا غيره ووقفنا عزل الوكيل على علمه دفعاً للمرج عنه وكذا عزل القاضى وصاحب
 وظيفة ومنه اباحة النظر للطبيب والشاهد وعند الخطبة ولا سيد ومنه جواز النكاح من غير نظر لما في
 اشتراطه من المشقة التي لا يتحملها كثير من الناس في بناتهم وأخواتهم من نظر كل خاطب فناسب التيسير فلم
 يكن فيه خياراً روية بخلاف البيع فانه يصح قبل الرؤية وله الخيار لعدم المشقة ومن ثم قلنا ان الامر ايجاب
 في النكاح بخلاف البيع ومن هنا وسع فيه أبو حنيفة رحمه الله فجوز به الاولى ومن غير اشتراط عدالة الشهود
 ولم يفسده بالشروط المفسدة ولم يخصه بلفظ النكاح والتزويج بل قال ينقد بما يفيد ملك العين للرجال
 وصحة بحضور ابني العاقدين وناعسين وسكارى يذكرونه بعد الصحو وبعمارة النساء وجوز شهادتهن فيه
 فانه قد مضى رجل وامرأتين كل ذلك دفعاً للمشقة التي لا يوافقها من هذا قبل عجب الخلفي يزني ومنه
 اباحة أربع نساء فلم يقتصر على واحدة تيسيراً على الرجل وعلى النساء أيضاً لكثرتهن ولم يرد على أربع
 لما فيه من المشقة على الرجل في القسم وغيره ومنه مشروعية الطلاق لما في البقاء على الزوجية من المشقة
 عند التنافر وكذا مشروعية الخلع والافتداء والرجعة في العدة قبل الثلاث ولم يشترع دائماً لما فيه من المشقة
 على الزوجة ومنه وقوع الطلاق على المولى بغير أربع أشهر دفعاً للضرر عنهما ومنه مشروعية الكفارة
 في الظهار واليمين تيسيراً على المكلفين وكذا التخيير في كفارة اليمين لتكررها بخلاف بقية الكفارات لتندرة
 وقوعها ومشروعية التخيير في نذر معلق بشرط لا يراد كونه بين كفارة اليمين والوفاء بالندب وزعمنا ما عليه الفتوى
 واهل رجع الامام قبل موته بسبعة أيام ومنه مشروعية الكتابة لمتخلص العبد من دوام الرق لما فيه من
 العسر ولم يبطلها بالشر وط الفاسدة توسعة ومنه مشروعية الوصية عند الموت لمتدارك الانسان ما فرط
 منه في حال حياته وصح له في الثلث دون ما زاد عليه دفعاً للضرر والورثة حتى أجزنا ما بالجميع عند عدم الوارث
 وأوقفنا ما على اجازة بقبضة الوارث اذا كانت لوارث وأبقينا التركة على ملك الميت حكماً حتى تقضى حوائجه
 منها رجة عليه ووسعنا الامر في الوصية فجوزنا ما بالعدم ولم نبطلها بالشروط الفاسدة ومنه اسقاط الاثم
 عن المجتهدين في الخطأ والتيسير عليهم بما لا كفاه بالظن ولو كافوا الاخذ باليقين لشق وعسر الوصول اليه
 ووسع أبو حنيفة رحمه الله في باب القضاء والشهادات تيسيراً فصح تولية الفاسق وقال ان فسقه لا يعزله وانما
 يستحقه ولم يوجب تركية الشهود لجلال المسلمين على الصلاح ولم يقبل الجرح المجرد في الشاهد ووسع أبو
 يوسف رحمه الله في القضاء والوقف والفتوى على قوله فيما يتعلق بهما وجوز للقاضي تلقين الشاهد وجوز
 كتاب القاضي الى القاضي من غير سفر ولم يشترط فيه شيئاً مما شرطه الامام وصح الوقف على النفس وعلى
 جهة تقطيع ووقف المشاع ولم يشترط التسليم الى المتولى ولا حكم القاضي وجوز استبداله عند الحاجة اليه
 بلا شرط وجوز دفع الشرط ترغيباً في الوقف وتيسيراً على المسلمين فقد بان بهذا ان هذه القاعدة يرجع اليها
 غالب أبواب الفقه السبب السابع القص فانه نوع من المشقة فناسب التحفيف فمن ذلك عدم تكليف
 الصبي والمجنون فقوض أمرهما الى الولى وتربيته وحضارته الى النساء رجة عليه ولم يجبرهن على الحضانه

تيسر عليهم وعدم تكليف النساء بكثير مما وجب على الرجال كالجماعة والجمعة والجهاد والحزبة وتحميل
العقل على قول والصحيح خلافه وإباحة لبس الحرير وحرى الذهب وعدم تكليف الارقاء بكثير مما وجب
على الاسرار لكونه على النصف من الحر في الحر ودود العدة مما ساقى في أحكام العبيد وهذه فوائد مهمة
نختم بها الكلام على هذه القاعدة **الفائدة الاولى** المشاق على قسمين مشقة لا تنقل عنها العبادة غالباً
كمشقة البرد في الوضوء والغسل ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار ومشقة السفر التي لا انفكاك
للحج والجهاد عنها ومشقة ألم الحر ودور جهنم الزناة وقتل الجناة وقتل البغاة فلا أثر لها في اسقاط العبادات
في كل الاوقات وأما جواز التيمم للخوف من شدة البرد للجنابة فالمراد من الخوف الخوف من الاغتسال على
نفسه أو على عضو من أعضائه أو من حصول مرض ولذا اشترط في البدائع لجوازه من الجنابة أن لا يجد مكاناً
يأويه ولا ثوباً يندفأ به ولا ماء مسخن ولا جاماً والصحيح أنه لا يجوز للحدث الاصغر كما في الجنابة لعدم اعتبار
ذلك الخوف في أعضاء الوضوء وأما المشقة التي تنقل عنها العبادات غالباً فهي مراتب الاولى مشقة عظيمة
فادحة كمشقة الخوف على النفوس والاطراف ومنافع الاعضاء فهي موجهة للتخفيف وكذا اذا لم يكن
للحج طريق الامن البحر وكان الغالب عدم السلامة لم يجب الثانية مشقة خفيفة كأدنى وجع في أصبع
أو أدنى صداع في الرأس أو سوء مزاج خفيف فهذا لا أثر له ولا التفات اليه لان تحصيل مصالح العبادات
أولى من دفع مثل هذه المفسدة التي لا أثر لها ومن هنا رد على من قال من مشايخنا ان المريض اذا نوى
الصوم في رمضان عن واجب آخر فانه يقع عما نوى ان كان مرضاً لا يضر معه الصوم والافيقع عن رمضان
بأن ما لا يضر ليس بمريض للفطر في رمضان وكلاهما في مريض رخص له الفطر **تنبية** مطلق المرحس
وان لم يضر ان كان بالزوج مانع من صحة حلوته بخلاف مرضها الثالثة متوسطة بين هاتين كمرض في
رمضان يخاف من الصوم زيادة المرض أو بقاء البرء فيجوز له الفطر وهكذا في المرض المبيح للتيمم واعتبروا
في الحج الزاد والراحلة المناسبين للشخص حتى قال في فتح القدير يعتبر في حق كل انسان ما يصح معه بدنه وقالوا
لا يلتقي بالعقبة في الراحلة بل لابد في الحج من شق محمل أو رأس زائلة ومن المشكل التيمم فانهم اشترطوا في
المرض المبيح له أن يخاف من المساء على نفسه أو عضوه ذهاباً أو منقصة أو حدة مرض أو بقاء برء ولم يبيحوه
بمطلق المرض مع أن مشقة السفر دون ذلك بكثير ولم يوجبوا شراء الماء بزيادة فاحشة على قيمته لا البسيرة
الفائدة الثانية تخفيفات الشرع أنواع الاول تخفيف اسقاط كاسقاط العبادات عند وجود
اعذارها الثاني تخفيف تنقيص كالتقصير في السفر على القول بأن الاتمام أصل وأما على قول من قال القصر
أصل والاتمام فرض بعده فلا الاصوره والثالث تخفيف ابدال كبدال الوضوء والغسل بالتيمم والقيام في
الصلاة بالقعود والاضطجاع والركوع والسجود بالإيماء والصيام بالاطعام الرابع تخفيف تعدد كالجوع
بعرفات وتعدد ركعة على الحول وزكاة الفطر في رمضان وقبله على الصحيح بعد تلك النصاب في الاول
ووجود الرأس بصفة المؤنة والولاية في الثاني الخامس تخفيف تأخير كالجوع بمزدلفة وتأخير رمضان
للمريض والمسافر وتأخير الصلاة عن وقتها في حق مشغل بانقاذ غريق ونحوه السادس تخفيف ترخيص
كصلاة المستحرم مع بقية الخج وشرب الخمر لفصحة السابع تخفيف تغيير كغيره في نظام الصلاة للخوف
(الفائدة الثالثة) المشقة والخرج انما يعتبر في موضع لا نص فيه وأما مع النص بخلافه فلا ولذا قال أبو
حنيفة ومحمد رحمهما الله بحرمه رعى خشيش الحرم وقطعه الا الاذخر وجوز أبو يوسف رحمه الله رعيه للخرج
ورد عليه بما ذكرناه وذكره الزيلعي في جنائيات الاحرام وقال في الانجاس ان الامام يقول بتعليق نجاسة
الاروات لقوله عليه السلام انها ركس أي نجس ولا اعتبار عنده بالبلوى في موضع النص كما في بول الأدمي
فان البلوى فيه أعم انتهى وفي شرح حنيفة المصلي من المتأخرين من زاد في تفسير الغليظة على قول أبي حنيفة
رحمه الله ولا حرج في اجتنابه كما في الاختيار وفي الغليظة على قولهما ولا بلوى في أصابته كما في الاختيار أيضاً
وفي المحيط وهي زيادة حسنة تشهد لها بعض فروع الباب والمراد بقوله ولا حرج في جتنابه ولا بلوى في

أصابته على اختلاف العبارتين انما هو بالنسبة الى جنس المكافئ فيقع الاتفاق على صدق القضية المشهورة وهي ان ما عمت بليته خفت قضيته انتهى (القاعدة الرابعة) ذكر بعضهم أن الامراض ضاق اتسع واذا اتسع ضاق وجع بينهم بقوله كلما تجاوز عن حده انعكس الى ضده ونظير هاتين القاعدتين في التعاكس قولهم يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء وقولهم يغتفر في الابتداء ما لا يغتفر في البقاء وسياق ان شاء الله تعالى ذكر فروعهما

القاعدة الخامسة الضرر يزال

أصلها قوله عليه الصلاة والسلام لا ضرر ولا ضرار أخرجه مالك في الموطأ عن عمرو بن يحيى عن أبيه مرسلًا وأخرجه الحارثي في المستدرک والبيهقي والدارقطني من حديث أبي سعيد الخدري وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس وعبد بن الصامت رضي الله عنهم وفسره في المغرب بأنه لا يضر الرجل أخاه ابتداء ولا جزء انتهى وذكره أصحابنا رحمهم الله في كتاب القصب والشفعة وغيرهما ويتنى على هذه القاعدة كثير من أبواب الفقه فمن ذلك الرد بالعيب وجميع أنواع الخيارات والخبر بسائر أنواعه على المفق به والشفعة فانها لا ترفع الضرر القسمة وللجار دفع ضرر الجار السوء (يجوز انما تغلوا الديار وترخص) والقصاص والحدود والكفارات وضمن المتلفات والجبر على القسمة بشرطه ونصب الأئمة والقضاة ودفع الصائل وقتال المشركين والبغاة وفي البرازية من كتاب الكراهية باع اغصان فرصادو المشتري اذا ارتقى لقطعها يطلع على عورات الجيران يؤمر بأن يخبرهم وقت الارتقاء ليستتر امرأة أو مرتين فان فعل والارفع الى الحاكم لينهه من الارتقاء انتهى وهذه القاعدة مع التي قبلها متحدة أو متداخلة وتتعلق بها قواعد الاولي الضرورات تبيح المحظورات ومن ثم جاز كل الميتة عند المحضمة وإساعة اللقمة بالخمر والتلفظ بكلمة الكفر للاكرام وكذا اتلاف المال وأخذ مال الممتنع من أداء الدين بغير اذنه ودفع الصائل ولو أدى الى قتله وزاد الشافعية على هذه القاعدة بشرط عدم نقصان ما قالوا يخرج ما لو كان الميت نبيًا فانه لا يحل أكله لانه مضطر لان حرمة أعظم في نظر الشرع من مهجة المضطر انتهى وليكن ذكر أصحابنا رحمهم الله ما يفيد فانه قالوا لو أكره على قتل غيره بقتل لا يرضى له فان قتله اثم لان نفسه قتل نفسه اخف من سفهة قتل غيره وقالوا الودفن بلا تكفين لا ينش منه لان سفهة هتك حرمة أشد من عدم تكفينه الذي قام الستر بالتراب مقامه وكذا قالوا الودفن بلا غسل وأهيل عليه التراب صلى على قبره ولا يخرج • الثانية ما أيج للضرورة بقدر بقدرها ولذا قال في أيمان الظهيرة أن اليمين الكاذبة لا تباح للضرورة وانما يباح التعريض انتهى يعني لا تدفعها بالتعريض ومن فروعه المضطر لا يأكل من الميتة الا قدر سد الرمق والطعام في دار الحرب يؤخذ على سبيل الحاجة لانه انما أيج للضرورة قال في الكنز وينتفع فيها بعلف وطعام وحطب وسلاح ودهن بلا قسمة وبعد الخروج منها الا ما فضل رد الى الغنمة وأقموا بالعفو عن بول السمور في الثياب دون الاواني لانه لا ضرورة في الاواني لجران العادة بتخميرها وافرقت كثير من المشايخ في المعربين آبار القلوات فيعفى عن قليله للضرورة لانه ليس طيار رأس حجرة والابل تبعر حولها وبين آبار الامصار عدم الضرورة بخلاف الكثير ولكن المعتمد عدم الفرق بين آبار القلوات والامصار وبين الصحيح والمذموم وبين الرطب واليابس ويعفى عن ثياب المتوضي اذا أصابها من الماء المستعمل على رواية النجاسة للضرورة ولا يعفى عما يصيب ثوب غيره لعدم ما هو دم الشهيد طاهر في حق نفسه نجس في حق غيره لعدم الضرورة والجبرية يجب ان لا تستر من الصحيح الا بقدر ما لا بد منه والطبيب انما ينظر من العورة بقدر الحاجة وفرع الشافعية عليها أن المجنون لا يجوز تزويجه أكثر من واحدة لا ندفاع الحاجة بها انتهى ولم أره مشايخنا رحمهم الله (تذنيب) يقرب من هذه القاعدة ما جاز لعذر بطل بزواله فبطل التيمم اذا قدر على استعمال الماء فان كان لفقد الماء بطل بالقدرة عليه وان كان لمريض بطل بغيره وان كان لمريض بطل بزواله وينبغي أن يخرج على هذه القاعدة الشهادة على الشهاداة اذا كان الأصل مريضًا فصح بعد الشهاداة أو مسافرًا فقدم أن يبطل الاشهاد على القول بانها لا تجوز الاموت الاصل

أومرضه أو سفره * الثالثة الضرر لا يزال بالضرر وهي مقيدة لقولهم الضرر يزال أي لا يضر رومن فروعها
عدم وجوب العمار على الشريك وإنما يقال لم يدها أنفق واحبس العين إلى استيفاء قيمة البناء أو ما أنفقته
فالأول أن كان بغير إذن القاضي والثاني أن كان ذنه وهو المعتمد وكتبنا في شرح الكنتري مسائل شتى من
كتاب القضاء أن الشريك يجب عليه في ثلاث مسائل ولا يجبر السيد على تزويج عبده أو أمته وإن
تضرر أو لا يأكل المضطر طعام مضطراً نحو لا شيء من بدنه **تنبيه** يتحمل الضرر الخاص لأجل دفع
الضرر العام وهذا مقيد لقولهم الضرر لا يزال بمثله وعليه فروع كثيرة **منها** جواز الرمي إلى كفارتهم سواء
بصبيان المسلمين **ومنها** وجوب نقض حائط مملوك مال إلى طريق العامة على مالكه إذا دفع للضرر العام
ومنها جواز الحجر على البالغ العاقل الحر عند أبي حنيفة رحمه الله في ثلاث المفقى المباحن والطبيب
الجاهل والمكاري المغلس دفع للضرر العام ومنها جواز هدم السقف فيه عند هلاكه أو دفع للضرر العام
ومنها بيع مال المدينون المحبوس عندهما القضاء دينه دفع للضرر عن الغرماء وهو المعتمد ومنها التسعير عند
تعدى أر باب الطعام في بيعه بغير فاحش ومنها بيع طعام المحتكر جبر عليه عند الحاجة واستناعه من
البيع دفع للضرر العام ومنها منع اتحاد حانوت للطبخ بين البزازين وكذا كل ضرر عام كذا في الكافي وغيره
وتعامه في شرح منظومة ابن وهبان من الدعوى **تنبيه آخر** تقييد القاعدة أيضاً بالوكان أحدهما
أعظم ضرراً من الآخر فالأشد يزال بالأخف من ذلك الإجماع على قضاء الدين والتفقات الواجبات ومنها
حبس الأب لو امتنع عن الإنفاق على ولده بخلاف الدين ومنها الوغصب ساحة أي خشبة وأدخلها في بناءه
فإن كانت قيمة البناء أكثر من قيمتها كانت قيمتها أكثر من قيمته لم يقطع حق المالك
عنها ومنها الوغصب أرضاً بغير فيها أو غرس فإن كانت قيمة الأرض أكثر فلهما وأردت والأرض له قيمتها ومنها
لو ابتاع دجاجة أو أمانة ينظر إلى أكثرها قيمة فيضمن صاحب الأقل أكثر قيمة الأقل وعلى هذا لو أدخل فصيل
غيره في داره فكبر فيها ولم يمكن إخراجه إلا بهدم الجدار وكذا لو أدخل البقر رأسه في قدر من الخناس فتعذر
إخراجه هكذا ذكر أصحابنا رحمهم الله كما ذكره الزياجي في كتاب الغصب وفصل الشافعية فقالوا إن كان
صاحب البهيمة معها فهو مفرط بترك الحفظ فإن كانت غير مأكولة كسرت القدر وعليه إرش النقص
أو ما كولة ففي ذبحها وجهان وإن لم يكن معها فإن فرط صاحب القدر كسرت ولا إرش والأقله إرش
وينبغي أن يلحق بمسألة البقرة ما لو سقط دينار في محبرة غيره ولم يخرج إلا بكسرهما ومنها جواز دخول بيت
غيره إذا سقط متاعه فيه وخاف صاحبه أنه لو طأ به منه لاختفاه ومنها مسألة الظفر بحبس دينه ومنها جواز
شق بطن الميتة لإخراج الولد إذا كانت ترجى حياته وقد أمر به أبو حنيفة رحمه الله فعاش الولد كما في المتن
قالوا بخلاف ما إذا ابتلع أولاده فمات فإنه لا يشق بطنه لأن حرمة الأذى أعظم من حرمة المال وسوى الشافعية
يذهبون في جواز الشق وفي تهذيب القلانسي من الحظر والاباحية وقيمة الدرّة في تركه وإن لم يترك شيئاً
لا يجب شيء انتهى ومنها طلب صاحب الأثر القسمة وشريكه يتضرر فإن صاحب الكثير يجب على أحد
الأقوال لأن ضرره في عدم القسمة أعظم من ضرر شريكه وإنشأت من هذه القاعدة قاعدة رابعة وهي
ما إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما قال الزياجي في باب شروط الصلاة أنه ثم
الأصل في جنس هذه المسائل أن من ابتلى ببلية من وهما مساويتان يأخذ بآيتهما شاء وإن اختلفا يختار أهونهما
لأن مباشرة الحرام لا تجوز إلا للضرورة ولا ضرورة في حق الزيادة مثاله رجل عليه جرح لو سجد سجد جرحه
وإن لم يسجد لم يسجد فإنه يصلي بقاعد أي بالركوع والسجود لأن ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث
الأنزلي إن ترك السجود جازت حاله الاختيار في التطوع على الدابة ومع الحدث لا يجوز بحال وكذا شيخ لا يقدر
على القراءة قائماً يقدر عليها قاعداً يصلي قاعداً لأنه يجوز حاله الاختيار في النقل ولا يجوز ترك القراءة بحال
ولو صلى في الفصلين قائماً مع الحدث وترك القراءة لم يجز ولو كان معه ثوبان نجاسة كل واحد منهما أكثر من
قدر الدرهم يتهير ما لم يبلغ أحدهما قدر ربع الثوب لاسيما في المنع ولو كان دم أحدهما قدر ربع ودم

الآخر أقل يصلي في أقله مادام ولا يجوز عكسه لأن للربيع حكم السكول ولو كان في كل واحد منهما مقدار الربيع
 وكان في أحدهما أكثر لم يكن لا يبلغ ثلاثة أرباعه وفي الآخر قدر الربيع صلى في أيهما شاء لاستواءهما في
 الحكم والأفضل أن يصلي في أقلهما نجاسة ولو كان ربيع أحدهما طاهرا والآخر أقل من الربيع يصلي في الذي
 ربيع طاهر ولا يجوز في العكس ولو أن امرأة لوصلت قائمة فكشف من عورتها ما يمنع جواز الصلاة ولوصلت
 قائمة لا فكشف منها شيء فإنها تصلي قائمة لما ذكرنا أن ترك القيام أهون ولو كان الثوب يغطي جسدها
 وربيع رأسها وتركت تغطية الرأس لا يجوز ولو كان يغطي أقل من الربيع لا يضرها تركه لأن للربيع حكم
 السكول ومادونه لا يعطى له حكم السكول والسكول أفضل لتقليل الانكشاف انتهى ومن هذا القبيل ما ذكره في
 الخلاصة أنه لو كان إذا خرج للجمعة لا يقدر على القيام ولوصلى في بيته صلى قائما يخرج اليها ويصلي قائدا
 وهو الصحيح ونقل عن شرح منية المصلي تصحها آخاؤه يصلي في بيته قائما وهو الأظهر ومن هذا النوع لو
 اضطر وعنده ميتة ومال الغير فإنه يأكل الميتة وعن بعض أصحابنا رجعهم الله من وجد طعام الغير لا يباح له
 الميتة وعن ابن سماعة الغصب أولى من الميتة وبه أخذ الطحاوي وغيره وخبره السكري كذا في البرازي
 اضطر المحرم وعنده ميتة وصيد أكلها دونه على المعتمد وفي البرازي أنه لو كان الصيد من بوحا فالصيد أولى وفاقا
 ولو اضطر وعنده صيد ومال الغير فالصيد أولى وكذا الصيد أولى من لحم الإنسان وعن محمد الصيد أولى من
 لحم الخنزير انتهى وذكر الزياي في آخر كتاب الأكرام لو قال له لتلقن نفسك في النار أو من الجبل أولا قتلناك
 وكان الالتقاء بحيث لا يجوز منه ولكن فيه نوع خفة وله الخيار أن شاء فعل ذلك وإن شاء لم يفعل وصبر حتى يقتل
 عند أبي حنيفة رحمه الله لأنه ابتلى بيمينتين فاختار ما هو الأهلون في زعمه وعنده ما يصبر ولا يفعل ذلك لأن مباشرة
 الفعل سعي في اهلاك نفسه فيصبر فحماها عنه وأصله أن الحريق إذا وقع في سقينة وعلم أنه لو صبر فيها يحترق
 ولو وقع في الماء يغرق فعنده يختار أيهما شاء وعنده ما يصبر ثم إذا ألقى نفسه في النار فحترق فعلى المكره
 القصاص بخلاف ما إذا قال له لتلقن نفسك من رأس الجبل أولا قتلناك بالسيف فالتقى نفسه فبات فعنده أبي
 حنيفة رحمه الله تجب الدية وهي مسئلة القتل بالمشقة انتهى ونظير القاعدة الرابعة قاعدة خامسة وهي دره
 المفاسد أولى من جلب المصالح فإذا تعارضت مفسدة ومصلحة قدم دفع المفسدة غالبا لأن اعتناء الشرع
 بالمنهيات أشد من اعتناؤه بالمأمورات ولذا قال عليه السلام إذا أمرتكم بشيئ فأتوا منه ما استطعتم وإذا نهيتكم
 عن شيء فاجتنبوه وروى في الكشف حديثا الترك ذرة مما نهى الله عنه أفضل من عبادة الثقلين ومن ثم
 جاز ترك الواجب دفعاً للمشقة ولم يسأح في الأقدام على المنهيات خصوصاً الكبرياء ومن ذلك ما ذكره البرازي
 في فتاواه ومن لم يجد سترترة ترك الاستنجاء ولو على شط نهر لأن النهي راجح على الأمر حتى استوعب النهي
 الأزمان ولم يقتض الأمر التكرار انتهى والمرأة إذا وجب عليها الغسل ولم تجد سترترة من الرجال تؤخره بخلاف
 الرجل إذا لم يجد سترترة من الرجال لا يؤخره ويغسل وفي الاستنجاء إذا لم يجد سترترة تركه والفرق أن النجاسة
 الحكمية أقوى والمرأة بين النساء كالرجل بين الرجال كذا في شرح النقاية ومن فروغ ذلك المبالغ في
 المضمضة والاستنشاق مسنونة وتكررها لها ثم وتخليل الشعر مسنة في الطهارة ويكره للمحرم وقد تراعى المصلحة
 لغلبتها على المفسدة فمن ذلك الصلاة مع اختلال شرط من شروطها من الطهارة أو الاستبراء أو الاستقبال فان في
 كل ذلك مفسدة لما فيه من الاختلال بحلال الله تعالى في أن لا يباحي الأعلى أكمل الأحوال ومتى تعذر عليه
 شيء من ذلك جازت الصلاة بدونه تقديم المصلحة الصلاة على هذه المفسدة ومنه الكذب بمفسدة محرمة وهو
 متى تضمن جلب مصلحة ترهب عليه جاز كالكذب للإصلاح بين الناس وعلى الزوجة لا صلاحها وهذا النوع
 راجع إلى ارتكاب أخف المفسدتين في الحقيقة (القاعدة السادسة) من الخامسة الحاجة تنزل منزلة
 الضرورة عامة كانت أو خاصة ولهذا جوزت الإجارة على خلاف القياس العاجية ولذا قلنا لا يجوز إجارة بيت
 بمنافع بيت لا اتحاد جنس المنفعة فلا حاجة بخلاف ما إذا اختلف ومنها ضمان الدرك جوزه على خلاف القياس
 ومن ذلك جواز السلم على خلاف القياس لكونه يبيع المعلوم دفعاً للحاجة المفاليس ومنها جواز الاستصناع

للحاجة ودخول الحمام مع جهالة مكنته فيها وما يستعمله من مائها وشربه السقاء ومنها الاقتناء بمهنة بيع
الوفاء حين كثر الدين على أهل بخارى وهكذا يصير وقد سموه ببيع الامانة والشافعية يسمونه الرهن المعاد
وهكذا سماه به في المنقط وقد ذكرناه في شرح الكنز من باب خيار الشرط وفي القنية والغبية يجوز للحتاج
الاستقراض بالربح انتهى

(القاعدة السادسة العادة محكمة)

وأصلها قوله عليه الصلاة والسلام لا مراءاة المسلمون حسنا فهو عند الله حسن قال العلاني لم أجده مرفوعا في شيء
من كتب الحديث أصلا ولا بسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال وانما هو من قول عبد
الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه موقوف عليه أخرجه أحمد في مسنده واعلم أن اعتبار العادة والعرف يرجع
إليه في الفقه في مسائل كثيرة حتى جعلوا ذلك أصلا فقالوا في الأصول في باب ما تترك به الحقيقة تترك الحقيقة
بدلالة الاستعمال والعادة كذا ذكره في الاسلام فاختلف في عطف العادة على الاستعمال فقبل هما مترادفان
وقبل المراد من الاستعمال نقل اللفظ عن موضوعه الاصل الى معناه المجازي شرعا وغلبة استعماله فيه ومن
العادة نقله الى معناه المجازي عرفا وقبلة في الكشف الكبير وذكر الهندي في شرح المغني العادة عبارة عما
يستقر في النفوس من الامور المتكررة المقبولة عند الطباع السليمة وهي أنواع ثلاثة العرفية العامة كوضع
القدم والعرفية الخاصة كاصطلاح كل طائفة مخصوصة كالرفع للنخلة والفرق والجمع والنقض للنظر
والعرفية الشرعية كالصلاة والزكاة والمجتركة معانيها اللغوية بمعانيها الشرعية انتهى فما فرغ على هذه
القاعدة حد الماء الجاري الاصح أنه ما بعده الناس جار ياب منها وقوع البعر الكثير في البئر الاصح أن الكثير
ما يستكثره الناظر ومنها احد الماء الكثير المحق بالجاري الاصح تفويضه الى رأي المبتلي به لا التقدير بشيء
من العشر في العشر ونحوه ومنها الحميم والنفاس قالوا لو زاد الدم على أكثر الحميم والنفاس برد الى أيام
عادتها ومن ذلك العمل المفسد للصلاة مفوض الى العرف لو كان بحيث لو رآه راء يظن أنه خارج الصلاة ومنها
تناول الثمار الساقطة وفي اجارة الظئر وفيما لا نص فيه من الاموال الربوية يعتبر فيه العرف في كونه كميلا
أو وزنيا أو اما المنصوص على كمياله أو وزنه فلا اعتبار بالعرف فيه عند أبي حنيفة ومحمد رحمه الله خلافا لابي
يوسف رحمه الله وقواه في فتح القدير من باب الربا ولا خصوصية للربا وانما العرف غير معتبر في المنصوص
عليه قال في الظاهرية من الصلاة وكان محمد بن الفضل يقول السرة الى موضع نبات الشعر من العانة ليست
بعورة لتعامل العمال في الابداء عن ذلك الموضع عند الاتزار وفي النزاع عند العادة الظاهرة نوع حرج
وهذا ضعيف بعيد لان التعامل بخلاف النص لا يعتبر انتهى بلفظه وفي صوم يوم الشك فلا يكره لمن له عادة
وكذا صوم يومين قبله والمذهب عدم كراهية صومه بنية النقل مطلقا ومنها قبول الهدية للقاضي ممن له عادة
بالاهداء له قبل توليته بشرط أن لا يزيد على العادة فان زاد عليها ردا الزائد والا كل من الطعام المقدم له
ضيافة بلا مرجح الاذن ومنها ألقاظ الواقفين تبتنى على عرفهم كما في وقف فتح القدير وكذا لفظ الناذر والموصى
والخالف وكذا الاقارب تبتنى عليه الايمان ذكره وسبأ في مسائل الايمان وتعلق بهذه القاعدة مما بحث
الاول بماذا ثبت العادة وفي ذلك فرغ * الاول العادة في باب الحميم اختلف فيها فعند أبي حنيفة ومحمد
رحمه الله لا تثبت الا بمرتين وعند أبي يوسف رحمه الله تثبت مرة واحدة قالوا وعليه الفتوى وهل الخلاف في
الاصلية أو في الجمعية أو فيهما مستوفى في الخلاصة وغيرها * الثاني تعليم الكتاب الصائت بترك أكله للصيدين
يصير التارك عادة وذلك بترك الاكل ثلاث مرات الثالث لم أر بماذا تثبت العادة بالاهداء للقاضي المقتضية
للقبول * المبحث الثاني انما تعتبر العادة اذا طردت أو غلبت ولذا قالوا في المبيع لو باع بدرهم أو دينار وكان
في بلد اختلف فيه النقود مع الاختلاف في المسألة والرواج انصرف المبيع الى الاغلب قال في الهداية لانه هو
المتعارف فينصرف المطلق اليه ومنها لو باع التاجر في السوق شيئا بثمن ولم يصرح بحلول ولا تأجيل وكان
المتعارف فيما بينهم أن البائع يأخذ كل جمعة قدرا معلوما فنصرف اليه بلايمان قالوا لان المعروف كالشرط

ولكن اذا باعه المشتري قولية ولم يبين التقسيط للمشتري هل يكون للمشتري الخيار ففهم من أثبتته والجمهور
 على أنه يبيعه من جهة بلايمان لكونه حالاً بالمال قد ذكره الزيلعي في التوايه ومنها في استئجار الكاتب قالوا الخبر
 عليه والأقلام والخطوط والابرة عليه عملاً بالعرف وينبغي أن يكون الكحل على الكحل للعرف
 ومن هذا القميص طعام العيد فانه على المستأجر بخلاف علف الدابة فانه على المؤجر حتى لو شرط على المستأجر
 فسدت كما في البرازية بخلاف استئجار الظئر بطعامها وكسوتها فانه جائز وان كان مجهولاً للعرف وتفرع
 على أن علف الدابة على مال الكهادون المستأجر ان المستأجر لو تركها بلا علف حتى ماتت جوعاً لم يضمن كما في
 البرازية ومنها ما في وقف القنية بعث شمعاً في شهر رمضان الى مسجد فاحترق وبقي منه ثلثه أو دونه ليس للامام
 ولا للمؤذن أن يأخذه بغير إذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع أن الامام والمؤذن يأخذونه من غير تصريح
 الاذن في ذلك كان له ذلك انتهى ومنها البطالة في المدارس كأيام الاعياد و يوم عاشوراء وشهر رمضان
 في درس الفقه لم أرها مصر بجهة في كلامهم والمستهلكة على وجهين فان كانت مشروطة لم يسقط من المعلوم
 شيء والا فينبغي أن يلحق ببطالة القاضي وقتها دخلوا في أخذ القاضي ما رتب له من بيت المال في يوم
 بطالته فقال في المحيط أنه يأخذ في يوم البطالة لانه يسير في اليوم الثاني وقيل لا يأخذ انتهى وفي المنية
 القاضي يستحق الكفاية من بيت المال في يوم البطالة في الاصح واختاره في منظومة ابن وهبان وقال انه
 الاظهر فينبغي أن يكون كذلك في المدارس لان يوم البطالة للاستراحة وفي الحقيقة يكون للمطالعة والتحرير
 عند ذي الحجة ولكن تعارف الفقهاء في زماننا ببطالة طوبيلة أدت الى أن صار الغالب ببطالة أيام
 التدريس قليلة وبعض المدرسين يتقدم في أخذ المعلوم على غيره من محجابين المدرس من الشعائر
 مستنداً لما في الحاوي القدسي مع أن ما في الحاوي القدسي إنما هو في المدرس للمدرسة لا في كل مدرس
 فخرج مدرس المسجد كما هو في مصر والفرق بينهما ان المدرسة تعطل اذا غاب المدرس بحيث تعطل أصلاً
 بخلاف المسجد فانه لا يتعطل بقيمة المدرس **فائدة** نقل في القنية أن الامام للمسجد يساح في كل شهر
 اسبوعاً للاستراحة أو لزيارة أهله وعبارته في باب الامامة امام يترك الامامة لزيارة اقربائه في الرساتيق
 اسبوعاً ونحوه أو لمصيبة أو لاستراحته لا بأس به ومثله عفو في العادة والشرع انتهى ومنها المدارس
 الموقوفة على درس الحديث ولا يعلم مراد الواقف فيها هل يدرس علم الحديث الذي هو معرفة المصطلح كتحصيل
 ابن الصلاح أو يقرأ من الحديث كالتجاري ومسلم ونحوه أو يتكلم على ما في الحديث من فقه أو عربية أو لغة
 أو مشكل أو اختلاف كما هو عرف الناس الآن قال الجلال السيوطي وهو شرط المدرسة الشيخونية كما
 رأيتها في شرط واقفها قال وقد سأل شيخ الاسلام أبو الفضل ابن حجر شيخه الحافظ أبا الفضل العراقي عن ذلك
 فأجاب بان الظاهر اتباع شروط الواقفين فانهم يختلفون في الشروط وكذلك اصطلاح كل بلد فان أهل الشام
 يلقون درس الحديث بالسماع ويتكلم المدرس في بعض الاوقات بخلاف المصريين فان العادة سوت بينهم
 في هذه الاعصار بالجمع بين الامرين بحسب ما يقرأ فيها من الحديث **فصل** في تعارض العرف مع
 الشرع **ف** اذا تعارض اقدم عرف الاستعمال خصوصاً في الايمان فاذا حلف لا يجلس على الفراش أو على
 البساط أو لا يستضيئ بالسراج لم يحنث بحجسه على الأرض ولا بالاستضاءة بالشمس وان سجد الله تعالى
 فراشاً وبساطاً وسجد الشمس سراجاً ولو حلف لا يأكل لحم الخنزير لم يحنث بأكل لحم السمك وان سجد الله تعالى
 لحما في القرآن ولو حلف لا يركب دابة فركب كافر لم يحنث وان سجد الله تعالى دابة ولو حلف لا يجلس تحت
 سقف يجلس تحت السماء لم يحنث وان سجد الله تعالى سقفه الا في مسائل فقهية **دم** الشرع على العرف
 * الاولى لو حلف لا يصلي لم يحنث بصلاة الجفازة كما في عامة الكتب * الثانية لو حلف لا يصوم لم يحنث بطلوع
 الامساك وانما يحنث بصوم ساعة بعد طلوع الفجر بنية من أهله * الثالثة لو حلف لا ينكح فلانه حنث
 بالعد لانه النكاح الشائع شرعاً بالوطى كما في كشف الاسرار بجهة لا ينكح زوجته فانه للوطى
 * الرابعة لو قال لسان رأيت الجلال فانت طالق فعلمت به من غير رؤيه فينبغي أن يقع لكون الشارع استعمل

الرؤية فيه بمعنى العلم في قوله عليه الصلاة والسلام صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فلو كان الشرع يقتضي
 الخصوص واللفظ يقتضي العلم موم اعتبرنا خصوص الشرع قالوا أوصى لا قاريه لا يدخل الوارث اعتبارا
 لخصوص الشرع ولا يدخل الوالدان والولد للعرف وهنا فرعان مخرجان لم أرهما الآن صريحا أحدهما حلف
 لا يأكل لحما لم يحنت بأكل المنة الثانية الحلف لا يطأ لم يحنت بالوطى في الدبر وأما لو حلف لا يشرب ماء فشرب
 ماء غيره يرغمه فالعبارة للعالم كما صرحوا به في الرضاع (فصل في تعارض العرف مع اللغة) صرح الزيلعي
 وغيره بأن الإيمان مثبتة على العرف لا على الحقائق اللغوية وعليها فروع منها لو حلف لا يأكل الخبز حنت
 بما يعتاده أهل بلده ففي القاهرة لا يحنت الخبز البر وفي طبرستان ينصرف إلى خبز الأرز وفي زبيد إلى خبز
 الذرة والدخن ولوا كل الحالف خلاف ما عندهم من الخبز لم يحنت ولا يحنت بأكل القطائف الابانية
 ومنها الشواء والطبخ على اللحم فلا يحنت بالماذنجان والجزر المشوي ولا يحنت بالمرزوقة في الطبخ ولا بالارز
 المطبوخ بالسمن بخلاف المطبوخ بالدهن ولا بقلية بابسة ومنها الرأس ما يباع في مصره فلا يحنت الرأس
 القمح ومنها حلف لا يدخل ميتا فدخل بيعة أو كنيسة أو بيت نار أو الكعبة لم يحنت (تنبيه) خرجت عن
 بناء الإيمان على العرف مسائل * الأولى حلف لا يأكل لحما حنت بأكل لحم الخنزير والآدمي على ما في
 الكتب وإن كان الفتوى على خلافه وجواب الزيلعي بأنه عرف على فلا يصلح مقيد بخلاف العرف اللفظي فقد
 رده في فتح القدير بقولهم في الأصول الحقيقة تترك بدلالة العادة إذ ليست العادة الاعتراف فاعلموا انتهى * الثانية
 حلف لا يركب حيوانا لم يحنت بالركوب على الإنسان لتناول اللفظ والعرف العملي وهو أنه لا يركب عادة
 لا يصلح مقيد إذ ذكره الزيلعي بخلاف لا يركب دابة كما قدمناه وقد استمر على ما همده وقد علمت رده لكن لم
 يجب ابن الهمام عن هذا الفرع * الثالثة لو حلف لا يهدم بيتا حنت بهدم بيت العنكبوت بخلاف لا يدخل
 بيتا وقرى الزيلعي بينهما ما يمكن العمل بحقيقة في الهدم بخلاف الدخول ولو صح هذا الملك لم يصح بناءه
 الإيمان على العرف الاعتراف بغير العمل بحقيقة اللغوية الرابعة حلف لا يأكل لحما حنت بأكل الكبد
 والتكرش على ما في الكتب منع أنه لا يسمى لحما عرفا ولذا قال في المحيط أنه انما يحنت على عادة أهل الكوفة
 وما في عرفنا فلا يحنت لأنه لا يعد لحما انتهى وهو حسن جدا ومن هذا أمثاله علم أن الهمي يعتد بعرفه
 قطعاً ومن هنا قال الزيلعي في قول صاحب الكتب والواقف على السطح داخل أن المختار أن لا يحنت في اللحم
 لأنه لا يسمى داخلًا عندهم انتهى * المبحث الثالث * العادة المطردة هل تنزل منزلة الشرط قال في اجابة
 الظهيرية والمعروف عرفا كالمشروط شرعا انتهى وقالوا في الاجارات لو دفع ثوبا إلى خياط ليخطيه له أولى
 صباغ ليصبغه له ولم يعين له اجرة ثم احتلف في الاجر وعدمه وقد جرت العادة بالعمل بالاجرة فهل ينزل منزلة
 شرط الاجرة فيه اختلاف قال الامام الأعظم الاجرة له وقال أبو يوسف رحمه الله إن كان الصباغ حر يفاله أي
 معاملة له فله الاجر والا وقال محمد رحمه الله إن كان الصباغ معروفا بهذه الصنعة بالاجر وقيام حاله بها كان القول
 قوله والا فلا اعتبار بالظاهر المعتاد وقال الزيلعي والفتوى على قول محمد رحمه الله انتهى ولا خصوصية للصباغ
 بل كل صانع نصب نفسه للعمل بالاجرة فإن السكوت كالاشرط ومن هذا القليل المعدل للاستغلال كما في المانقطة ولذا قالوا المعروف كالمشروط فعلى
 المفتى به صارت عادته كالمشروط صريحا وهما مسـ ثلثان لم أرهما الآن يمكن تخريجهما على أن المعروف
 كالمشروط وفي البرازية المشروط عرفا كالمشروط شرعا منها لو جرت عادة المقرض بردأزيد مما اقترض هل
 يحرم اقراضه تنزىلا لعمدة منزلة الشرط ومنها لو بارز كافر مسلما وأطردت العادة بالامان للكافر هل يكون
 بمنزلة اشرط الامان له فيحرم على المسلمين اعانة المسلم عليه وحين تأليف هذا المحل ورد على سؤال فيمن أجر
 مطبخا الطبخ السكر وفيه فخر اذن للمستأجر في استعمالها فتاف ذلك وقد جرى العرف في المطابخ بضمائها
 على المستأجر فاجبت بأن المعروف كالمشروط فصار كانه صريح بضمائها عليه والعارية إذا اشترط فيها
 الضمان على المستعير نصير مضمونة عندنا في رواية ذكره الزيلعي في العارية وخرم به في الجوهرة ولم يقل في

رواية لكن نقل بعدد فرع البرازية عن الينابيع ثم قال وأما الودية والعين المؤرجة فلا يضمنان بحال اه
وايكن في البرازية قال أعرفي هذا على انه ان ضاع فاناضامن له فاعاره فضا لم يضمن اه ومما تفرع على ان
المعروف كالمشروط لوجه الزلاب بنته جهازا ودفعه لها ثم ادعى انه عارية ولا يئنة ففيه اخذت لاف والفتوى انه
ان كان العرف مستمرا ان الاب يدفع ذلك الجهاز ما كالا عارية لم يقبل قوله وان كان العرف مشتركا فالقول
للأب كذا في شرح منظومة ابن وهبان وقال قاضي خان وعندي ان الاب ان كان من كرام الناس وأشرفهم
لم يقبل قوله وان كان من أوساط الناس كان القول قوله اه وفي الكبرى للخاصي ان القول للزوج بعد
موته وعلى الاب البيعة لان الظاهر شاهد للزوج كمن دفع ثوبا الى قصارية قصره ولم يذ كر الا حرفانه يحمل
على الاجارة بشهادة الظاهر اه وعلى كل قول فالمنطور اليه العرف فالقول للمفتي به نظرا الى عرف بلد هما
وقاضي خان نظرا الى حال الاب في العرف وما في الكبرى نظرا الى مطلق العرف من ان الاب انما يجزئها
وفي الملتقط من البيوع وعن أبي القاسم الصفار الاشياء على ظاهرها جرت به العادة فان كان الغالب
الحلال في الاسواق لا يجب السؤال وان كان الغالب الحرام في وقت أو كان الرجل يأخذ المال من حيث
وجده ولا يتأمل في الحلال والحرام فالسؤال عنه حسن اه وفيه أيضا ان دخول البرذعة والا كاف في بيع
الحمار مبني على العرف وفيه أيضا ان رجل الاجير الاحمال الى داخل الباب مبني على التعارف ذكره في
الاجارات وفي اجارات شعبة المفتي رجل دفع غلامه الى حائل مدة معلومة لتعلم النسيج ولم يشترط الاجر على
أحد فلما علم العمل طلب الاستاذ الاجر من المولى والمولى من الاستاذين نظر الى عرف أهل تلك البلدة في ذلك
العمل فان كان العرف يشهد للاستاذ يحكم باجره مثل تعليم ذلك العمل على المولى وان كان يشهد للمولى فاجر
مثل ذلك الغلام على الاستاذ وكذلك لو دفع ابنه اه ومما ينوه على العرف ان أكثر أهل السوق اذا استأجروا
حراسا وكره الباقون فان الاجرة تؤخذ من الكل وكذا في منافع القرية وعمامة في منية المفتي وفيه لو دفع غزلا
الى حائل ليشجبه بالنصف جوزه مشايخ بخاري وأبو الليث وغيره للعرف اه (المبحث الرابع) العرف الذي
يحمل عليه الالفاظ انما هو المقارن السابق دون المتأخر ولذا قالوا لا عبرة بالعرف الطارى فلذا اعتبر العرف
في المعاملات ولم يعتبر في التعليق فيبقى على عمومته ولا يخصه العرف وفي آخر المبسوط اذا أراد الرجل ان
يغيب فلقمة امرأته فقال كل جارية اشتريتها فهي حرة وهو يعني كل سبعة جارية عمل بيعة ولا يقع عليه
العتق قال الله تعالى وله الجوارى المنشآت في البحر كالأعلام والمراد السفن فاذا نوى ذلك عمات بيته لانه اظاملة
في هذا الاستخلاف ونية المظالم فيها يختلف عليه معتبرة وان حلقته بطلاق كل امرأة أتزوجها عليل فليقبل
كل امرأة أتزوجها عليل فهي طالق وهو ينوي بذلك كل امرأة أتزوجها على رقبة لم يعمل بيعة لانه
نوى حقيقة كلامه اه وأما الاقرار فهو اخبار عن وجوب سابق ور بما يقدم الوجوب على العرف الغالب
وكذا الوأقر بدراهم ثم فسر هاتين بوف أو تبرئة يصدق ان وصل وان أقرب بألف من ثمن متاع أو قرض لم
يصدق عند الامام اذا قال هي زيوفا وصل أو فصل وصداقه ان وصل وان أقرب بألف غصبا أو ودية ثم قال هي
زيوف يصدق مطلقا وكذا الدعوى لا تنزل على العادة لان الدعوى والاقرار اخبار بما تقدم فلا يقيده العرف
المتأخر بخلاف العقد فانه باشره للحال فقيده العرف قال في البرازية من الدعوى معزيا الى اللامشي اذا كانت
النقود في البلد مختلفة أحدها أروج لا تصح الدعوى ما لم يبين وكذا الوأقر بعشرة دنانير حرج وفي البلد نقود
مختلفة حرج لا تصح بلا بيان بخلاف البيع فانه ينصرف الى الأروج انتهى وقد أوردنا الكلام على ذلك في
شرح الكنز من أول البيع ويمكن ان يخرج عليهم مسمئتان أحدهما مسألة البطالة في المدارس فاذا استمر
عرف بها في أشهر مخصوصة حمل عليهم ما وقف بعدها لا ما وقف قبلها الثانية اذا شرط الواقف النظر للحاكم
وكان الحاكم اذذاك شافعيًا ثم صار الآن حنفيًا لا قاضي غيره الا نيابة هل يكون النظر له لانه الحاكم اول لانه
متأخر فلا يحمل المتقدم عليه فقطضى القاعدة الثانية وليكن قالوا في الاعيان لو حلفه والى بلدة ليعلمه بكل
داعر دخل البلدة بطلت اليمين بعزل الوالى فلا يحنث اذا لم يعلم لو اى الثاني ولم أر الآن حكم ما اذا حلف مى

رأى منه كراهية إلى القاضي هل تعين القاضي حالة المين ومن هذا النوع لو وقف بلد على الحرم الشريف
 وشرط النظر للقاضي هل ينصرف إلى قاضي الحرم أو قاضي البلدة الموقوفة أو قاضي بلد الوقف ينبغي أن
 يستخرج من مسئلة ما لو كان المين في بلد وله في بلد آخر فهل النظر عليه لقاضي بلد المين أو لقاضي بلد
 ماله صرحوا بالاول فينبغي ان يكون النظر لقاضي الحرم ويمكن ان يقال ان الارجح كون النظر لقاضي البلد
 الموقوفة لانه أعرف بمصالحها فانما يظهر ان الوقف قصده وبه يحصل المصلحة وقد اختلفوا فيما اذا كان العقار
 لا في ولاية القاضي وتمازعا فيه عند قاض آخر فمنهم من لم يصح قضاءه ومنهم من نظر إلى التداعي والترافع
 واختلاف التصحيح في هذه المسئلة **في تنبيه** هل يعتبر في بناء الاحكام العرف العام أو مطلق العرف ولو كان
 خاصا المذهب الاول قال في البرازية معزى إلى الامام البخاري الذي ختم به الفقه الحكم العام لا يثبت بالعرف
 الخاص وقبل يثبت انتهى ويتفرع على ذلك لو استقرض ألفا واستأجر المقرض لحفظ مائة أو معلقة كل شهر
 بعشرة وقيمة الاثر يدعى الاجرة فيها ثلاثة أقوال صحة الاجارة بلا كراهة اعتبار العرف خواص بخاري والصحة
 مع الكراهة للاختلاف والفساد لان صحة الاجارة بالاعراف العام ولم يوجد وقد أفتى الاكابر بفسادها وفي
 القنية من باب استئجار المستقرض المقرض التعارف الذي ثبت به الاحكام لا يثبت بآراء أهل بلدة واحدة
 عند البعض وعند البعض ان كان يثبت ولكن أحدهم بعض أهل بخاري فلم يكن متعارفا مطلقا كيف
 وان هذا الشيء لم يعرفه عامة بل تعرفه خواصهم فلا يثبت التعارف بهذا المدرك قال رضي الله عنه وهو
 الصواب انتهى وفيه ما من كتاب الكراهية فيقال التحري لو توضع أهل بلدة على زيادة في سنجاسهم التي
 توزن بها الدراهم والابريسم على مخالفة سائر البلدان ليس لهم ذلك انتهى وفي اجارة البرازية في اجارة
 الاصل استأجره يعمل طعامه بغير منه فلا اجارة فاسدة ويجب أجر المثل لا يتجاوز به المسمى وكذا اذا دفع
 إلى حائل غزلا على ان ينسجه بالثلاث ومشايخ بلخ وغوارزم أفتوا بجهل واجارة الحائل للعرف وبه أفتى أبو
 على النسفي أيضا الفتوى على جواب الكتاب لا الطمان لانه منصوص عليه فيلزم ابطال النص انتهى وفيها
 من المبيع الفاسد في الكلام على بيع الوفاء في القول السادس من انه صحيح قالوا الحاجة الناس اليه فرار من
 الربا فأهل بلخ اعتادوا الدين والاجارة وهي لا تصح في الحرم وأهل بخاري اعتادوا الاجارة الطويلة ولا يمكن
 في الاشجار فاضطرروا اليه ووافاء وماضى على الناس أمر الاتسع حكمه انتهى والحاصل ان المذهب
 عدم اعتبار العرف الخاص ولكن أفتى كثير من المشايخ باعتباره فاقول على اعتباره فينبغي ان يقتضى بان
 ما يقع في بعض أسواق القاهرة من خلوا الخوانيت لازم ويصير الخلو في الخانات حقالة فلا يملك صاحب الخانات
 اخراجه منها ولا اجارته الغير ولو كانت وقفا وقد وقع في خوانيت الجمولون بالقرية أن السلطان الغوري لما
 بناها أسكنها التجار بالخلو وجعل لكل خانة قدرا أخذ منه منهم وكتب ذلك بكتابة الوقف وكذا أقول على
 اعتبار العرف الخاص قد تعارف الفقهاء بالقاهرة النزول عن الوظائف بما يعطى لصاحبها وتعارفوا بذلك
 فينبغي الجواز وانه لو نزل له وقبض منه المبلغ ثم أراد الرجوع عليه لا يملك ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله العلي
 العظيم وقد اذاعت بر وأعرف القاهرة في مسائل منها ما في فتح القدير من دخول السلم في البيت المبيع في القاهرة
 دون غيرها لان بيعهم طبقات لا ينتفع بها الا به وقد تمت القواعد السكينة وهي ست الاولى لا ثواب الابالية
 الثانية الامور بمقاصدها الثالثة اليقين لا نزول بالمثل الرابعة المشقة تحلب التفسير الخامسة الضرر يزال
 السادسة العادة محكمة والآن نشرع في النوع الثاني من القواعد في قواعد كية يخرج علمها اما لا ينحصر من
 الصور الجزئية **في القاعدة الاولى الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد**

ودل عليها الاجماع وقد حكم أبو بكر رضي الله عنه في مسائل وخالفه عمر رضي الله عنه فيها ولم ينقض حكمه
 وعلمته بانه ليس الاجتهاد الثاني باقوى من الاول وانه يؤدي إلى ان لا يستقر حكم وفيه مشقة شديدة وهذا
 أولى من قوله في الهداية لان الاجتهاد الثاني كلاجتهاد الاول وقد ترجح الاول بانصال القضاء به فلا ينقض
 بما هو دونه انتهى لانه يكفي بان الثاني كلال ولا حاجة إلى ترجيح الاول بغير السابق مع ما أوردته في العناية

على قوله ان الاول ترجح باتصال القضاء بانه ترجح للاصل بل بغيره لان الاصل في القضاء رأي المجتهد فكيف
 يرجح بالقضاء وان اجاب عنه بان الفرع يرجح أصله من حيث بقاؤه لا من حيث انه منه فالشيطان اذا
 تساوى بالقوة وكان لاحدهما فرع فانه يرجح على مالا فرع له الى آخره ومن فروع ذلك لو تغير اجتهاده في
 القبلة عمل بالثاني حتى لو صلى أربع ركعات الى أربع جهات بالاجتهاد فلا قضاء وانما الاختلاف واقعا لوصلى
 ركعة بالتحري الى جهة ثم تغير الى أخرى ثم عاد الى الاولى وقد بينا في الشرح وذكر فيه اختلافا في الخلاصة
 منهم من قال لا يستقبل ومنهم من قال يستقبل انتهى ومنها لو حكم القاضي برد شهادة الفاسق ثم تاب فأعادها
 لم تقبل وعلمه بعضهم بان قبول شهادته بعد التوبة يتضمن نقض الاجتهاد بالاجتهاد وأصله كما في الخلاصة
 من ردت شهادته لعلة ثم زالت ثم أعادها في تلك الحادثة لم تقبل الا في أربعة الصبي والعبد والكافر والاعمى
 انتهى ومنها لو كان رجل ثوبان أحدهما نجس فتحرى باحدهما وصلى ثم وقع تحريمه على طهارة الآخر لم يقرب
 الثاني وعلى هذا مسألة في الشهادات شهدت طائفة بقتله يوم الفريضة وطائفة بعموته يومه بالكوفة لغتان فان
 قضى باحدهما قبح ما قبل حضوره والاخرى لم تعتبر بالثانية لان اتصال القضاء بهما ومقتضى الاول انه لو تحرى وطن
 طهارة أحدهما لاثبت فاستعمله وترك الآخر ثم تغير طنه لا يعجل بالثاني بل يقيم ولكن هذا معنى على جواز
 التحري في الاثنين وفي شرح المجمع قيل بل التيمم لو كانا ثنائين بريقهما ما يقيم اتفاقا انتهى ومنها لو حكم الحاكم
 بشئ ثم تغير اجتهاده فلا ينقض الاول ويحكم بالمسألة تقبل بما رآه ثانيا ومنها حكم القاضي في المسائل الاجتهادية
 لا ينقض وهو معنى قول أصحابنا في كتاب القضاء اذا رفع اليه حكم حاكم امضاه ان لم يخالف الكتاب والسنة
 والاجماع وقد بينا شروط القضاء ومعنى الامضاء في شرح الكنز وكتبنا المسائل المستثناة في النوع الثاني
 ثم اعلم ان بعضهم استثنى من هذه القاعدة أعني الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد مسألة بين احدهما نقض القضية
 اذا ظهر فيها غيب فاحش فانها وقعت بالاجتهاد فكيف ينقض بمثلها والجواب ان نقضها الفوات شرطها في
 الابداء وهو المعادلة فظهر انها لم تكن صحيحة من الابداء فهو كما لو ظهر خطأ القاضي بقوات شرط فانه
 ينقض قصاؤه والثانية اذا رأى الامام شيئا ثم مات أو عزل فلثاني تغييره حيث كان من الاسور والامامة والجواب
 أن هذا حكم بدور مع المصلحة فاذا رآها الثاني وجب اتباعها ولو تغيرت في الاول كثر في زماننا وقبله ان المؤقتين
 يكتبون عقب الواقعة عند القاضي من بيع وكاح واجاروه وقف واقرار وحكم بوجبه فهل يمنع النقض لو
 رفع الى آخر فاجبت مراراً بانه ان كان في حادثة خاصة به ودعوى صحيحة من خصم على خصم بعمه والافلا
 يكون حكماً صحيحاً كما عايناه في العمداد في فصوله وتبعه في جامع الفصولين والكردرى في فتاوى البرازية
 والعلامة قاسم في فتاواه من ان شرط نفاذ القضاء في المجتهدين ان يكون في حادثة ودعوى صحيحة فان فات
 هذا الشرط كان فتوى لاحكام زائد العلامة قاسم ان الاجماع عليه وقال لو قضى شافعي ببيع العمار
 لا يكون قضاء بانه لا شفعة للعمار ولو كان القاضي حنفياً لا يكون قضاء بان الشفعة للعمار الى آخر ما ذكره من
 الفروع ومضى عليه ابن الغرس وأوضحه بامثلة الثاني لوقال المؤثق وحكم بوجبه حكماً صحيحاً مستوفياً
 شرائط الشرعية فهل يكتب به فاجبت مراراً بانه لا يكتب به ولا بد من بيان تلك الحادثة والدعوى وكيفية
 الحكم كما في المتن من كتاب الشهادات ولو كتب في السجل ثبت عندى بما ثبت به الحوادث الحكيمة
 انه كذا الايصع مالم يبين الامر على التفصيل ثم قال وحكى انه لما استعصى قاضي عيسى بخاري كان يكتب
 الامام الحلواني في محاضره لافاور دواعليه أجوبة في سجلات كتبت بتلك النسخة بعينها بنعم فقال انكم
 لاتفسرون الشهادته وقبلك القاضي على السعدى وقبله شيخنا أبو علي النسفي وكان لا يخفى عليهما فاما انت
 وامثالك لاتثق بالوقوف على حقيقة ذلك فلا بد من النفس برون السيد الامام أبي شعاع قال كنا نتساهل
 في ذلك كشايخنا حتى طالبتهم بنفسه بر الشهادته فلم يأتوا بها صحيحة فتحقق عندى أن الصواب هو الاستفسار
 انتهى وفي الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات الاصل في المحاضر والسجلات ان يبالغ في الذكر والبيان
 بالصريح ولا يكتب بالاجمال حتى قيل لا يكتب في المحاضر بان يكتب حضر فلان واحضر معه فلانا فادعى

هـ هذا الذي حضر عليه ولكن يكتب هذا الذي حضر ادعى على هـ هذا الذي حضره الى ان قال وكذا لا يكتب في
 يد كرقوله فثبت هـ كل واحد منهم بعد الاستشهاد ما لم يتركه قسب دعوى المدعي هـ هذا الى ان قال ويكتب في
 السجل حكم القاضي ولفظ الشهادة بتمامها ولا يكتب في عما يكتب ثبت عندى على الوجه الذي ثبت به
 الحوادث الحكيمة الى آخره وحكي فيها واقعة الخواص مع قاضي عنده الى ان قال والمختار في هذا الباب ان
 يكتب في السجلات دون المحاضر لان السجل لا يرد من مصر الى آخره فلا يكون في التدارك خرج انتهى الثالث
 انه لا فرق بين الحكم بالهبة والحكم بالموجب باعتبار الاستواء في الشرط السابق فان وقع التنازع بين خصمين في
 الهبة كان الحكم بينهما محجوا ولم يقع بينهما تنازع فيها فلا وكذا الحكم بالموجب ان وقع التنازع في موجب خاص
 من موجب ذلك الشيء الثابت عند القاضي ووقعت الدعوى بشرطها كان حكما بذلك الموجب
 فقط دون غيره والا فلا فاذا اقر بوقف عقاره عند القاضي وشرط فيه شرطاً وثبت ملكه ما وقفه وسلمه الى
 ناظر ثم تنازع عند قاض حنفى وحكم بهبة الوقف ولزمه وموجباً لا يكون حكماً بالشروط فلو وقع التنازع
 في شيء من الشروط عند مخالف كان له أن يحكم بقتضى مذهبه ولا يمنع حكم الحاكم الحنفى السابق اذ لم يحكم
 به على الشروط انما حكم بأصل الوقف وما تضمنه من صحة الشروط فليس للشافعي الحكم باطلاله باعتبار اشتراط
 العلامة أو النظر والاستدلال الرابع يبين في الشرح حكم ما اذا حكم بقول ضعيف في مذهبه أو برواية مرجوح
 عنها وما اذا خالف مذهبه عامداً أو ناسياً الخامس مما لا ينفذ القضاء به ما اذا قضى بشيء مخالف للاجماع
 وهو ظاهر وما خالف الأئمة الأربعة بمخالف للاجماع وان كان فيه خلاف لغيرهم فقد صرح في التحرير ان
 الاجماع انقضى على عدم العمل بمذهب مخالف للأربعة لا نضباط مذاهبهم وانتشارها وكثرة اتباعهم السادس
 القضاء بخلاف شرط الواقف كالتقصاء بخلاف النص لا ينفذ لقول العلماء شرط الواقف كنص الشارع صرح
 به في شرحي المجمع للمصنف وابن الملك وصرح السبكي في فتاواه بأن ما خالف شرط الواقف فهو مخالف للنص
 وهو حكم لا دلائل عليه سواء كان نصه في الوقف نصاً أو ظاهراً انتهى وبديل عليه قول أصحابنا كما في الهداية ان
 الحكم اذا كان لا دلائل عليه لم ينفذ وعبارته أو يكون قولاً لا دلائل عليه وفي بعض نسخ القدوري بان الى آخره
 وبديل عليه أيضاً ما في الذخيرة والولوالجية وغيرهما من ان القاضي اذا قرر فرائض المسجد بغير شرط الواقف لم
 يحل له ولا يحل للفراش تناول المعلوم انتهى وبهذا علم حرمة أحداث الوظائف وأحداث المراتب بالاولى
 وان فعل القاضي ان وافق الشرع نفذ والارد عليه والله سبحانه وتعالى أعلم

القاعدة الثانية اذا اجتمع الحلال والحرام غلب الحرام

وبمعناها ما اجتمع محرم ومبيح الاغلب المحرم والعبارة الاولى لفظ حديث أو رده جماعة ما اجتمع الحلال
 والحرام الاغلب الحرام الحلال قال العراقي لا أصل له وضعفه البيهقي وأخرجه عبد الرزاق موقوف على ابن
 مسعود رضي الله عنه وذكره الزيلعي شارح الكنز في كتاب الصيد مرفوعاً عن فروعهما اذا تعارض دليلان
 أحدهما يقتضي التحريم والآخر الاباحه قدم التحريم وعلمه الاصوليون بتقابل النسخ لانه لو قدم المبيح للزم
 تكرار النسخ لان الأصل في الأشياء الاباحه فاذا جعل المبيح متأخراً كان المحرم ناسخاً لا باحة الاصلية ثم
 يصير منسوخاً بالمبيح ولو جعل المحرم متأخراً لمكان ناسخاً بالمبيح وهو لم ينسخ شيئاً لكونه على وفق الأصل وفي
 التحرير يقدم المحرم تقابلاً للنسخ واحتياطاً وقد أومضناه في شرح المنار في باب التمارض ومن ثم قال عثمان
 رضي الله تعالى عنه لما سئل عن الجمع بين اختين بملك اليمين أحلتها آية وحرمتهما آية قال تحريم أحب اليينا
 وذكر بعضهم أن من هذا النوع حديثك من الخائض ما فوق الأزار وحديث اصنعوا كل شيء الا الله كاح
 فان الاول يقتضي تحريم ما بين السرة والركبة والثاني يقتضي اباحه ما عدا الوطئ فربح التحريم احتياطاً
 وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك والشافعي رحمهم الله وخص محمد رحمه الله شعار الدم وبه قال أحمد عملاً
 بالثاني ومنها الواشقة محرمة بأجناسات محصورات لم يحل كما قدمناه في قاعدة الأصل في الابتناع التحريم
 ومنها من أحهد أبو به ما كول والآخر غير ما كول لا يحل كوله على الأصح فاذا نزل كلب على شاة فولدت

لا يؤكل الولد وكذا اذا نرى جازعاً على فرس فولدت به - لا لم يؤكل والا هلى اذا نرى على الوحشى ففتح لا تجوز
الاضحية به كذا فى الفوائد التاجية ومنه الوشارك الكتاب الملم غير الملم أو كلب مجوسى أو كلب لم يذ كرام الله
تعالى عليه عدا حرم كافى الهداية ومنه ما فى صيد الخانية مجوسى أخذ به دم - لم فذبح والسكين فى يد المسلم
لا يحل أكله لا اجتماع الحرم والمبيع فيحرم كالمجوسى عن مدقوسه بنفسه فاعانه على مده مجوسى لا يحل أكله
انتهى ومنه عدم جواز وطء الجارية المشتركة ومنه الوكان بعض الشجرة فى الحل وبعضها فى الحرم ومنها
لو كان بعض الصيد فى الحل والبعض فى الحرم والمنقول فى الثانية كما ذكره الاسيحي ان الاعتبار لقوائمه
لا لرأسه حتى لو كان قائماً فى الحل ورأسه فى الحرم فلا شئ يقتله ولا يشترط أن يكون جميع قوائمه فى الحرم حتى
لو كان بعضها فى الحرم وبعضها فى الحل وجب الجزاء بقتله لتغليب الخطر على الاباحة انتهى وأما المنقول
فى الاولى فى الاجناس الاغصان تابعة لاصلها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون أصلها فى الحرم
والاغصان فى الحل فعلى قاطع اغصانها القسمة والثانى أن يكون أصلها فى الحل وأغصانها فى الحرم فلا ضمان
على القاطع فى أصلها وأغصانها والثالث أن يكون بعض أصلها فى الحل وبعضه فى الحرم فعلى القاطع
الضمان سواء كان القصن من جانب الحل أو من جانب الحرم انتهى ومنها لو اختلطت مسالخ المذكاة
بمسالخ الميتة ولا علامة تميز وكانت الغلبة للميتة أو استمر بالميز تناول شئ منها ولا بالتحرى الا عند المحضمة
وأما اذا كانت الغلبة للمذكاة فانه يجوز التحرى ومنها لو اختلط ودك الميتة بالزيت ونحوه لم يؤكل الا عند
الضرورة والمسئلتان فى صلاة الخلاصة من فصل اشتباه القبلة ومقتضى الثانية انه لو اختلط لبن بقر بلبن
انسان أو ماء وبول عدم جواز التناول ولا بالتحرى ومنها لو اختلطت زوجته بغيره فليس له الوطء ولا بالتحرى
سواء كن محصراً أو لا كما ذكره أصحابنا رحمه الله تعالى فى الطلاق المبهم وقالوا لو طلق احدى زوجتيه
مبهم ما حرم الوطء قبل التعيين ولهذا كان وطئ احدىهما تعميماً للطلاق الاخرى ومن صورها ما لو أسلم على
أكثر من أربع فانه يحرم عليه الوطء قبل الاختيار على قول من خيره وهو محمد والشافعى رحمه الله تعالى
وأما الشيطان فقال لا يبطلان النكاح قال فى المجمع من فصل نكاح الكافر لو أسلم ونحوه خمس أو اختان أو أم
وبنت بطل النكاح وان رتب فالأخير وخيره فى اختيار أربع مطلقاً أو احدى الاختين والبنات اولادهم
انتهى ومنها لو رمى صيداً فوقع فى ماء أو على سطح أو جبل ثم تردى منه الى الارض حرم للاختمال والاحتياط
الحرمية بخلاف ما اذا وقع على الارض ابتداء فانه يحل لانه لا يمكن التحرز عنه فسقط اعتباره وخرجت عن هذه
القاعدة مسائل الاولى من أحد أبويه كتابى والآخر مجوسى فانه يحل نكاحه وذبيحته ويجعل كتابياً وهو
يقضى أن يجعل مجوسياً وبه قال الشافعى رحمه الله تعالى ولو كان الكتابى الاب فى الاظهر عنده تغليب الجانب
التحرىم لكن أصحابنا تركوا ذلك نظراً للصغير فان المجوسى شر من الكتابى فلا يجعل الولد تابعاً له الثانية الاجتهاد
فى الاوانى اذا كان بعضها طاهراً وبعضها نجساً والاقل نجس فالتحرى جائز ويرى بقى ما غلب على ظنه انه نجس
مع ان الاحتياط انه يريق السكك ويتيمم كما اذا كان الاقل طاهراً وعملاً بالغلب فيها الثالثة الاجتهاد فى ثياب
مختلطة بعضها نجس وبعضها طاهر جائز سواء كان الاكثر نجساً أو لا والفرق بين الثياب والاوانى أنه لا خلف
لها فى ستر العورة وللوضوء وخلف فى التطهير وهو التيمم وهذا كله فى حالة الاختيار أو ما فى حالة الضرورة
فيمتحرى للشرب اتفاقاً كذا فى شرح المجمع مع قبيل التيمم وينبغى أن يلحق بمسئلة الاوانى الثوب المنسوج لمسته
من حرير وغيره فيحل ان كان الحرير أقل وزناً أو استمر بالتحلاف ما اذا زاد وزناً ولم أره الآن وفى الخلاصة من التحرى
فى كتاب الصلاة لو اختلطت أوانيها بأواني أصحابه فى السفر وهم غيب أو اختلط رغبته بارغبته غيره قال بعضهم
يتحرى وقال بعضهم لا يتحرى ويتبرص حتى يحى أصحابه وهذا فى حالة الاختيار أو ما فى حالة الاضطرار جاز
التحرى مطلقاً انتهى وقد جواز أصحابنا رحمه الله مس كتب التفسير للحدث ولم يقص لواين كون الاكثر تفسيراً
أو قرأنا ولو قيل به اعتباراً للغالب لكان حسناً الرابعة لوسقى شاة خراشم ذبحها من ساعته فانها تحل بلا كراهة
كذا فى البرازية ومقتضى القاعدة التحريم ومقتضى الفرع أنه لو علفها علفا حراماً لم يحرم له تناولها وان كان

الورع الترك ثم قال في البرازية بعده ولو بعد ساعة الى يوم تحل مع الكراهة اه الخامسة ان يكون
 الحرام مستهلكا فلو كل المحرم شيئا قد استهلك فيه الطبيب فلا ندية وقد اوضحناه في شرح الكنز في جنابات
 الاحرام السادسة اذا اختلط مائع طاهر بماء مطلق فالعبرة بالغالب فان غلب الماء جازت الطهارة به والا فلا
 وينافي الطهارات من شرح الكنز بما اذا اعتبر الغلبة السابعة لو اختلط ابن المرأة بماء أو بدواء أو بلبن
 شاة فالعبرة بالغالب وثبتت الحرمة اذا استويا احتملا كما في الغاية واختلف فيما اذا اختلط ابن امرأة
 بلبن أخرى والصحيح ثبوت الحرمة فيهما من غير اعتبار الغلبة كما بيناه في الرضاع الثامنة اذا كان غالب مال
 المهدي - لا فلا بأس بقبول هديته وأكل ماله ما لم يقين انه من حرام وان كان غالب ماله الحرام لا يقبلها
 ولا يأكل الا اذا قال انه حلال ورثه أو استقرضه قال الخوافي وكان الامام أبو القاسم الحلي كما يأخذ جوارز
 السلطان والحيلة فيه ان يشترى شيئا بمال مطلق ثم ينقذه من أي مال شاء كذا رواه الثاني عن الامام وعن
 الامام ان المبتلى بطعام السلطان والظلمة يتحرى فان وقع في قلبه حله قبل وأكل والا لقوله عليه الصلاة
 والسلام استفت قلبك الحديث وجواب الامام فيمن فيه ورع وصفاء قلب ينظر بنور الله تعالى ويدرك
 بالقراسة كذا في البرازية من الكراهة التاسعة اذا اختلطت حمامة المملوك بغير المملوك فظاهر كلامهم
 انه لا تحرم وانما تكره قال في البرازية من الملقطة الخنزير حمام في قرية فينبغي أن يحفظها ويعلقها ولا
 يتركها بلا علف كيلا يتضرر الناس فان اختلط حمام غير صاحبها لا ينبغي له أن يأخذها ولو أخذها طالب
 صاحبها كالمضالة الى آخر ما فيها العاشرة قال في القنية من الكراهة غلب على ظنه ان أكثر بيعات أهل
 السوق لا تخلو عن الفساد فان كان الغالب هو الحرام تنزه عن شرائه ولكنه مع هذا الواشترى طبيب له انتهى
 وقد مناه عن الملتقط في المبحث الثالث من قاعدة اعتبار العرف ثم قال ولا بأس بشراء جوز الدلال الذي يعد
 الجوز فيما أخذ عن كل ألف عشرة وشراء لحم السلاخين اذا كان المالك راضا بذلك عادة ولا يجوز شراء بيض
 المقامرين المكسرة وجوزاتهم اذا عرف انه أخذها قارا انتهى أما مسألة الخلط فذكره بقاسمها في
 البرازية من الوديعة وأما مسألة ما اذا اختلط الحلال بالحرام في البلد فانه يجوز الشراء والاخذ الا أن تقوم
 دلالة على انه من الحرام كذا في الاصل **قائمة** يدخل في هذه القاعدة ما اذا جتمع بين حلال وحرام في عقد
 أو نية ويدخل ذلك في أبواب منها النكاح قالوا لوجع بين من تحل ومن لا تحل كحرمة ومجوسية ووثنية
 وحليلة ومنه كوحدة ومعتدة ومحرمة صحيح نكاح الحلال اتفاقا وانما الخلاف بين الامام وصاحبيه في انقسام
 المسمى من المهر وعدمه وهي في الهداية وليس منه ما اذا جتمع بين خمس أو اثنين في عقد واحد فانه يبطل في
 الكل لان المحرم الجمع لا أحدها من أحاديها فقط وكذا لو تزوج أمة وحره معا في عقد بطل فيه ما ومنها
 المهر فاذا سمى ما يحل وما يحرم كان تزوجها على عشرة دراهم ودين من خرفلها العشرة وبطل النحر ومنها
 الخلع كالمهر ففيها غالب الحلال الحرام لما ان اشترط بمنزلة الشرط الفاسد وهو لا يبطلان به وأما اذا زوج
 الولي الصغير باكثر من مهر المثل فان كان أبيا أو جدا صح عليه والافسد النكاح وقيل يصح بمهر المثل ومنها
 البيع فاذا جتمع بين حلال وحرام صفقة واحدة فان كان الحرام ليس بمال كالجمع بين الدكية والميتة والحرم
 وانعبد فانه يسرى البطلان الى الحلال لقوة بطلان الحرام وكذا اذا جتمع بين خل وخروان كان الحرام ضميما
 كان يكون مالا في الجملة كما اذا جتمع بين المدبر وألقن أو بين القن والمكاتب أو أم الولد أو عبد غيره فانه
 لا يسرى الفساد الى القن لضعفه واختلف فيما اذا جتمع بين وقف ومالك والاصح انه لا يسرى الفساد الى الملك
 لان الوقف مال نعم اذا كان مسجدا عامرا فهو كالنحر بخلاف الغامر بالمجتمعة أي الخراب فكالمدبر ومن هذا
 القليل ما اذا شرط الخيار فيه أكثر من ثلاثة فانه لا يصح في الثلاثة ويبطل فيما زاد بطل في الكل لكن
 اذا سقط الزائد قبل دخوله انقلب البيع صحيحا ومنها ما اذا جتمع بين مجهول ومعلوم في البيع فان كان المجهول
 لا تنفي جهالته الى المنازعة لا يضر والافسد في الكل كما علم في البيوع ومنها الاجارة فهي كالبيع لا شترأ كما
 في أنهما ما يبطلان بالشرط الفاسد وصرحوا بأنه لو استأجرا في كل شهر بكذا فانه يصح في الشهر الاول فقط

ولم أر الآن حكم ما إذا استأجر نساجا لينسج له ثوبا طوله كذا وعرضه كذا فاختالف بزيادة أو نقصان هل يستحق
بقدره أو لا يستحق أصلا ومنها الكفالة والابراء وينبغي أن لا يتعدى إلى الجائز وقالوا وقال لها ضمنت لك
نقمت كل شهر فانه يصح في شهر واحد ومنها الهبة وهي لا تبطل بالشروط الفاسدة فلا يتعدى إلى الجائز ومنها
الاهداء قالوا الهدى إلى القاضى من له عادة بالاهداء قبل القضاء وزاد رد القاضى الزائد لا الكل كما في فتح
القدير فلم يتعد إلى الجائز وظاهر كلامه انه ان زاد في القدر وأما اذا دق المعنى كما اذا كانت عادته اهداء ثوب
كتان فأهدى ثوبا حرير لم أره الآن لا يحسب اخرجهم الله وينبى وجوب رد الكل لا بقدر ما زاد في قيمته لعدم
تميزها من الجائز ومنها الوصية فلما وصى لاجنبي ووارثه فلا لاجنبي نصفها وبطلت للوارث كما في الكنز وكذا
لو وصى للقاتل ولا لاجنبي ومنها الاقرار قال الزبيلى فيما لو أقر به بين أودين لوارثه ولا لاجنبي ام يصح في حق
الاجنبي أيضا انتهى وفي الجمع من الاقرار لو أقر لوارث مع أجنبي فكذا بالشركة صح في الاجنبي انتهى
ومنها باب الشهاده فاذ اجمع فيها بين من تجوز شهادته ومن لا تجوز في الظاهر به من جرحه بل مات وأوصى
لفقراء جيرانه بشئ وانكرت الورثة وصيته فشهد على الوصية جيران من جيرانه لمأ ولادحوا وجمع قال محمد
رحمه الله لا تقبل شهادتهم الا انهم ما شهدوا الا ولادحوا فيما يخص أولادهم فبطلت شهادتهم في ذلك فاذا بطلت
شهادتهم في حق الأولاد بطلت أصلا لان الشهاده واحدة كالمشهد على رجل انه قد ذبح أمهم أو فلانة
لا تقبل شهادتهم ما وذكروا محمد رحمه الله في وقف الأصل اذا وقف على فقراء جيرانه فشهد بذلك فقير ان من
جيرانه جازت شهادتهم ما قال الفقيه أبو القاسم رحمه الله ما ذكر في الوقف قول أبي يوسف رحمه الله اما على قياس
قول محمد رحمه الله فينبغي أن لا تقبل في الوقف أيضا لان عند أبي يوسف رحمه الله يجوز أن تبطل الشهادة في
البعض وتبقى في البعض وعلى قول محمد رحمه الله لا تقبل أصلا ويحتمل أن ما ذكره في الوقف محمول على ما اذا
كانوا قليلين يحصون انتهى وفي الغنية أخ وأخت أدعياء أرضا وشهد زوجها ورجل آخر ترد شهادتهم في
حق الاخت والأخ فان الشهادة متى رد بعضها ترد كلها وفي روضة الفقهاء اذا شهد بن لا تجوز له الشهادة ولغيره
لا تجوز لمن لا تجوز له الشهادة بالاتفاق واختلف في حق الآخر فقبل تبطل وقبل لا تبطل اه وكتبنا في شرح
الكتران شهادة العدو لا تقبل اذا كانت لأجل الدين سواء كانت على عهده أو غيره بناء على انها فسق وهو
لا يجزى ومن هذا القميل اختلاف الشاهدين مانع من قبولهما لان أحدهما طابق الدعوى والآخر خالفها
وكتبنا في الفوائد المستثنى من ذلك ومنها القضاء فاذا امتنع القضاة لم ينعى امتنع للباقين كما في شهادات البرازية
ومنها باب العبادات فالنوى صوم جميع الشهر بطل فيما عدا اليوم الاول وليس منه ما اذا جعل زكاة سنتين فانه
ان كان بعد ملك النصاب فهو صحيح فيها والا فلا فيما هو ليس منه أيضا ما اذا نوى صومين وأحرمهما معا فانه بطل
بدخوله فيه ما لکن اختلفوا في وقت رفضه لاحديهما كما علم في باب اضافة الاحرام الى الاحرام وليس منه ما اذا
نوى التيمم لفرضين لا نأقول يجوز له أن يصلي بالتيمم الواحد ماشاء من الفرائض والنوافل ومنها ما اذا صلى على
حي وميت وينبغي أن تصح على الميت ومنها ما اذا استنجى للبول بمجرثم نام فاحتلم فامتنى فأصاب ثوبه لم يطهر
بالفرك لان البول لا يطهره فلا يطهر المني كما صرحوا به ولهذا قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله مسألة المني
مشكلة لان كل غل غلى أولا والمذى لا يطهر بالفرك الا ان يجعل تبعاله اه وقد يقال يمكن جعل البول الباقي
بعد الاستجمار تبعاله أيضا وجوابه ان التبعية فيما هو لازم له وهو المذى بخلاف البول ولم أر من نبه عليه ومنها
باب الطلاق والعناق فلو طلق زوجته وغيرها أو أعتق عبده وعبده غيره أو طلقها أو بعانقها فبطلت كعهدها ومنها
لو استعاضا بغيره على قدر معين فبرهنه باز يد قال في الكنز ولو عيّن قدرا أو جنسا أو بدلا فاختالف ضمن المعبر
المستعبر والمبرهن اه واستثنى الشارح ما اذا عيّن له أكثر من قيمته فبرهنه بأقل من ذلك بمثل قيمته أو أكثر
فانه لا يضمن لكونه خلافا لخير اه ومنها الوشرط الواقف ان لا يؤثر حرقه أكثر من سنة فزاد الغاظر
عليها فظاهر كلامهم الفساد في جميع المدة لا فيما زاد على المشرط لانها كالبيع لا يقبل تقرييق الصفقة
ومصرح به في فتاوى قارئ الهدياه ثم قال والعقد اذا فسد في بعضه فسد في جميعه (تنبية) وليس من

القاعدة ما اذا اجتمع في العبادات جانب المضر وجانب السعفر فانا لا نغلب جانب المضر ومقتضاها تعليمه
 لانه اجتمع المبيع والمحرّم لان المحرمات رخصهم الله قالوا في المسح على الخفين ولو ابتدأ وهو مقيم فساقر قبل اتمام يوم
 وليلة انتقلت مدته الى مدة المسافر فيمسح ثلاثا ولو كان على عكسه انتقلت الى مدة المقيم ومقتضاها اعتبار
 مدة الإقامة فيه ما تعلب الجانب المضر وبه قال الشافعي رحمه الله وعنده لو مسح أحد الخفين حضرا والآخر
 سفرا كذلك على الاصح طرد القاعدة واما عندنا فلا خفاء في ان مدته مدة المسافر واما لو أحرم قاصرا فباغت
 سفينته دارا قامت به فانه يتم ولو شرب في الصلاة في دار الإقامة فسارت سفينته فليس له القصر ولم أرهما الآن
 وعندنا فائتة السعفر اذا قصها في المضر يقصها ركعتين وعكسه يقصها أربعين لان القضاء يحكي الاداء واما
 باب الصوم فاذا صام مقيما فسافر في أثناء النهار أو عكسه حرم الفطر (فصل) تدخل في هذه القاعدة
 قاعدة اذا تعارض المانع والمقتضى فانه يقدم المانع فلو ضاق الوقت أو الماء عن سنن الطهارة حرم فعلها ولو
 جرحه جرحين عمدا وخطأ أو مضمونا وهدرا ومات به ما فلا قصاص وخروجت عنها مسائل * الاولى لو استشهد
 الجنب فانه يغسل عند الامام ومقتضاها ان لا يغسل كفوفهما * الثانية لو اختلط موقى المسلمين بموقى الكفار
 فمقتضاها عدم التمسيل لكل والشافعية قالوا بتمسيل الكل ولم يفصلوا فاجمعنا رخصهم الله فصلا فاقال
 الحاكم في الكفا في من كتاب القهرى واذا اختلط موقى المسلمين وموقى الكفار فن كانت عليه علامة المسلمين
 صلى عليه ومن كانت عليه علامة الكفار ترك فان لم تكن عليهم علامة والمسلمون أكثر غسلوا وكفوا واصلى
 عليهم وينوون بالصلاة والدعاء للمسلمين دون الكفار ويدفنون في مقابر المسلمين وان كان الغريقان سواء لو
 كانت الكفار أكثر لم يصل عليهم ويغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المشركين اه وقد رجحوا المانع
 على المقتضى في مسألة سفل رجل وعلى آخر فان كلامهم جاء عن التصرف في ملكه خلق الآخرة
 مطلق له وتعلق حق الآخرة مانع وكذا تصرف الرهن والمؤجر في المهرن والعين المؤجرة منع خلق المهرن
 والمستأجر وانما تقدم الحق هنا على الملك لانه لا يفوت به الاستفادة بالتأخير وفي تقديم الملك نفويت عن على
 الآخرة تمامه في العمادية من مسائل الميطان * القاعدة الثالثة * لم أرها الآن لا يحجنا رخصهم الله وأرجو
 من كرم الفتاح ان يفتح بها أو يشيئ من مسائلها وهي الاشارة في القرب وقال الشافعية الاشارة في القرب مكره
 وفي غيرها محبوب قال الله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة وقال الشيخ عز الدين لا اشارة في
 القربيات فلا اشارة بماء الطهارة ولا بستر العورة ولا بالانصف الاول لان الغرض بالعبادات التعظيم والاجلال
 فن أثر به فقد ترك اجلال الاله وتعظيمه وقال الامام لو دخل الوقت ومعه ماء يتوضأ به فوجهه لغيره ليتوضأ به
 لم يجز لا أعرف فيه خلافا لان الاشارة انما يكون فيما يتعلق بالنفوس لا فيما يتعلق بالقرى والعبادات وقال
 في شرح المذهب في باب الجمعة لا يقيم أحد من مجلسه ايماس في موضعه فان قام باختياره لم يكره فان انتقل
 الى أحد من الامام كره قال أصحابنا رخصهم الله لانه أثر بالقرية وقال الشيخ أبو محمد في الفروق من دخل عليه
 وقت الصلاة ومعه ماء يكتفيه لظهارته وهناك من يحتاجه للطهارة لم يجز له الاشارة ولو أراد المضطرا اشارة غيره
 بالاطعام لاستبقاهم حجة كان له ذلك وان خاف فوات مهجته والفرق أن الحق في الطهارة لله تعالى فلا
 يسوغ فيه الاشارة والحق في حال الخمسة لنفسه وكره اشارة الطالب غيره بقوته في القراءة لان قراءة العلم
 والمسايرة اليه قرية والاشارة بالقرب مكره وقال الاسيوطي من المشكل على هذه القاعدة من جاء
 ولم يجد في الصف الاول فرحة فانه يجزى شخصه بعد الاحرام ويندب للحج وراى يساعده فلهذا يفوت على
 نفسه قرية وهو احوال الصف الاول انتهى ثم رأيت في الهبة من منية المفق فقير محتاج معه دراهم فاراد ان
 يؤثر على نفسه ان علم انه يصبر على الشدة فلا اشارة أفضل والا فلا اتفاق على نفسه أفضل انتهى * القاعدة
 الرابعة التابع تابع * تدخل فيها قواعد الاولى انه لا يفرد بالحكم ومن فروعها الجمل يدخل في بيع الام
 تبعا ولا يفرد بالبيع والهبة كالبيع ومنها الشرب والطريق يدخلان في بيع الارض تبعا ولا يفردان بالبيع
 على الاظهر ومنها الكفارة في قتل الجمل ومنها الاعان بغيره وخروجت عنها مسائل منها يصح اعتناق الجمل دون

أما بشرط ان تلمده لاقبل من ستة أشهر ومنها يصح افرادة بالوصية بالشرط المذكور ومنها يصح الايصاء له ولو جمل دابة ومنها يصح الاقرار له ان بين المقر سببا صالحا ولد لاقبل من ستة أشهر ومنها انه يرث بشرط ولادته حيا ومنها انه يرث فتقسم الغرة بين ورثة الجنين اذا ضربت بطنها فاقبته ومنها يصح الاقرار به وان لم يبين له سببا اذا جاءت به لاقبل المدة في الآدمي وفي مدة يتصور عند أهل الخبرة في الياتهم ومنها صحة تقديمه ومنها ثبوت نفسه بقول صاحب الهداية في باب اللعان ان الاحكام لا تترتب على الجمل قبل وضعه ليس على اطلاقه لما علمت من ثبوت الاحكام له قبله فالمراد ببعضها كما اشار اليه في العماية وخرج عنها ايضا ما لو قال المديون تركت الاجل أو أبطلته أو جعلت المال خلافاً له يبطل الاجل كما في الخاتمة وغريبها مع انه صفة للدين والصفة تابعة لموصوفها فلا تفرد بحكم ومما خرج عنها لو اسقط الجوده فانه يصح لانها حقه كما في الاصل ومما خرج عنها لو اسقط حقه في حبس الرهن قالوا صحت كره العمادى في الفصل ومنها الكفيل لو أبرأه الطالب صح مع ان الرهن والكفيل تابعان للدين وهو باق ووافقنا الشافعية في الرهن والكفيل على الاصح وخالفونا في الاجل والجوده فارقين بان شرط القاعدة ان لا يكون الوصف مما يفرد بالعقد فان أفرد كالرهن والكفيل أفرد بالحكم **في الثانية** التابع يسقط بسقوط المتبوع ومنها من فاتته صلوات في أيام الجنون وقلة بعد عدم القضاء لا يقضى منها الرواتب ومنها من فاتته الحج ونحوه لا ياتي بالعمره لا ياتي بالرمي والمبيت لانهما تابعان للوقوف وقد سقط ومنها الوعائت الفارس سقط سهم الفرس لا عكسه وخرج عنها من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلماء وطلبتهم والمفتين والفقهاء يفرض لاولادهم تبعاً ولا يسقط بموت الاصل ترغيباً وقد اوضحناه في شرح الكنز ومما خرج عنها الاخرس يلزمه تحرير اللسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على القول به اما بالقراءة فلا على المختار مع ان المتبوع قد سقط وهو التلقظ ومنها اجراء الموسيقى على رأس الأفرع فانه واجب على المختار **في تنبيه** يقرب من ذلك ما قيل يسقط الفرع ذاسقط الاصل ومن فروعه فقولهم اذا برأ الاصيل برأ الكفيل بخلاف العكس وقد ثبت الفرع وان لم يثبت الاصل ومن فروعه لو قال لزيد على عمر وألف وأناضامن به فانكر عمر وزم الكفيل اذا ادعاها زيد دون الاصيل كما في الخاتمة ومنها لو ادعى الزوج الخلع فانكرت المرأة بانتهى ولم يثبت المال الذي هو الاصل في الخلع ومنها اوقال بعث هبدي من زيد فاعتقه فانكر زيد عتق العبد ولم يثبت المال ومنها لو قال بعثته من نفسه فانكر العبد عتق العبد بلا عوض **في الثالثة** التابع لا يتقدم على المتبوع فلا يصح تقديم المأموم على امامه في تكبيرة الافتتاح ولا في الاركان ان انتقل قبل مشاركة الامام وفرع عليه فاضحان في فتاوا ما اذا سبق امامه في الركوع والسجود في الرباعية **في الرابعة** يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها وقريب منها يغتفر في الشيء ضمناً ما لا يغتفر قصداً وفي الفصل التاسع والثلاثين من جامع الفصولين فيما يثبت ضمنياً وحكماً ولا يثبت قصداً منه فنلها اعتقه أحدها وهو موسر فلو شري المعتق نصيب الساكت لم يجوز ولا يمكن الساكت من نقل ملكه الى أحد ما كان لو أدى المعتق الضمان الى الساكت ملك نصيبه ومنه غصب قنفاً فاقب من يده وضمنه المالك ملكه ان غاصب ولو شرأه قاصداً لم يجوز ومنه فضولي زوجته امرأة برضاها ثم الزوج وكله بعده بان تزوجه امرأة فقال نقصت ذلك النكاح لم ينتقض ولو لم ينقضه قولاً ولا كان تزوجه اياها بعد ذلك انتقض النكاح الاول ومنه لو شري كبر عينا أو امرأته المشتري المانع بقبضه للمشتري لم يصح ولو دفع اليه غرارة وأمره ان يكيله فيها صح اذا البائع لا يصلح وكيلاً عن المشتري في القبض قصد او يصلح ضمناً وحكماً لاجل الغرارة ومنه شري امالم بره فوكل وكيلاً بقبضه فقال الوكيل قد اسقطت الخيار أعني خيار الرؤية لم يسقط خيار الموكل ولو قبضه الوكيل وهو يراه سقط خيار رؤية موكله عند أي حنيفة رحمه الله خلافاً لما أقر به من هذا الجنس من لا يجوز اجازته ابتداءً ونحوه وانتهى عنه القاضي اذا استخلف مع ان الامام لم يفوض له الاستخلاف لم يجوز ومع هذا لو حكم خليفته وهو يصلح ان يكون قاضياً وأجاز القاضي أحكامه يجوز ومنه ان الوكيل بالبيع لا يملك التوكيل به ويملك اجازته يبيع بآثمه فضولي والمعنى فيه انه اذا أجاز يحيط علمه بما أتى به خليفته ووكيل

الوكيل كذلك فيكون اجازته في الانتهاء عن بصيرة بخلاف الاجازة في الابداء ومنه القاضي لوقضى في كل
اسبوع يومين بأن كان له ولاية القضاء في يومين من كل اسبوع لا غير فقضى في الايام التي لم تكن له ولاية
القضاء فاذا جاءت نوبته اجاز ما قضى جازت اجازته انتهى (فائدة) ظفرت بمسألةتين يعتقر في الابداء
ما لا يعتقر في البقاء عكس القاعدة المشهورة الاولى يصح تقليد الفاسق القضاء ابتداء ولو كان عدلا ابتداء
ففسق ان عزل عنه بعض المشايخ وذكر ابن الحكيم ان الفتوى عليه الثانية لو ابقى المأذون انحجر ولو اذن
للا ببق صح كما في قضاء المعراج وفيه قاضيه خان بما في يده القاعدة الخامسة تصرف الامام على
الرعية منوط بالمصلحة وقد صرحوا به في مواضع منها في كتاب الصلح في مسألة صلح الامام عن الظلة المبنية
في طريق العامة وصرح به الامام أبو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج في مواضع وصرحوا في كتاب الجنائيات
ان السلطان لا يصح عقوه عن قاتل من لا ولي له وانما له القصاص والصلح وعقله في الايضاح بانه نصب ناظرا
وليس من النظر للمستحق العقو وأصلها ما أخرجه سعيد بن منصور عن البراء قال قال عمر رضي الله تعالى
عنه اني أنزلت نفسي من مال الله تعالى بمنزلة ولي اليتيم ان احتجبت أخذت منه فاذا أيسرت رددته فان استغفبت
استغفمت وذكر الامام أبو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج قال بعث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه
عمار بن ياسر على الصلاة والحرب وبعث عبد الله بن مسعود على القضاء وبيت المال وبعث عثمان بن
حنيفة على مساحة الارضين وجعل بينهم شاة كل يوم في بيت المال شطرها ووطئها العمار وربعها عبد الله
ابن مسعود وربعها الآخر لعثمان بن حنيف وقال اني أنزلت نفسي واياكم من هذا المال بمنزلة ولي اليتيم فان
الله تبارك وتعالى قال (ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف) والله ما أرى أرضا
يؤخذ منها شاة في كل يوم الا استعسر عخراجها اه فعلى هذا لا يجوز له التفضيل وليكن قال في المحيط من
كتاب الزكاة والرأى الى الامام من تفضيل وتسوية من غير ان يميل في ذلك الى هوى ولا يميل لهم الاما يكفيهم
ويكفي اعوانهم بالمعروف وان فضل من المال شئ بعد ايسال الحقوق الى أربابهم اقسمة بين المسلمين وان قصر
في ذلك كان الله عليه حسيما اه وذكر الزياجي من الخراج بعد ان ذكر ان أسوال بيت المال أربعة أنواع
قال وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الأنواع بيتا يخصه ولا يخلط بعضها ببعض لان لكل نوع حكما
يختص به الى ان قال ويجب على الامام ان يتقي الله تعالى ويصرف الى كل مستحق قدر حاجته من غير زيادة فان
قصر في ذلك كان الله عليه حسيما اه وفي كتاب الخراج لابي يوسف رحمه الله ان أبا بكر رضي الله تعالى عنه قسم
المال بين الناس بالسوية فجاء فاس فقالوا له يا خليفة رسول الله عليه الصلاة والسلام انك قسمت هذا المال
فسويت به بين الناس ومن الناس أناس لهم فضل وسوابق وقدم فلو فضلت أهل السوابق والقدم والفضل
لفضلهم فقال أماما ذكرتم من السوابق والقدم والفضل فما أعرفني بذلك وانما ذلك شئ ثوابه على الله تعالى
وهذا عايش فلا سوية فيه خير من الاثرة فلما كان عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وجاء الفتوح فضل وقال
لا أجعل من قاتل مع غير رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كمن قاتل معه ففرض لاهل السوابق والقدم
من المهاجرين والانصار من شهد بدرا أول شهد بدرا أربعة آلاف درهم وفرض ان كان اسلامه كاسلام
اهل بدر دون ذلك أنزلهم على قدر منازلهم من السوابق اه وفي القنينة من باب ما يحل للدرس والمتعلم كان
أبو بكر رضي الله عنه يسوي بين الناس في العطاء من بيت المال وكان عمر رضي الله عنه يعطيهم على قدر
الحاجة والفقه والفضل والاخذ بما فعله عمر رضي الله عنه في زماننا أحسن فتعتبر الامور الثلاثة اه وفي
البرازية السلطان اذا ترك العشران هو عليه جاز غنيا كان أو فقيرا لكن ان كان المتروك له فقيرا فلا ضمن
على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر للفقراء من بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة اه
وتنبه اذا كان فعل الامام مبنيا على المصلحة فيما يتعلق بالامور العامة لم ينفذ أمره شرعا الا اذا وافقه
فان خالفه لم ينفذ ولهذا قال الامام أبو يوسف رحمه الله في كتاب الخراج من باب احياء الموات وليس للامام
ان يخرج شئ ما من يدا أحد الا بحق ثابت معروف اه وقال قاضيه خان في فتاواه من كتاب الوقف ولوان

سلطاناً أذن لقوم أن يحرقوا أرضاً من أراضي البلدة حوانيت موقوفة على المسجد وأمرهم أن يزيدوا في مسجدهم قالوا إن كانت البلدة فتحت عنوة وذلك لا يضر بالمار والناس ينفذ أمر السلطان فيها وإن كانت البلدة فتحت صلحاً تبقى على ملك ملاكها فلا ينفذ أمر السلطان فيها اه وفي صلح البرازية رجل له عطاء في الديوان مات عن ابنين فاصطالحا على أن يكتب في الديوان اسم أحدهما ويأخذ العطاء والأخر لا شيء له من العطاء وبذلك له من كان العطاء له ماله اه لو ما فالصلح باطل ويرد بدل الصلح والعطاء للذي جعله من الامام العطاء له لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا بدخل له لرضا الغير وجهه غير ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتين في قضية حرمان المستحق واثبات غير المستحق مقامه اه **تنبيه** آخر تصرف القاضي في ماله فعليه في أموال اليتامى والتركات والاوقاف مقيده بالمصلحة فان لم يكن مبنياً على علمه لم يصح ولهذا قال في شرح تلميح الجامع من كتاب الوصايا اوصى ان يشترى بالثلث قن ويعتق فبان بعد الايتام والايصاء دين يبيح بالثلثين فشرأ القاضي عن الموصى كيلا يصير خصماً بالعهد واعتاقه لغو وتعدي الوصية وهي اثلث بعد الدين قال الفارسي شارحه واما اعتاقه فهو لغو وتعذر تنفيذه باعتباره للولاية العامة لان ولاية القاضي مقيدة بالنظر ولم يوجد النظر فيلغو اه وفي قضاء الوالو الجمية رجل اوصى الى رجل وامرأته ان يتصدق من ماله على فقراء بلدة كذا بمائة دينار وكان الوصي بعد اذن تلك البلدة وله بتلك البلدة غير ماله عليه الدراهم ولم يجد الوصي الى تلك البلدة سبيلاً فامر القاضي الغريم بصرف ماله من الدراهم الى الفقراء فالدين باق عليه وهو متطوع في ذلك ووصية الميت قائمة اه وبهذا علم ان أمر الماضي لا ينفذ الا اذا وافق الشرع وصرح في الذخيرة والوالو الجمية وغيرهما بان القاضي اذا قرر فرائض المسجد بغير شرط الواقف لم يحل للقاضي ذلك ولم يحل للفراش تناول المعلوم اه وبه علم حرمه احداث الوظائف بالاوقاف بالطريق الاولى لان المسجد مع احتياجه للفراش لم يجوز تقريره لا مكان استئجار فراش ولا تقريره بقرينة من الوظائف لا يحل بالاولى وبه علم ايضاً حرمه احداث المرتبات بالاوقاف بالاولى وقد سنحت عن تقرير القاضي المرتبات بالاوقاف فاجبت بأنه ان كان من وقف مشروط للفقراء فالتقرير صحيح لكنه ليس بلازم ولناظر المصرف الى غيره وقطع الاول الا اذا حكم القاضي بعدم تقريره بغيره فحينئذ يلزم وهي في اوقاف الخصاص وغيره وان لم يكن من وقف الفقراء لم يصح ولم يحل وكذلك ان كان من وقف الفقراء وقرره ان يملك نصيباً ثم سكت لتقرر من فائض وقف سكت الواقف عن مصرف فائضه فهل يصح فاجبت بأنه لا يصح ايضاً لما في القاتار خانية ان فائض الوقف لا يصرف للفقراء وانما يشترى به المتولى مستغلاً وصرح في البرازية بوقفه في الدرر والغرر بأنه لا يصرف فائض وقف لوقف آخر تحت اوقافهم او اختلف اه وكتبنا في شرح الكتر من كتاب القضاء ان من القضاء الباطل القضاء بخلاف شرط الواقف لان مخالفة كخالفه النص وفي الملتقط القاضي اذا زوج الصغيرة من غير كف لم يجوز اه فعلم ان فعله مقيد بالمصلحة ولهذا صرحوا بان الخاطئ اذا مال الى الطريق فاشهدوا احد على ما كرهتم ابرأه القاضي لم يصح كما في التهذيب وكذلك لا يصح تأجيل القاضي لان الحق ليس له كذا في جامع الفصولين

القاعدة السادسة الحدود تدبر بالشبهات

وهو حديث رواه الاسدي وطى معزياً الى ابن عدي من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنه ما اخرج ابن ماجه من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه اذ فعلوا الحدود ما استطعتم وأخرج الترمذي والحاكم من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلمين مخرجاً فخلوا سبيلهم فان الامام لان يخطى في العفو خير من أن يخطى في العقوبة وأخرج الطبراني عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه موقوفاً ادروا الحدود والقتل عن عباد الله ما استطعتم وفي فتح القدير اجمع فقهاء الامصار على أن الحدود تدبر بالشبهات والحديث المروي في ذلك متفق عليه وتلقاه الامم بالقبول والشبهة ما يشبهه الثابت وليس بثابت وأصحها ان يفرجهم الله تعالى من شبهة الى شبهة في الفعل وتسمى شبهة الاشباع الى شبهة

في المحل فالاولى تحقق في حق من اشبه عليه المحل والحرمة فظن غير الدليل دليلا فلا بد من الظن والا فلا
شبهة أصلا كظنه حل ووطئ جارية زوجه أو أخته أو أمه أو جدته وان علا ووطئ المطلقة ثلاثا في
العدة أو بائنا على مال والمختلعة أو أم الولد إذا اعتقها وهي في العدة ووطئ العبد جارية مولاه والمرتهن
في حق المرهونة في رواية ومستهير الرهن كالمترهن في هذه المواضع لا حد إذا قال ظننت أنها تحل لي ولو قال
علمت أنها حرام على وجب الحد ولو ادعى أحدها الظن والآخر لم يدع لاحدهما ما حتى يقر جميعا بعلمهما
بالحرمة والشبهة في المحل في ستة مواضع جارية ابنه والمطابقة طلاقا بائنا بالكنيات والجارية والمبيعة إذا
وطئها البائع قبل تسليمها إلى المشتري والمجعولة مهرًا إذا وطئها الزوج قبل تسليمها إلى الزوجة والمشاركة
بين الواطئ وغيره والمرهونة إذا وطئها المترهن في رواية كتاب الرهن وعلمت أنها ليست بالمختارة ففي هذه
المواضع لا يجب الحد وان قال علمت أنها على حرام لأن المانع هو الشبهة في نفس الحكم ويدخل في النوع الثاني
وطئ جارية عبده المأذون المديون ومكانته ووطئ البائع والجارية المبيعة بعد القبض في البيع الفاسد والتي
فيها الخيار للمشتري وجارية التي هي أخته من الرضاع وجارية قبل الاسماء والزوجة المحرمة بالردة أو
بالمطابقة لابنه أو بجماعه لأمها انتهى ما في فتح القدير وهنا شبهة ثالثة عند أبي حنيفة وهي شبهة العقد فلا
حد إذا ووطئ محرمة بعد العقد عليها وان كان عالما بالحرمة فلا حد على من ووطئ امرأة تزوجها بلا شهود
أو بغير إذن مولاه أو مولاها لا يحد في ووطئ محرمة المعقود عليها إذا قال علمت أنها حرام والفتوى على قولهما
كما في الخلاصة ومن الشبهة ووطئ امرأة اختلف في صحته كاحدها ومنها شرب الخمر للعداوى وان كان المعتمد
تحريره ومنها انه لا يجوز التوكيل بأستيفاء الحدود واختلف في التوكيل باثباتها ومما ينبغي على انها تدبرها
انها لا تثبت بشهادة النساء ولا بكتاب القاضي إلى القاضي ولا بالشهادة على الشهادة ولا تقبل الشهادة بمحد
م مقام سوى حد القذف الا اذا كان لمعدهم عن الامام ولا يصح اقرار السكران بالحدود والخلاصة الا انه
يضمن المال ولا يستخلف فيه الا انه لرجاء النكول وفيه شبهة حتى اذا أنكر القاذف ترك من غير عين ولا
تصح الكفالة بالحدود والقصاص ولو برهن القاذف برجلين أو رجل وامرأتين على اقرار المذوف بالزنا
فلا حد عليه فلو برهن بثلاثة على الزنا حدوا ولا قطع بسرقة مال أصلا له وان علا وفرعه وان سفل
واحد الزوجين وسيد وعبده ومن بيت مأذون بدخوله ولا فيما كان أصلا له مباحا كما علمت تفاريعه في
كتاب السرقة ويسقط القطع بدعواه كون المسروق ملكه وان لم يثبت وهو اللص الظريف وكذا اذا ادعى
ان الموطوءة زوجته ولم يعلم ذلك **(تنبيه)** يقبل قول المترجم في الحدود كغيرها فان قيل وجب أن لا يقبل
لان عبارة المترجم بدل عن عبارة التعمي والحدود لا تثبت بالابدال ألا ترى انه لا تثبت بالشهادة على الشهادة
وكتاب القاضي إلى القاضي أجيب بأن كلام المترجم ليس ببدل عن كلام التعمي لكن القاضي لا يعرف لسانه
ولا يقف عليه وهذا الرجل المترجم يعرفه ويقف عليه فكانت عبارة كعبارة ذلك الرجل لا بطريق البدل
بل بطريق الامالة لانه يصار إلى الترجمة عند الجرح من معرفة كلامه كالشهادة يصار اليه عند عدم الاقرار
كذا في شرح الادب للصدر الشهيد من الثامن والثلاثين **(تنبيه)** القصاص كالحدود في الدفع بالشبهة
فلا يثبت الا بما تثبت به الحدود ومما فرغ عليه أنه لو ذبح نائما قال ذبحته وهو ميت فلا قصاص ووجبت
الدية كما في العمدة ومنها لو جرح القاتل بعد الحد حكم عليه بالقصاص فانه ينقلب دية ولا قصاص بقتل من
قال اقتلني فقتله واختلف في وجوب الدية والاصح عدمه ولا قصاص اذا قال اقتل عبدي أو أخي أو ابني أو ابني
اكرن لاشي في العبد وتجب الدية في غيره واستثنى في خيانة المفتين ما اذا قال ابني وهو صغير فانه يجب
القصاص وتماه في البرازية وينبغي أن لا قصاص بقتل من لا يعلم أنه محقون الدم على التأيد أولا وفي
الخيانة ثلاثة قتلوا رجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي عفا عنا قال الحسن لا تقبل شهادتهم الا أن يقول
اثنان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد ففي هذا الوجه قال أبو يوسف رحمه الله تقبل في حق الواحد وقال الحسن
أقبل في حق الكل انتهى وكتبنا مسئلة العفو في شرح الكنز من الدعوى عند قوله وقيل لخصمه اعطه

كفيلاً فليراجع وكتبت في الفوائد أن القصاص كالحدود إلا في سبع مسائل **(الاولى)** يجوز القضاء بعلمه في القصاص دون الحدود كما في الخلاصة **(الثانية)** الحدود لا تورث والقصاص يورث **(الثالثة)** لا يصح العفو في الحدود ولو كان حد القذف بخلاف القصاص **(الرابعة)** التقادم لا يمنع من الشهادة بالقتل بخلاف الحدود سوى حد القذف **(الخامسة)** يثبت بالإشارة والكتابة من الآخر بخلاف الحدود كما في الهداية من مسائل شتى **(السادسة)** لا تجوز الشفاعة في الحدود ويجوز في القصاص **(السابعة)** الحدود سوى حد القذف لا تتوقف على الدعوى بخلاف القصاص لا بد فيه من الدعوى والله سبحانه وتعالى أعلم **(تنبيه)** التعزير يثبت مع الشبهة ولذا قالوا يثبت بما يثبت به المال ويجرى فيه الحلف ويقضى فيه بالنكول والكفارات تثبت معها أيضاً لا كفارة الفطر في رمضان فانها تسقطها ولذا لا تجب مع النسيان والخطأ وبإفساد صوم مختلف في صحته كما علم في محله وأما الفدية فهل تسقطها أم أراها الآن ومن العجب أن الشافعية شرطوا في الشبهة أن تكون قوية فالوفاة وقتل مسلم ذمياً فقتله ولي الذي فإنه يقتل به وإن كان موافقاً لرأى أبي حنيفة رحمه الله ومن شرب الخمر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالعصب ولو صبها

(القاعدة السابعة) الحر لا يدخل تحت اليد فلا يضمن بالعصب ولو صبها فلو غصب صبياً مات في يده فجاءه أو محمى لا يضمن ولا يرد مالومات بصاعقة أو بنشة حية أو بنقله إلى أرض مسبية أو إلى مكان الصواعق أو إلى مكان يغلب فيه الحصى والأمراض فإن دية على عاقلة الغاصب لأنه ضمان اتلاف لاضرر إن غصب والحر يضمن بالاتلاف والعبد يضمن به ما والمالك يضمن بالحر لا يضمن بالعصب ولو صبغها أو قامه في شرح الزيلعي فميل باب القسامة وأم الولد كالحر ولم أر الآن حكماً إذا وطئ حرة بشبهة فأجلها أو ماتت بالولادة وينبغي عدم وجوب دية بخلاف ما إذا كانت أمة ومن فروع القاعدة لو طأ وعنته حرة على الزنا فلا مهر لها كما في الخاتمة ولو كان الواطئ صبياً فلا حدة ولا مهر وهذا مما يقال لنا وطئ خلاه الحد والعقر بخلاف ما إذا طأ وعنته أمة لكون المهر حق السيد وخرج عن هذه القاعدة قول أصحابنا رحمه الله إذا تنازع رجلان في امرأة وكانت في بيت أحدهما أو دخل بها أحدهما فهو الأولى لكونه دليله على سبق عقده والأولى أن يقال إن الزوجه في يد الزوج لما قدمناه وأقولهم في باب الخفاف أن القول قوله فيما يصلح لهما مع اللين بأنها في يد الزوج فهي وما في يدها في يده فيقال في أصل القاعدة الحر لا يدخل تحت يد أحد إلا إذا الزوج فأنه في يد زوجها والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت في جامع الفصولين من التاسع عشر ما نصه امرأة في دار رجل يدعى أنها امرأة وخارج يدعيها وهي تصدقه فالقول لرب الدار فقد صرح بأن اليد تثبت على الحرة بحفظ الدار كما في المتاع اهـ **(القاعدة الثامنة)** إذا اجتمع أمران من جنس واحد ولم يختلف مقصودهما دخل أحدهما في الآخر إلا من فروعهما إذا اجتمع حدث وجنابة أو جنابة وحيض كفي الغسل الواحد ولو باشر المحرم فيما دون الفرج ولزمه شاة ثم جامع ففقه قضاها إلا اكتفاء بموجب الجماع ولم أره إلا ذكر محاماً ومنها لو قض المحرم أظفار يديه ورجليه في مجلس واحد فإنه يجب عليه دم واحد اتفاقاً وإن كان في مجلس فكذلك عند محمد رحمه الله وعلى قوط ما يجب لكل بدوم لكل رجل دم إذا وجد ذلك في كل مجلس حتى يجب عليه أربعة دماء إذا وجد في كل مجلس قلم يداو رجل فجعلناها جنابة واحدة معنى لاتحاد المقصود وهو الارتفاق فإذا اتحد المجلس يعتبر المعنى وإذا اختلف تعتبر جنبايات لكونها أعضاء متباينة وعلى هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد أخرى مع امرأة واحدة أو نسوة إلا أن مشايخنا رحمه الله قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الأولى عليه بدنه وفي المرة الثانية عليه شاة كذا في المبسوط وفي الخاتمة فإن جامعها مرة أخرى في غير ذلك المجلس قبل الوقوف بمعرفة ولم يقصد به رفض الحجة الفاسدة يلزمه دم آخر بالجماع الثاني في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله ولو نوى بالجماع الثاني رفض الحجة الفاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيء اهـ ومنها لو دخل المسجد وصلى الفرض أو الزاوية دخلت فيه النجاسة ولو طاف القادم عن فرض ونذر دخل فيه طواف القدم بخلاف ما لو طاف للأفاضة لا يدخل فيه طواف الوداع لأن كلامهما

مقصود ومقصودهما مختلف ولودخل المسجد الحرام فصلى فيه مع الجماعة لا تنوب عن تحية البيت لاختلاف
الجنس ولو صلى فريضته عقب طواف ينبغي أن لا يكفيه عن ركعتي الطواف بخلاف تحية المسجد لأن ركعتي
الطواف واجبة فلا تسقط بفعل غيرها بخلاف تحية المسجد ولو تلا آية سجدة تسجد سجدة صلاتية قبل أن
يقرا ثلاث آيات كفت عن التلاوة لحصول المقصود وهو التعظيم وكذلك ركعتي طواف آخرات قيسا وهذه
من المواضع التي يعمل فيها بالقياس كما بيناه في شرح المنار وكذلك التلاوة وكررها في مجلس واحد اكتفي
بسجدة واحدة ولو تعدد السهو في الصلاة لم يتعد الجابر بخلاف الجابر في الاحرام فإنه يتعد بتعددها الجناية
إذا اختلف جنسها لأن المقصود بسجود السهو رغم أنف الشيطان وقد حصل بالسجدة التي آخر الصلاة
والمقصود في الثاني جبره مثل الحرمة فلا يكل جبر فاختلف المقصود ولو زنى أو شرب أو سرق مرارا كفى حد
واحد سواء كان الأول موجبا لمسا أو جبهه الثاني أو لا ولو زنى بكرا ثم نكحها كفى الرجم ولو قذف مرارا واحدا
أو جماعا في مجلس أو مجلس كفى حد واحد بخلاف ما إذا زنى فحدث زنى فانه يحسد نكاحا ولو زنى وشرب وسرق
أقيم الكل لاختلاف الجنس ولو وطئ في نهار رمضان مرارا لم يلزم بالثاني وما بعده شيء ولو في يومين فإن كانا
من رمضان تعددت والا فان كفر للاول تعددت والاتحد ولو قتل المحرم صيدا في الحرم فعليه جزاء واحد
للاحرام لكونه أقوى ولو لبس المحرم ثوبا طيبا فعليه فديتان لاختلاف الجنس ولذا قال الزبيلي في قول الكنتز
أو غضب رأسه بجنازة هذا إذا كان مائما أو ما إذا كان ملبدا فعليه دمان للطيب ودم لتغطية الرأس انتهى
ويتعددها الجزاء على القارن فيما على المفرد به دم لكونه محرما بأحرامين عندنا وقولهم إلا أن يتجاوز المقات
غير محرم استثناء منقطع لانه حالة المجاوزة لم يكن قارنا ولو تكرر الوطئ بشبهة زاحمة فإن كانت شبهة ملك لم
يجب الامهر واحد لأن الثاني صادف ملكه وان كانت شبهة اشتباه وجب لكل وطئ مهران كل وطئ
صادف ملك الغير فالاول كوطئ جارية ابنه أو مكاتبه والمنسكوحة فاسد ومن الثاني وطئ أحد الشريرين
الجارية المشتركة ولو وطئ مكاتبه مشتركة مرارا التحسد في نصيبه لها وتعد في نصيب شريكه والكل لها ولا
يتعد في الجارية المستحقة كذا في الظهيرية ومن زنى بأمة فقتلها لزمه الحد والقيمة لاختلافهما ولو زنى
بجيرة فقتلها وجب الحد مع الدية ولو زنى بكبيرة فافضاها فإن كانت مطاوعة من غير دعوى شبهة فعليه ما
الحد ولا شيء في الافضاء ولا مهر لها لوجوب الحد وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها ولا شيء في الافضاء
ووجب العقر وان كانت مكرهة من غير دعوى شبهة فعليه الحد ونها ولا مهر لها فان لم يستمسك بوطئها فعليه
الدية كاملة والا حدر ضمن ثلث الدية وان كان مع دعوى شبهة فلا حد عليها فان كان البول يستمسك فعليه
ثلث الدية ويجب المهر في ظاهر الرواية وان لم يستمسك البول فعليه دية كاملة ولا يجب المهر عندنا خلافا
لمحمد وان كانت صغيرة يجمع مثلها فهي كالكبيرة إلا في حق سقوط الارش وان كانت لا يجمع مثلها
فان كان يستمسك بوطئها فعليه ثلث الدية وكامل المهر ولا حد عليه والا فالدية فقط كذا في شرح الزيلعي من
الحدود وأما الجناية إذا تعددت بقطع عضو ثم قتلها فانه لا تتداخل فيما إذا كانا خطائين على واحد ولم
يتخلل له بر أو وصورها ستة عشر لأنه إذا قطع ثم قتل فاما ان يكونا عمدين أو خطائين أو أحدهما عمدا والآخر
خطاء وكل من الاربعة اما على واحد أو اثنين وكل من الثمانية امان ان يكون الثاني قبل البرء أو بعده وقد
أوضحناه في شرح المنار بحث الاداء والقضاء والمعتدة إذا وطئت بشبهة وجبت أخرى وتداخلتا والمرثي
منهما سواء كان الواطئ صاحب العدة الاولى أو غيره لحصول المقصود وقد علمت ما احتريزنا عنه بقولنا من
جنس واحد وبقولنا ومختلف مقصودهما وبقولنا غالبنا والله الموفق (القاعدة التاسعة) أعمال الكلام
أولى من اهماله متى أمكن فان لم يمكن أهل ولذا اتفق أصحابنا في الاصول على ان الحقيقة إذا كانت متعذرة
فانه يدار إلى المجازف لمخالف لا يأكل من هذه الخلعة أو هذه الدقيق حث في الاول بالكل ما يخرج منها
وبتمهات باعها واشترى به ما كولا وفي الثاني بما يتخذ منه كالخبز ولو أكل من الشجرة والدقيق لم يحنث على
الصحيح والمهجور شرعا رعا كالتعذر وان تعددت الحقيقة والمجاز أو كان اللفظ مشتركا لأمريج أهل لعدم

الامكان فالاول قوله لامرأة المعروفة لا ينهاه - فانه بقى لم تحرم بذلك ابد او الثاني لو اوصى لمواليه وله معتق
 بالكسر ومعتق بالفتح بطلت ولو لم يكن له معتق بالكسر وله موال اعنتهم ولهم موال اعنتهم انصرف
 الى مواليه لانهم - الحقيقة ولا شيء - لموالى مواليه لانهم المحارز ولا يجمع بينهما - وما فرغته على - هذه القاعدة
 ما في الخاتمة رجل له امرأتان فقال لاحدهما انت طالق اربعاً فقلت الثلاثة تكفي في فقال الزوج اوقعت
 الزيادة على فلانة لا يقع على الاخرى شيء - وكذا لو قال الزوج الثلاث لك والباقي اصاحبك لا تطلق الاخرى
 انتهى لعدم امكان العمل فأهل لان الشارع حكم بطلان ما زاد فلا يمكن ايقاعه على أحد ومنها حكاية الاستاذ
 الطحاوي حكاه في قيمة الدهر من الطلاق ولو جمع بين من يقع الطلاق عليها ومن لا يقع وقال احداً كما طالق
 في الخاتمة ولو جمع بين من كونه ورجل وقال احداً كما طالق لا يقع الطلاق على امرأته في قول أبي حنيفة
 وعن أبي يوسف انه يقع ولو جمع بين امرأته وأجنبية وقال طلق احداً كما طلق امرأته ولو قال احداً كما
 طالق ولم ينو شيئاً لا تطلق امرأته وعن أبي يوسف ومحمد انها تطلق ولو جمع بين امرأته وبين مالهس - لا
 للطلاق كالبهيمة والمحرر وقال احداً كما طالق طلق امرأته في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد
 لا تطلق ولو جمع بين امرأته والحيمة والميعة وقال احداً كما طالق لا تطلق الحيمة اه - ثم قال فيها ولو جمع بين
 امرأتين احدهما صحيحة النكاح والاخرى فاسدة النكاح وقال احداً كما طالق لا تطلق صحيحة النكاح كالأول
 جمع بين من كونه وأجنبية وقال احداً كما طالق انتهى - وحاصله انه لو جمع بين امرأته وغيرها وقال
 احداً كما طالق لم يقع على امرأته في جميع الصور الا اذا جمع بينهما وبين جدار أو بهيمة لان الجدار والمسلم
 يكن أهلاً للطلاق اعلم اللفظ في امرأته بخلاف ما اذا كان المفهوم آدمياً فإنه صالح في الجملة الا انه يشكل
 بالرجل فانه لا يوصف بالطلاق عليه ولذا لو قال لها انا منك طالق اني وقد يقال ان الطلاق لازالة الوصلة وهي
 مشتركة بينهما وعاقر عتقه على القاعدة قول الامام الاعظم اذا قال لعبد الا كبر سنانه - هذا ابني فانه عمله
 عتقاً مجازاً عن هذا حر وهما أهلاه وقال في المنار من بحث الحروف من أو وقال اذا قال لعبد ودابته هذا حر أو
 هذا انه باطل لانه اسم لاحد هما غير معين وذلك غير محل للعق وعنده هو كذلك لكن على احتمال التعمين
 حتى لزمه التعمين كافي مسألة العبدین والعمل بالمحتمل أولى من الاهداء فجعل ما وضع الحقيقة مجازاً عما
 يحتمله وان استحال حقيقة وهما يندكران الاستعارة عند استحالة الحكم انتهى فيد بولانه لو قال لعبد ودابته
 احداً كما عتق بالاجماع كافي المحيط وبين الفرق في شرح المنار ومنه لو وقف على اولاده وليس له الا
 اولاد اولاد دخل عليهم - م صونا للفظ عن الاهمال عملاً بالمجاز وكذا لو وقف على مواله وليس له موال وانما له
 موالى موال استحقوا كافي التحرير وليس منهم مالوا في بالشرط والجواب بلا فافاننا نقول بالتعليق لعدم
 امكانه فيمنجز ولا ينوى خلاً فالماروى عن أبي يوسف وكذا انت طالق في مكة فيمنجز الا اذا اراد في دخولك
 مكة فيدين واذا دخلت مكة تعليق وقد جعل الامام الاسدي وطى من فروعها ما وقع في فتاوى السبكي فتدكر
 كلامهما بالتمام ثم ندكر ما يسهل الله تعالى مما يناسب اصولنا قال السبكي لو ان رجلاً وقف عليه ثم على اولاده
 ثم على اولادهم ونسله وعقبه ذكراً وانثى للذ - كرمثل حظ الانثيين على ان من توفي منهم عن ولد أو نسل
 عادما كان جاريه عليه من ذلك على ولده ثم ولد ولده ثم على نسله على القرية وعلى ان من توفي عن غير نسل
 عادما كان جاريه عليه على من كان في درجته من أهل الوقف المذكور يقدم الاقرب اليه فالاقرب ويستوى
 الاخ الشقيق والاخ من الاب ومن مات من أهل الوقف قبل استحقاقه شيء من منافع الوقف وترك ولداً أو
 أسفلاً منه استحق ما كان استحققه المتوفى لو بقي حياً الى ان يصير اليه شيء من منافع الوقف المذكور وقام ولده
 في الاستحقاق مقام المتوفى فاذا انقرضوا على الفقراء ولو توفي الموقوف عليه وانتقل الوقف الى ولديه أحمد
 وعبد القادر ثم توفي عبد القادر وترك ثلاثة اولادهم على وعمره ولطيفة وولدي ابنه محمد المتوفى حال حياة
 والده وهما عبد الرحمن ومالك ثم توفي عمر وعمر غير نسل ثم توفيت لطيفة وترك بنتاً تسمى فاطمة ثم توفي
 على وترك بنتاً تسمى زينة ثم توفيت فاطمة بنت لطيفة عن غير نسل - فالى من ينتقل نصيب فاطمة المذكورة

فاجاب الذي ظهر لي الآن ان نصيب عبد القادر جميعه يقسم من هذا الوقف على ستين جزأ لعبد الرحمن منها
 اثنان وعشرون وملكه أحد عشر ويزب سبعة وعشرون ولا يستمر هذا الحكم في أعقابهم بل كل وقت
 بحسبه قال وبيان ذلك ان عبد القادر لما توفي انتقل نصيبه الى أولاده الثلاثة وهم علي وعمرو ولطيفة لذلك
 مثل حظ الاثنين فاعلى خمساه ولعمرو وخمساه وللطيفة خمساه وهذا هو الظاهر عندنا ويحتمل انه يقال
 يشار لهم عبد الرحمن وملكه ولد محمد المتوفى في حياة أبيه ونزلا منزلة أبيهما فيكون لهما السبعان وعلو
 السبعان ولعمرو والسبعان وللطيفة السبع وهذا وان كان محتملا فهو مرجوح عندنا لان التمكن في ما أخذه
 ثلاثة أمور أحدها ان مقصود الواقف ان لا يحرم أحده من ذريته وهذا ضعيف لان المقاصد اذا لم يدل عليها
 اللفظ لا يعتبر الثاني ادخالهم في الحكم وجعل الترتيب بين كل أصل وفرعه لابين الطبقتين جميعا وهذا
 محتمل لكنه خلاف الظاهر وقد كنت ملت إليه مرة في وقف للفظ اقتضاه فيه لست أعجم في كل ترتيب
 الثالث الاستناد الى قول الواقف ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه شيء قام ولده مقامه وهذا أقوى
 لكن انما يتم لصدق علي المتوفى في حياة والده انه من أهل الوقف وهذه مسئلة كان وقع مثلها في الشام قبل
 التسعين وستماية وطلبوا فيها نقلا فلم يجدوه فارتدوا الى الديار المصرية يستألفون عنها ولا أدري ما أجابهم
 لكني رأيت بعد ذلك في كلام الأصحاب فيما اذا وقف على أولاده على ان من مات منهم انتقل نصيبه الى أولاده
 ومن مات ولده انتقل نصيبه الى الباقي من أهل الوقف فبات واحد من ولده انتقل نصيبه اليه فاذا مات
 آخر عن غير ولد انتقل نصيبه الى أخيه وابن أخيه لانه صار من أهل الوقف فهذا التعليل يقتضي انه انما
 صار من أهل الوقف بعد موت والده فيقتضي ان ابن عبد القادر المتوفى في حياة والده ليس من أهل الوقف
 وانه انما يصدق عليه اسم أهل الوقف اذا آل اليه الاستحقاق قال ومما ينبغي له ان يبين أهل الوقف والموقوف
 عليه عمومًا وخصوصًا من وجه فاذا وقف مثلاً على زيد ثم على عمرو ثم على أولاده فعمر وموقوف عليه في حياة
 زيد لانه معين قصده الواقف بخصوصه ومما وعينه وليس من أهل الوقف حتى يوجده شرط استحقاقه وهو
 موت زيد وأولاده اذا آل اليهم الاستحقاق كل واحد منهم من أهل الوقف ولا يقال في كل واحد انه موقوف
 عليه بخصوصه لانه لم يعينه الواقف وانما الموقوف عليه جملة الأولاد كالفقراء قال فقهاء بذلك ان ابن عبد
 القادر والد عبد الرحمن لم يكن من أهل الوقف أصلاً ولا موقوفاً عليه لان الواقف لم ينص على اسمه قال وقد
 يقال ان المتوفى في حياة أبيه يستحق انه لو مات أبو عمر عليه الوقف فينتقل هذا الاستحقاق الى أولاده قال
 وهذا قد كنت في وقت أبجته ثم رجعت عنه فان قلت قد قال الواقف ان من مات من أهل الوقف قبل استحقاقه
 شيء فقد سمى من أهل الوقف مع عدم استحقاقه فيدل على انه أطلق أهل الوقف على من لم يصل اليه
 الوقف فيدخل محمد والد عبد الرحمن وملكه في ذلك فيستحقان ونحن انما نرجع في الاوقاف الى ما دل عليه لفظ
 واقفيها سواء وافق ذلك عرف الفقهاء أم لا قلت لا نسلم مخالفة ذلك لما قلناه اما أولاد فلانه لم يقل قبل استحقاقه
 وانما قال قبل استحقاقه شيء فيجوز ان يكون قد استحق شيئاً صار به من أهل الوقف ويترقب استحقاقاً آخر
 فيموت قبله فنص الواقف على ان ولده يقوم مقامه في ذلك الشيء الذي لم يصل اليه ولو سلمنا انه قال قبل
 استحقاقه فيحتمل ان يقال ان الموقوف عليه أو البطن الذي بعده وان وصل اليه الاستحقاق أعني انه صار من
 أهل الوقف قد يتأخر استحقاقه اما لانه بشر وطبقة كقوله في سنة كذا فيموت في اثنتيها أو ما أشبه ذلك
 فيصح ان يقال ان هذا من أهل الوقف والى الآن ما استحق من الغلة شيئاً ما لعدمها وما لعدم شرط
 الاستحقاق في بعض الزمان أو غيره هذا حكم الوقف بعد موت عبد القادر فلما توفي عمرو عن غير نسل انتقل
 نصيبه الى اخوته عملاً بشرط الواقف لمن في درجته فيصير نصيب عبد القادر كله بينهما اثلاثا على الثلثان
 وللطيفة الثلث ويستمر حرمان عبد الرحمن وملكه فلما ماتت لطيفة انتقل نصيبها وهو الثلث الى ابنتها فاطمة
 ولم ينتقل الى عبد الرحمن وملكه شيء لوجود أولاد عبد القادر وهم يحجبونهم الا أنهم أولاده وقد قدمهم على
 أولاد الاولاد الذين هم منهم ولما توفي علي ابن عبد القادر وخلف بنته زينب احتل أن يقال نصيبه كله وهو

ثلاثا نصيب عبد القادر لها عمل بقول الواقف من مات منهم عن ولد انتقل نصيبه لولده وتبقى هي و بنت عنهما
مستوعبتين نصيب جد هما لزينب ثلثاه ولفاطمة ثلثه واحتمل أن يقال أن نصيب عبد القادر كله يقسم على
أولاده الآن عمل بقول الواقف ثم على أولاده ثم على أولاد أولاده فقد أثبت لجميع أولاد الأولاد استحقاقا بعد
الأولاد وإنما يجتمع لعمد الرجن ومالكه وهما من أولاد الأولاد بالاولاد فإذا انقرض الأولاد زال الحب
فيستحقان ويقسم نصيب عبد القادر بين جميع أولاد أولاده فلا يحصل لزينب جميع نصيب أبيها و بنته
ما كان بعد فاطمة بنت لطيفة وهما أمراة ضاه النزول الحادث بانقرض طبقة الأولاد المستفاد من شرط
الواقف أن أولاد الأولاد بعدهم فلا شأن فيه بخالفة نظام قوله أن من مات فنصيبه لولده فان ظاهره يقتضي
أن نصيب على ابنته زينب واستمرار نصيب لطيفة ابنتها فاطمة بخالفة نظامه بهذا العمل فيها جميعا ولولم يخالف
ذلك لزمنا مخالفة قول الواقف أن بعد الأولاد يكون لولاد الأولاد فظاهره يشمل الجميع فهو - إذن الظاهر أن
تعارضها هو تعارض قوى صعب ليس في هذا الوقف محل أصعب منه وليس الترجيح فيه بالهين بل هو محل
فطر الفقيه وخطر في فيه طرق منها أن الشرط المقتضي لاستحقاق أولاد الأولاد جميعهم - ثم تقدم في كلام
الواقف والشرط المقتضي لاختراجه - ثم بقوله من مات انتقل نصيبه لولده متأخرا فالعمل بالمقدم أولى لأن هذا
ليس من باب النسخ حتى يقال العمل بالمأخر أولى ومنها أن ترتيب الطبقات أصل وذو كرائته نصيب الوالد
إلى ولده فرع وتفصيل لذلك الأصل فكان لتمام الأصل أولى ومنها أن من صيغته عامة بقوله من مات وله
ولده صالح لكل فرد منهم - ثم ولجوه وعههم وإذا أر يد مجموعهم كان انتقال نصيب مجموعهم - ثم إلى مجموع الأولاد من
مقتضيات هذا الشرط فكان أعماله من وجه مع أعمال الأول وإن لم يعمل بذلك كان الغاء الأول من كل
وجه وهو مرجوح ومنها إذا تعارض الأمر بين إعطاء بعض الذرية وحماهم تعارض لا ترجيح فيه فلا إعطاء
أولى لأنه لا شأن أنه أقرب إلى غرض الواقفين ومنها أن استحقاق زينب لأقل الأمرين وهو الذي يخصها إذا
شارك بينهما وبين بقية أولاد الأولاد مستحق وكذا فاطمة والزائدة على المحقق في حقها مشكوك فيه ومشكوك في
استحقاق عبد الرجن ومالكه له فإذا لم يحصل ترجيح في التعارض بين اللفظين يقسم بينهما فيقسم بين عبد
الرجن ومالكه وزينب و فاطمة وهما يقسم للرجل للذ كرمثل حظ الاثنين فيكون لعبد الرجن خمسة
ولكل واحدة من الإناث خمسة نظرا إليهم دون أصولهم أو ينظر إلى أصولهم فيزولون بقرابهم لو كانوا موجودين
فيكون لفاطمة خمسة ولزينب خمسة ولعبد الرجن ومالكه خمسة فيه احتمال وأنا إلى الثاني أميل حتى لا يفضل
تخذ على فخذ في المقدار بعد ثبوت الاستحقاق فلما توفيت فاطمة عن غير نسول والباقي من أهل الوقف
زينب بنت خالها وعبد الرجن ومالكه ولدا عها وكلهم في درجاتها وجب قسم نصيبها بينهم لعبد الرجن نصفه
ولمالكه ربعه ولزينب ربعه ولا نقول هنا ينظر إلى أصولهم لأن الانتقال من مساوهم ومن هو في درجاتهم
فكان اعتبارهم بأنفسهم أولى فاجتمع لعبد الرجن ومالكه الخمسان حصلا لهما موت على ونصف و ربع
الخمس الذي لفاطمة بينهم ما بالفرصة فللعبد الرجن خمس ونصف خمس وثلاث خمس ولمالكه ثلثا خمس و ربع
خمس واجتمع لزينب الخمسان بموت والدها و ربع خمس فاطمة فاحتجنا إلى عدد يكون له خمس وثلثه ثلث
و ربع وهو ستون فقسمنا نصيب عبد القادر عليه لزينب خمسة و ربع خمسة وهو سبعة وعشرون ولعبد
الرجن اثنان وعشرون وهو خمس ونصف خمس وثلاث خمس ولمالكه أحد عشر وهي ثلثا خمس و ربع خمس
فهذا ما ظهر لي ولا اشتبهى أحدا من الفقهاء يقلدني بل ينظر لنفسه انتهى كلام السبكي رحمه الله بحمد الله
تعالى قاله الأسيوطى قلت الذي يظهر اختياره أولاد دخول عبد الرجن ومالكه بعد موت عبد القادر عمل بقوله
ومن مات من أهل الوقف إلى آخره وما ذكره السبكي من أنه لا يطاق عليه أنه من أهل الوقف ممنوع وما
ذكره في تأويل قوله قبل استحقاقه خلاف الظاهر من اللفظ وخلاف المتبادر إلى الأفهام بل صريح كلام
الواقف أنه أراد بأهل الوقف الذي مات قبل استحقاقه الذي لم يدخل في الاستحقاق بالكلية ولمالكه بصدد أن
يسير اليه وقوله شيء من منافع الوقف دليل قوي لذلك فإنه نكرة في سياق الشرط وفي سياق كلام معناه التي فيعم

لان المعنى ولم يستحق شيئا من منافع الوقف وهـ هذا صريح في رد التأويل الذي قاله ويؤيده أيضا قوله استحق
 ما كان يستحقه المتوفى لوبي حيالي ان يصير له شيء من منافع الوقف فهذه الالفاظ كلها صريحة في انه مات
 قبل الاستحقاق وأيضا لو كان المراد ما قاله السبكي لاستغنى عنه بقوله أولا على ان من مات عن ولد عا دما كان
 حار با عليه علي ولده فانه يغني عنه ولا ينافي هذا اشتراطه الترتيب في الطبقات بشم لان ذلك عام خصه هذا
 كما خصه أيضا بقوله علي ان من مات عن ولدي آخره وأيضا فاننا اعمنا بعموم اشتراط الترتيب لزم منه
 الغاء هذا الكلام بالكلية وان لا يعمل في صورة لانه على هذا التقدير اغنا يستحق عبد الرحمن وملاكة لما
 استوفى في الدرجة اخذ من قوله عاد علي من في درجته فبقوله ومن مات قبل استحقاقه الى آخره مهملا
 لا يظهر له اثر في صورة بخلاف ما اذا اعمناه وخصه صوابه بعموم الترتيب فان فيه اعمالا لا كلامين وجمعا بينهما
 وهذا امر ينبغي ان يقطع به حينئذ فنقول لمات عبد القادر قسم نصيبه بين اولاده الثلاثة ولدي ولده
 اسماعيل عبد الرحمن وملاكة السبعان اثلاثا لمات عمر وعن غير نسل انتقل نصيبه الى اخويه وولدي أخيه
 ليسير نصيب عبد القادر كله بينهم على خمسان وللطيفة خمس وعبد الرحمن وملاكة خمسان اثلاثا ولمات توفيت
 لطيفة انتقل نصيبها بكمالها لمتى فاطمة ولمات علي انتقل نصيبه بكمالها لمتى زينب ولمات توفيت فاطمة بنت
 لطيفة والباقيون في درجتها زينب وعبد الرحمن وملاكة قسم نصيبها بينهم للذكر مثل حظ الانثيين اعتبارا بهم
 لا باصولهم كما ذكره السبكي لعبد الرحمن نصفه وامل كل بنت ربع فاجتمع لعبد الرحمن بموت عمر وخمس وثلاث
 وبموت فاطمة نصف خمس وملاكة بموت عمر وثلاث وخمس وبموت فاطمة ربع خمس فيقسم نصيب عبد
 القادر ستين جزءا لزينب سبعة وعشرون وهي خمسان وربع خمس وعبد الرحمن اثنان وعشرون وهي
 خمس ونصف خمس وثلاث خمس وملاكة احدى عشر وهي ثلثا خمس وربع فصح ما قاله السبكي لكان الفرق
 بعدم استحقاق عبد الرحمن وملاكة والحزم حينئذ بصحة هذه القسمة والسبكي ترد فيها وجعلها من باب قسمة
 المشكوك في استحقاقه ونحن لا نتردد في ذلك وسئل السبكي أيضا عن رجل وقف وقفا على حصة ثم اولاده ثم
 اولادهم وشرط ان من مات من اولاده انتقل نصيبه الى الباقيين من اخوته ومن مات قبل استحقاقه اشى من
 منافع الوقف وله ولد استحق ولده ما كان يستحقه المتوفى لو كان حيا فمات حصة وخلف ولدين وهما عماد الدين
 وخديجة وولد ولد مات أبوه في حياة والده وهو نجم الدين بن مؤيد الدين بن حصة فاحد الولدان نصيبهما وولد
 الولد نصيب الذي لو كان أبوه حيا اخذه ثم ماتت خديجة فهل يختص أخوها بالباقي أو يشاركه ولد أخيه نجم
 الدين فاجاب بانه تعارض فيه الالفاظ فيحتمل المشاركة واما اخرج اختصاص الاخ وبرحمته ان التخصيص
 على الاخوة وعلى الباقيين منهم كالتخصص وقوله ومن مات قبل الاستحقاق كالعالم فيقدم الخاص على العام انتهى
 هذا آخر ما أورده الاسيوطي رحمه الله في هذه المسئلة وأنا اذكر حاصل السؤال وحاصل جواب السبكي وحاصل
 ما خالف فيه الاسيوطي ثم اذكر بعده ما عني في ذلك وانما اطلعت فيها الكثرة وقوعها وقد اقيمت فيها امرارا
 اما حاصل السؤال ان الواقف وقف على ذرية مرتبة بين البطون بشم للذكر مثل حظ الانثيين وشرط
 انتقال نصيب المتوفى عن ولده اليه وعن غير ولدي من هو في درجته وان من مات قبل استحقاقه وله ولد قام
 ولده مقامه لوبي حيا فمات الواقف عن ولدين ثم مات أحدهما عن ثلاثة وولدي ابن لم يستحق ثم مات اثنان
 من الثلاثة عن ولدين ثم مات واحد عن غير نسل ثم مات أحد الولدين عن غير نسل وحاصل جواب السبكي
 ان ما خص المتوفى وهو النصف مقسوم بين اولاده الثلاثة ولا شيء لولدي ابنة المتوفى في حياته ومن مات من
 الثلاثة عن غير نسل رد نصيبه الى اخوته فيكون النصف بينهما ومن مات عن ولد فنصيبه له مادام أهل طبقة
 أبيه ثم من مات بعدهم يقسم نصيبه بين جميع اولاد الاولاد بالسوية فيدخل ولد المتوفى في حياة أبيه
 فننقص القسمة بموت الطبقة الثانية وبزول المحجب ولدي المتوفى في حياة أبيه عملا بقوله ثم على اولاد
 أولاده وانه انما يعمل بقوله من مات عن ولدا انتقل نصيبه الى ولده مادام البطن الاول فن مات من أهل
 البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويقسم الربع على هذا فاذا لم يبق أحد من البطن الاول فننقص القسمة

وتكون بينهم بالسوية فن مات من أهل الثاني عن ولد انتقل نصيبه اليه الى أن ينقرض أهل تلك الطبقة
فتنقض القسمة ويقسم بينهم بالسوية وهكذا يفعل في كل بطن وحاصل مخالفة الاسميوطى له في شئ واحد
وهو أن أولاد المتوفى في حياة أبيه لا يحرمون مع بقاء الطبقة الاولى وانهم يستحقون معهم ووافقه على انتقاض
القسمة قلت اما مخالفتها في أولاد المتوفى في حياة أبيه فواجبة لما ذكره الاسميوطى واما قوله تنقض القسمة
بعد انقراض كل بطن فقد أفتى به بعض علماء العصر وعزو ذلك الى الخصاص ولم يثبتهم والمأصوهر الخصاص
ومأصوهر السبكي فانا اذ كررنا ما ذكره الخصاص بالاختصار وأبين ما بينهما من الفرق فذكرنا الخصاص
صورا الاولى وقف على ذريته بالترتيب بين البطن استحق الجميع بالسوية الاعلى والاسفل فتنقض القسمة
في كل سنة بحسب قوتهم وكثرتهم * الثانية وقف عليهم شارطا بتقديم البطن الاعلى ثم ونم ولم يرد فلا شئ لأهل
البطن الثاني مادام واحد من الاعلى ومن مات عن ولد فلا شئ لولده ويستحق من مات أبوه قبل الاستحقاق
مع أهل البطن الثاني لامع الاول لكونه منهم * الثالثة وقف على ولده وأولادهم ونسلهم لا يدخل ولد من كان
أبوه مات قبل الوقف لكونه خصص أولاد الولد الموقوف عليه فخرج المتوفى قبله * الرابعة وقف على أولاده
وأولاد أولاده وذريته على أن يبدأ بالبطن الاعلى ثم ونم فلما لا شئ للبطن الثاني مادام واحد من الاعلى فلو
مات واحد من البطن الثاني وترك ولدا مع وجود الاعلى ثم انقرض الاعلى فلا مشاركة له مع البطن الثاني
لأنه من الثالث فاذا انقرض الثاني شارك الثالث * الخامسة وقف على أولاده وأولاد أولاده وذريته ونسله
ولم يرتب وشرط أن من مات عن ولد فنصيبه له وحكمه قسمة الغلة بين الولد ولدا الولد بالسوية فما أصاب
المتوفى كان لولده فيكون هذا الولد سهمان سهمه المحمول له معهم بالسوية وما انتقل اليه من والده * السادسة
وقف على ولده لصلبه ذكر أو أنثى وعلى أولاد الذكور من ولده وأولاد أولادهم ونسلهم وحكمه قسمة الغلة
بين ولده ذكر أو أنثى وأولاد الذكور ذكر أو أنثى بالسوية فمدخل أولاد بنات البنين فلو قال بعده يقدم الاعلى
ثم ونم اختص ولده لصلبه ذكر أو أنثى فاذا انقرضوا صار لولاد البنين دون أولاد البنات ثم لا ولاد هؤلاء أبدا
* السابعة وقف على بناته وأولادهن وأولاد أولادهن وحكمه أن الغلة لبناته ونسلهن فلو قال يقدم البطن
الاعلى اتبع فان شرط بعد انقراضهن ونسلهن لولده الذكور ونسلهن اتبع فان مات بعض ولده الذكور عن
أولاد وبقي البعض وطم أولاد وحكمه عند عدم الترتيب أن الغلة لهم سواء فان رتب فالغلة للباقيين من ولده
فاذا انقرضوا كانت لولد المتوفى * الثامنة وقف على ولده وولد ولده ونسلهم مرتبا شارطا أن من مات عن ولد
فنصيبه له وعن غيره ولد فراجع الى الوقف وحكمه أن الغلة للأعلى ثم ونم فان قسمت سنين ثم مات بعضهم
عن نسل قال تقسم على عدد أولاد الواقف الموجودين يوم الوقف وعلى أولاده الحادثين له بعده فما أصاب
الاحياء أخذوه وما أصاب الميت كان لولده وانما جعل لولد من مات حصصه أبيه مع وجود البطن الاعلى مع
كون الواقف شرط تقديم الاعلى لكونه قال بعده ان من مات عن ولد فنصيبه له وكذا الوماات الاعلى الا واحدا
فيجعل سهم الميت لابنه وان كان من البطن الثالث مع وجود الاعلى ولو كان عدد البطن الاعلى عشرة مات
اثنان بلا ولد ونسل ثم مات آخران عن ولدا لكل ثم مات آخران عن غير ولد وحكمه أن تقسم الغلة على ستة على
هؤلاء الاربعة وعلى الميتين الذين تركا أولاد فاذا أصاب الاربعة فهو لهم وما أصاب الميتين كان لأولادهما ولو مات
واحد من الشرة عن ولد ثم مات ثمانية عن غير نسل تقسم على سهمين سهم للحي وسهم للميت يكون لأولاده فلو
قسمنا هاتين بين الاعلى وهم عشرة ثم مات اثنان عن غير ولد ثم مات واحد عن أربعة أولاد واحد عن أولاد
ثم مات من الاربعة واحد وترك ولدا ومات آخر عن غير ولد تقسم الغلة على ثمانية فما أصاب الاحياء أخذوه
وما أصاب المتوفى كان لأولادهم لكل سهم أبيه ثم ينظر الى ما أصاب الاربعة يقسم أربع باعافير دسهم من مات
عن غير ولد الى أصل الوقف فتعاد القسمة على ثمانية فما أصاب والدهم قسم بين الاثنين الباقيين وبين أخيه
الميت الذي مات عن ولدا اثنا فما أصاب الميت كان لولده فلو لم يمت أحد من البطن الاعلى ومات واحد من الثاني
عن ولدا ومات بعض الاعلى ثم من الثاني رجل أو رجلان عن ولد وحكمه انه لا شئ لولد من مات قبل أبيه ولا

لاولاد من مات من الثاني لعدم استحقاق الاب ثم أعاد الامام الخصاص رجاء الله الصورة الثامنة من غير زيادة
 ولا نقص وفرع ان البطن الاعلى لو كانوا عشرة وكان لهم ابان ما قبل الوقف وترك كل ولدا لاحتق لهم امام دام
 واحد من الاعلى لانهما من البطن الثاني فلاحق لهما حتى ينقرض الاول فلو مات العشرة وترك كل ولدا أخذ
 كل نصيب أبيه ولا شيء لولده من مات قبل الوقف وان استروا في الطبقة فان بقي منهم واحد قسمت على عشرة
 فما أصاب الخى أخذوه وما أصاب الموقى كان لاولادهم فان مات العشرة عن ولدا انتقلت القسمة لانقرض البطن
 الاعلى ورجعت الى البطن الثاني فينظر الى اولاد العشرة واولاد الميت قبل الوقف فيقسم بالسوية بينهم ولا يرد
 نصيب من مات الى ولده الا قبل انقرض البطن الاعلى فيقسم على عدد البطن الاعلى فما أصاب الميت كان
 لولده فاذا انقرض البطن الاعلى نقضنا القسمة وجعلناها على عدد البطن الثاني ولم نعمل بالشرط انتقال
 نصيب الميت الى ولده هنا لكون الواقف قال على ولده وولده فلزم دخول اولاد من مات قبل الوقف فلزم
 نقض القسمة فلم يكن له ولد الا العشرة فما توا واحد بعد واحد وكل مات واحد ترك اولاد حتى مات العشرة
 فيهم من ترك خمسة اولاد ومنهم من ترك ثلاثة اولاد ومنهم من ترك ستة اولاد ومنهم من ترك واحدا ليس
 قلت في مات كان نصيبه لولده فلما مات العشرة كيف تقسم الغلة قال أنقض القسمة الاولى وأرد ذلك الى عدد
 البطن الثاني فانظر جماعتهم فاقسمها على عددهم ويبطل قوله من مات عن ولدا انتقل نصيبه لولده لان الامر
 يتوكل الى قوله وولده وولدي وكذلك لو مات جميع ولده الصلب ولم يبق منهم أحد فنظرنا الى البطن الثالث
 فوجدناهم ثمانية أنفس وكذلك كل بطن يصير لهم فاما تقسم على عددهم ويبطل ما كان قبل ذلك انتهى
 فاخذ بعض العصريين من الصورة الثامنة وبيان حكمها أن الخصاص قائل بنقض القسمة في مثل مسألة
 السبكي ولم يتأمل الفرق بين الصورتين فان في مسألة السبكي وقف على اولاده ثم اولادهم بكلمة ثم بين
 الطبقتين وفي مسألة الخصاص وقف على ولده وولده بالاولا بتم فصدر مسألة الخصاص اقتضى اشتراك
 البطن الاعلى مع السبكي وصدر مسألة السبكي اقتضى عدم الاشتراك فالقول بنقض القسمة وعدمه
 مبني على هذا والدليل عليه ان الخصاص بعد ما قرر نقض القسمة كما ذكرنا قال فان قلت فلم كان هذا
 القول عندك المعمول به وتركت قوله كما حدث على أحد منهم الموت كان نصيبه مردودا الى ولده وولد
 ولده ونسب له أبدا ما تناسلوا قلت من قبل اننا وجدنا بعضهم يدخل في الغلة ويحب حقه فيها بنفسه لا بابيه
 فعملنا بذلك وقسمنا الغلة على عددهم انتهى فقد أفاد أن سبب نقضها دخول ولد الولد مع الولد بصدر الكلام
 فاذا كان صدره لا يتناول ولد الولد مع الولد بل يخرج له كيف يقال بنقض القسمة فان قلت قد صدقت ان
 الخصاص صورها بالاولاد لكن ذكر بعده ما يفيد معنى ثم وهو تقديم البطن الاعلى فاسترو يا قلت نعم لكن هو
 اخراج بعد الدخول في الاول بخلاف التعبير بهم من أول الكلام فان البطن الثاني لم يدخل مع البطن الاول
 فكيف يصح أن يستدل بكلام الخصاص على مسألة السبكي مع ان السبكي بنى القول بنقض القسمة على أن
 الواقف اذا ذكر شرطين متعارضين يعمل بأولهما قال ولما س هذا من باب النسخ حتى يعمل بالمتأخر فان كان
 هذا رأى السبكي في الشرطين فلا كلام في عدم التعويل عليه وان كان مذهب الشافعي رحمه الله فهو مشكل
 على قولهم ان شرط الواقف كنص الشارع فانه يقتضي العمل بالمتأخر وحيث كان مبني كلام السبكي
 على ذلك لم يصح القول به على مذهبه فان مذهبا العمل بالمتأخر منهما قال الامام الخصاص انه لو كتب في
 أول المذكتوب بعد الوقف لا يباع ولا يوهب وكتب في آخره على ان لفلان بيع ذلك والاستبدال بثمنه كان
 له الاستبدال قال من قبل ان الآخرة لا يسخ للاول ولو كان على عكسه امتنع ببعه انتهى فالحاصل أن الواقف
 اذا وقف على اولاده وأولاد اولاده وعلى اولاد اولاد اولاده وعلى ذريته ونسبه طبقة بعد طبقة وبطنا بعد
 بطن تحجب الطبقة العليا السفلى على ان من مات عن ولدا انتقل نصيبه الى ولده ومن مات عن غير ولد انتقل
 نصيبه الى من هو في درجته وذوي طبقة وعلى ان من مات قبل دخوله في هذا الوقف واستحقاقه لشي من
 منافعه وترك ولدا أو ولدا أو أسفلى من ذلك استحق ما كان يستحقه أبوه لو كان حيا هذه الصورة كثيرة

الوقوف بالقاهرة لكن بعضهم يعبر عنها بشم بين الطبقات وبعضهم بالواقفان كان بالواو يقسم الوقف بين الطبقة العليا وبين أولاد المتوفي في حياة الواقف قبل دخوله فاهم ما خص آباءهم لو كان حيا مع اخوته فمن مات من أولاد الواقف وله ولد كان نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد كان نصيبه لاخته فيستمر الحال كذلك الى انقراض البطن الاعلى وهي مسئلة انحصاف التي قال فيها بنقض القسمة حيث ذكر بالواو وقد علمته وان ذكر بشم فمن مات عن ولد من أهل البطن الاول انتقل نصيبه الى ولده ويستمر له ولا ينقض أصله لبعده ولو انقرض أهل البطن الاول فاذا مات أحد دولي الواقف عن ولد والآخرون عشرة كان النصف لولد من مات وله ولد والنصف الآخر لعشرة فاذا مات ابن الواقف استمر النصف للواحد والنصف للعشرة وان استمروا في الطبقة نقوله على ان من مات وله ولد مخصوص من ترتيب البطون فلا يراعى الترتيب فيه ثم من كان له شيء ينتقل الى ولده وهكذا الى آخر البطون حتى لوقته در أن الواقف مات عن ولدين ثم ان أحدهما مات عن عشرة أولاد والثاني عن ولد واحد والولد خلف ولدا واحدا وهكذا الى البطن العاشر ومن مات عن عشرة وخلف كل أولاد حتى وصلوا الى المائة في البطن العاشر يعطى للواحد نصف الوقف والنصف الآخر بين المائة وان استمروا في الدرجة ثم اعلم أن المراد من قولهم تحجب الطبقة العليا الطبقة السفلى انه ان لم يشترط انتقال نصيب من مات لولده ان كل أصل يحجب فرعه وفرع غيره فلاحق لأهل البطن الثاني مادام واحد من البطن الاول موجود وان اشترط الانتقال الى الولد فالمراد ان الأصل يحجب فرع نفسه لافرع غيره لكن يقع في بعض كتب الاوقاف انهم يقولون بطننا بعد بطن ثم يقولون تحجب الطبقة العليا السفلى ولا شك انه من باب التأكيد وان حجب العليا السفلى مستفاد من قوله طبقة بعد طبقة وبطننا بعد بطن ونسلا بعد نسل ولا شك أنه اذا جمع بين ثم وبين ما ذكرناه كان ما بعد ثم تأكيدا لان ترتيب الطبقات مستفاد من ثم كما افاده الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم اعلم ان العلامة عبد البر ابن الشهنة نقل في شرح المنظومة عن فتاوى السبكي واقعيتين غير مانقوله الاسيوطي وذكر ان بعضهم نسب السبكي الى التناقض وحكى عنه أنه كتب خطه تحت جواب ابن القمامح بشي ثم تبين له خطأؤه فراجع عنه وأطال في تقريره ونظم الواقعة أيما تافس را من زيادة الاطلاع فليراجع اليه ولم نزل العلماء في سائر الاعصار محتملين في فهم شروط الواقفين الامن رجسه الله والله الموفق والميسر لكل عسير **تنبيه** يدخل في هذه القاعدة قولهم التأسيس خير من التأكيده فاذا دار اللفظ بين من ماتين الحمل على التأسيس ولذا قال أصحابنا لو قال لزوجه أنت طالق طالق طالق طالق ثلاثا فان قال أردت به التأكيده كيد صدق ديانه لا قضاء ذكره الزيلعي في الكفايات وفي الخلاصة اذا حلف على أمر ان لا يفعل ثم حلف في ذلك المجلس أو في مجلس آخر ان لا يفعله أبدا ثم فعله ان نوى عينا مبتدأ أو التشديد أو لم ينوش ما فعله كفارة يمينين وان نوى بالثاني الاول فعليه كفارة واحدة وفي التجريد عن أبي حنيفة اذا حلف بايمان فعليه لكل يمين كفارة والمجلس والمجلس فيه سواء ولو قال غنيت بالثاني الاول لم يستقم ذلك في اليمين بالله تعالى ولو حلف بحجة أو عمرة يستقيم وفي الأصل أيضا لو قال هو يهودي وهو نصراني ان فعل كذا يمين واحدة ولو قال هو يهودي ان فعل كذا هو نصراني ان فعل كذا فهم ايمانان وفي الفوازل رجل قال لاخر والله لاأكله يوم ما والله لاأكله شهر والله لاأكله سنة ان كلمه بعد ساعة فعليه ثلاثة ايمان وان كلمه بعد الغد فعليه ايمانان وان كلمه بعد شهر فعليه يمين واحدة وان كلمه بعد سنة فلا شيء عليه انتهى ما في الخلاصة

القاعدة العاشرة

الخروج بالضممان هو حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حبان من حديث عائشة رضي الله عنها وفي بعض طرقه ذكر السبب وهو ان رجلا ابتاع عبد افان قام عنده ماشاء الله أن يقيم ثم وجد به عيبا فخاصمه الى النبي صلى الله عليه وسلم فرد عليه فقال الرجل يا رسول الله قد استعمل غلامي فقال الخروج بالضممان قال أبو عبيد الخراج في هذا الحديث غلة العبد يشتره الرجل فيستعمله زمانا ثم يترمه

على عيب دلالة البائع فبرده و يأخذ جميع الثمن ويفوز بغلته كلها لانه كان في ضمانه ولو هلك هلك من ماله انتهى وفي الفائق كما خرج من شيء فهو خواجه فخراج الشجر ثمرة وخراج الحيوان درهم ونسله انتهى و ذكر فخر الاسلام في أصوله ان هذا الحديث من جوامع الحكم لا يجوز نقله بالمعنى وقال أصحابنا في باب خيار العيب ان الزيادة المنقصة الغير المتولدة من الاصل لا تمنع الرد بالعيب كالسب والغلة وتسلم للشترى ولا يضطر حصوله مجانا لانها لم تكن جزأ من المبيع فلم يملكها بالثمن وانما سلكها بالضممان وبمثلها يطيب الربح للحديث وهناسؤا لان لم أرهما الا بصحابة أحدهما لو كان الخراج في مقابلة الضمان لكانت الزوائد قبل القبض للبائع ثم العقد أو انفسخ لكونه من ضمانه ولا قائل به وأجيب بأن الخراج يعمل قبل القبض بالملك وبعده به وبالضمان معا واقتصر في الحديث على التعليل بالضمان لانه أظهر عند البائع وأقطع لطلبه واستبعاده ان الخراج للشترى الثاني لو كانت الغلة بالضمان لزم أن تكون الزوائد للغاصب لان ضمانه أشد من ضمان غيره وهذا احتج لابي حنيفة في قوله أن الغاصب لا يضمن منافع الغصب وأجيب بأنه صلى الله عليه وسلم قضى بذلك في ضمان الملك وجعل الخراج من هو ماله كما اذا تلف تلف على ماله وهو المشتري والغاصب لا يملك المغصوب وبأن الخراج هو المنافع جماعها المن عليه الضمان ولا خلاف ان الغاصب لا يملك المغصوب بل اذا تلفها فالخلاف في ضمانها عليه فلا يتناول موضع الخلاف ذكره الاسيوطي وقال أبو يوسف ومحمد فيما اذا دفع الاصل الدين الى الكفيل قبل الاداء عنه فربح الكفيل فيه وكان مما يتعين ان الربح يطيب له واستبدل لهما في فتح القدير بالحديث فقال الامام يرد على الاصل في رواية ويتصدق به في رواية وقالوا في المبيع الفاسد اذا فسح فانه يطيب للبائع ما ربح لا للشترى والحاصل أن النكاح ان كان لعدم الملك فان الربح لا يطيب كما اذا ربح في المغصوب والامانة ولا فرق بين المتعين وغيره وان كان لفساد الملك طاب فيما لا يتعين لا فيما يتعين ذكره الزيلعي في باب المبيع الفاسد قال الاسيوطي خرجت عن هذا الاصل مسألة وهي ما لو أعتقت المرأة عبدا فان ولده يكون لابنها ولو جنى جناية خطأ فاعقل على عصبتها دونها وقد يجبي مثلها في بعض العصابات يعقل ولا يبرأ انتهى وأمانة قول مشايخنا فيها فلم أره

القاعدة الحادية عشر

السؤال معاد في الجواب قال البرزلي في فتاواه من أو آخره كالة وعن الثاني لو قال امرأة زيد طالق وعنده حر وعليه الماشي الى بيت الله تعالى الحرام ان دخل هذه الدار فقال زيد نعم كان زيد حالف بكنه لان الجواب يتضمن اعادة ما في السؤال ولو قال أجزت ذلك ولم يقل نعم فهو لم يخلف على شيء ولو قال أجزت ذلك على ان دخلت الدار والزمته نفسي ان دخلت لزم وان دخل قبل الاجازة لا يقع شيء الى آخره وفيها من كتاب الطلاق قالت له أنا طالق فقال نعم تطلق ولو قالت طالق فقال نعم لا وان نوى قيل له الست طلقت امرأتك قال بلى طلقت لانه جواب الاستفهام بالاثبات ولو قال نعم لانه جواب الاستفهام بالنفي كانه قال نعم طلقت انتهى ومن كتاب الامان قال فملت كذا اسس فقال نعم فقال المسائل والله فقد فعلتها فقال نعم فهو حالف انتهى وفي اقرار القنية قال لا خرى عليك كذا فادفعها الى فقال استهزاء نعم أحسنت فهو اقرار عليه ويأخذ به انتهى وقد ذكرنا الفرق بين نعم وبلى وما فرغ على ذلك في شرح المنار من فصل الادلة الفاسدة في شرح قوله والعام اذا خرج مخرج الجزاء الى آخره فن رام الاطلاع فليرجع اليه وفي يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر قالت لزوجه اءلف على فقل أنت طالق ثلاثا ان أخذت هذا الشيء فقال الزوج أنت طالق ثلاثا ولم يزد هل يتضمن الجواب اعادة ما في السؤال فيكون تعليقا أو يكون تحميضا فقال بل يكون تحميضا انتهى

القاعدة الثانية عشر

لا ينسب الى ساكت قول فلورأى أجنبيا يبيع ماله فسكت ولم ينهه لم يكن وكيفا بسكوت ولو رأى القاضي الصبي أو المعتوه أو عبدهما يبيع ويشترى فسكت لا يكون اذنانا في التجارة ولو رأى المرتحن الرهن يبيع الرهن فسكت لا يبطل الرهن ولا يكون رضا في رواية ولو رأى غيره يملك ماله فسكت لا يكون اذنانا لافه

ولورأى عبده يبيع عينا من المالك فسكت لم يكن اذا كذا ذكره الزيلعي في المأذون ولو سكت عن
وطئ أمته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه أخذ من سكوتة عند اتلاف ماله ولو رأى المالك رجلا يبيع
متاعه وهو حاضر ساكت لا يكون رضا عندنا خلافا لابن أبي ليلى ولو رأى تهنيتا زوج فسكت ولم ينه لا يصير
اذا ناله في النكاح ولو تزوجت غير كفوف فسكت الولي عن مطالبة التفريق ليس برضا وان طال ذلك وكذا
سكوت امرأة لعين ليس برضا ولو أقامت معهن وهي في جامع الفصولين وفي عارية الخانصة الا عارة
لا تثبت بالسكوت وخرجت عن هذه القاعدة مسائل كثيرة يكون السكوت فيها كالنطق الاولى سكوت البكر
عند استنهار ولها قبل التزويج وبعد الثانية سكوتها عند قبض مهرها الثالثة سكوتها اذا بلغت بكرة
الرابعة حلفت أن لا تتزوج فزوجها أبوها فسكت حنث الخامسة سكوت المتصدق عليه قبول
لا الموهوب له السادسة سكوت المالك عند قبض الموهوب له أو المتصدق عليه اذن السابعة سكوت الوكيل
قبول ويرتد برده الثامنة سكوت المقر له قبول ويرتد برده التاسعة سكوت المفوض اليه قبول للنفويض وله رده
العاشرة سكوت الموقوف عليه قبول ويرتد برده وقبل لا الحادية عشر سكوت أحد المتبايعين في بيع النخلة حين
قال صاحبه قد بدلي أن أجعله يبيعها صححها الثانية عشر سكوت المالك القديم حين قسمة ماله بين الغاغبين رضا
الثالثة عشر سكوت المشتري بالخيار حين رأى العبد يبيع ويشترى مسقط لخياره الرابعة عشر سكوت البائع
الذي له حق حبس المبيع حين رأى المشتري قبض المبيع اذن بقبضه صححها كان البيع أم فاسدا الخامسة
عشر سكوت الشفيع حين علم بالمبيع مسقط للشفعة السادسة عشر سكوت المولى حين رأى عبده يبيع
ويشترى اذن في التجارة السابعة عشر لو حلف المولى لا يأذن له فسكت حنث في ظاهر الرواية الثامنة عشر
سكوت القن وانقياده عند بيعه أو رهنه أو ذممه بمجانية اقرار برقه ان كان يعقل بخلاف سكوتة عند اجارته
أو عرضه للبيع أو تزويجه التاسعة عشر لو حلف لا ينزل فلانا في داره وهو نازل في داره فسكت حنث لا لو قال
له اخرج منها فاني ان يخرج فسكت العشر ون سكوت الزوج عند ولادة المرأة وتهنئته اقرار به فلا يملك نفيه
الحادية والعشرون سكوت المولى عند ولادة أم ولده اقرار به الثانية والعشرون السكوت قبل البيع عند
الاخبار بالعيب رضا بالعيب ان كان الخبير عدلا لا لو كان فاسقا عنده وعندهما ورضا ولو كان فاسقا الثالثة
والعشرون سكوت البكر عند اخبارها بتزويج الولي على هذا الخلاف والرابعة والعشرون سكوتة عند بيع
زوجته أو قريبه عقارا اقرار بأنه ليس له على ما أفتى به مشايخ سمرقند خلافا لمشايع بخاري فيمنظر المقت فيه
الخامسة والعشرون رأى يبيع أرضا أو دارا فتصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت تسقط دعواه السادسة
والعشرون أحد شريكي العنان قال لا تخافي أشتري هذه الامنة لنفسى خاصة فسكت الشريك لان يكون لها
السابعة والعشرون سكوت الموكل حين قال له الوكيل بشراء معين اني أريد شراءه لنفسى فشرأ كان له
الثامنة والعشرون سكوت ولي الصبي العاقل اذا رآه يبيع ويشترى اذن التاسعة والعشرون سكوتة عند
رؤية غيره يشق زفه حتى سال ما فيه رضا الثلاثون سكوت الخائف لا يستخدم مملوكه اذا خدمه بلا أمر ولم
ينهم حنث هذه الثلاثون في جامع الفصولين وغيره وزدت ثلاثا اثنين من القنينة الاولى دفعت في تجهيزها
لمنتها أشياء من أمتعة الأب وهو ساكت فليس له الاسترداد الثانية أنفقت الأم في جهازها ما هو معتاد
فسكت الأب ثم ضمن الأم الثالثة باع جارية وعاميا حلي وقرطان ولم يشترط ذلك للمشتري لكن تسلم
المشتري الجارية وذهب بها والبائع ساكت كان سكوتة بمنزلة التسليم فكان الحلي لها كذا في الظهيرية
ثم زدت أخرى القراءة على الشيخ وهو ساكت ينزل منزلة نطقه في الاصح وأخوى على خلاف فيها سكوت المدعي
عليه ولا عذر به انكار وقيل لا ويحبس وهي في قضاء الخلاصة قهسي خمس وثلاثون ثم رأيت أخرى كتبتهافي
الشرح من الشهادات سكوت المزكى عنه - دسؤاله عن الشاهد تعديل السابعة والثلاثون سكوت الزاهن
عند قبض المرتن العين المرهونة اذن كفاي القنية انتهت (القاعدة الثالثة عشر الغرض أفضل من
النقل الا في مسائل) الاولى ابراء المعسر مندوب أفضل من انظاره لواجب الثانية الابتداء بالسلام ستة أفضل

من رده الواجب الثالثة الوضوء قبل الوقت مندوب أفضل من الوضوء بعد الوقت وهو الفرض (القاعدة الرابعة عشر ما حرم أخذه حرم أعطائه) كالمهر البغي وحلوان الكاهن والرشوة وأجرة النائحة والزمر الا في مسائل الرشوة لحوق على نفسه أو ماله أو ليسوى أمره عند سلطان أو أمير الا للقاضي فإنه يحرم الأخذ والعطاء كما بيناه في شرح الكنز من القضاء وفي الاسير وأعطاء شيء لمن يخاف هجومه ولو خاف الوصي ان يستولى غاصب على المال فله أداء شيء لخصه كما في الخلاصة وهل يحل دفع الصدقة لمن سأل ومعه قوت يومه تردد الا كمل في شرح المشارق فيه فقتضى أصل القاعدة الحرمة الا أن يقال ان الصدقة هنا مباحة كالتصدق على الغني (تنبيه) ويقرب من هذا قاعدة ما حرم فعله حرم طلبه الا في مسئلتين الاولى ادعى دعوى صادقة فانكر الغريم فله تحليفه الثانية الجزية يجوز طلبها من الذي مع أنه يحرم عليه اعطاؤها لانه متمكن من ازالة الكفر بالاسلام فاعطائه اياها انما هو لاستمراره على الكفر وهو حرام والاولى منقولة عندنا ولم أر الثانية (القاعدة الخامسة عشر من استعمل الشيء قبل اوانه عوقب بحرمانه) ومن فروعهما حرمان القتال مورثه عن الارث ومنهما ما ذكره الطحاوي في مشكل الآثار ان المكاتب اذا كان له قدر على الاداء فأخوه ليدوم له الفطر الى سمته لم يحزله ذلك لانه منع واجبا عليه ليعق ما يحرم عليه اذا أداه نقله عن السبكي في شرح المنهاج وقال انه يخرج بحسن لا يبعد من جهة الفقه اهـ ولم يظهر لي كونها من فروعهما وانما هي من فروعهما وهو انه من آخر شيء بعد اوانه فليتمأمل في الحكم فإنه لم يذكر الا عدم الجواز فلم يعاقب بحرمان شيء ومن فروعهما لوطلة ما لا ثابا لارضائها فاصدا حرماتها من الارث في مرض موته فانما أثره وخرجت عنها مسائل الاولى لو قتل أم الولد سبدها عتقت ولا تحرم الثانية لو قتل المدبر سبده عتقت وليكن يسعى في جميع قيمته لانه لا وصية لقاتل الثالثة لو قتل صاحب الدين المديون حل دينه الرابعة أمسك زوجته مسيئا عشرتها لاجل ارضائها ورثها الخامسة أمسكها كذلك لاجل الخلع نفذ السادسة شربت دواء فحاضت لم تقض المصوات السابعة باع مال الزكاة قبل الحول فرار عنها صحيح ولم تجب الثامنة شرب شيئا ليمرض قبل الفجر فاصبح مريضاً جازله الفطر (الطيفة) قال السيوطي رحمه الله رأيت لهذه القاعدة نظيراً في العربية وهو أن اسم الفاعل يجوز أن ينعت بعد استيفاء معموله فان نعت قبله امتنع عمله من أصله اهـ (القاعدة السادسة عشر الولاية الخاصة أقوى من الولاية العامة) ولهذا قالوا ان القاضي لا يزوج اليتيم والقيمة الا عند عدم ولي لها في النكاح ولو ذارحم محرم أو أماً أو ممتعة فالولي الخاص استيفاء القصاص والصلح والعفو مجاز والامام لا يملك العفو ولا يعارضه ما قال في الكنز ولا بالمعتوه القودوا الصلح والعفو يقتل عليه لانه فيما اذا قتل ولي المعتوه كنبه قال في الكنز والقاضي كالأب والوصي يصلح فقط أي فلا يقتل ولا يعفو (ضابط) الولي قد يكون ولياً في المال والنكاح وهو الأب والجدة وقد يكون ولياً في النكاح فقط وهو سائر العصبات والام وذوو الارحام وقد يكون في المال فقط وهو الوصي الاجنبي وظاهر كلام المشايخ انها مراتب الاولى ولاية الأب والجدة وهي وصف ذاتي لهما ونقل ابن السبكي الاجماع على انها الوعز لا أنفسهما لم ينزعزلا الثانية السفلى وهي ولاية الوكيل وهي غير لازمة فلا وكل عزله ان علم والوكيل عزل نفسه بعلم موكله الثالثة الوصية وهي بينهما فلم يحزله أن يعزل نفسه الرابعة ناظر الوقف واختلاف الشيخان يجوز الثاني للواقف عزله بلا اشتراط ومنعه الثالث واختلاف التصحيح والمعتمد في الاوقف والقضاء قول الثاني وأما اذا عزل نفسه فان أخرجه القاضي خرج كافي القيمة وفي القيمة لا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم مع وجود وصيه ولو كان منه صوبه اهـ وفي فتاوى رشيد الدين ان القاضي لا يملك عزل القسم على الوقف الا عند مظهر الخيانة منه وعلى هذا لا يملك القاضي التصرف في الوقف مع وجود ناظره ولو من قبله اهـ (القاعدة السابعة عشر) لا عبرة بالظن البين خطؤه صرح به أصحابنا في مواضع منها في باب قضاء الفوائت قالوا لوطن ان وقت الفجر ضاق فصرى الفجر ثم تبين انه كان في الوقت سبعة بطل الفجر فاذا بطل ينظر فان كان في الوقت

سعة يصلي العشاء ثم يعيد الفجر فان لم يكن فيه سعة يعيد الفجر فقط وقامه في شرح الزيلعي ومنها لوطن
 الماء نجس افتوضأ به ثم تبين انه طاهر جاز وضوءه كذا في الخلاصة ومنها لوطن المدفوع اليه غير مصرف للزكاة
 فدفع له ثم تبين انه مصرف آخره انما قالوا خرجت عن هذه القاعدة مسائل الاولى لوطنه مصرف فالزكاة قد دفع له
 ثم تبين انه غني أو ابنه أخره عند هسا خلافا لابي يوسف ولو تبين انه عبده أو مكنه أو حربي لم يجزه اتفاقا الثانية
 لوصل في ثوب وعنده انه نجس فظهر انه طاهر أعاد الثالثة لوصل وعنده انه محمى ثم ظهر انه متوضي
 الرابعة صلى الفرض وعنده ان الوقت لم يدخل فظهر انه كان قد دخل لم يجزه فيه ما وهى في فتح القدير من
 الصلاة والثالثة تقتضي ان تحمل مسألة الخلاصة سابقا على ما ذالم يصل أما اذا صلى فانه يعيد في هذه
 المسائل الاعتبار لما ظنه المكاف لما في نفس الامر وعلى عكسه الاعتبار لما في نفس الامر فلو صلى وعنده ان
 الثوب طاهر أو ان الوقت قد دخل أو انه متوضي فبان خلافه أعاد وينبغي انه لو تزوج امرأة وعنده انها غير
 محل فتبين انها محمل أو عكسه ان يكون الاعتبار لما في نفس الامر وقالوا في الحدود لو وطئ امرأة وجدها على
 فراشها فانها امرأته فانه يحمد ولو كان أعشى الا اذا ناداها فاجابته ولو أقرب بطلاق زوجته طائفا بالوقوع بافتاء
 المفتي فبين عدمه ام يقع كما في القنية ولو كل ظنه ليه الا فبان انه بعد الطلوع قضاء لا تكفير ولوطن الغروب
 فكل ثم تبين بقاء النهار قضى وقالوا الوراء أو سوادا فظنوه عدوا فاصلا لالخوف فبان خلافه لم تصح لان
 الشرط حضور العدو وقالوا الاستنباط المريض في حج الفرض طائفا لا يعيدش ثم صح أداه بنفسه ولوطن
 ان عليه دية فبان خلافه رجوع بما أدى ولو خاطب امرأته بالطلاق طائفا انها أجنبية فبان انها زوجته طلقت
 وكذا العتاق

القاعدة الثامنة عشر

ذكر بعض ما لا يجزئ كذا كركه فاذا طلق نصف تطليقة وقعت واحدة أو طلق نصف المرأة طلقت ومنها
 العفو عن القصاص اذا عفى عن بعض القتلى كان عفوا عن كله وكذا اذا عفى عن بعض الاولياء سقط كله
 وانقلب نصيب الباقيين مالا ومنها النسك اذا قال أحرمت بنصف نسك كان محرما ولم أره لأن صريح ما خرج
 عن القاعدة العتق عند أبي حنيفة فانه اذا أعتق بعض عبده لم يمتق كله وإن لم يدخل لانه مما يجزئ
 عنده والكلام فيما لا يجزئ (ضابط) لا يزيد البعض على الكل الا في مسألة واحدة وهي اذا قال أنت على
 كظهر أمي فانه صريح ولو قال كأمي كان كناية

القاعدة التاسعة عشر

اذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم الى المباشر فلا ضمان على حافر البئر تعديا عما أنف بالقاء غيره
 ولا يضمن من دل سارقا على مال انسان فسرقة ولا سهم لمن دل على حصن في دار الحرب ولا ضمان على من قال
 تزوجها فانها حرة فظهر بعد الولادة انها أمة ولا ضمان على من دفع الى صبي سكيما أو سلاحيه سكه فقتل به
 نفسه وخرجت عنها مسائل منها لو دل المودع السارق على الوديعة فانه يضمن ترك الحفظ الثانية لو قال
 ولي المرأة تزوجها فانها حرة الثالثة قال وكيله اذ لك فولدت ثم ظهر انها أمة الغير رجوع المغرور بقيمة الولد
 الرابعة دل محرم حلالا على صيد فقتله وجب الجزاء على الدال بشرطه في محله لازالة الامن بخلاف الدلالة
 على صيد الحرم فانها لا توجب شبهة البقاء منه بالذبح كان بعدها الخامسة الافتاء بتضمين الساعي وهو قول
 المتأخرين لغلبة السعاية السادسة لو دفع الى صبي سكيما لم يملكه فوقع عليه جرحه كان على الدافع
 (فائدة) في حفر البئر قال الولي سقط وقال الحافر سقط نفسه فالقول للمحفر كذا في التوضيح (تمكمل)
 يضاف الحكم الى حفر البئر وشق الرق وقطع حبل القمديل وفتح باب القفص على قول محمد وعندهما الا ضمان
 كحل قيد العبد وقامه في نحره على النار والله سبحانه وتعالى أعلم وهذا آخر ما كتبناه وحررناه من النوع
 الاول من الاشياء والنظائر من القواعد الكلية وهو الفن المهم منها والى هنا صارت خمسة وعشرين قاعدة
 كلية ويتلوها الفن الثاني من الفوائد ان شاء الله تعالى ولحمد الله وحده

والفن الثاني من الاشياء والنظائر وهو فن الفوائد نفعنا الله بها أجعين آمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فقد كنت الفت النوع الثاني من الاشياء والنظائر وهو الفوائد على سبيل التعداد حتى وصلت الى خمسمائة فائدة ولم أجعل لها أبواباً ثم رأيت ان أرتبها أبواباً على طريق كتب الفقه المشهورة كالمداية والكنز ليسهل الرجوع اليها وضممت اليها بعض ضوابط لم تكن في الاول تكثيراً للفوائد وفي الحقيقة هي الضوابط والاستثناآت والفرق بين الضابط والقاعدة ان القاعدة تجمع فروعاً وأبواب شتى والضابط يجمعها من باب واحد هذا هو الاصل

كتاب الطهارة

شرائطها نوعان شروط وجوب وهي تسعة الاسلام والعقل والبلوغ ووجود الحدث ووجود الماء المطلق المطهر الكافي والقدرة على استعماله وعدم الحيض وعدم النفاس وتنجيز خطا المكلف بصديق الوقت وشروط صحته وهي أربعة مباشرة الماء المطلق الطهور لجميع الاعضاء وانقطاع الحيض وانقطاع النفاس وعدم التلبس في حالة التطهير بما ينقضه في حق غيره المذكور بذلك والمطهرات للنجاسة خمسة عشر المانع الطاهر القانع وذلك النمل بالارض وحفاف الارض بالشمس ومسح الصلابة ونحت الخشب وفرك المني من الثوب ومسح المحاجم بالنار والماء والنار واغلاب العين والديباجة والتقور في القارة اذا ماتت في السمن الجامد والذكاة اذا كانت من الابل في المحل ونزع الثر ودخول الماء من جانب وخروجه من جانب آخر وحرار الارض بقلب الاعلى أسفل وذكر بعضهم ان قسمة المثلث من المطهرات فلو تجس برقع من طهر وفي التحقيق لا يطهر وانما جاز لكل الانتفاع للشك فيها حتى لو جمع عادت الثوب بطهر بانفرك من المني الا في مسئلتين قيل ان يكون الثوب جديداً او أمي عقب بول لم يزل الماء وقد ذكرناه في شرح الكنز والابوالكلها نجسة الابل الخفاش فانه طاهر واختلاف التصحيح في بول الحرة والقارة ومرارة كل شيء كموله وجرة البعير كسر قيمته الدماء كلها نجسة الا دم الشهيد والدم الباقي في اللحم المهزول اذا قطع والباقي في العروق والباقي في الكبد والطحال ودم قلب الشاة ودم يسر من بدن الانسان على المختار ودم البقي ودم البراغيث ودم الغل ودم السمك فالسبعة عشر نجس الاخر طهر ما كول وغيره ما كول على أحد القولين وخروا الفارة على أحد الروايتين الجزء المنفصل من الحي كمنته كالاذن المقطوعة والسن الساقطة الا في حق صاحبه فطاهر وان كثر ما لا ينصرف اذا تجس فلا بد من التجفيف لاني المدن فتوالي الغسلات تقوم مقامه تشتت في الاستنجاء ازالة الرائحة عن موضع الاستنجاء والاصبع التي استنجى بها الا اذا عجز والناس عنه غافلون وتوضأ من ماء نجس وهناك من يعلمه يفترض عليه الاغلام رأى في ثوب غيره نجاسة مانعة ان يغلب على ظنه انه لو اخبره ازالها وجب والا فلا مرة اذا أتت لتنجس والطعام اذا تغير واشتد تغيره نجس وحرم واللبن والزيت والسمن اذا أتت لا يحرم أكله الدجاجة اذا ذبحت وتغير ريشها واغلبت في الماء قبل شق بطنها صار الماء نجساً وصارت نجسة بحيث لا طريق لا كلها الا أن تحمل الحرة اليها فتأكلها

كتاب الصلاة

ذا شرع في صلاة وقطعها قبل اكتمالها فانه يقضيها الا الغرض والسنة فلا قضاء فيها وانما يؤديها وكذا اذا شرع طائفاً على فرضه ولم يكن عليه ما اقتضاه الانسان بادي حاله فاسد مطلقاً وبالاعلى صحيح مطلقاً وبالمعادل صحيح الاثلاثة المستحاضة والاضالة والخفي القراءة في الفرض الرباعي فرض في ركعتين الا فيما اذا أحدث الامام بعد الاولين ولم يكن قرأ فيه ما فاسد فمختلف مسبوقة ما فاتها فرض عليه في الاربع المسبوق منفرد فيما يقضي الا في أربع لا يقبض ولا يقبض يدى به ولو كبر او يالاستثناف صح ويتابع امامه في سجود السهو فان لم يعد اليه سجد آخره او ياتي بتكبيرات التثنية يقرأ اجماعاً المسبوق لا يكون اماماً الا اذا استخلفه الامام المحدث كما ذكره المأخضو والمسبوق يقضي أول صلاته في حق القراءة وآخوها في حق التشهد وقسمه في البرازية لا اعتبار بنسب الكافر الا اذا قصد المسلمون ان لا تأخذ المدة فانه يقصر بقاء على قصده

السابق بخلاف المصلي اذا بلغ كما في الصلاة اذا كرر آية السجدة في مكان مفرد كفته واحدة الا في مسئلة اذا
قرأها خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في مكانه في الصلاة فانه تلزمه أخرى لا يكبر جهرا الا في مسائل في
عيد لا ضحى وفي يوم عرفة للتشريق وبازاء عدو وبازاء قطاع الطريق وعند وقوع حريق وعند المخاوف
كذا في غايه البيان الغنية بالقلب ولا يقوم اللسان مقامه الا عند التذكري في الشرح الدعوة المستجابة يوم
الجمعة في وقت العصر عندنا على قول عامة مشايخنا كذا في التيمية اذا صحت صلاة الامام صحت صلاة المأموم
الا اذا أحدث الامام عامدا بعد القعود الاخير وخلفه مسبوق فان صلاة الامام صحيحة دون صلاة هذا المأموم
اذا فسدت صلاة المأموم لا تفسد صلاة الامام الا في مسئلة اقتدى قارئ بأى فصلاهما فافسدة والمسئلان في
الايضاح اذا أدرك الامام راكعا فشرعه التحصيل الركعة في الصف الاخير أفضل من وصل الصف الاول
مع فوتها شرع متفلا بثلاث وسلم لزمه قضاء ركعتين شرع في الفجر ناسيا ساقته مضى ولا يقضيها الاشتغال
بالسنة عقب الغرض أفضل من الدعاء قراءة الفاتحة أفضل من الدعاء المأثور وكل ذكر فات محله لم يأت به
فلا يكمل التسبيحات بعد رفع رأسه ولا يأتي بالتسبيح بعد رفع رأسه من الركوع صلى يكشف الرأس لم
يكزه الرابعة المسنونة كالفرض فلا يصلى في القعدة الاولى ولا يستغنى اذا قام الى الثالثة الا في حق القراءة
فانها واجبة في جميع ركعاتها يقرأ في كل ركعة الفاتحة والسورة الاولى ان لا يصلى على منديل الوضوء الذي
يسع به كل صلاة أدبت مع ترك واجب أو فعل مكروه تحرر عما فانه تعاد وجوبه في الوقت فان خرج لا تعاد اذا
رفع رأسه قبل امامه فانه يعود الى السجود من جميع باهله لا يقال ثواب الجماعة الا اذا كان له زرع دخل المسجد
في الفجر فوجد الامام يصلي فانه يأتي بالسنة بعد اعان الصفوف الا اذا خاف سلام الامام مسجد المحلة أفضل
من الجماعة الا اذا كان امامه عالما ومسجد المحلة في حق السوقي نهرا ما كان عند خائوته وإيمالا كان عند منزله
يكزه ان لا يرتب بين السور الا في النافلة تقابل القراءة في سنة الفجر أفضل من تطويلها نذر النافلة
أفضل وقيل لا التكلم بين السنة والفرض لا يسقطها ولكن ينقص الثواب يكزه ان يخصص اصلاته مكانا
في المسجد وان فعل فسد منه غيره لا يرجمه يكون شارعا بالتكبير الا اذا اراد به التعجب دون التعظيم اذا تكبر
المصلي في غير صلته كجملته ودرسه لم تبطل وان شغله هو مه عن خضوعه لم ينقص أجره ان لم يكن عن تقصير
ولا تسحب اعادتها الترك المشروع لا ينبغي للؤذن والامام انتظار أحد الا أن يكون شريرا يصح اقتداء الرجل
بالمصلي وان لم ينو امامته ولا يصح اقتداء المرأة الا أنوى امامتها الا في الجمعة والعمدين وتصح نية امامتهن في
غيبتهن خرج الخطيب بعد نشر وعه متفلا فقطع على رأس الركعتين الا اذا كان في سنة الجمعة فانه يتم على
الصحيح لم يجز الاثوب تحرير يصلى فيه بلا خيار بخلاف الثوب النجس حيث يتخير فان لم يجد الاهصالي في
الحري فناء المسجد كالمسجد فيصح الاقتداء وان لم تتصل الصفوف المانع من الاقتداء طريق عرفه الجهلة
أو نهز تحرى فيه السفن أو خلاء في الصحراء يسع صفين والخلاء في المسجد لا يمنع وان وسع صفوفه فلا نكح
بقعة واحدة واختلغوا في الحائل بينهما والاصح الصحة اذا كان لا يشقه عليه حال امامه المسافر اذا لم يقعد على
رأس الركعتين فانها تبطل اذا أنوى الإقامة قبل ان يقيد الثالثة بسجدة الاسير اذا اخلص بقضى صلاة المقيم
الا اذا رحل العدو به الى مكان اراد الإقامة فيه خمسة عشر يوما فيقضيه صلاة المسافر وان به شقيقة برأسه
الاعياء لو كان المريض بحال لو خرج الى الجماعة لا يقدر على القيام ولو صلى في بيته قد ر عليه الاصح أنه يخرج
ويصلى قاعدا ان الفرض مقدر بحاله على الاقتداء وعلى اعتباره سقط القيام واختلغوا في مريض ان قام لا
يقدر على مراعاة سنة القراءة وان قد قدر الاصح أنه يقعد ويراعها قدر المريض على بعض القيام قام بقدره اذا
كرر آية سجدة واحدة في مجلس واحد فالأفضل الا كفاء بسجدة واحدة واذا كرر اسم النبي صلى الله عليه وسلم
فالأفضل تكرار الصلاة عليه وان كفاه واحدة فيهما ولا يرفع يديه في سجود التلاوة ولا فدية لسجود التلاوة ولا
تجب نية التعمين لها والسنة القيام لها اذا قرأ الامام آية سجدة فالأفضل الركوع لها ان كان في صلاة الخفاضة
والاسجد لها يكزه ترك السورة في الاخيرين من التطوع عمدا وان سهى فعليه السهو ولو ضمه في أخرى

الفرض ساهما لا يسجد وعليه الفتوى لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوتران كان لا يقطعها القرآن يخرج عن
القرآن نية بقصد الشناء ولو قرأ الحنبلي الفاتحة بقصد الشناء لم يحرم ولو قصد بها الشناء في الجنائز لم يكره الا اذا قرأ
المصلي قاصدا الشناء فانها تجزئه لاربابه في الفرائض في حق سقوطها اذا اراد فعل طاعة وخاف الرياء لا يتركها
قراءة الفاتحة لاجل المهمات عقب المكتوبة بدعة القراءة في الحمام جهرامكروهة وسرالا وهو المختار ولا
يكره للحدث من كتب الفقه والحديث على الأصح وضع المقلعة على الكتاب مكره الا لاجل الكتابة ووضع
المصنف تحت رأسه مكره والا لل حفظ لا ينبغي تأقيب الدعاء الا في الصلاة يكره الاقتداء في صلاة الرغائب
وصلاة البراءة وقوليلة القدر الا اذا قال نذرت كذا ركعة بهذا الامام بالجماعة كذا في البرازية تعدد السهو
لا يوجب تعدد السجود الا في المسبوق يكره الاذان قاعدا الا لنفسه الاسفار بالفجر أفضل لا يجزئ دفعه للحاج
تأخير المغرب مكره والا في السفر أو على مائة والله سبحانه وتعالى أعلم

كتاب الزكاة

الفقيه لا يكره غنيا يكتبه المحتاج اليها الا في دين العباد فتباع لقضاء الدين كذا في منقولة ابن وهبان
الاعتبار لو وزن مكة من له دين على مغلس مقر فقير على المختار المريض مرض الموت اذا دفع زكاته
الى أخيه ثم مات وهي وارثته اجزائه وقعت موقعها فان كان له وارث آخر ردت لانه لا وصية لوارث
تصدق بطعام الغير عن صدقة فطره توقف على اجازته فان اجاز بشرائطها وضمنه حازت الأمور بدفع الزكاة
اذا تصدق بدراهم نفسه اجزأه ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم الأمور رقائمه نوى الزكاة الا أنه سماه
قرضا خلتها او الصبح الجواز عند الخدمة اذا اذن له في التجارة لا يكون للتجارة فتجب صدقة فطره عين الناذر
مسكنا فله اعطاء غيره الا اذا لم يعين المنذور كما لو قال لله على أن أطعم هذا المسكين شيئا فإنه يتعين ولو عين
مسكنين له الاقتصاص على واحد من خمس المعتنع عن أداء الزكاة واختلغا في اخذها منه جبر او المعتمد لا حول
الزكاة يرى لاشمسي كل الصدقات حرام على بني هاشم زكاة أو عماله فيها أو عشرها أو كفارة أو من ذورة
الا انطوع والوقف شد أنه أدى الزكاة أم لا فإنه يؤديه الان وقتها العمر أو دعه مالا ونسبه ثم تذكره لم تجب
الزكاة الا اذا كان المودع من المعارف دين العباد مانع من وجوبها الا المهر المؤجل اذا كان الزوج لا يريد
اداءه يكره اعطاءه نصاب لفقر منهن الا اذا كان مدبونا أو صاحب عيال لوفقه عليهم لم يخص كلا منهم نصاب
يكره نقلها الا الى قرابة أو أحوج أو من دار الحرب الى دار الاسلام أو الى طالب علم أو الى الزهاد أو كانت
زكاة مجهلة المختار انه لا يجوز دفع الزكاة لاهل البدع دفعها لاخته المتزوجة ان كان زوجها معسرا اجازوا ان
كان موسرا وكان مهرها أقل من النصاب فكذلك وان كان المجهل قدره لم يجوز به يفتي وكذا في لزوم
الاضحية الولد من الزنا لا يثبت نسبه من الزاني في شيء الا في الشهادة لا تقبل للزاني وفي الزكاة لا يجوز دفع
زكاة الزاني الى الولد من الزنا الا اذا كان من امرأة طاهر زوج كما في جامع القسولين الزكاة واجبة
بقدره مسيرة فتسقط بهلاك المال بعد الحول وصدقة الفطر واجبة بقدره ممكنة فلو افتقر بعد يوم العيد
لم تسقط انفق على أقاربه بنية الزكاة جاز الا اذا حكم عليه بنفقة ثم وتحل الصدقة لمن له غلة عفا لانه كفيه
وعماله سنة ومن معه ألف وعليه مثلها كره له الاخذ وأجزأ الدافع ولوله قوت سنة يساوي نصابا أو كسوة
شتموية لا يحتاج اليها في الصيف فالصحح حل الاخذ بها عن نصاب عنده فتم الحول وعنده أقل
من النصاب ان دفعها الى الفقير لا يستتردها مطلقا والى الساعي يستردها ان كانت قائمة وان قسمها
الساعي بين الفقراء ضمنها من مال الزكاة فلا فالحمد ولو عمل زكاة حمل السوا ثم بعد وجوده جاز لا قبله
وفي الملتقط من الاجارة المعلم اذا أعطى خليفته شيئا أو يا الزكاة فان كان بحيث يعمل له لم يعطه يصح
عنها والا فلا

كتاب الصوم

نذر صوم الابدأ كل لعذريته لما كل نذر صوم اليوم الذي يقدم فيه فلان يقدم بعد ما نواه تطوعا ينويه

عن النذر لزوج أن يمنع زوجته عن كل صوم وجب بإيجابها إلا عن صوم وحب بإيجاب الله تعالى وتوقف
 المشايخ في منعها عن قضاء رمضان إذا أفطرت بغير عذر قال بعض أصحابنا بالإسبال بالاعتقاد على قول المخجيين
 وعن محمد بن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتمد على قولهم بعد أن يتفق على ذلك جماعة منهم وردده الإمام
 السرخسي بالحديث من صدق كاهنا أو منجما فقد كفر بما أنزل الله على محمدية الصوم في الصلاة صحيحة
 ولا تنفسدها إذا أكل أو شرب ما يتغذى به أو يتداوى به فعله الكفارة والأفلا الإلزام إذا شرب به فإن عليه
 الكفارة فإنه طعام لبعض الناس الصوم في السفر أفضل إذا خاف على نفسه أو كان له رفقة اشترى كواممه
 في الزاد واختاروا الفطر صوم يوم الشك مكره إلا إذا نوى تطوعا أو واجبا آخر على الصحيح والأفضل
 فطره إلا إذا وافق صوما كان يصومه أو كان مفتيا لا يصوم العبد والامة والمدير وأم الولد تطوعا لا باذن
 المولى لا تصوم المرأة تطوعا لا باذن الزوج أو كان مسافرا لا يصوم الأجير تطوعا لا باذن المستأجر إذا انصرف
 بالصوم لا يلزم النذر إذا كان طاعة وليس بواجب وكان من جنسه واجب على التعمين فلا يصح النذر
 بالمعاصي ولا بالواجبات ولو نذر حجة الاسلام لا تلزمه الواحدة ولو نذر صلاته سنة وعنى الفرائض لا شيء عليه
 وإن عنى مثله الزمته ويكمل المغرب ولو نذر عبادة المريض لم تلزمه في المشهور ولو نذر التسبيحات دبر الصلاة
 لم تلزمه الزوج إذا أدان زوجته بالاعتكاف ليس له الرجوع ومولى الامة يصح رجوعه ويكره إذا دعاه
 واحد من أخوانه وهو صائم لا يكره له الفطر إلا إذا كان صائما عن قضاء رمضان سافر في رمضان ثم رجع
 إلى أهله لحاجة نسيمافا كل عندهم فعليه القضاء والكفارة رأى صائما يأكل ناسيا يخبره إذا كان يصوم
 عنه المسافر يعطى صدقة فطره عن نفسه حيث هو ويكتب إلى أهله يعطون عن أنفسهم حيث هم وإن
 أعطى عنهم في موضعه جاز قال الإمام الأعظم إذا شهدوا أحد بالهلال فصاموا ثلاثين يوما بقطر واحد
 يصوموا يوما آخر رمضان يقطع المتابع في حق المقيم لافرق بين المجنونة والعاقلة في وجوب الكفارة
 بجماعهما الجماع في الدبر يوجب الكفارة اتفاقا على الأصح الخباز في نهار رمضان لا يجوز له أن يعمل
 عملا يصل به إلى الضعف فيخبر نصف النهار ويستريح الباقي وقوله لا يكفي كذب وهو باطل بانفسار يوم
 من أيام الشتاء طلع الفجر فأكل فاذا هو طالع الأصح وجوب الكفارة

كتاب الحج

ضمنان الفعل بتعدد الفاعل وضمنان المحل لا فلا مشترك محرمان في قتل صيد بتعدد الجزاء ولو حلالا
 في قتل صيد الحرم لا كضمنان حقوق العباد جامع مرار فعليه كل مرة دم إلا أن يكون في مجلس واحد فيه كفيه
 دم واحد لا يؤكل من الهدايا الثلاثة هدى المنة والقران والتطوع الحج تطوعا أفضل من الصدقة النافلة
 يكره الحج على الحمار بناء الرباط بحيث ينفع به المسلمون أفضل من الحجة الثانية إذا كان الغالب السلامة
 على الظاهر بقى فالحج فرض والإلا الحج الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف النفل إذا لم يكن الأب
 مستغنيا لم يحل الخروج وعن ابن المسيب كان إذا دخل العشر لا يقلم أطافيره ولا يأخذ من شعر رأسه وقال ابن
 المبارك السنة لا تؤخر به أخذ الفقه معه ألف درهم وهو يخاف العزوبة فعليه الحج ولا يتزوج إذا كان
 وقت خروج أهل بلده فإن كان قبله جاز له التزوج الحاج عن الميت إذا خلط ما دفع إليه بما له جاز فإن أخذ
 المأمو والمال واتجر به وربح وحج عن الميت قال أبو حنيفة وأبو يوسف لا يجوز به الحج خلافا للمهر المحرم
 من لا يجوز له كاحسانا يبدأ بالصبي والفاسق والمجوسى المأمو بالحج له أن يؤخره عن السنة الأولى
 ثم يحج ولا يضمن كفا في التاتارخانية ولو عين له هذه السنة لأن ذكرها الاستعمال لا للتنبيه كفا في الخانية
 والصحيح وتوعه عن الأمر والفاضل من النفقة للأمر ولوارثه إن كان ميتا إلا أن يقول وكتبت إن
 تهب الفضل من نفسي وتقبله لنفسك وللوصى عند الإطلاق الحج بنفسه إلا إذا قال ادفع المال لمن
 يحج عني أو كان الوصى وارث الميت فموقوف على إجازتهم وللمأمو والنفقة من مال الأمر إلا إذا أقام
 ببلدة خمسة عشر يوما إلا إذا كان لا يقدرك على الخروج قبل القافلة وأقالته بذكره الحج إقامة معتادة

كسفره وعزيمه على الإقامة زيادة على المعتاد مبطل لنفقة الا اذا عزم بعده على الخروج فانها تعود
 الا اذا اتخذ مكة دارا ونفقة خادم المأور عليه الا اذا كان من لا يخدم نفسه وللمأور خلط الدراهم مع
 الرفقة والابداع وان ضاع المال بمكة أو بقرب منها فأنفق من مال نفسه رجوع وان كان بغير قضاء للاذن
 دلالة المأور اذا أمسك مؤنة الكراء وحج ماشيا ضمن المال ادعى المأور انه منع عن الحج وقد
 أنفق في الرجوع لم يقبل الا اذا كان أسرا ظاهرا يشهد على صدقه واذا ادعى انه حج وكذب فالقول له الا اذا
 كان مديون الميت وقد أمر بالانفاق منه ولا تقبل بيته الوارث انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا برهنوا على
 اقراره انه لم يحج ايس للمأور بالحج الاعتماد قبله وبعده وكل دم وجب على المأور فهو من ماله الا دم الاحصار
 في قول الامام اوصى الميت بالحج فتبرع الوارث أو الوصي لم يحز ولو حج الوصي بماله ليرجع جاز وله الرجوع
 وكذا الزكاة والكفارة بخلاف الاجنبى ايس للمأور الامر بالحج ولو مرض الا اذا قال له الأمر صانع ماشئت
 فله ذلك مطلقا يصح استئجار الحاج عن الغير وله أجور له والمأور اذا أمسك البعض وجب بالبقية جاز ويضمن
 ما خلف واذا أنفق من ماله ومال الميت فانه يضمن الا اذا كان كثرهما من مال الميت وكان مال الميت يكفي
 للكراء وعامة النفقة كذا في الثانية اذا أنفق المأور بالحج الكل في الذهاب ورجوع من ماله ضمن المال
 يبدأ بالحج الفرض قبل زيارة النبي صلى الله عليه وسلم ويخير ان كان تطوعا حج الغنى أفضل من حج الفقير
 لان الفقير يؤدي الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفرضه الفرض أفضل من فضيلة التطوع اذا
 جمع بين الصلاتين بعرفة لا يتنقل بعدها كما في القيمة

كتاب النكاح

المقبوض على سوم النكاح مضمون كذا في جامع الفصولين احتياط لهما انما في الفروج الا في مسألة ما اذا
 كانت الجارية بين شريكين فادعى كل الخوف عليهما من شريكه وطالب الوضع عند عدل لا يحجب الى ذلك
 وانما يكون عند كل يوم حشمة للكل كذا في كراهية المعراج ما ثبت للحجاعة فهو بينهم على سبيل الاشتراك الا
 في مسائل الاولى ولاية النكاح للصغير والصغيرة ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لكل * الثانية القصاص
 الموروث ثبت لكل من الورثة على الكمال حتى لو قال الامام للوارث الكبير استيفاء فمقتل بلوغ الصغير
 بخلاف ما اذا كان البالغين فان الحاضر لا يملك في غيبة الآخر اتفاقا لاحتمال العفو * الثالثة ولاية المطالبة
 بازالة الضرر العام عن طريق المسلمين ثبت لكل من له حق المروعة على الكمال والضابط ان الحق اذا كان
 مما لا يتجزى فانه يثبت لكل على الكمال فالاستخدام في المملوك مما يتجزى ليس لناعية شرعت من عهد
 آدم الى الآن ثم تستمر في الجنة الا لايام والنكاح المولى لا يستوجب عليه دينه فلا مهر ان زوج عبده
 من أمته ولا ضمان عليه بالانفاق مال سيده ولو قتل العبد لم يولد له ابنان فعلى أحدهما سقط القصاص ولم
 يجب شيء لغير العاقبة عند الامام الفرق ثلاثة عشر فرقة سبعة منها تحتاج الى القضاء وسبعة لا فالاولى الفرقة
 بالحب والعنة وبخيار البلوغ وبعدم الكفاءة وبنقصان المهر وبإبادة الزوج عن الاسلام وباللعان والثانية
 الفرقة بخيار العتق وبالإبادة بالردة وتباين الدارين وبإكراه أحد الزوجين صاحب وفي النكاح الفساد
 النكاح يقبل الفسخ قبل التمام لا بعده فلا تصح اقالته ولا يفسخ بالحدود الا في مسألة تبين فيقبله بعد ردة
 أحدهما وملك أحدهما الآخر يكمل المهر باربعة بالدخول وبالحلوة الصحيحة وبوجوب العدة عليها منه
 سابقا وموت أحدهما للزوج ان يضرب امرأته على أربع ومبايعتها على ترك الزينة بعد طهارتها وعلى عدم
 اجابتها لى فراشه وهي طاهرة من الحيض والنفس وعلى خروجها من منزله بغير اذنه بغير حق وعلى ترك
 الصلاة في روايه وقد بينا في شرح الكتر قولهم وما كان معها لها ان تخرج بغير اذنه قبل ايقاء المجل مطلقا
 وبعده اذا كان لها حق أو عليها أو كانت قابلة أو غسالة أو زارة أبوها كل جمعة مرة أو زارة المحارم كل سنة
 فيما عد ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم والولاية لا تخرج ولا باذنه ولو خرجت باذنه كانا عاصيين
 واختلافوا في خروجها للامام والمعتد الجواز بشرط عدم التزوي والتطبيب بنفقة النكاح بما أفاد ملك

العين للعال الا في لفظ المتعة فانه يقدم ملك العين لسا في هبة الخاتمة لوقال متعتك بهذا الثوب كان هبة مع ان
 النكاح لا يعتد به الوطء في دار الاسلام لا يخلعون حدا أو مهر الا في مسئلة تزوج صبي امرأة مكلفة بغير
 اذن وليه ثم دخل بها طوعا فلا حد ولا مهر كما في الخاتمة ولو وطئ البائع للمبيعة قبل القبض فلا حد ولا مهر
 ويسقط من الثمن ما قبل البكارة والا فلا كما في يبيع الوولو الجنية لا يجوز زلار أو قطع شعرها ولو باذن الزوج
 ولا يخل لها وصل شعر غير هابش عرها تروجها على انها بكر فاذا هي ثيب فعليه كمال المهر والعنزة تذهب
 باسماء فليحسن الظن بها كذا في الملتقط ولو غلط وكملها بالنكاح في اسم أبيها ولم تكن حاضرة لا يعتد
 بالنكاح تزوج امرأة أخرى وخاف ان لا يعدل لا يسهه ذلك وان علم انه يعدل بينهما في القسم والنفقة ويجعل
 لكل واحدة مسكنا على حدة جازله ان يفعل فان لم يفعل فهو مأجور لترك الغم عليهم او في زماننا وسكاننا ينظر
 الى مهمل مهر مثلها من مثله وأما نصف المسمى فلا يعتد به لانه قد يهرج خسين ألف دينار ولا يخل الأقل من
 ألف ثم ان شرط لها شيئا لم يمان المهر بمحلا فافاها ذلك ليس لها ان تمتنع وكذا المشرط عادة فهو والمفسف
 والمكعب وديما ج الفافه ودرهم السكر على ما هو عرف سمرقند فان شرطوا ان لا يدفع شيئا من ذلك لا يجب
 وان سكتوا لا يجب الا ما صدق العرف من غير تردد في الاعطاء بمثلها من مثله والعرف الضعيف لا يلحق
 المسكوت عنه بالمشرط كذا في الملتقط الفقير لا يكون كفوا للغنية كبره كانت أو صغيرة الا ان يكون
 عالما أو شريفا كذا في الملتقط ادعت بعد الزفاف انها زوجت بغير رضا عا فاقول لها الا اذا طاعت في
 الزفاف ولو زوج بنته وسلمها الاب الى الزوج فهو ريت ولا يدري أين ذهبت لا يلزم الزوج طلبها كذا في
 الملتقط لا ينبغي للقاضي ان يزوج صغيرة الا اذا كانت مرافقة تطلب ذلك منه أيضا يجبس من خدع بنت
 رجل أو امرأته واخرجهما من منزله الى ان ياتي بها أو يعلم بموتها كذا في الملتقط اختلنا في الصحة والفساد
 فالقول لمدعي الصحة كذا في الخاتمة الاقرار بالولد من حرة اقرار بنكاحها لا الاقرار بعهرها وقوله خذي
 هذا من نفقة عدك لا يكون اقرارا بطلاقها وقولها اعطني مهري اقرار بالنكاح كذا في اقرار القيمة
 يجوز خلو النكاح عن الصداق والنكاح باقل من مهر المثل الا في صغيرة تزوجها غير الاب والجد ومججورة
 وموكله عينته النكاح لا يقبل الفسخ بعد التمام كذا في كروا وبنوا عليه ان محجوده لا يكون فسخا قلت يقبله
 بعده في ردة أحدهما كما بيناه في الشرح وأما طر والرضاع عليه والمصاهرة فعدنا بفسده ولا يفسخه
 كما في الشرح

كتاب الطلاق

السكران كاصاحي الا في الاقرار بالحدود والخاتمة والردة والاشهاد على شهادة نفسه كذا في خلع الخاتمة
 النداء للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق بما طالق وفي العتق باحرف في الحدود يازانية وفي التعزير باسارق
 فتقرع على الاول لوقال لجارية به باسارقة يازانية بالجحونة وباعها فطعن المشتري بقول البائع لا يرد لها لانه
 للاعلام لا التحقيق ولوقال تزوجته بكافرة لم يفرق بينهما كذا في الجامع ولدا الملاءنة لا ينفق في نسبه في جميع
 الاحكام من الشهادة والزكاة والمناكة والعتق بملك القريب الا في حكمين الارث والنفقة كذا في البدائع
 المجنون لا يقع طلاقه الا في مسائل اذا علق عا فلا ثم جن فوجد الشرط وفيما اذا كان مجبورا فانه يفرق بينهما
 بطاها وهي طلاق وفيما اذا كان عنيما يؤجل بطلانها فان لم يصل فرق بينهما بمحضور وولي وفيما اذا أسلمت
 وهو كافر وأبى أبواه الاسلام فانه يفرق بينهما او هو طلاق الصبي لا يقع طلاقه الا اذا أسلمت فعرض عليه ميمرا
 فأبى وقع الطلاق على الصحيح وفيما اذا كان مجبورا يفرق بينهما ما فهو طلاق على الصحيح ويؤجل له لكونه
 مستقرا عليه كعتق قريبه كذا في عتق المعراج المعلق بالشرط لا يعتد سببا للحوال والمضاف منعقد في الطلاق
 والعتاق والنذر فاذا قال أنت حر غدا لم يملك بيعه اليوم ومملكه اذا قال اذا جاء غد غدو لوقال لله على التصديق بدرهم
 خدا ملك التجهيل بخلافه اذا جاء غد الا في مسئلتين فقد سوا بينهما الاولى في ابطال خيار الشرط قالوا لا يصح
 تعليق ابطاله بالشرط وقالوا لوقال اذا جاء غد فقد ابطلت خياري أو قال ابطلته غدا فجاء غد بطل خياره كذا في

خيار الشرط من الخاتمة الثانية قال الفقيه أبو الليث والاسكافي لوقال أجرتك غداً وأذا جاء غداً فقد رآه جرتك
 صحت مع أن الاجارة لا يصح تعليقها وتصح اضافتها ومن فروغ أصل المسئلة ما في إيمان الجامع لو حلف
 لا يحلف ثم قال لهذا إذا جاء غداً فأنت طالق حنث بخلاف أن دخلت الدار وفي الخاتمة تصح اضافة فسخ الاجارة
 المضافة ولا يصح تعليقها بطلب المرأة الخلع حرام الا اذا علق طلاقها بالبائش بشرط فشهدوا بوجوده فلم يقض
 بها فاعلم ان تحتاط في طلب الفداء للمفارقة القول له ان اختلافنا في وجود الشرط فيما لا يعلم من جهتها الا في
 مسائل لوعدها بعدم وصول نفقتها شهر افادعاه وأنكرت فالتقول لها في المال والطلاق على الصحيح ككافي
 الخلاصة وفيما اذا اطلقها للسنة وادعى جماعها في الحيض وأنكرت وفيما اذا ادعى المولى قرانها بعدم
 المدفوع فيها وأنكرت وفيما اذا علق عتقه بطلاقها ثم خبرها وادعى انها اختارت بعد المجلس وهي فيه ككافي
 الديكافي اذا علق بعلقها القاي تطلق باخبارها ولو كاذبة الا اذا قال ان سررتك فأنت طالق فضرر بها فقالت
 سررت لم يقع ككافي الخاتمة من الطلاق اذا علقه بما لا يعلم الا من جهتها كحيضها فاقول لها في حقها واذا
 علق عتقه بما لا يعلم الا من جهته فاقول له على الاصح كقوله للعب دان احتملت فأنت حرة فقال احتملت وقع
 باخباره ككافي المحيط وقرق بينهما في الخاتمة بامكان النظر الى خروج المني بخلاف الدم الخارج من الرحم
 كمر الشرط ثلاثا والجزاء واحد فادفعوا الشرط مرة طلقت واحدة ولو تعدد الجزاء تعدد الوقوع ككافي
 الخاتمة ولو طلقها ثم عطفها مع أخرى بالواو أو ثم أو الفاء طلقت الاولى ثنتين والاخرى واحدة ولو طلقها ثم
 اضربه وأثبتته لها لا تعدد الا بالثمة ولو جمع الاولى مع الاخرى في الاضرب تعدد على الاولى واذا أدخل
 كلمة أو في الايقاع على امرأتين وأعقبه بشرط فان التبعين له بعد وجود الشرط اذا طلق ثم أتى بأوفان كان
 ما بعد أو كذا وقع بالاول والا فلا كمر الشرط ثم أعقبه جزاء واحد تعدد الشرط لا الجزاء ولو ذكر الجزاء
 بين شرطين تعدد الشرط كل امرأة تزوجها حنث بالمعانة عندها خلا للثاني وبه أخذ الفقيه أبو الليث
 يتكرر الجزاء بذكر الشرط كل ما دخلت فكذا كلما قعدت عندك فكذا فعد ساعة طلقت ثلاثا كلما
 ضربت بك فضرر بها يديه طلقت ثنتين وان بكف واحدة فواحدة كلما طلق فطلقة واحدة فثنتان كلما وقع
 عليه طلاق فطلقة واحدة ثلاثا ووسط الشرط بين طلاقين تجزئ الثاني وتعلق الاول ذكر منادى بين شرط
 وجزاء ثم نادى أخرى تعلق طلاق الاولى وينوي في الاخرى ولو بدأ ببدء الواحدة ثم ذكر الشرط والجزاء
 ثم نادى أخرى فاذا وجد الشرط طلقنا كلمة كل في التعليق عند عدم امكان الاحاطة بالافراد منصرفه
 الى ثلاثة كقولهم لوقال لبيان لم اقل عند لا خير بك بكل قبيل في الدنيا فأنت كذا بئر بثلاثة أنواع من القبيح
 اذا علقه بوصف قائم بها كان على وجوده في المستقبل كقوله للمائض ان حضنت وللعريضة ان مرضت
 الا اذا قال لصبيحة ان صححت والضابط ان ما عتد فدل وانه حكم الابتداء والا لان على التراخي الا بقرينة
 الفور ومنه طلب جماعها فأبى فقال ان لم تدخلني معي البيت فدخلت بعد سكون شهوته ومنه طلقني فقال
 ان لم اطلقك علقه على زناه فشهد على اقراره به وقع وان على المعانة لا كمالا لوشهد أربعه به فعدل منهم اثنتان
 قال للاربعة المدخولات كل امرأة لم أجامعها منسكن الايلة فالأخريات طوائف لجامع واحدة ثم طلع القبر
 طلقت التي جامعها ثلاثا وغير هاتئتين اضافته وعلقه فان قدم الجزاء وأخر الشرط ووسط الوقت تعلق ولغت
 الاضافة ولو قدم الشرط تعلق المضاف به ولو ذكر شرطاً أولاً ثم جزاء ثم عطف عليه بالواو ثم ذكر جزاء آخر
 تعلق الاول بامان بالاول والثالث بالثاني ولو كان الجزاء واحداً كان المعلق بالثاني جزاء للاول فلا يقع ولو وجد
 الثاني قبل الاول ثم الاول وهذه المسائل في الصفحتين مع ايضاحها من الخاتمة كل من علق على صفة لم يقع
 دون وجودها الا اذا قال أنت طالق امس فانها تطلق للحال ولم أر الآن ما اذا علقه برؤيتها الهلال فزاد غيرها
 وينبغي الوقوع لان المراد دخول الشهر استثناء الكل من الكل باطل وفروغ عليه في النهاية من مسائل شتى
 من القضاء انه لو أقر بقبض عشرة دراهم جراد وقال متصلاً الا أنها يزوف لم يصح الاستثناء لانه استثناء الكل
 من الكل كما لو قال له على مائة درهم ودينار الامانة درهم ودينار لم يصح انتهي وفي الايضاح قبيل الايمان

اذا قال غلامى حوان سالم و بز يبع الابر يغاصح الاستثناء لانه فصل على سبيل التفسير فانصرف الاستثناء
الى المفسر وقد ذكرها جلة فصيح الاستثناء بخلاف ما لو قال سالم حرو بز يبع حوالا بز يغالنه أفرد كلا منهما
بالذكر فكان هذا الاستثناء بجملة ما تكلم به فلا يصح انتمى

كتاب العتاق

وتوابعه في ايضاح الكرماني رجل له خمس من الرقيق فقال عشرة من ممالكي أحرار الا واحد اعتق الخمس
لان تقريره تسعة من ممالكي أحرار وله خمسة فعتقوا ولو قال ممالكي العشرة أحرار الا واحد اعتق أربعة
منهم لانه ذكر العشرة على سبيل التفسير وذلك غلط منه فلما انصرف ذكر العشرة الى ممالكيه اذا وجبت
قيمة على انسان واخفاف المقومون فانه يقضى بالوسط الا اذا كان عليه على قيمة نفسه فانه لا يعتق حتى يؤدي
الشريكه كافي كتاب الظهيرية أحد الشرى يكن في العبد اذا أعتق نصيبه بلاذن شرى به وكان مؤسرافا
الشريكه أن يضعه حصته الا اذا أعتق في مرضه فلا ضمان عليه عند الامام خلافا لهما كذا في عتق الظهيرية
دعوة الاستيلاء تستند والتحريم يقتصر على الحال والاولى أولى وبيانه في الجامع مع عتق البعض كالمالكين الا في
ثلاث الاولى اذا عجز لا يردي الرق الثانية اذا جمع بينه وبين قن في البيع يتبعدي البطلان الى القن بخلاف
المالكين الثالثة اذا قتل ولم يترك وفاء لم يجب القصاص بخلاف المالكين اذا قتل عن غير وفاء فان القصاص
واجب ذكره الزيلعي في الجنائيات والثانية في السراج الوهاج والاولى في المتون التوأمان كالتولد الواحد
فالثاني يبيع الاول في أحكامه فاذا أعتق مافي بطنها فولدت توأمين الاول لاول من ستة أشهر والثاني لتمامها
فاكثر عتق الثاني تبع الاول بخلاف ما اذا اولدت الاول لتمامها فانه لا يعتق واحدهما الا في مسئلتين
الاولى من جنائيات الميسوط لو ضرب بطن امرأة فالقت جنينين فخرج أحدهما قبل موته والاخر بعد موته
وهما سميان ففي الاول غرة فقط الثانية نفاس التوأمين من الاول ومأثرته عقب الثاني لا من ملك ولده من
الزنا فانه يعتق عليه ومن ملك أخته لايه من الزنا لم يعتق ولو كانت أخته لاه من الزنا عتقت والفرق في غاية
البيان من باب الاستيلاء والتدبير وصية فيعتق المديون من الثلث الا في ثلاث لا يصح الرجوع عنه ويصح
عنها تدبير المكره صحيح لا وصيته ولا يبطله الجنون ويبطل الوصية والثلاث في الظهيرية التاقبت الى مدة
لا يمش الانسان اليها عابثا بيد معنى في التدبير على المختار فيكون مطلقا وفي الاجارة فتفسد الى نحو مائتي
سنة الا في النكاح فتأقبت فيفسد المتكلم بما لا يعلم معناه يلزمه حكمه في الطلاق والعتاق والنكاح
والتدبير الا في مسائل البيع والخلع على الصحيح فلا يلزمها المسال والاجارة والهبة والابراء عن الدين كما في نكاح
الجنانية المعتق لا يصح اقراره بالرق قلت الا في مسئلة لو كان المعتق مجهول النسب فأقر بالرق لرجل وصدقه
المعتق فانه يبطل اعتاقه كما في اقرار الخبيص الولاء لا يحتل الا بطلان قلت الا في مسئلتين وهى المذكورة فانه
بطل الولاء باقراره والثانية لو ارتدت العتقة وسببت فاعتقها السابى كان الولاء وبطل الولاء عن الاول كما في
اقرار الخبيص لو اختلف المولى مع عبده في وجود الشرط فالقول للمولى الا في مسائل كل أمة في حرة الامة
خبازة الامة اشتريتها من زيد الامة فكسحتها البارحة الامة ثيبا في هذه المسائل الاربعة اذا أنكرت ذلك
الوصف وادعاه فالقول لها بخلاف ما اذا قال الامة بكرا أو لم أشترها من فلان أو لم أطأها البارحة أو
الاخراسانية فالقول له وتماه في ايمان الكافي المدر اذا خرج من الثلث فانه لا سعاية عليه الا اذا كان السيد
سغيها وقت التدبير فانه يسعى في قيمته مدبرا كما في الجنانية من الجور فيما اذا قتل سيده كافي شرحنا المدبر في
زمن سعايته كالمالكين عنده فلا تقبل شهادته كافي البرازية في العتق في المرض وجنانيته جنانية المالكين كما
في الكافي وفردت عليه لا يجوز نكاحه مادام يسعى وعندهما حمديون في الشكل

كتاب الايمان

المعرفة لا تدخل تحت النكرة الا المعرفة في الجزاء كذا في ايمان الظهيرية عين اللغو لا مؤنخدة
فيها الا في ثلاث الطلاق والعتاق والذكر كافي الخلاصة لا يجوز تعميم المشترك الا في اليقين حلف

لا يكلم مولاه وله أعلن وأسفلون فايهم كالم حنث كما في المبسوط فبطلت الوصية للمولى والحالة هذه
ولو وقف عليهم كذلك فهي للفتراء لا يكون الجمع للواحد الا في مسائل وقف على أولاده وليس له
الاولد واحد بخلاف بنيه وقف على آثار به المقيمين في بلد كذا فلم يبق منهم فيها الا واحد كما في العمدة حلف
لا يكلم اخوة فلان وليس له الا واحد حلف لا يأكل ثلاثة أرغفة من هـ ذالجب وليس فيه الا واحد كما في
الواقعات حلف لا يكلم الفقراء والمساكين والارجال حنث بواحد بخلاف رجال حلف لا يركب دواب فلان
لا يلبس ثيابه لا يكلم عبيده ففعل بثلاثة حنث حلف لا يكلم زوجات فلان واصدقاه واخوته لا يحث الا بالكل
والاطعمة والنساء والثياب مما يحث فيه بفعل البعض كما في الواقعات لا يحث الحالف بفعل بعض المخوف
عليه الا في مسائل حلف لا يأكل هـ ذالطعام ولا يمكن أكله في مجلس واحد حلف لا يكلم فلانا وفلانا او يا
أحدهما كلام هؤلاء القوم أو كلام أهل بغداد على حرام فكلم واحد الكل من الواقعات الهـ فبشر امرأة
فيحث بها في قوله ان تزوجت امرأة الا في مسألة لا يشتري امرأة لم يحث بالصغيرة الايمان مبنية على الالفاظ
لا على الاعراض فلو حلف لغيره اليوم بألف فاشترى رغيها بألف وغدا به بر ولو حلف ليعتق اليوم مملوكا
بألف فاشترى مملوكا بألف لا يساويها فاعتقه بر الا في مسائل حلف لا يشتري بهشرة حنث بأحد عشر ولو حلف
البائع لم يحث به لان مراد المشتري المطاعة ومراد البائع المفردة ولو اشترى أو باع بتسعة لم يحث لان المشتري
مسقة نقص والبائع وان كان مسـ تزد الكس لا حنث بالقرض بلا مسمى وقامه في الجامع من باب المساومة
حلف لا يحلف حنث بالتعليق الا في مسائل ان يعلق بأفعال القلوب أو يعلق بمجيء الشهر في ذوات الاشهر أو
بالتطليق أو يقول ان أدبت لي كذا فأنف حرون عجزت فانك رفيق أو ان حضنت خمسة أو عشرة من حيضة
أو بطلوع الشمس كما في الجامع الحالف على عقد لا يحث الا بالابحباب والقبول الا في تسع مسائل فانه يحث
بالإيجاب وحده الهبة والوصية والافرار والابراء والا باحة والهـ مدقة والاعارة والقرض والاستمراض
والكفالة ان تزوجت النساء واشترى العبيد أو كملت الناس أو بني آدم أو أكلت الطعام أو طعمها أو
شربت الشراب أو شربا فاحث بواحد للجنس ولو قال نساء أو عبيد اقبلة لثلاثة للجمع ولو نوى الجنس في الكل
صدق للعقيقة المعلق يتأخر والمضاف يقارن قال لا يجزية أنت طالق قبل ان أتزوجك بشهر أو أطبق لا ينفق
ولو قال اذا تزوجت فأنف طالق قبل ذلك بشهر فتزوجها قبل الشهر لا تطلق وبعده تطلق النية انما نهمل
في المفروط وهي مسألة ان أكلت ونوى طعاما دوا طعام اذا قال ان خرجت ونوى السفر المتنوع وفيما اذا
حلف لا يتزوج ونوى حشمة أو عربية المعرف لا يدخل تحت المنكر قال ان دخل داري هـ هذه أحد أو كلم
غلامي هذا أو ابني هـ أو أضاف الى غيره لا يدخل المالك لغيره بخلاف النسبة ولو لم يصف يدخل لنفسه كبره
الا في الاجزاء كاليد والرأس وان لم يصف للاتصال الفعل يتم بفعله مرة ويجعله أخرى قال ان شتمته في المسجد
أو رميت اليه فشرط حنثه كون الفاعل فيه وان ضربته أو جرحته أو قتلته أو رميته كون المحل فيه الشرط
مقى اعترض على الشرط يقدم المؤخر المعلق بشرطين ينزل عندهما أو خرجها أو باحدهما عند الاول والمضاف
بالعكس مقابلة الجمع بالجمع تنقسم بالمفرد لا وصف الشرط كالشرط الخبر المصدق وغيره الا ان يصله بالباء
وكذا الكناية والعلم والبشارة على المصدق في الظرفية وتجعل شرطا للندرة المالكية تزول بزوال ملكه
وكونه مشتركا لا الاول اسم المفرد سابق والوسط فردين عددين متساويين والا فمفرد لاحق أو في النفي نعم
وفي الاثبات تخص الوصف المعتاد معتبر في الغائب لا في العيين اضافة ما يمتد الى زمن لاستغراقه بخلاف غيره
الوقت الموصوف معروف لا شرط

كتاب الحدود والتعزير

اذا صار انشافي حنثا ثم عاد الى مذهبه رجع عند البعض لانقلاله الى المذهب الادون كذا في شفعة البرازية
من آذى غيره بقول أو فعل يعزرك في التارخانية ولو بغير العين ولو قال لذي يا كافر ياثم ان شق عليه كذا
في القنية وضابط التعزير كل معصية ليس فيها حد مقدرفه التعزير وظاهرا فصارهم انه يعز رعى ما فيه

الكفارة ولم أره مسلم دخل دار الحرب وارتكب ما يوجب الحد والعقوبة ثم رجع اليه لم يؤخذ به الا في القتل فتجب الديية في ماله عمداً أو خطأ بعز رعي الورع البارد كمن ينفخ بوقرة كذا في التاتار خانية قال له ما فاسق ثم أراد اثبات فسقه باليمين لم تقبل لانه لا يدخل تحت الحكم كما في القنبلة التعز لا يسقط بالتوبة كالحمد كذا في الميتة من له دعوى على رجل فلم يحمله فامسك أهله بالظلمة بغير كفالة فقيدهم وحبسوهم وضربوهم وغرموهم بدرهم عزركذا في الميتة رجل خدع امرأة انسان وأخرجها وزوجها من غيره أو صغيرة يحبس الى أن يحدث توبة أو يموت لانه ساع في الارض بالفساد كذا في قضاء الولو الجنية رجل علق عتق عبده على زناه فادعى العبد وجود الشرط حلف المولى فان نكل عتق واختلفوا في كون العبد قاذفا كما في قضاء الولو الجنية وفي مناقب الكردي حرمة اللواط عقابية فلا وجود لها في الجنة وقيل سمعية فلها وجود فيها وقيل يخاف الله تعالى طائفة يكون نصفها الاعلى على صفة الذكور والنصف الاسفل على صفة الاناث والصحيح هو الاول انتهى وفي الميتة ان الاب يعز راذاشتم ولده مع كونه لا يحمله واستثنى الشافعي من لزوم التعز برذوى الهبات فلا تعز برعايهم واختلفوا في نفس بره فقبل صاحب الصغيرة فقط وقيل من اذا اذنب ندم ولم أره لاحبابنا

﴿ كتاب السير ﴾

باب الردة تجبيل الكافر كفر فلو سلم على الذي تجبيل كافر ولو قال المجوسي بأسماءى تجبيل كافر كذا في صلاة الظهيرية وفي الصغرى الكفر شئ عظيم فلا تجعل المؤمن كافر امي وجبت رواية أنه لا يكفر لا تصح ردة السكران الا الردة بسب النبي صلى الله عليه وسلم لم فانه يقتل ولا يعفى عنه كذا في البرازية كل كافر تاب فقتلته مقبولة في الدنيا والآخر الاجاعة الكافر بسب نبي وبسب الشيخين أو أحدهما وبالسرور لأمراه وبالزندقه اذا أخذ قبل توبته كل مسلم ارتد فانه يقتل ان لم يتب الا المرأة ومن كان اسلامه تبعها والصبي اذا أسلم والمكره على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين ومن ثبت اسلامه برجلين ثم رجعا كما في شهادات الميتة حكم الردة وجوب القتل ان لم يرجع وحبط الاعمال مطلقا لكن اذا أسلم لا يقضيها الا المجمع كالكافر الاصلى اذا أسلم لم يبطل ما رواه لغيره من الحديث فلا يجوز زلا سماع منه أن يرويه عنه بعد ردة كما في شهادات الولو الجنية وبينونة امرأته مطلقا وبطلان وقفه مطلقا واذامات أوقعت على ردة لم يبدن في مقابر المسلمين ولا أهل ملته وانما ياتي في حفرية كالكلب والمرتد أقمح كفران الكافر الاصلى الايمان تصديق محمد صلى الله عليه وسلم في جميع ما جاء به من الدين ضرورة الكفر تركه كذيب محمد صلى الله عليه وسلم في شئ مما جاء به من الدين ضرورة ولا يكفر أحد من أهل القبلة الا بحدود ما أدخله فيه وحاصل ما ذكره أمحبابنا في الفتاوى من ألفاظ التكفير يرجع الى ذلك وفيه بعض اختلاف لكن لا يفتي بما فيه خلاف بسب الشيخين ولعنهما كافر وان فضل علماء عليهم ما فبتدع كذا في الخلاصة وفي مناقب الكردي يكفر اذا أنكر خلافتهما أو بعضهما المحبة النبي لهما واذ أحب عليا أكثر منهم الا يؤخذ به انتهى وفي التهذيب ثم انما يصبر مرتد ابان كاره ما وجب لأقراره أو ذكرا لله تعالى أو كلامه أو واحد من الانبياء بالاسم ثم انتهى يقتل المرتد ولو كان اسلامه بالفعل كالصلاة بجماعة وشهود مناسب المجمع مع التلمية انه كاره الردة توبة فاذا شهدوا على مسلم بالردة وهو منكر لا يتعرض له لانه كاذب الشهود والعدول بل لان كاره توبة ورجوع كذا في فتح القدير فان قلت قد قال قبله وتقبل الشهادة بالردة من عدلين فما فائدة قلت ثبوت ردة بالشهادة فوانكارها توبة فتثبت الاحكام التي للمرتد ولو تاب من حبط الاعمال وبطلان الوقف وبينونة الزوجة وقوله لا يتعرض له انما هو في مرتد تقبل توبته في الدنيا اماما لا تقبل توبته فانه يقتل كالردة بسب النبي صلى الله عليه وسلم والشيخين كما قدمناه واخذنا في تكفير معتقد قطع المسافة البعيدة في زمن يسير للولي ولا يكفر بقوله لا أصلي الا بخود الا بشرط في صحة الايمان بمحمد عليه الصلاة والسلام معرفة اسم أبيه بل تكفي معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم وصف الله تعالى بمحضه عز وجل فقالت كنت ظفنت ان الله تعالى في السماء كمرت ولا يكفر بقوله أنا فرعون أنا

ادليس الا اذا قال اعتقادي كاعتقاد فرعون واختلافوا في كفر من قال عند الاعتذار كنت كافرا فاسلمت قيل
 لها أنت كافرة فقالت أنا كافرة كفرت استحلل اللواط بزوجته كفر عند الجمهور ويكفر بوضع رجله
 على المصحف مستخفا والا لا استهزاء بالعلم والعلماء كفر ويكفر بانكار أصل الوتر والاضحية وترك
 العبادة تهوانا أي مستخفا وأما اذا تركها متكاسلا أو مؤولا فلا وهي في المجتبى ويكفر بادعاء علم الغيب
 وتكفر بقوله لا أعرف الله تعالى الاستهزاء بالاذان كفر لا بالمؤذن قال الثبوت الكفار ودار الحرب خير
 من دار الاسلام والمسلمين لا يكفر الا اذا أراد أن دينهم خير ولا يكفر بقول المسلم عليه ان رديت السلام ارتكبت
 كبيرة عظيمة ولا يكفر بقوله لا تعجب فتهلك فان موسى عليه السلام أعجب بنفسه فهلك وبسته قسرفان قسمه
 بما يكون كفرا كفر قيل له قل لا اله الا الله فقال لا أقول لا يكفر ولا يكفر ان قال امرأى أحب الى من الله ان
 أراد محبة الشهوة وان أراد محبة الطاعة كفر عبادة الصنم كفر ولا اعتبار بما في قلبه وكذا الوضوء بقوله
 عليه السلام أو كشف عنده عورته وكذا الوضوء عيسى لم يسجد له وكذا اتخاذ الصنم لذلك وكذا الاستخفاف
 بالقرآن أو المسجد ونحوه مما يعظم ولو استعمل نجاسة بقصد الاستخفاف فكذلك وكذا الوتر تزيار اليهود
 والنصارى دخل كنيسة ثم أطمع ولم يدخل ولو قال كنت استهزئ بهم ولا اعتقد دينهم صدق ديانة ويكفر اذا شئت
 في صدق النبي صلى الله عليه وسلم أو سمعه أو فقهه أو صغره وفي قوله مسجد خلاف والاصح لا كتمينه ان
 لا يكون الله بعثه ان لم يكن عداوة ولو ظن الفاجر نبيا فهو كافرا لا كني ويكفر بنفسه الانبياء الى القوا حش
 كتمهم على الزنا ونحوه في يوسف لانه استخفاف بهم وقيل لا ولو قال لم يصحوا حال النبوة وقبلها كفر لانه رد
 النصوص اذ لم يعرف ان محمدا آخر الانبياء فليس بعلم لانه من الضروريات

كتاب اللقيط واللقطة والآبى والمفقود

يجعل الجعل لراد الا ببق الا اذا رده من في عيال السيد أو رده أحد الابوين مطلقا أو الابن الى أحدهما أو أحد
 الزوجين للآخر أو وصى اليتم أو من بعوله أو من استعان به مال كفي رده اليه أو رده الساطان أو الشحنة
 أو الحفر فالمستثنى عشرة من اطلاق المتون لو أراد الملتقط الانتفاع بها بعد التمر يف وكان غنيما لم يجعل له
 وان كان فقيرا كذلك الا بذن القاضي كما في النكاح الصبي في الانتقاط كالبالغ والعبد كالحرة وان رده العبد
 الا ببق فالجعل لم يولاه ان أشهد راد الا ببق انه أخذه ليرده على مالكه انتفى الضمان عنه واستحق الجعل
 والا فلا فيهما

كتاب الشركة

الفتوى على جوازها بالفلوس الثبر لا يصلح الا في موضع يجري فيه مجرى النقود للمفاوض العقد مع من لا تقبل
 شهادته له لا تجوز شركة القراء والوعاظ والدلائل والشهادين والحققت بهم الشهود في المحاكم وان شرطوا
 الربح للعامل أكثر من رأس ماله يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل مضاربة ولو شرط الربح
 للدافع أكثر من رأس ماله لم يصح الشرط ويكون مال الدافع عند العامل بمناعة ولكل واحد منهما رأس
 ماله كما في السراجية اذا عمل أحد الشرىكين دون الآخر بعد رأى وبغيره فالربح بينهما بخلاف ما اذا تقبل ثلاثة
 عمال من غير عقد شركة فعمل أحدهم كان له ثلث الاجر ولا شيء للآخرين ما اشترت اليوم من أنواع التجارة
 فهو بيني وبينك فقال نعم جاز ولو اشترى شيئا فقال اشركني فيه فقال قد أشركت في شيء جاز لأن يكون قبل
 قبضته غنى أحد هاشم يكره عن الخروج وعن بيع النسيئة جاز ليس لأحدهما السفر بغير اذن الآخر فان
 سافر فهلك لم يضمن فيما لا أجل له ولا مؤنة والربح بينهما اتكراه الشركة مع الذي اختلف رب المال مع
 المضارب في التقييم والاطلاق فالقول لا غنارب وفي وكالة القول للموكل ولو اختلف المولى مع غرماء
 العبد فالقول لهم

كتاب الوقف

ولو وقف على المصالح نهى للامام والخطيب والقيم وشراء الدهن والحصر والمراوح كذا في منظومة ابن

وهي ان كل من بني في أرض غيره بامر فالبنا على الكها ولو بني لنفسه بلا أمر فهو له وله رفعه الا أن يضر
بالأرض وأما البناء في أرض الوقف فان كان الماني المتول عليه فان كان بمال الوقف فهو وقف وان كان من
ماله للوقف أو أطلق فهو وقف وان كان لنفسه فهو له وان لم يكن متوليا فان كان اذن المتولي ليرجع به
فهو وقف والا فان بني للوقف فوقف وان لنفسه أو أطلق له رفعه ولو لم يضر وان أضر فهو ما مضى له
فليتر بص الى خلاصه وفي بعض الكتب للناظر عقد كما بذل القيمتين للوقف من غير متزوع بمال الوقف
الناظر اذا أخرجت فان الاجارة لا تنسخ الا اذا كان هو الموقوف عليه وكان جبيع الربيع له فانها تنسخ
بموته كما حرره ابن وهبان معز الى عدة كتب ولكن اطلاق المتون بخلافه الاستدانة على الوقف لا يجوز الا
اذا احتج اليها المصلحة الوقف كتهجير وشراء بذر فحوز بشرطين الاول اذن القاضي الثاني ان لا يتيسر اجارة
المدين والصرف من اجرتها كما حرره ابن وهبان وليس من الضرورة الصرف على المستحقين كافي القيمة
والاستدانة القرض والشراء بالنسيئة وهل يجوز للمتولي أن يشتري متاعا كثيرا من قيمته ويبيعه ويصرفه
على العمارة ويكون الربح على الوقف الجواب نعم كما حرره ابن وهبان لا يشترط لصحة الوقف على شيء وجود
ذلك الشيء وقتة فلو وقف على أولاد زيد ولولده مع وتصرف الغلة الى الفقراء الى أن يوجد له ولد واختلفوا
فيما اذا وقف على مدرسة أو مسجد وهياكلها البناء قبل أن يبنيه والصحيح الجواز اخذ من السابقة كما في فتح
القدیر اقالة الناظر عقدا لاجارة جائزة لافي مسئلتين الاولى اذا كان العائد ناظرا قبله كما فهم من تعليمهم الثانية
اذا كان الناظر يجهل الاجرة كافي القيمة ومشى عليه ابن وهبان استبدال الوقف العامر لا يجوز الا في
مسائل الاولى لو شرطه الواقف الثانية افاضه به غاصب وأجرى الماء عليه حتى صار بحرا لا يصلح للزراعة
فيضمنه القيم القيمة ويشتري بها الأرض ابدا لثالثه أن يجهده الغاصب ولا يضمنه وهي في الخامسة الرابعة أن
يرغب انسان فيه يبدل أكثر غلة وأحسن وصفا فيحوز على قول أبي يوسف وعليه الفتوى كما في فتاوى قارى
الهداية اجارة الوقف باقل من اجرة المثل لا يجوز الا اذا كان لا يرغب أحد في اجارته الا بالاقل وفيما اذا كان
النقصان يسيرا بشرط الواقف يجب اتباعه لقوله لم شرط الواقف كنص الشارع أى في وجوب العمل به وفي
المفهوم والدلالة كما بيناه في شرح الكنترا في مسائل الاولى شرط ان القاضي لا يعزل الناظر فله عزل غيره
الاهل الثانية شرط أن لا يؤجر وقفه أكثر من سنة والناس لا يرغبون في استئجاره سنة أو كان في الزيادة
نفع للفقراء فللقاضي المخالفة دون الناظر الثالثة لو شرط أن يقرأ على قبره فالتعيين باطل الرابعة
شرط أن يتصدق بفاضل الغلة على من يسأل في مسجد كذا كل يوم لم يراع شرطه فلا قيم التصديق
على سائل غير ذلك المسجد أو خارج المسجد أو على من لا يسأل الخامسة لو شرط للمستحقين خبزاً أو
لحماء معينا كل يوم فلا قيم أن يدفع القيمة من النقد وفي موضع آخر لم يطلب العين وأخذ القيمة
السادسة يجوز الزيادة من القاضي على معلوم الامام اذا كان لا يكفيه وكان عالما بقياس السابعة شرط الواقف
عدم الاستبدال فللقاضي الاستبدال اذا كان أصم لا يجوز للقاضي عزل الناظر بشرط له بلاخيانة ولو
عزله لا يضر به عزولا ولا الثاني متوليا كذا في فصول العمادى ويصح عزل الناظر بلاخيانة ان كان
منسوب القاضي اذا عزل القاضي الناظر ثم عزل القاضي فتقدم المخرج الى الثاني وأخبره ان الاول عزله
بلا سبب لا يضر به ولا لكن بامر به ان يشبث عنده انه أهل للولاية فاذا أثبت أماده ليس للقاضي عزل الناظر
بجرد شكايه المستحقين حتى يشتموا عليه بخيانة وكذا الوصى الواقف اذا عزل الناظر فان شرط له العزل حال
الوقف صح اتفاقا والا عند محمد ويصح عند أبي يوسف ومشايخنا اختيار واقول الثاني والصدرا اختيار قول
محمد وعلى هذا الاختلاف لومات الواقف فلا ولاية للناظر لكونه وكيلاعنه فيملك عزله بلا شرط وتبطل ولايته
بموته وعند محمد ليس بوكيل فلا يملك عزله ولا تبطل بموته والاختلاف فيما اذا لم يشترط له الولاية في حياته وبعد
حياته وأما لو شرط ذلك لم تبطل بمرته اتفاقا هذا حاصل ما في الخلاصة والبرازية والفتوى على قول أبي يوسف
كافي الولوالية وفي العتابة لو لم يجهل الواقف له قيمة فغصب القاضي له قيمة وقضى بقوامته لم يملك الواقف

اخراجه اه ولم ارحكم عزل الواقف للدرس والامام الذي ولاهما ولا يمكن الحاقه بالنظر لتعليقهم اقصاه عزله
 عند الثاني بكونه وكيل عنه وليس صاحب الوظيفة وكيل عن الواقف ولا يمكن منعه عن العزل مطلقا لعدم
 الاشتراط في أصل الايقاف لكونهم جعلوا له نصب الامام والمؤذن بلا شرط لما في البرازية الباني أولى بنصب
 الامام والمؤذن ولذا الباني وعشيرته أولى من غيرهم بنى مسجد في محلة فنازعه بعض أهل المحلة في العمارة
 فالباني أولى مطلقا وان تنازعه في نصب الامام والمؤذن مع أهل المحلة ان كان ما اختاره أهل المحلة أولى من
 الذي اختاره الباني فما اختاره أهل المحلة أولى وان كانا سواء فنصب الباني أولى اه كثر في زماننا اجارة
 أرض الوقف مقبلا ومرا حافصين بذلك لزوم الاجروان لم يروا بماء النيل ولا شق في صحة الاجارة لانهم لا يستأجر
 للزراعة وهما منفعتان مقصودتان لما في اجارة الهداية الارض تستأجر للزراعة وغيرهما قال في النهاية أي
 لغير الزراعة فحوا البناء وغرس الاشجار ونصب القسطاط ونحوها وفي المعراج وقع التقدير من البيع الفاسد
 ولا تجوز اجارة المراعي أي الكلا والحيلة في ذلك ان يستأجر الارض لضرب في ساطط أو يجعلها حظيرة
 لغنمه ثم يستبيع المرعي وذلك يفي الحيلة ان يستأجر الايقاف الدواب أو منفعة أخرى اه والحاصل ان
 المقييل مكان القبولولة وهي النوم نصف النهار قال الرازي في تفسير الفرقان المقييل زمان القبولولة ومكانها وهو
 الفردوس في الآية وهي اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا وأحسن مقيلا وفي القاموس القائلة نصف النهار
 قال قتيلا وقائلة وقبولولة ومقالا ومقبلا اه وأما المراح فقال في القاموس اروح الابل ردها الى المراح بالضم
 الماوى في المساء وفي الصباح اراح ابله ردها الى المراح وفي المصباح اراح ابله راح العشي وهو من الزوال الى
 الليل والمراح بضم الميم حيث تأوى الماشية بالليل والمناخ والمأوى مثله وفتح الميم بهذا المعنى خطأ لانه اسم
 مكان واسم المكان والزمان والمصدر من افعل بالالف مفعول بضم الميم على صيغة اسم المفعول وأما المراح بالفتح
 فاسم الموضع من راحت بغير ألف واسم المكان والزمان من الثلاثي بالفتح والمراح أيضا الموضع الذي يروح
 القوم منه أو يروحون اليه اه فرجع معنى المقييل في الاجارة الى مكان القبولولة ويدل على صحته قوله
 لو استأجرها لنصب القسطاط جاز لانه للقبولولة ورجع معنى المراح الى مكان مأوى الابل ويدل على صحته
 قوله لو استأجرها لاييقاف الدواب أو يجعلها حظيرة لغنمه جاز تخليته البعيدة باطله فلا يستأجر قرية وهو بالمصر
 لم يهيج تخليتها على الاصح كما في الخاتمة والظاهر بقرينة في البيع والاجارة وهي كثيرة الوقوع في اجارة الاوقاف
 فينبغي للمتولى ان يذهب الى القرية مع المستأجر فيخلى بينه وبينها أو يرسل وكيله أو رسوله احياء مال الوقف
 أقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا وأنه يستحق الربيع دونته وصدقه فلان صح في حق المقردون غيره
 من اولاده وذريته ولو كان مكتوب الوقف بخالفه حمل على ان الواقف رجح على ما شرطه وشرط ما أقربه
 المقرذ كره ان يضاف في باب مستقل وأطال في تقريره ما شرطه الواقف لاثني ليس لاحدهما الانفراد الا اذا
 شرط الواقف الاستبدال لنفسه وللاخر فان الواقف الانفراد لاغلان كما في فتاوى قاضي خان ومقتضاه لو
 شرط لهما الادخال والاصحاح ليس لاحدهما ذلك ولو بعد موت الآخر فيبطل ذلك الشرط بموت أحدهما وعلى
 هذا الوشرط النظر لهما فبات أحدهما أقام القاضي غيره مقامه وليس للباقي الانفراد الا اذا أقامه القاضي كما
 في الاسماء الناظر وكيل الواقف عند أبي يوسف ووكيل الفقراء عند محمد في عزل بوث الواقف عند أبي
 يوسف وله عزله ويطل ما شرطه له بموته خلافا ل محمد في السكل الدور والحرايت المسبلة في يد المستأجر
 يسكنها بغين فاحش بنصف اجرة المثل أو نحوها لا يذره أهل المحلة بالسكوت عنه اذا لم يكن لهم رفعه ويجب على
 الحاكم ان يأمره بالاستئجار بأجر المثل ويجب عليه تسليم زائد السنين الماضية ولو كان القيم ساكتا مع
 قدرته على الرفع الى القاضي لاغرامة عليه وانما هي على المستأجر واذا نظر الناظر بمال الساكن فله اخذ
 النقصان منه فيصرفه في مصرفه قضاء وديانة كذا في القنية عزل القاضي قاضي القيم انه قد أجرى له كذا
 مشاهرة أو مساهمة وصدقه الممزول فيه لا يقبل الا ببينة ثم ان كان ما عينه أجر مثل عمله أو دونه بعطيه الثاني
 والايجد الزيادة ويعطيه الباقي اه يصح تعليق التقدير في الوظائف اخذ من جواز تعليق القضاء

والامارة بجامع الولاية بلومات المعلق بطل التقرر يرفاذا قال القاضي ان مات فلان أو شغرت وظيفة كذا فقد
 فررتك فيها صح وقد ذكره في أنفع الوسائل تفقها وهو فقه حسن وفي فوائد صاحب المحيط للامام والمؤذن
 وقف فلم يستوفيا حتى ماتا سقط لانه في معنى الصلة وكذا القاضي وقيل لا يسقط لانه كالاجرة اه ذكره في
 الدرر والفرور وجزم في البغية تلخيص الفقيه بأنه يورث ثم قال بخلاف رزق القاضي وفي الذبوع للاسيوطي
 فرع يذكرفيه ماذ كره أصحابنا الفقهاء في الوظائف المتعلقة بالآوقاف أو قاف الامراء والسلاطين كلها ان
 كان لها أصل من بيت المال أو ترجع اليه فيجوز لمن كان بصفة الاستحقاق من عالم للعالم يوم الشريعة أو
 طالب العلم كذلك وصوفي على طريقة الصوفية من أهل السنة ان يأكل مما وقفوه غير متقيد بما شرطوه
 ويجوز في هذه الحالة الاستتابة بعذر وغيره ويتناول المعلوم وان لم يباشرو ولا استتابة واشتراك الاثنين
 فاكثر في الوظيفة الواحدة والواحد عشرة وظائف ومن لم يكن بصفة الاستحقاق من بيت المال لم يحل له
 الاكل من هذا الوقف ولو قرره الناظر وباشر الوظيفة لان هذا من بيت المال لا يتحول عن حكمه الشرعي
 يجعل أحدا وما يتوجه كثير من الناس من يقول في ملك الذي وقف فهو توهم فاسد ولا يقبل في باطن الامراء
 آوقاف أرض ملكوها أو وقفوها فلها حكم آخر وهي قابلة بالنسبة الى تلك وإذا عجز الواقف عن الصرف الى
 جميع المستحقين فان كان أصله من بيت المال روعي فيه عسفة الاحقية من بيت المال فان كان في أصل
 الوظائف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن ليس كذلك فقدم الاولون عن غيرهم من العلماء وطلبة
 العلم وآل الرسول صلى الله عليه وسلم وان كانوا كلهم بصفة الاستحقاق منه قدم الاحوج فالاحوج فان
 استوفوا في الحاجة قدم الاكبر فالأكبر فقدم المدرس ثم المؤذن ثم الامام ثم القيم وان كان الوقف ليس
 مأخوذا من بيت المال اتبع فيه شرط الواقف فان لم يشترط تقديم أحدهم يقدم فيه أحدهم بغيره على كل
 منهم بجميع أهل الوقف بالسوية أهل الشعائر وغيرهم انتهى بلفظه وقد اغتر بذلك كثير من الفقهاء
 في زماننا فاستباحوا تناول معالم الوظائف بغير مباشرة أو مع مخالفة الشروط والحال ان مانع
 الاسيوطي عن فقهاءهم انما هو فيما بقي لبيت المال ولم يثبت له ناقل وأما الاراضي التي باعها السلطان
 وحكم بخصه ببيعها ثم وقفها المشتري فانه لا بد من مراعاة شرائطه فان قلت هل في مذهبه بذلك أصل قلت
 نعم كما بينته في التحفة المرضية في الاراضي المصرية وقد سئل عن ذلك المحقق ابن الهمام فأجاب بأن الامام
 البيع اذا كان بالمسلمين حاجة والعياد بالله تعالى وبينت في الرسالة انه اذا كان فيه مصلحة مع
 وان لم يكن لحاجة كبيع عقار القيمة على قول المتأخرين المفتي به فان قلت هذا في آوقاف الامراء ما في آوقاف
 السلاطين فلا قلت لا فرق بينهما فان السلطان اشراء من وكيل بيت المال وهي جواب الواقعة التي اجاب
 عنها المحقق ابن الهمام في فتح القدير فانه سئل عن الاشرف برسباي اذا اشترى من وكيل بيت المال أرضا ثم
 وقفها فأجاب بما ذكرناه أما اذا وقف السلطان من بيت المال أرضا للمصلحة العامة فذكر قاضيخان في فتاواه
 جوازه ولا يراعي ما شرطه دائما وأما استواء المستحقين عند الضيق فتحالف اساني مذهبا ما في الحاوي
 القدسي الذي يبدأ به من ارتفاع الوقف بعمارة شرط الواقف أم لا ثم ما هو أقرب الى العمارة وأعم للمصلحة
 كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة بصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك انتهى وظاهره ان
 المتقدم في الصرف الامام والمدرس والوقاد والفراش وما كان بمعناهم لتغييره بالكاف فيا كان بمعناهم الناظر
 وينبغي الخاق الشاذ من العمارة والكا تبت بهم لاني كل زمان وينبغي الخاق الخافي المباشر للجماعة بهم والسواق
 ملحق بهم أيضا والخطيب ملحق بالامام بل هو امام الجماعة وليكن قيدا للمدرس بمدرس المدرسة وظاهره اخراج
 مدرس الجامع ولا ينبغي ما بينهما من الفرق فان مدرس المدرسة اذا غاب تعطلت المدرسة فهو أقرب الى
 العمارة كمدرسي الروم أما مدرس الجامع كما كثر المدرسين بمصر فلا يكون مدرس المدرسة من الشعائر
 الا اذا لزم التدريس على حكم شرط الواقف أما مدرس زمانا فلا كما لا يخفى وظاهره ما في الحاوي تقديم الامام
 والمدرس على بقية الشعائر لتغييره ثم فاذا علمت ذلك ظهر لك ان الشاهد والمباشر والشاذ في غير زمن العمارة

والمزملاني والشحنة وكاتب الغيبة وخازن الكتب وبقية أبواب الوظائف ليسوا منهم وينبغي الحاق المؤذنين
بالامام وكذا الميعاني لكثرة الاحتياج اليه للسجود وظاهر ما في الحاوي تقديم من ذكرناه ولو شرط الواقف
الاستواء عند الضيق لانه جعلهم كالعمارة ولو شرط استواء العمارة بالمستحقين لم يعتبر شرطه وانما تقدم عليهم
فكذلكهم الجائز في الاوقاف لما شبهه الاجرة وشبهه الصدقة فيعطى كل شبه ما يناسبه فاعتبرنا
شبهه الاجرة باعتباره من المباشرة وما يقابل به من المعلوم والحل للاغنية وشبهه الصدقة باعتباره انما اذا قبض المستحق
المعلوم ثم مات او عزل فانه لا يسترد منه حصته ما بقي من السنة وشبهه الصدقة لتصح أصل الوقف فانه لا يصح
على الاغنية ابتداء فاذا مات المدرس في أثناء السنة مثلما قبل بحج الغلة وقبل ظهورها وقد باشر مدة ثم مات
او عزل ينبغي أن ينظر وقت قسمة الغلة الى مدة مباشرةه والى مباشرة من جاءه من بعده ويبسط المعلوم على
المدرسين وينظر كم يكون منه للمدرس المنفصل والمتصل فيعطى بحسب مدته ولا يعتبر في حقه اعتبار زمان
بحج الغلة وادراكها كما اعتبر في حق الاولاد في الوقف بل يفتقر الى حكم بينهم وبين المدرس والفقير وصاحب
وظيفة ما وهذا هو الاشبه بالفقير والاعدل كذا حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل ثم اعلم أن اعتبار زمن بحج
الغلة في حق الاولاد في غير الاوقاف المؤجرة على الاقساط الثلاثة كل أربعة أشهر قسط فيجب اعتبار ادراك
القسط فكل من كان مخلفا قبل تمام الشهر الرابع حتى تم وهو مخلوق استحق القسط ومن لا فلا كما في فتح
القدر لا تنفسخ الاجارة بموت المؤجر للوقف الا في مستثنين ما اذا أجزا الواقف ثم ارتد ثم مات له بطلان الوقف
بردته فانتقلت الى ورثته وفيما اذا أجزأ رضه ثم وقفها على معين ثم مات تنفسخ ذكره ابن وهبان في آخر شرحه
الناظر اذا أجزأ ناسا فمروا بومال الوقف عليه لا يضمن كذا في التا تاريخية بخلاف ما اذا فرط في خشب الوقف
حق ضاع فانه يضمنه أقربار في بدغيره بانها وقف وكذبه ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفا مؤاخذه بزعمه
وقد كتبنا نظائر ما في الاقرار وقعت حادثة وقف الامير على فلان ثم على اولاده ثم من بعدهم على اولادهم ثم
على اولاد اولادهم ثم من بعدهم على ذريتهم وفاساهم وعقبهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد
الذكور صرف الى كذا فهل قوله من الذكور خاصة فيدل للاباء والابناء حتى لا تستحق أنثى ولا ولد أنثى أم هو قيد
في الابناء دون الاباء حتى يستحق ولد الذكر ولو من اولاد الاناث أم هو قيد للاباء دون الابناء حتى يستحق ولد
الذكر ولو كان أنثى فاجبت هو قيد في الاباء دون الابناء لان الاصل كون الوصف بعد متعاطفين للاخير كما
صرحوا به في باب المحرمات في قوله تعالى (من نسائككم الا الذي دخلتم بهن) بعد قوله تعالى (وأهات نسائككم
وربائبكم) ولان الظاهر ان مقصوده حرمان اولاد البنات لكونهم ينسبون الى آبائهم ذكورا كانوا أو أناثا
وتخصيص اولاد الابناء ولو كانوا أناثا لكونهم ينسبون اليهم ويقر بنه قوله بعد فاذا انقرض اولاد الذكور
ولم يقل أبناء الذكور ولا أبناء الاولاد والله سبحانه وتعالى أعلم ثم بلغني أن بعض الشافعية جعله قيد في الاباء
والابناء ووافق به بعض الحنفية ثم أيت الامام الاسنوي في التمهيد نقل أن الوصف بعد الجمل يرجع الى
الجميع عند الشافعية والى الاخير عند الحنفية وان محمل كلام الشافعية فيما اذا كان العطف بالواو وأما بن
فيعود الى الاخير اتفاقا الاسنوي على الوقف لمصلحة الوقف عند الضرورة لا تجوزا لا باذن القاضي وان كان
المتولي يبعد عنه يستدين بنفسه كذا في خزائنة المفتين الناظر اذا فرض النظر افرغته فانه كان له التقويض
بالشرط صح مطلقا والافان فوض في صحته لم يصح وان فوض في مرض موته صح كذا في القنية والقيمة
وخزائنة المفتين وغيرها واذا صح التقويض بالشرط لا يملك عزله الا اذا كان الواقف جعل له التقويض والعزل
كما حرره الطرسوسي في أنفع الوسائل ولم يذكر ما اذا فوض في مرض موته بالشرط وقلنا بالاحتمال وينبغي أن
يكون له العزل والتقويض الى غيره كالا يصح وسئل عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته لما حكم المسلمين فهل
اذا فوض النظر افرغته ثم مات ينتقل للمالك أم لا فاجبت بانه ان فوض في صحته ينتقل للمالك ثم موته بعد صحته
التقويض وان في مرض موته لا ينتقل له مادام المفوض اليه باقيا اعيانه بمقامه وعن واقف شرط مرتبا
لرجل معين ثم من بعده لافقره ففرغ عنه لغيره ثم مات فهل ينتقل الى الفقراء فاجبت بالانتقال ليس للقاضي

أن يقر له وظيفة في الوقف بغير شرط الواقف ولا يحل للمتردد له الأخذ بالنظر على الوقف ذكر الحسامي في
واقفاته أن للقاضي نصب القيم بغير شرط وليس له نصب خادم للمسجد بغير شرط فاستفتت منها ما ذكره
اعطاء فقير من وقف الفقراء ما في درهم لأنه صدقة فاشبهت الزكاة إذا وقف على فقراء قرابته فلا يكره
كلوصية كذا في الاختيار ومن هذا يعلم حكم المرتب الكثير من وقف الفقراء لبعض العلماء الفقراء فيحفظ
إذا وقف على فقراء قرابته لم يستحق مدعيهم إلا بيعة على القرابة والفقراء لا بد من بيان جهة القرابة ولا بد من
بيان أنه فقير معدوم ومن له نفقة على غيره ولا مال له فقير إن كانت لا تحجب إلا بالقضاء كذوي الرحم المحرم وإن
كانت تحجب بغير قضاء فليس بفقير كالولد الصغير كذا في الاختيار إذا جعل تعمير الوقف في سنة وقطع معلوم
المستحقين كلهم أو بعضهم فاقطع لا يبقى لهم دين على الوقف إذا لحق لهم في الغلة زمن التعمير بل زمن
الاحتياج إليه عمره أو لا وفي الذخيرة ما يفيد أن الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير فإنه يضمن انتهى
وفائدة ما ذكرناه لو جاءت الغلة في السنة الثانية وفضل شيء بعد صرف معلومهم هذه السنة لا يعطيهم الفاضل
عوضا عما قطع وقد استفتيت عما إذا شرط الواقف الفاضل عن المستحقين للعتقاء وقد قطع للمستحقين في سنة
شيء بسبب التعمير هل يعطى الفاضل في الثانية لهم أم للعتقاء فاجبت للعتقاء لما ذكرناه والله سبحانه وتعالى
أعلم وإذا قلنا بضمين الناظر إذا صرف لهم مع الحاجة إلى التعمير هل يرجع عليهم بما دفعه له كونهم قبضة أو
ما لا يستحقونه أو لا أم أرهم رجحا لكن نقول في باب النفقات أن مودع الغائب إذا أنفق الوديعة على أبوي
المودع بغير إذن وأذن القاضي فإنه يضمن وإذا ضمن لا يرجع عليه ما لأنه لما ضمن تبين أن المدفوع
ملك له لاستئذنه ملكه إلى وقت التعدي كما في الهداية وغيرها وقالوا في كتاب الغصب إن المضمونات على كفاها
الضامن مسقطا إلى وقت التعدي حتى لو غيب الغاصب العين المغصوبة وضمنه المالك ملكها مستندا
إلى وقت الغصب فنقد بغيره السابق ولو أعتق العبد المغصوب بعد التضمن فقد ولو كان محرمه عتق
عليه كما بيناه في النوع الثالث من بحث المالك ولا يخالفه ما في القنية من باب الشرط في الوقف لو شرط
الواقف قضاء دينه ثم يصرف الفاضل إلى الفقراء فلم يظهر دين في تلك السنة قصر الفاضل إلى المصروف
المدكور ثم ظهر دين على الواقف يسترد ذلك من المدفوع إليه سم انتهى لأن الناظر ليس بمعتد في هذه
المورد له دم ظهور الدين وقت الدفع فلم يملكه القابض فكان للناظر استرداده بخلاف مسئلتنا لأنه متعدي
أو كونه صرف عليه مع علمه بالحاجة إلى التعمير وكذا لا يرد ما إذا أذنه القاضي بالدفع إلى زوجة الغائب
فلما حضر بحد النكاح وحالف فإنه قال في العتائية إن شاء ضمن المرأة وإن شاء ضمن الدافع ورجع هو
على المرأة انتهى لأنه غير معتد وقت الدفع وإنما ظهر الخطأ في الأذن فأنما دفع بناء على صحة إذن القاضي
فكان له الرجوع عليه لأنه وإن ملك المدفوع بالضم إن ليس بمعتد وفي النوازل سئل أبو بكر عن رجل
وقف دارا على مسجد على أن ما فضل من عمارته فهو للفقراء فاجتمعت الغلة والمسجد لا يحتاج إلى العماره هل
تصرف إلى الفقراء قال لا تصرف إلى الفقراء وإن اجتمعت غلة كثيرة لأنه يجوز أن يحدث للمسجد حدث
والدار بحال لا تغل قال الفقيه سئل أبو جعفر عن هذه المسئلة فأجاب هكذا ولكن الاختيار عندي أنه إذا
علم أنه قد اجتمع من الغلة مقدار ما لو احتاج المسجد والدار إلى العماره أمكن العماره من صرف الزيادة على
الفقراء على ما شرط الواقف انتهى بلفظه فقد استفتنا منه أن الواقف إذا شرط تقديم العماره ثم الفاضل عنها
للمستحقين كما هو الواقع في أوقاف القاهرة فإنه يجب على الناظر أمساك قدر ما يحتاج إليه للعماره في المستقبل
وإن كان الآن لا يحتاج الموقوف إلى العماره على القول المختار للفقيه وعلى هذا في فرق بين اشتراط تقديم
العماره في كل سنة والسكوت عنه فإنه مع السكوت تقدم العماره عند الحاجة إليها ولا يدخول لها عدم
الحاجة إليها مع الاشتراط تقدم عند الحاجة ويدخلها عند عدمها ثم يفرق الباقي لأن الواقف إنما جعل
الفاضل عنها للفقراء نعم إذا اشترط الواقف تقديمها عند الحاجة إليها لا يدخولها عند الاستغناء وعلى هذا
في دخر الناظر في كل سنة قدر العماره ولا يقال أنه لا حاجة إليه لأننا نقول قد عدلنا في النوازل بجواز أن يحدث

للمسجد حدث والدار بحال لا تغفل وحاصلة جاز خراب المسجد أو بعض الموقوف والموقوف لا غفلة له فيؤدي
الصرف إلى الفقراء من غير ادخال شيء للتعصير إلى خراب العين المشروط تعميمها أولاً وهي الواقف ناظر على
أوقافه كما هو متصرف في أمواله ولو جعل رجلاً وصياً بعد جعل الأول كان الثاني وصياً لاناظر كما في العتامة
من الوقف ولم يظهر لي وجهه فان مقتضى ما قاله في الوصايا أن يكونا رصيين حيث لم يعزل الأول فيكونان
ناظرين فليتنامل وليراجع غيره

كتاب المبيع

أحكام الحمل ذكرناها هنا المناسبة أنه لا يجوز بيعه وهو تابع لأمه في أحكام العتق والتدبير المطلق لا المقيد
كما في الظهيرية والاستيلاد والكتابة والحريية الأصلية والرق والملك بسائر أسبابه وحق المالك القديم
يسرى إليه وحق الاسترداد في المبيع الفاسد وفي الدين فيما مع أمه للدين وحق الاضحية والرهن فهي
اثنتا عشرة مسألة وما زاد على ما في المتون من جامع الفصولين ويتبعها في الرهن فاذا ولدت المرهونة كان رهنها
معها بخلاف المستأجرة والكميلة والمغصوبة والموصى بخدمتها فانه لا يتبعها كما في الرهن من الزباني
ولم أر إلا حكم ما إذا باع جارية وحملها أو مع حملها أو بحملها أوداية كذلك فان علنا فلوهم بفساد المبيع فيما
لو باع جارية الاحملها بكونه مجهولاً واستثناءه من معلوم فصار الكل مجهولاً نقول هنا بفساد المبيع لسكونه جمعا
بين معلوم ومجهول لكن لم أره مصرحاً في فتح القدير بعد ما عتق الحمل لا يجوز بيع الأم ويجوز بيعها ولا
تجوز بيعها تبعاً بتدبير الحمل على الأصح كذا في المبسوط ولم أر حكم ما إذا حملت أمه كاذرة لكافر من كافر أو لم
هل يؤمر ما أسكنها يبيعها الصيرورة الحمل مسلماً بإسلام أبيه والحال أن سيده كافر ولم أر إلا حكم الاجارة
له وينبغي فيه الصحة لأنها تجوز للمعدوم فالحمل أولى وينبغي أن يصح الوقف عليه كوصية بل أولى ولا فرق
بين كون الجنين تبعاً لأمه بين بنى آدم والحيوانات فالولد منها صاحب الانثى لا لصاحب الذكر كذا في
كراهية البرازية ولا يتبع أمه في الجنانية فلا يدفع معها إلى وليها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة
ولا في حق الفداء في الزكاة في السائمة ولا في وجوب الفصاص على الأم ولا في وجوب الحد عليها فلا
تقتل ولا تتحد الابعد وضعها ولا يتذكر الجنين بكافة أمه ولا يتبعها في ستة مسائل ولا يفرده بحكم مادام
متصلاً بها فلا يباع ولا يوهب إلا في إحدى عشرة مسألة يفردها في الاعتاق والتدبير والوصية به ولا يفرار
به وله بالشرط المذكور في المتون في الوصية والاقرار ويثبت نسبه وتجب نفقته لأمه ويرث ويرث
فان ما يجب فيه من الغرة يكون موروثاً بين ورثته ويصح الخلع على ما في بطن جارتها ويكون الولد له
إذا ولدت لأقل من ستة أشهر ولا يتبع أمه في شيء من الأحكام بعد الوضع إلا في مسألة وهي ما إذا استحققت
الأم بيمينه فانه يتبعها ولدها وبقراره لا كما في الكنز ويمكن أن يقال ثانياً ولدها بيمينه يتبع أمه في المبيع
ان كان معها وقتها على القول المفتي به رد المبيع بعيب بقضاء فسخ في حق الكل إلا في مسألتين أحدهما
لو أحال البائع بالثمن ثم رد المبيع بعيب بقضاء لم تبطل الحوالة الثانية لو باعه بعد الرد بعيب بقضاء من غير
المشتري وكان منقولاً لم يجر ولو كان فسخاً لحاز قال الفقيه أبو جعفر كما نظن أن يبعه جائز قبل قبضه من
المشتري ومن غيره لكونه فسخاً في حق الكل قياساً على المبيع بعد الاقالة حتى رأينا نص محمد رحمه الله على
عدم جواز قبضه قبل القبض مطاقاً كذا في يبيع الدخيرة الاعتبار للامعنى لا للالفاظ صرحوا به في مواضع منها
الكفالة فهي بشرط براءة الأصليل حوالة وهي بشرط عدم براءته كفالة ولو قال بعتك أن شئت أو شاء أبي
أو زيد ان ذكر ثلاثة أيام أو أقل كان بيعاً بخيار للامعنى والابطال للتعليق وهو لا يحتمله ولو وهب الدين لمن
علمه كان ابراهم للمعنى لا يتوقف على القبول على الصحيح ولو قال عتقت عبدك عنى بألف كان بيعاً للامعنى
أسكنه ضمن اقتضاء فلا تراعى شروطه وانما تراعى شروط المقتضى فلا بد أن يكون الأثر أهلاً للاعتاق ولا
يفسد بألف ورطل من خمر ولو راجعها باللفظ الكاح صحت للامعنى ولو نكحها باللفظ الرجعية صح أيضاً
ولو قل لعبدك ان أدبت إلى الفافانت حر كان اذناله بالتحارة وتعلق عتقه بالأداء نظر للمعنى لا لكتابة فائدة

ولو وقف على ما لا يحصى كبنى تميم صح نظر الله معنى وهو بيان الجهة كالفقر لا لاهل لا يكون عمدا كالمجهول
وينعقد البيع بقوله خذه ذاك كذا فقال أخذت وينعقد بلفظ الجهة مع ذكر الابل ولفظ الاعطاء
والاشترائك والادخال والرد والاقالة على قول وقد بيناه مفصلا لا معز وفي شرح الكثر وتنعقد الاجارة بلفظ
الجهة والتعليق كما في الحائنة ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ العارية وينعقد النكاح بما يدل على ملك
العين للمال كالمبيع والشراء والجهة والتعليق وينعقد السلم بلفظ المبيع كعكسه ولو قال لعبدته بعث نفسك
منك بأنف كان اعتسافا على مال نظر الله معنى ولو شرط رب المال للمضارب كل الربح كان المال قرضا ولو
شرط لرب المال كان مضاعفة ويقع الطلاق بالفاظ العتق ولو صالحه عن ألف على نصفه قالوا انه اسقاط
للباقى فقطضاه عدم اشتراط القبول كالابراء وكونه عقد صلح يقتضى القبول لان الصلح ركزه الايجاب
والقبول ولو وهب المشتري المبيع من البائع قبل قبضه فقبل كانت اقالته وشرحت عن هذا الاصل
مسائل منها لا تنفع قد الهبة بالمبيع بلائمن ولا العارية بالاجارة بلائمن ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج
ولا يقع العتق بالفاظ الطلاق وان نوى والطلاق والعتاق تراعى فيهما اللفاظ لا المعنى فقط فلو قال لعبدته ان
اديت الى كذا كس أبض فانت حر فاداه في كس أحمر لم يعتق ولو كان بطلاق زوجته فخرجها فعاقه
على كائن لم تطلق وفي الجهة بشرط العوض نظر والى جانب اللفظ ابتداء فكانت هبة ابتداء والى جانب المعنى
فكانت بيعا انتهت فثبتت أحكامه من الخيارات وجوب الشفعة يبيع الآتي لا يجوز الامن يزعم أنه عنده
ولو له الصغير كما في الحائنة الشراء اذا وجد نفاذا على المباشرة فلا يقف ثمراء الفسوى ولا شراء الوكيل
المخالف ولا اجارة المتولى أجير اللوقوف بدرهم ودائق بل يفقد عليهم والموصى كالمتولى وقيل تقع الاجارة للميتيم
وتبطل الزيادة كما في القنية الا في مسئلة الامير والقاضي اذا استأجر أجيرابا كثر من اجرة المثل فان الزيادة
باطلة ولا تقع الاجارة له كما في البر الحائنة الذرع وصف في المدرووع الا في الدعوى والشهادة كذا في دعوى
البرازية المقبوض على سوم الشراء مضمون لا المقبوض على سوم النظار كما في الذخيرة تكرار الايجاب
مبطل للاول الا في العتق على مال كذا في بيع الذخيرة العقود تنعقد في صحتها الفائدة فيما يفيد لم يصح فلا
يصح بيع درهم بدرهم اسوة بوزن وصفة كما في الذخيرة ولا تصح اجارة ما يحتاج اليه كسكنى
دار بسكنى دار اذا قبض المشتري المبيع به عافا داما كذا في مسائل الاولى لا يملكه في بيع المازل كما في
الاصول الثانية لو اشتراه الاب من ماله لابنه الصغير أو باعه له كذلك فاسد الاعمال كعبه بالقبض حتى يستعمله
كذا في المحيط الثالثة لو كان مقبوضا في يد المشتري أمانة لا يملكه به الرابعة المشتري اذا قبض المبيع في
الفساد باذن بائعه ماله كونه وثبتت أحكام الملك كلها الا في مسائل لا يحل لها كاه ولا ابسه ولا وطئه ولو كانت
جارية ولو وطئها ضمن عقرها ولا شفعة لجارها لو كانت عقارا الخامسة لا يجوز ان تزوجه البائع من المشتري
كما ذكرناه في الشرح اذا اختلف المتبايعان في الصحة والبطالان فالقول للمدعى البطلان كما في البرازية وفي
الصحة والفساد فالقول للمدعى الصحة كذا في الحائنة والظهيرية الا في مسئلة في اقالة فسخ القدير لو ادعى المشتري
انه باع المبيع من البائع باقل من الثمن قبل النقد رادعى البائع الاقالة فالقول للمشتري مع أنه يدعى فساد
العقد ولو كان على القلب فحالفوا وادعى شيئا وأشار الى خلاف جنسه كما اذا سمى ياقوتاً وأشار الى زجاج فالبيع
باطل لكونه بيع المعلوم واختلفوا فيما اذا سمى هريرا وأشار الى مروي قيل باطل فلا يملك بالقبض وقيل
فسد كذا في الحائنة كل عقد أعيد وجد فان اثنى باطل فالصلح بعد الصلح باطل كما في جامع الفصولين
والنكاح بعد النكاح كذلك كما في القنية والحالة بعد الحولة باطلة كما في التلقح الا في مسائل الاولى
الشراء بعد الشراء صحيح اطلقه في جامع الفصولين وقيدته في القنية بان يكون الثاني أكثر ثمن من الاول أو أقل
أو مجنس آخر والا فلا الثانية الكفالة بعد الكفالة صحيحة لزيادة التوفيق بخلاف الحولة فانها تنقل فلا
يجتمعان كما في التلقح وأما الاجارة بعد الاجارة من المستأجر الاول فالثانية فسخ للاولى كما في البرازية الخلية
تسليم الا في مسائل الاولى قبض المشتري المبيع قبل النقد بلاذن البائع ثم خلى بينه وبين البائع لا يكون رداله

الثانية في البيع الغائب على ما صححه العمادى وصحح قاضيهما انها تسلم الثالثة في الهبة الغاسدة اتفاقا
الرابعة في الهبة الجائرة في رواية خيار اشترط بثبت ثمانية المبيع والاجارة والقسمة والصلح عن مال
والكتابة والرهن للرهن والخلع لها والاعتاق على مال للقلن لا للسيد ولز وج هكذا في فصول العمادى
معزى الى الاستروشى ونقل عن بعضهم وتبعهم ما في جامع الفصولين وزدت عليها في الشرح سبعة اخرى
فصار ثمانية عشرة الكفالة والحالة كافي البرازية والبراءة عن الدين كافي اصول نغرا لا سلام من بحث
الهرزل والتسليم للشفعة بعد الطلبين كما ذكره ايضا منه والوقف على قول أبي يوسف رحمه الله والمزارعة
والمعاملة الخافطها بالاجارة ولا يدخل الخيار في سبعة النكاح والطلاق الانطباع لها واليمين والنذر والاقرار
الاقرار بعد قبضه والصرف والسلم يشترط التقابض قبل الافتراق في الصرف فان تفرقا قبله بطل العقد
الا فيما اذا استهلك رجل بدل الصرف قبل القبض واختار المشتري اتباع الجاني وتفرق العاقدان قبل قبض
القيمة من المتلف فان الصرف لا يفسد عندهما خلافا لمحمد رحمه الله كافي الجامع المبيع لا يبطل بالشرط في
اثنتين وثلاثين موضعا بشرط رهن وكفيل وحالة مع المومنين واشهاد وخيار وتقدم ثلثه وتأجيل الثمن الى
معلوم وبرائة من العيوب وقطع الثمار المبيعة وتركهما على التخيل بعد ادراكهما على المقي به ووصف مرغوب
فيه وعدم تسليم المبيع حتى يتسلم الثمن ورده بعيب وجدوكون الطريق غير المشتري وعدم خروج المبيع
من ملكه في غير الآدمي واطعام المشتري المبيع الا اذا عين ما يطعم الآدمي وحل الجارية وكونها مقيمة وكونها
سوبا وكون الفرس هلاجا وكون الجارية ماولدت وافيائه الثمن في بلد آخر والحل الى منزل المشتري في ماله
حمل بالفارسية وحذو النعل وخمر الخلف وحمل رقعة على الثوب وهي خياطتها وكون الثوب سداسيا وكون
السويق ملتوتا بسمن وكون الصابون متقدما من كذا جرة من الزيت وبيع العبد الا اذا قل من فلان
وجعلها يبيعة والمشتري ذمي بخلاف اشترط أن يجعلها المسلم مسجدا ويرضى الجيران اذا عينهم في بيع الدار
الكل من الثانية الجودة في الاموال الربوية وهذا في أربع مائة مسائل في مال المريض تعتبر من الثالث وفي
مال اليتيم والوقف وفي القلب الرهن اذا انكسر ونقصت قيمته فللرهن تضمن المرتبة قيمته ذهبا وتكون
رهنا كما ذكره الزبلي في الرهن ما جاز ايراد العقد عليه بانفراده مع استثنائه الا الوصية بالخدمة فيصح
افرادها دون استثنائها من اشترى مالم يره وقت العقد وقبله وقت القبض فله الخيار اذا رآه الا اذا حله البائع
الى بيت المشتري فلا يره اذا رآه الا اذا أعاده الى البائع يبيع القهضولى موقوف الا في ثلاث فباطل اذا شرط
الخيار فيه لملك وهى في التلقح وفيما اذا باع لنفسه وهى في البدائع وفيما اذا باع عرضا من غاصب عرض
آخر لملك به وهى في فسخ القدير يبيع البراءة التي يكتبها الديوان للعالم لا يصح فاوردان اثمة بخارج وزوا
يبيع خطوط الائمة ففرق بينهما بان مال الوقف قائم ثمة ولا كذلك هنا كذا في القنية يبيع المعوم بطل الا
فيما يستجره الانسان من البقال اذا احاط به على اثمنها بعد استهلاكها فانها جائزة استقسانا كذا في القنية
من باع او اشترى او أجر ملك الاقالة الا في مسائل اشترى الوصى من مديون الميت دارا بشرين وقيمتهما خمسة
لم تصح الاقالة اشترى المأذون غلاما بالف وقيمته ثلاثة لم يصح ولا على كان الرد بالعيب وعلى كانه بخيار شرط أو
رؤية والمتولى على الوقف لو أجر الوقف ثم قال ولا مصلحة لم تجز على الوقف والوكيل بالشراء لا تصح اقالته
بخلافه بالبيع تصح ويضمن والوكيل بالسلم على خلاف تصح اقالة الوارث والوصى دون الموصى له وللوارث
الرد بالعيب دون الموصى له لا تصح الاجازة به بهلاك العين الا في اللقطة وفي اجازة الغرماء يبيع المأذون
المديون بعد هلاك الثمن الموقوف يبطل عبث الموقوف على اجازته ولا يقوم الوارث مقامه الا في القسمة كافي
قسمة الولوالجية لا يجوز تفريق الصفقة على البائع الا في الشفعة ولها صورتان في شفعة الولوالجية الموقوف
عليه العقد اذا اجازته نفذ ولا رجوع له الا في مسئلة واحدة في قسمة الولوالجية اذا اجاز الغريم قسمة الوارث
فان له الرجوع الحقوق المجردة لا يجوز الاعتياض عنها كحق الشفعة فلو صالح عنه بمال بطلت ورجع به
ولو صالح الخيرة بمال فتمتاره بطل ولا شيء لها ولو صالح احدي زوجتيه بمال فترك نوبتها لم يلزم ولا شيء لها

هكذا ذكر وفي الشفعة وعلى هذا لا يجوز الاعتراض عن الوظائف في الاوقاف وخرج عنها حق القصاص
وملك النكاح وحق الرق فانه يجوز الاعتراض عنها كما ذكره الزيلعي في الشفعة والكفيل بالنفس اذا صالح
المكفول له بمال لم يصح له بيع وفي بطلانها روايتان وفي بيع حق المروء في الطريق روايتان وكذا بيع
الشرب والمعتدلا لا تتبع العقد الناسد اذا تعلق به حق العبد لزم وارتفع الفساد الا في مسائل آجر فاسدا
فاجر المستأجر صحها فلاول نقصها المشتري من المكروه لو باع صحها فلا مكروه نقصه المشتري فاسدا اذا آجر
صحها فلا باع نقصه وكذا اذا زوج الغش حرام الا في مسألتين أحدهما في الولو الخفية اشترى المسلم الاسير من
دار الحرب ودفع الثمن دراهم زبوا أو عروضا معشوشة جازان كان حرا وان كان الاسير عبد لم يحرر الثانية
يجوز زعطاء الزبوف والناقص في الجبايات للمائع حق حبس المبيع للثمن الحال الا في مسائل في البرازية لو
اشترى العبد نفسه من مولاة ولو أمر عبد المشتري نفسه من مولاة فاشترى للآمر ولو باعه دارا هو ساكنها
اذا قبض المشتري المبيع بلا اذن المائع قبل نقد الثمن ثم تصرف فللمائع نقص تصرفه الا في التدبير والاعتاق
والاستيلاء وله ابطال الكتابة كما في البرازية شراء الام لابنها الصغير ما لا يحتاج اليه غير نافذ عليه الا اذا
اشترت من أبيه أو منه ومن أجنبي كما في الولو الخفية اقالة الاقالة صحيحة الا في السلم لكون المسلم فيه ديناسطة
والساقط لا يهود كما ذكره الزيلعي في باب التحالف للسلم من بيع مديرة ومكاتبه دون أم ولده ومن باع مال
الغائب بطل بيعه الا بالاحتياج كذا في نفقات البرازية المقبوض على سوم الشراء مضمون عند بيان الثمن
وعلى وجه النظر ليس بمضمون مطلقا كما بيناه في شرح السكز الخفية في عدم رجوع المشتري على
بائعه بالثمن عند استحقاق المبيع أن يقر المشتري انه باعه من المائع قبل ذلك ولو رجع عليه لرجع عليه
كذا في البرازية خيار الشرط في البيع داخل على الحكم لا على المبيع فلا يبطله الا في بيع الفضولي اذا
اشترط للمالك فانه يبطله كما في فروق الكرايس في دعوى البرازية المرافق عند الامام الثاني المنافع
والحقوق الطريق والمسيل وفي ظاهر الرواية المرافق هي الحقوق انتهى البيع لا يبطل بموت المائع الا في
الاستصناع فيبطل بموت المائع اذا اختلف في أصل التأجيل فالقول لتنايه الا في السلم وان اختلفا في
مقداره فلا تحالف الا في السلم رأس المال بعد الاقالة كهو قبلها فلا يجوز التصرف فيه بعدها كتبيلها الا في
مسألتين لا تحالف اذا اختلفا فيه بعدها بخلاف ما قبلها ولا يشترط قبضه بعدها قبل الافتراق بخلافه قبلها
بدل الصرف كراس المال فلا بد من القبض قبل الافتراق فيها ولا يجوز التصرف فيها ما قبل القبض الا في
مسئلة لا بد من قبضه قبل الافتراق بعد الاقالة كتبيلها بخلاف رأس المال والسك في الشرع بشرط قيام
المبيع عند الاختلاف للتحالف الا اذا استهلك في يد المائع غير المشتري كما في الهداية الربا حرام الا في مسائل
بين مسلم وحر بين مسلمين أو مسلمة ولم يخرج الينا وبين المولى وعبده وبين المتفاوضين وشريكي
العنان كما في ابصاح الكرماني والله أعلم

كتاب الكفالة

براءة الاصيل موجبة لبراءة الكفيل الا اذا ضمن له الالف التي له على فلان فبرهن فلان على انه قضاه قبل
ضمنان الكفيل فان الاصيل يبرأ دون الكفيل كذا في النخبة التأخير عن الاصيل تأخير عن الكفيل الا اذا
صالح المكاتب عن قتل العبد بمال ثم كذبه انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل
وله مطالبة الكفيل الآن كذا في النخبة ولو كان الدين مؤجلا فكفل به فبات الكفيل حل بموته عليه فقط
فلا طالب أخذه من وارث الكفيل ولا رجوع للوارث ان كانت الكفالة بالامر حتى يحل الاجل عندنا
كذا في الجمع أداء الكفيل يوجب براءة المالك اذا احواله الكفيل على مديونية بشرط براءة نفسه
خاصة كما في الهداية الغرر ولا يوجب الرجوع فلو قال اسلاك هذا الطريق فانه آمن فسادا كذا فآخذه الاصوص
او كل هذا الطعام فانه ليس بمعوم فأكله فبات فلا ضمان وكذا لو أخبر رجل انها حرة فتزوجها فظهرت
انها مملوكة فلا رجوع بقيمة الولد على المخبر الا في ثلاث الاولى اذا كان الغرر بالشرط كمالو زوجة امرأته على

أنها حرة ثم استحققت فانه يرجع على المخبر بما غرمه للمستحق من قيمة لولده الثانية أن يكون في ضمن عقد
 معاوضة فبرجع المشتري على المائع بقيمة الولد اذا استحققت بعد الاستملاء ويرجع بقيمة المائع لو ربي
 المشتري ثم استحققت الدار بعد أن يسلم المائع له واذا قال الاب لاهل السوق بايعوا ابني فقد أذنت له في التجارة
 فظهر انه ابن غيره رجعوا عليه للغرور وكذا اذا قال بايعوا عمدي فقد أذنت له فيما بعوه ولحقه دين ثم ظهر انه
 عبد الغير رجعوا عليه ان كان الاب حراً ولا فبعد العتق وكذا اذا ظهر حراً أو مديراً أو مكانباً ولا بد في الرجوع
 من اضاقة الله والامر بما يمتعه كذا في ما دون السراج الوهاج الثالثة أن يكون في عقد يرجع نفعه الى الدافع
 كلوديعة والا جاز حتى لو لم يكت الوديعة أو العين المستأجرة ثم استحققت وضمن المودع والمستأجر فانهما
 يرجعان على الدافع بما ضمناه وكذا من كان بمعناه في العارية والهبة لا رجوع لان القبض كان لنفسه
 وتعامه في الثانية من فصل الغرور ومن الموع وقد ذكر في القيمة مسائل مهمة من هذا النوع منها الوجهل
 المالك نفسه دلالة فاشترى بانه على قوله ثم ظهر انه أزيد من قيمته وقد تلف المشتري بعضه فانه يرد مثله
 ما تلفه ويرجع بالثمن ومنها اذا غرر المائع المشتري وقال له قيمة متاعى كذا فاشترته فاشترى بانه على قوله ثم
 ظهر فيه غيب فاحش فانه يرد به بقي وكذا اذا غرر المشتري المائع ويرده المشتري بغرور الدلال وبما
 قررناه ظهر ان قول الزلمي في باب ثبوت النسب ان الغرور باحد أمرين بالشرط أو بالمعاوضة قاصر وتفرع
 على الشرط الثاني مسألتان في باب متفرقات بيوع الكفاية اشترى فانا عبد اذنتي فانا عبد لا يلزم احدا احضار
 أحد فلا يلزم الزوج احضار زوجته الى مجلس القاضى لسماع دعوى عليها ولا يمنعها منه الا في مسائل
 الكفيل بالنفس عند القدرة وفي الاب اذا أمر أجنبياً بضمان ابنه فطلبه الضامن منه فعلى الاب احضاره
 اكونه في تدبيره كما في جامع الفصولين الثالثة سبحانه القاضى خلى رجلاً من المسجونين حبسه القاضى بدين
 عليه فلرب الدين أن يطلب سبحانه باحضاره كما في القيمة الرابعة ادعى الاب مهر بنته من الزوج فادعى
 الزوج انه دخل بها وطلب من الاب احضارها فان كانت تخرج في حوائجها أمر القاضى الاب باحضارها
 وكذا الوادعى الزوج عليها شيئاً آخر والأرسل اليها أميناً من أمنائها ذكره الولوالجى في القضاء من قام عن
 غيره بواجب بامر فانه يرجع عليه بما دفع وان لم يشترطه كالامر بالاتفاق عليه وبقضاء دينه الا في مسائل
 أمره بتعويض عن هيبته أو بالأطعام عن كفارته أو بأداء زكاة ما له أو بان يهب فلا ناعى وأصله في وكالة
 البرازية في كل موضع يملك المدفوع اليه المال المدفوع اليه مقابل ملك مال فان الأمر يرجع بالشرطه
 والا فلا وزكره أصلاً في السراج الوهاج فليراجع الكفيل بالنفس مطالب بتسليم الاصيل الى الطالب مع
 قدرته الا اذا كفل بنفسه فلان الى شهر على أن يبرأ بعده لم يصير كفلاً أصلاً في ظاهر الرواية وهي الحيلة في
 كفاية لا تلزم كما في جامع الفصولين ابراء الاصيل يوجب ابراء الكفيل الا كفيل النفس كما في جامع الفصولين
 كفل بنفسه فان شرطه أنه لاحق له على المطلوب فله أخذ كفيله بنفسه انتهى وهكذا في البرازية الا اذا قال
 لاحق لي قبله ولا موكل ولا لبيتم أنا وصيه ولا لوقف أنا متوليه فحينئذ يبرأ الكفيل وهو ظاهر في آخر وكالة
 البدائع ضمان الغرور في الحقيقة هو ضمان الكفاية انتهى لا ككفيل منع الاصيل من السفيران كانت
 كفالة حالة لخاصه منها ما بالاداء والابراء وفي الكفيل بالنفس يرد له ما كان في الصغير وينبغي أن يقيد
 بما اذا كانت بامر لا تصح الكفاية الا بدين صحيح وهو ما لا يستقط الا بالاداء والابراء فلا تصح بغيره كبدل
 الكتابة فانه يستقط بالتخيير في مسألة لم أر من أوضحها قالوا وكفل بالنفقة المقررة الماضية صحت مع
 أنها تسقط بدونها بموت أحدهما وكذا لو كفل بنفقة شهر مستقبلاً وقد قرر لها في كل شهر كذا أو بيوم
 يأتي وقد قرر لها في كل يوم كما صرحوا به فانها صحيحة القاضى يأخذ كفلاً من المدعى عليه بنفسه اذ برهن
 المدعى ولم يترك شهوده أو أقام واحد أو ادعى وقال شهودى حضوراً وبأخذ كفلاً باحضار المدعى ولا يجبر
 على اعطاء كفيل بالمال ويستغنى من طلب كفيل بنفسه اذا كان المدعى عليه وصياً أو وكلاً ولم يثبت
 المدعى الوصاية والوكالة وهما في أدب القاضى للفساد وماذا ادعى بدل الكتابة على مكانبه أو ديناً غيرها

وما اذا ادعى العبد المأذون الغير المديون على مولاه ديناً بخلاف ما اذا ادعى المكاتب على مولاه أو المأذون المديون فإنه يكفل كذا في كافى الحاتم

كتاب القضاء والشهادات والدعاوى

لا يعتمد على الخط ولا يعمل به فلا يعمل بكتوب الوقف الذى عليه خطوط القضاء الماضين لان القاضى لا يقضى الا بالجمعة وهى البيعة أو الاقرار أو الذكول كما فى وقف الخانية ولو حضر المدعى خط اقرار المدعى عليه لا يحلف أنه ما كتب وإنما يحلف على أصل المال كما فى قضاء الخانية وفى بيع وعقبة أشترى حائناً فوجد بعد القبض على بابه مكتوباً وقف على مسجد كذا لا يرده لأنه علامة لا تبنى الاحكام عليه انتهى وعلى هذا الاعتبار بكتابة وقف على كتاب أو مصحف قلت الا فى مسئلتين الاولى كتاب أهل الحرب بطلب الامان الى الامام فإنه يعمل به ويثبت الامان له كما فى سير الخانية ويمكن الحاق البراءة السلطانية بالوظائف فى زماننا ان كانت العلة أنه لا يزور وان كانت العلة الاحتياط فى الامان لحقن الدم فلا الثانية يعمل بدفع السمسار والصراف والبيع كما فى قضاء الخانية وتعمقه الطرسوسى بان مشايخنا رحمهم الله ردوا على مالك فى عمله بالخط ليكون الخط يشبه الخط فكيف عملوا به هنا ورده ابن وهبان عليه بأنه لا يكتب فى دفتر الاماله وعليه وعلمه فيه من الشهادات وفى اقرار البرازية ادعى مالا فقال المدعى عليه كما هو جـ فى ذكر المدعى بخطه فقد التزمته لا يكون اقرار او كذا الوقال ما كان فى جـ يدك فعلى الا اذا كان فى الجريدة شئ معلوم أو ذكر المدعى شيئاً معلوماً فقال المدعى عليه ما ذكرنا كان تصديقاً لان النصديق لا يلحق بالمجهول وكذا اذا اشار الى الجريدة وقال ما فيه ما فهو على كذا يصح ولو لم يكن مشاراً اليه لا يصح للجهالة انتهى من عليه حق اذا امتنع عن قضائه فإنه لا يضرب ولا قالوا ان المديون لا يضرب فى الحبس ولا يقيم ولا يعقل قلت الا فى ثلاث مسائل اذا امتنع عن الانفاق على قريبه كما ذكره فى النفقات واذا لم يقسم بين نسائه ووعظ فلم يرجع كما فى السراج الوهاج من القسم واذا امتنع من كفارة الظهار مع قدرته كما مر جوابه فى بابه والعلة الجامعة ان الحق يفوت بالتأخير فيها لان القسم لا يقضى وكذا نفقة القريب تسقط بغير الزمان وحققا فى الجماع يفوت بالتأخير لا الى خلف لا يحلف القاضى على حق مجهول فلو ادعى على شريكه خيانة مبهمة لم يحلف الا فى مسائل كما فى دعوى الخانية الاولى اذا اتهم القاضى بى اليمين الثانية اذا اتهم بمتولى الوقف فإنه يحلفهما انظر اليمين والوقف الثالثة اذا ادعى المودع على المودع خيانة مطلقة فإنه يحلفه كما فى القضية الرابعة الرهن المجهول الخامسة فى دعوى الغصب السادسة فى دعوى السرقة وهى احدى الثلاث التى تسمع فيها الدعوى بمجهول فصارت ستة القضاء يقتصر على المقضى عليه ولا يتعدى الى غيره الا فى خمسة فى أربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى احدى به فى الحرية الاصلية والنسب ولاء العتاقة والذكاح كذا فى الفتاوى الصغرى والقضاء بالوقف يقتصر ولا يتعدى الى الكافة فتسمع الدعوى فى الوقف المحكوم به كذا فى الثانية وجامع الفصولين وفى واحدة يتعدى الى من تلقى المقضى عليه الملك منه فلو استحق المبيع من المشتري بالبيعة والقضاء كان قضاء عليه وعلى من تلقى الملك منه فلو برهن البائع بعهده على الملك لم تقبل ولو استحق عين من يدوار بقضاء بيينة ذكرت أنه ورثها كان قضاء على سائر الورثة والميت فلا تسمع بيينة وارث آخر كما فى البرازية وفى شرح الدرر والغرر لا يخسر ومن باب الاستحقاق والحكم بالحرية الاصلية حكم على الكافة حتى لا تسمع دعوى الملك من واحد وكذا العتق وفروعه وأما الحكم فى الملك المؤرخ فعلى الكافة من التاريخ لا قبله ينفى اذا قال زيد بامرأتى عبدى ملكته منذ خمسة أعوام فقال بكرانى كنت عبدك منذ ستة أعوام فاعتقني وبرهن عليه اندفع دعوى زيد ثم اذا قال عمرو بامرأتى عبدى ملكته منذ سبعة أعوام وأنت ملكى الآن وبرهن عليه تقبل وبفسخ الحكم بحريته ويجعل ملكاً لعمرو يدل عليه ان قاضيه خان قاله فى أول البيوع وفى شرح الزيادات فصارت مسائل الباب على قسمين أحدهما عتق فى ملك مطلق وهو بمنزلة حرية الاصل والقضاء به قضاء على كافة الناس والثانى القضاء بالعتق فى

الملك المؤرخ وهو قضاء على كافة الناس من وقت التاريخ ولا يكون قضاء قبله فليكن هذا على ذكر من
 فان الكتب المشهورة خالية عن هذه الفائدة اهـ وهذا فائدة أخرى هي انه لا فرق في كونه على الكفاية بين
 أن يكون بيعة أو بقوله أنا حرًا لم يسبق منه إقرار بالرق كما صرح به في المحيط البرهاني اختلاف
 الشاهدين مانع من قبولها ولا بد من التقاطق لفظاً ومعنى الا في مسائل الاولى في الوقف يقضى بأقلهما كما في
 شهادات فتح القدير معزى إلى النصف الثانية في المهر اذا اختلفا في مدة داره يقضى بالأقل كما في البرازية
 الثالثة شهد أحدهما بالهبة والآخر بالعطية تقبل الرابعة شهد أحدهما بالنكاح والآخر بالتزويج وهما في
 شرح الزيلعي الخامسة شهدان له عليه ألفا والآخر ثمانه بألف تقبل كما في العمدة السادسة شهد أحدهما
 انه أعتقه بالحرية والآخر بالفارسية تقبل بخلاف الطلاق والاصح القبول فيهما وهي السابعة وأجمعوا على
 انها لا تقبل في القذف كذا في الصيرفة وذكر في الشرح ستمائة عشر أخرى فالمستثنى ثلاثة وعشرون ثم
 رأيت في النصف في باب الشهادة بالو كالة مسائل تزداد عليها فلتراجع وقد ذكر في الشرح ان المستثنى
 اثنا عشر وأربعون مسألة وبينهما مفصلة يوم الموت لا يدخل تحت القضاء ويوم القتل يدخل كذا في البرازية
 والو لو الجنية والقصور وعليها فروع الا في مسألة في الولو الجنية فان يوم القتل لا يدخل فيه وهي مسألة الزوجة
 التي معها ولد فانه تقبل بيعة بتاريخ منفا قضى القاضي به من يوم القتل وفي القنية من باب الدفع في
 الدعوى ذكر مسألة الصواب فيها ان يوم الموت لا يدخل تحت القضاء فارجع اليها ان شئت وذكر مسائل
 في خزنة الاكمل في الدعوى في ترجمة الموت فلتراجع وقد أشعنا الكلام عليها في الشرح في باب دعوى
 الرجاءين شاهد الحسبة اذا اخرج شهادة لا يقبل لنفسه كذا في القنية أي أحد الشر يمكن العمارة مع
 شريكه فلا جبر عليه الا في جدار يتيمين لهما وصياؤ ويخاف سقوطه وعلم ان في تركه ضرر اذ ان الآتي من
 الوصيين يجبر كما في الخمانية ويمنع أن يكون في الوقف كذلك الشهادة بالمجهول غير صحيحة الا في ثلاث اذا
 شهدوا انه كفل بنفس فلان ولا يعرفونه واذا شهدوا برهن لا يعرفونه أو يفسد شيء مجهول كما في قضاء
 الخمانية الشهادته برهن مجهول صحيحة الا اذا لم يعرفوا قدر ما رهن عليه من الدين كما في القنية للقاضي ان
 يسأل عن سبب الدين احتياطاً فان أبي الخصم لا يجبر كما اذا طاب منه الخصم اخراج دفتر الحساب بأمره
 باخراجه ولا يجبره كذا في الخمانية قضاء القاضي في موضع الاختلاف جائز لا في موضع الخلاف ومحل الاولى
 فيما اذا كان فيه اختلاف السلف والساني ايس فيه وانما هو حادث كذا في التاتارخانية ومنهم من فرق
 بينهما ان الاول دلل بالادون الثاني كل من قبل قوله فعليه اليمين الا في مسائل عشرة مذكورة في القنية
 الوصي في دعوى الاتفاق على التيمم أو رقية وفي بيع القاضي مال اليتيم وادعى اشتراط البراءة من كل
 عيب واذا ادعى على القاضي اجارة مال وقف أو يتيم وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين أو اختلفا في
 اشتراط العوض وفي قول العبد البائع أمام أذن وللاب في مقدار الثمن اذا اشترى لابنه الصبي غير واختلاف
 مع الشفيع وفيما اذا أنكر الاب شراؤه لنفسه وادعاه لابنه الصغير وفيما يدعيه المتولى من الصرف المقضي
 عليه في حادثة لا تسمع دعواه ولا يبيته الا اذا ادعى تلى الملك من المدعى أو المتاج أو برهن على ابطال القضاء
 كما ذكره العمادى والدفع بعد القضاء بواحد مما ذكر صحيح وينقض القضاء فكما يسمع الدفع قبله يسمع بعده
 لكن به هذه الثلاث وتسمع الدعوى بعد القضاء بالنكول كما في الخمانية المتناقض غير مقبول الا فيما كان
 محل الخلاف ومنه تناقض الوصي والمناظر والوارث كما في الخمانية الشهادته اذا بطلت في البعض بطلت في
 الكل كما في شهادة الظهير به الا اذا كان عبد بين مسلم ونصراني فشهد نصرانيان عليه ما بالعتق فانها تقبل
 في حق النصراني فقط كما في العتاق منها بيعة النقي غير مقبولة الا في عشر فيما اذا علق طلاقها على عدم شيء
 فشهدا بالعدم وفيما اذا شهدا انه أسلم ولم يستثن وفيما اذا شهدا انه قال المسح ابن الله ولم يقل قول النصراني
 وفيما اذا شهدا بدينار عنده ولم يزل على ملكه وفيما اذا شهدا بجمع أو طلاق ولم يستثن وفيما اذا أمن
 الامام أهل مدينة فشهدا ان هؤلاء لم يكونوا فيها وقت الامان وفيما اذا شهدا ان الاجل لم يذ كر في عقد

السلم وفي الارث اذا قالوا الوارث له غيره وفيما اذا شهدوا انها ارضعت الظئر ما بين الشاة لاباين نفسها كما في
 جامع الفصولين وتقبل بينة النفي المتواتر كما في الظهريّة والبرازيّة وفي ايمان الهداية لا فرق بين أن يحيط به
 علم الشاهد أو لا في عدم القبول تيسيرا ذكره في قوله عمده حران لم يحج العام فشهدا بغيره بالكوفة لم يعتق
 بناء على انه نفي معني بمعنى انه لم يحج القضاء محمول على الصحة ما لم يكن ولا ينتقض بالشك كذا في شهادة
 الظهريّة الفتوى على عدم العمل بعلم القاضي في زماننا كما في جامع الفصولين الفتوى على قول أبي يوسف
 رحمه الله فيما يتعلق بالقضاء كما في القنية والبرازيّة لا يجوز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب كما
 في الدعوى من الظهريّة وأمامه فهم الرواية فجدة كما في غاية البيان من الحج الحق لا يسقط بتقديم الزمان
 قدفا أو قصاصا أو لعائنا أو حلاله كذا في ايمان الجوهرية اذا سئل المفق عن شيء فانه بقي بالصحة جملا على
 السكال وهو وجوب الشرائط كذا في صلح البرازيّة المفق في انما يبقى عما يقع عنده من المصلحة كما في شهر
 البرازيّة ويتعين الافتاء في الوقف بالانتماء له كما في شرح المجمع والحاوي القدسي يقبل قول الواحد العدل
 في احد عشر موضعا كما في منظومة ابن وهبان في تقويم المتلف وفي المرح والتمتع دليل والمترجم وفي جودة
 المسلم فيه وردائه وفي الاخبار بالتفليس بعدمضي المدة وفي رسول القاضي الى المذكر وفي اثبات العيب
 وبرؤية رمضان عند الاعتلال وفي اخبار الشاهد بالموت وفي تقدير برارش المتلف وزدت أخرى يقبل قول
 أمين القاضي اذا أخبره بشهادة شهود على عين تعدد حضورها كما في دعوى القنية بخلاف ما اذا بعته
 تخلف المخدرة فقال حلفتهم تقبل الابشاهد معه كما في الصغرى الناس أحرار بلائبان الا في الشهادة
 والقصاص والحدود والدية اذا اخطأ القاضي كان خطأؤه على المقضى له وان نعمد كان عليه كذا في سير
 الخانية وتما في قضاء الخلاصة لا تسمع الدعوى بعد البراء العام نحو لاحق في قبلة الاضمان الدرك فانه
 لا بدخل بخلاف الشفعة فانما تسقط به وأما اذا أبرأ الوارث الوصي ابراءا ما بان اقراره قبض تركه والده فلم
 يبق له حق منها الاستوفاء ثم ادعى في يد الوصي شيئا من تركه أبيه وبرهن يقبل وكذا اذا أقر الوارث انه
 قبض جميع ما على الناس من تركه أبيه ثم ادعى على رجل ديننا تسمع كذا في الخانية وبحث فيه الطرسوسي
 بخارده ابن وهبان الرابعة صالح أحد الورثة وأبرأ عما ثم ظهر شيء من التركة لم يكن وقت الصالح الاصح
 جواز دعواه في حصته كذا في صلح البرازيّة الخامسة ابراء العام في ضمن عقد فاسد لا يمنع الدعوى كما في
 دعوى البرازيّة وقد ذكرنا بعده هذا ان البراءة عن الرب لا يصح فتسمع الدعوى به وتقبل البينة وفي القيمة
 لو قال لاحق لي في هذه الضميمة ثم ادعى ان البذرة تسمع ثم قال لو قال لاحق لي في هذه الضميمة ثم ادعى انها
 وقف عليه وعلى اولاده ففيه اختلافا للمتأخرين وفي القيمة ايضا مات عن ورثة فاقسموا التركة بينهم
 وأبرأ كل واحد منهم صاحبه من جميع الدعاوى ثم ان أحد الورثة ادعى ديناً على الميت وعلى تركه الميت
 تسمع اه وفي قسمة القيمة قسمة الارضات ثم تركه وأقر كل واحد منهم انه لا دعوى له على صاحبه وزرع
 نصيبه ثم أراد أحدها الغسخ بالغيب فله ذلك اذا كان الغيب فاحشاعه ببعض المشايخ اه وفي اجارة
 البرازيّة ان البراء العام انما يجمع اذا لم يقر بان العين للمدعى فاب اقر بعده اب العين للمدعى سلمه له ولا يمنع
 البراء وفي دعوى القنية ان البراء العام لا يمنع من دعوى الوكالة وفي الرابع عشر من دعوى البرازيّة أبرأه
 عن الدعاوى ثم ادعى عليه بوكالة أو وصاية صح اذا أقر انه لم يشره بل اتارىخ يقبل بخلاف ما لو قال
 لاحق لي قبله ثم ادعى لا تسمع حتى يبرهن انه حادث بعد البراء والفرق في جامع الفصولين ثم اعلم ان قولهم
 لا تسمع الدعوى بعد البراء العام لا يحق حادث بعده فيجب جواب حادثه اقراره في ذمته لقول كذا وأبرأه
 عما ثم ادعى بعدها انه اقر بعدها لا شيء له في ذمته فانه تسمع دعواه وتقبل بينة ولا يمنعها البراء العام
 لانه انما ادعى بما يطل بعده لا قبله وقول قاضي خان في الصلح انه لو برهن بعده على اقراره قبله بانه لاحق له لم
 يقبل ولو برهن بعده على اقراره بعده أنه لاحق له وانه مبطل فيما ادعى يقبل اه يدل على ما ذكره

من ان اقاربه بعد الابراء امامه بطل ولكن في جامع الفصولين من التناقض كقول عنه بالف
 لرجل يدعيه فبرهن الكفيل على اقاربه كقول له وهو يجحد انها قمارا ومن خيرا لا يقبل ولو اقربه
 الطالب عنه القاضي بربا وانما لا تقبل البيعة على الاقرار لانها تسمع عند صحة الدعوى وقد بطلت
 هذه هنا للتناقض لان كقولته اقاربه بصرتها اه وانظر ما كتبناه في المداينات من مسئلة دعوى
 الربا بعد الابراء واخر ما في الجامع يدل على أن التناقض من الاصيل معفو عنه حيث قال ويقال له اطلب
 خصمك فخاصمه اه تسمع الشهادة بدون الدعوى في الحد الخالص والوقف وعقود الامة وحرية الاصلية
 وفيما تمحض لله تعالى كرمضان وفي الطلاق والابلاء والظهار وتما في شرح ابن وهبان دفع الدعوى
 صحيح وكذا دفع الدفع وما زاد عليه يصح هو المختار وكما يصح الدفع قبل اقامة البيعة يصح بعدها وكما يصح قبل
 الحكم يصح بعده الا في المسئلة الخمسة كما كتبناه في الشرح وكما يصح عند الحكم الاول يصح عند غيره وكما
 يصح قبل الاشهاد يصح بعده وهو المختار الا في ثلاث مسائل الاولى اذا قال لي دفع ولم يبين وجهه لا يلتفت اليه
 الثانية لو بينه لذكر قال يفتي به غائبة عن البلد قبل الثالثة لو بين دفعا فاسد او لو كان الدفع صحيحا وقال
 يفتي حاضرة في المديرة يمهله الى المجلس الثاني كذا في جامع الفصولين والامهال هو المفتي به كما في البرزنية
 وعلى هذا لو اقرب بالدين ودعي ايفاءه او الابراء فان قال يفتي في المصرا لا يقضي عليه بالدفع والا قضي عليه الدفع
 بعد الحكم صحيح الا في المسئلة الخمسة كما ذكرته في الشرح اقر بالدين بعد الدعوى ثم ادعي ايفاءه لم يقبل
 للتناقض الا اذا ادعي ايفاءه بعد الاقرار به والتفرق عن المجلس كذا في جامع الفصولين الدفع من غير المدعي
 عليه لا يصح الا اذا كان أحد الورثة لا ينتصب أحد خصم من أحد قصد انغير وكالة ونياية وولاية الا في
 مسلتين الاولى أحد الورثة ينتصب خصم من الباقي الثانية أحد الموقوف عليهم ينتصب خصم من الباقي
 كذا شرح ابن وهبان عن القضية لا يجوز للقاضي تأخير الحكم بعد وجود شرائطه الا في ثلاث الاولى لرجاء الصلح
 بين الاقارب الثانية اذا استعمل المدعي الثالثة اذا كان عنده رتبة البقاء أسهل من الابتداء الا في مسلتين
 الاولى اذا فسق القاضي فانه ينعزل واذا اولى فاسقا يصح وهو قول البعض وجوابه في النهاية والمعراج الثانية
 الاذن للاتباق صحيح واذا ابقى المأذون صار محجورا عليه ذكره الزياي في القضاء من عمل اقاربه قبلت بينته
 ومن لا فلا الا اذا ادعي اربا ونفقة أو حضنة فلو ادعي انه اخوه أو جده أو ابنته أو ابن ابنته لا تقبل بخلاف الابوة
 والمنوة والزوجة والولاء بنوعيه وكذا مطلق ابيه وهو من مواليه وقامه في باب دعوى النسب من الجامع
 لا تقبل شهادة كافر على مسلم لا تبعا او ضرورة فلا ولي اثباته كليل كافر كافر با كافرين بكل حق له
 بالكوفة على خصم كافر فمتعدى الى خصم مسلم آخر وكذا شهادتهما على عبد كافر بدين ومولاه مسلم وكذا
 شهادتهما على وكيل كافر موكله مسلم وهذا بخلاف العكس في المسلتين لا يكونا شهادة على المسلم قصد اوفيم
 سبق ضمننا والثاني في مسلتين في الابراء شهد كافر ان علي كافر انه اوصى الى كافر واحضر مسلما عليه حق
 لليت وفي النسب شهد ان النصراني ابن الميت فادعي على مسلم بحق وتما في شهادات الجامع لا يقضي
 القاضي لنفسه ولا لمن لا تقبل شهادته الا في الوصية لو كان القاضي غريم ميت فثبت أن فلا يوصيه مع
 ويرى بالدفع اليه بخلاف ما اذا دفع اليه قبل القضاء امتنع القضاء بخلاف الوكالة عن غائب فانه لا يجوز
 القضاء بها اذا كان القاضي مدين القائب سواء كان قبل الدفع او بعده وتما في قضاء الجامع أمين القاضي
 كالقاضي لا عهد له عليه بخلاف الوصي فانه تلحقه العهدة ولو كان وصي القاضي فبين وصي القاضي وأمينه
 فرق من هذه ومن جهة أخرى وهي أن القاضي محجور عن التصرف في مال اليتيم مع وجود وصي له ولو
 منسوب القاضي بخلافه مع أمينه وهو من يقول له القاضي جعلتك أمينا في بيع هذا العبد واختلفوا فيما اذا
 قال بيع هذا العبد ولم يزدوا الاصح انه أمينه فلا تلحقه عهدة وتدل اوضحنا في شرح الكنز وصحح البرزني من
 الوكالة انه تلحقه العهدة فليراجع ينصب القاضي وصيا في مواضع اذا كان على الميت دين أرله أو لتفقيه
 وصيته وفيما اذا كان لليت ولد صغير وفيما اذا اشترى من مورثه شيئا وأراد رده بعيب بعد موته وفيما اذا كان

أب الصغير مسرفاً من ذرا فيه نصبه للمعظ وذ كرفي قسمة الولوالجية موضعاً آخر ينصبه فيه فليراجع
وطريق نصبه أن يشهدوا عند القاضي أن فلان مات ولم ينصب وصياً فلو نصبه ثم ظهر للميت وصي فالوصي
وهي الميت ولا يلي النصب الاقاضي القضاة والمأمور بذلك لا يقبل القاضي الهدية الا من قريب محرم أو ممن
جرت عادته به قبل القضاء بشرط أن لا يز يد ولا خصومة لهما وزدت موضعين من تهذيب القلائسي من
السلطان ووالى المالد ووجهه ظاهر فان منعها انما هو للخوف من مراعاته لاجلها وهو ان راع المالك ونائبه لم
يراع لاجلها اذا ثبت أفلاس المحبوس بعد المدة والسؤال فانه يطلق بلا كفيل الا في مال اليقيم كما في البرازية
والحق به دل الوقف وفيما اذا كان رب الدين غائباً لا يجوز قضاء القاضي لمن لا تقبل شهادته له الا اذا ورد
عليه كتاب قاض لمن لا تقبل شهادته له فانه يجوز له القضاء به ذكره في السراج لو هاج للناضي أن يفرق بين
الشهود الا في شهادة النساء قال في الملتقط - كي أراهم بشر شهدت عند الحاكم فقال فرقوا بينهما فقلت ليس
لك ذلك قال الله تعالى (أن تفضل احدهما فتذكر احدهما الاخرى) فسكت الحاكم كمشاهد الزور اذا تاب تقبل
توبته الا اذا كان عدلاً عند الناس لم تقبل كذا في الملتقط قضاء الامير جاز مع وجود قاضي البلد الا أن يكون
القاضي مولى من الخليفة كذا في الملتقط الحاكم كذا في القاضي الا في أربعة عشر مسألة ذكرناها في شرح الكفر
وفيه أن حكمه لا يتعدى الا في مسألة وذكر الخصاص في باب الشهادة بالو كالة مسألة في اختلاف الشاهدين
خالف الحكم فيها القاضي كل موضع تجرى فيه الو كالة فان الولي يقصد خصماً عن الصغير فيه وما لا فلا
فان نصب عنه في التفريق بسبب الحب وخيار البلوغ وعدم الكفاءة ولا ينصب عنه في الفرقة بالاباء عن
الاسلام واللعان كذا في المحيط لا تسمع البيعة على مقر الا في وارث مقر يدين على الميت فتقام البيعة للمدعي
وفي مدعي عليه أقر بالوصاية فبرهن الوصي وفي مدعي عليه أقر بالوكالة فيثبت الوكيل دفعا للضرر وقال في
جامع القضاة - ذابدل على جواز اقامتهم مع الاقرار بهما في كل موضع يتوقع الضرر من غير المقر لولاها
فيكون هذا أصلاً انتهى ثم رأيت رابعا كتبه في الشرح من الدعوى وهو الاستحقاق تقبل البيعة به مع اقرار
المستحق عليه ليمتكن من الرجوع على بائعه ولا تسمع على سائر الا في مسألة ذكرناها في دعوى الشرح
ثم رأيت خامساً في القنية معزى الى جامع البرغزي لو خوصم الاب بحق عن الصبي فاقر لا يخرج عن النصوص
وايكن تقام البيعة عليه مع اقراره بخلاف الوصي وامين القاضي اذا أقر حرج عن النصوص انتهى ثم رأيت
سادساً في القنية لو أقر الوارث للموصى له فاه تسمع البيعة عليه مع اقراره ثم رأيت سابعاً في اجارة سنية المفتي
أجر دابة بعينها من رجل ثم من آخر فقام الاول البيعة فان كان لاخر حاضر تقبل عليه البيعة وان كان يقر بما
يدعي - هذا المدعي وان كان غائباً لا تقبل انتهى كتمان الشهادة كبيرة ويجرم التأخير بعد الطلب الا في
مسائل أن يكون عاجزاً عن الذهاب وفيما اذا قام الحق بغيره الا أن يكون أمراً عقبولاً وأن يكون الحاكم جازراً
وأن يخبره عدلان بما يسقط وان يكون معقداً القاضي خلاف معتقد الشاهد وأن يعلم أن القاضي لا يقبله
الفاسق اذا تاب تقبل شهادته الا للحدود في القذف والمعرف بالكذب وشاهد الزور اذا كان عدلاً على
ما في المنظومة وفي الخاتمة القبول لا تقبل شهادته الا في القذف والحدود في القذف والحدود في القذف والحدود في القذف
الفرع على أصله جائزة الا اذا شهد على أبيه لأمه أو شهد على أبيه بطلاق ضرة أمه والام في نكاحه اذا تعارضت
بيعة التطوع مع سنية الا كراهية بيعة الا كراه اولى في البيع والاجارة والصالح والاقرار وعند عدم البيان
فالقول للمدعي الطوع كما اذا اختلفا في صحة بيع وفساده فالقول للمدعي الصحة اذا اختلف المتبايعان فقالوا
الا في مسألة ما اذا كان المبيع عبد الخلف كل بعته على صدق دعواه فلا تخالف ولا فسخ ويلزم البيع
ولا يعتق العبد واليمين على المشتري كما في الواقعات القضاة يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان
واسنة بعض النصوص كما في الخلاصة وعلى هذا لو أمر السلطان بعدم سماع الدعوى بعد خمسة عشر
سنة لا تسمع ويجب عليه عدم سماعها الرأي الى القاضي في مسائل في السؤال عن سبب الدين المدعي به
ولكن لا جبر على بيانه وفي طلب المحاسبة بين المدعي والمدعي عليه فان امتنع لا جبر وهما في الخاتمة وفي

التفريق بين الشهود وفي السؤال عن المكان والزمان وفي تحليف الشاهدان رأه جاثرا كما في الصبرية وفيما
 اذا باع الاب أو الوصي عقارا صغيرا رأى الى القاضي في نقضه كما في بيع النخالة وفي مدة حبس المديون
 وفي تقييد المحبوس اذا خيف فراره وفي حبس المديون في حبس القاضي أو الموصو اذا خيف فراره
 كما في جامع الفصولين وفي سؤال الشاهد عن الايمان اذا تممه وفيما اذا تصرف الناظر فيما
 لا يجوز كبيع الوقف أو رهنه فالرأى الى القاضي ان شاء عزله وان شاء ضم اليه ثقة بخلاف العاجز فانه يضم
 اليه كما في القنية من سعى في نقض ما تم من جهة فسد به مردود عليه الا في موضعين اشترى عبدا وقيضه ثم
 ادعى ان المائع باعه قبله من فلان الغائب يكذب وبرهن فانه تقبل وهب جارية واستولدها الموهوب له ثم
 ادعى الواهب انه كان دبرها واستولدها وبرهن تقبل ويستردها والعكر كذا في بيع الخلاصة والبرازية
 وزدت عليها مسائل الاولى باعه ثم ادعى انه كان أعتقه وفي فتح القدير نقلا عن المشايخ التناقض لا يضر في
 الحرية وفروعه انتهت وظاهره ان المائع اذا ادعى التدبير أو الاستيلاء تسمع فالحكمة في كلام الفتاوى مثال
 في دعوى البرازية سوى بين دعوى المائع التدبير والاعتناق وذ كر خلافا فيما الثانية اشترى أرضا ثم ادعى
 ان بائعها كان جعلها مقبرة أو مسجدا والثالثة اشترى عبدا ثم ادعى أن المائع كان أعتقه الرابعة باع أرضا
 ثم ادعى انها وقف وهي في بيع النخالة وقضاها وفصل في فتح القدير فيه في آخر باب الاستحقاق فلم ينظر
 ثمة وفصل في الظاهرية ثمة تفصيلا آخر ورجمه وظاهره في العمادية أن المعتمد القبول مطلقا الخامسة
 باع الاب مال ولده ثم ادعى انه وقع بغبن فاحش السادسة الوصي اذا باع ثم ادعى كذلك السابعة المتولى على
 الوقف كذلك ذكر الثالث في دعوى القنية ثم قال وكذا كل من باع ثم ادعى الفساد وشرط العمادی
 التوفيق بانه لم يكن عالما به وذ كرفها اختلافا ومن فروع أصل المسئلة لو ادعى المائع انه فضولى لم تقبل ومنها
 لو ضمن الدرك ثم ادعى المبيع لم تقبل لا يشترط في صحة الدعوى بيان السبب الا في دعوى العين كما في البرازية
 لا تثبت اليد في العقار الا بالينة أو علم القاضي ولا يكفي التصديق لصحة الدعوى الا في دعوى الغصب كما في
 القنية أو الشراء منه كما في البرازية الشهادة ان وافقت الدعوى قبلت والا لا في مسائل ادعى ديننا بسبب
 فشهدا باطل أو كان المشهود به أنل ادعى أنه تزوجها فشهدا بانها منكوبة ادعى ملكا مطلقا لا تاريخ
 فشهدا به بتاريخ يخ على المختار ادعى انشاء فعل كغصب وقتل فشهدا بالاقرار به ادعى الكفالة عن فلان
 فشهدا بها كفالة عن آخر ادعى سلاك عين بالشراء من رجل لم يمينه فشهدا بالمطلق ادعى ملكا مطلقا
 فشهدا بسبب وقال المدعى هو بذلك السبب ادعى الايقاع فشهدا بالبراء أو التحليل ادعى الهبة فشهدا
 بالصداقة كما في التلخيص وما قبلها من الخلاصة وفتح القدير وقد ذكرنا في الشرح ثلاثة وعشرين مسألة
 فليراجع الامام يقضى بعلمه في حدود القذف والقصاص والتعزير كذا في السراجية وفي التهذيب يقضى
 القاضي بعلمه الا في الحدود والقصاص القاضي اذا قضى في محبة فيه نفذ قضاؤه الا في مسائل نص أصحابنا
 فيها على عدم النفاذ لو قضى ببطالان الحق بقضى المدة والتفريق للجهز عن الاتفاق غائبا على الصحيح لا حاضرا
 أو بجمعة نكاح مزنية أبيه أو ابنته لم ينفذ عند أبي يوسف رحمه الله أو بجمعة نكاح أم مزنية أو بنتها أو بجمعة نكاح
 المتعة أو بسقوط المهر بالتقدم أو بعدم تأجيل العنين أو بعدم صحة الرجعة بالرضاها أو بعدم وقوع
 الثلاث على الحبلى أو بعدم وقوعها قبل الدخول أو بعدم الوقوع على الحائض أو بعدم وقوع مازاد على
 الواحدة أو بعدم وقوع الثلاث بنكاحه أو بعدم وقوعه على الموطوءة عقبه أو بنصف الجهاز لمن طلقها قبل
 الوطء بعد المهر والتجهيز أو بشهادة المرضعة أو قضى لولده أو رفع اليه حكم صبي أو عبدا أو كافرا أو لملك
 بمجوس فيه أو بجمعة بيع نصيب الساكت من قن حرة أو أحدها أو ببيع متروك النسبة عمدا أو ببيع
 أم الولد على الاظهر وقيل ينفذ على الاصح أو ببطالان عفو المرأة عن القود أو بجمعة ضمان الخلاص أو بزيادة
 أهل المحلة في معانم الامام من أوقاف المسجدا أو بحل المطلقة ثلاثا بمجرد دعوى الثاني أو بعدم ملك الكافر
 مال المسلم باحرازه بدراهم أو ببيع درهم بدرهمين يدا يدا أو بجمعة صلاة المحدث أو بقسامة على أهل المحلة

بتلف مال أو بجدا القذف بالتمريض أو بالفرقة في معتق البعض أو بعدم تصرف المرأة في مالها بغير إذن
 زوجها لم ينفذ في الكل هـ إذا ما حررت من البرازية والعمادية والصيرفية والتاتارخانية الشاهد إذا ردت
 شهادته لعله ثم زالت العلة فشهد في تلك الحادثة لم تقبل إلا أربعة العبد والكافر على المسلم والاعمى والصبي
 إذا شهدوا فردت ثم زال المانع فشهدوا تقبل كذا في الخلاصة وسواء شهد عند من رده أو غيره وسواء كان
 بهدسني أو لا كما في القنية للخصم أن يطعن في الشاهد بدين بثلاثة أنهم ما عبدان أو محدودان أو شريكان في
 المشهود به كذا في الخلاصة القضاء الضمني لا تشترط له الدعوى والمنصومة فإذا شهدا على خصم بحق وذكر
 اسمه واسم أبيه وحده وقضى بذلك الحق كان قضاء ينسبه ضمنا وإن لم يكن في حادثة النسب وقد ذكر العمادى
 في فصوله فرعين مختلفين حكما وذكر أن أحدهما يقاس على الآخر وفرق بينهما في جامع الفصولين فليست
 وهو من مهمات مسائل القضاء وعلى هـ إذا شهدا بأن فلانة زوجة فلان وكلت زوجها فلا في كذا على
 خصم منكر وقضى بتوكيلها كان قضاء بالزوجية بينهما وهي حادثة الفتوى ونظيره ما في الخلاصة في طريق
 الحكم بشوت الرضائية أن يعلق رجل وكلة فلان بدخول رمضان ويدعي بحق على آخر وبمنازعة في
 دخوله فتقام البيعة على رؤياه فيثبت رمضان في ضمن ثبوت التوكيل واصل القضاء الضمني ما ذكره
 أصحاب المتون من أنه لو ادعى كفاة على رجل بمال بأذنه فأقر بها وأنكرها للدين فبرهن على الكفيل بالدين
 وقضى عليه بها كان قضاء عليه قصد ادعى الاصيل الغائب ضمنا وله فروع وتفاصيل ذكرنا في الشرح
 قال في خزانة الفتاوى إذا مات القاضي انعزل خلفاؤه ولومات واحد من الولاة انعزل خلفاؤه ولومات الخليفة
 لا تنعزل ولا توفضاته اهـ وفي الخلاصة وفي هداية الناطقي لومات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا موت
 أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة السلطان إذا عزل القاضي انعزل النائب بخلاف موت القاضي وفي المحيط
 إذا عزل السلطان القاضي انعزل نائبه بخلاف ما إذا مات القاضي حيث لا ينعزل نائبه كذا قبل وينبغي
 أن لا ينعزل النائب بعزل القاضي لأنه نائب السلطان أو نائب العامة ألا ترى أنه لا ينعزل بموت القاضي
 وعليه كثير من المشايخ رحمه الله اهـ وفي البرازية مات الخليفة وله أمراء وعمل فالكل على ولايته وفي
 المحيط مات القاضي انعزل خلفاؤه وكذا أمراء الناحية بخلاف موت الخليفة وإذا عزل القاضي ينعزل نائبه
 وإذا مات لا والفتوى على أنه لا ينعزل بعزل القاضي لأنه نائب السلطان أو العامة ويعزل نائب القاضي لا ينعزل
 القاضي اهـ وفي العمادية وجامع الفصولين كما في الخلاصة وفي فتاوى القاضي خان وإذا مات الخليفة لا ينعزل
 قضاته وعمله وكذا لو كان القاضي مأذونا بالاستخلاف فاستخلف غيره ومات القاضي أو عزل لا ينعزل
 خلفه اهـ فتقرر من ذلك اختلاف المشايخ في انعزال النائب بعزل القاضي وموته وقول البرازي الفتوى
 على أنه لا ينعزل بعزل القاضي يدل على أن الفتوى على أنه لا ينعزل بموته بالاولى لكن عليه بأنه نائب
 السلطان فيدل على أن النواب الآن ينعزلون بعزل القاضي وموته لأنهم نواب القاضي من كل وجه فهو
 كالوكيل مع الموكل ولا يفهم أحد الآن أنه نائب السلطان ولهذا قال العلامة ابن الفرس ونائب القاضي
 في زماننا ينعزل بعزله وبموته فإنه نائبه من كل وجه اهـ فهو كالوكيل مع الموكل لكن جعل في المعراج
 كونه كوكيل قاضي القضاء مذهب الشافعي وأحمد رحمه الله وعندنا إنما هو نائب السلطان وفي
 التاتارخانية أن القاضي إنما هو رسول عن السلطان في نصب النواب اهـ وفي وقف القنية لومات
 القاضي أو عزل يبقى مانصبه على حاله ثم رقم يبقى قيما اهـ وفي التهذيب وفي زماننا لما تعذرت التركيبة
 بغاية الفسق اختار القضاء استخلاف الشهود كما اختاره ابن أبي ليلى لحصول غلبة الظن اهـ وفي مناقب
 الكردي في باب أبي يوسف رحمه الله أعلم أن تحليف المدعي والشاهد أمر منسوخ والعمل بالمنسوخ حرام وقد
 ذكر في فتاوى القاءدى وخزانة المفتين أن السلطان إذا أمر قضاته بتحليف الشهود يجب على العلماء أن
 ينهوا السلطان ويقولوا له لا تكلف قضاتك أمرا أن أطاعوك يلزم منه سخط الخلق وإن عصوك
 يلزم منه سخطك إلى آخر ما فيها لا يحج رجوع القاضي عن قضائه فلو قال رجعت عن قضائي أو وقعت

في تلبس الشهود وأبطلت حكمي لم يصح والقضاء ماض كما في الحائض وقيدته في الخلاصة بما إذا كان
 مع شرائط الصحة وفي الكنز بما إذا كان بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة اه الا في مسائل الاولى
 اذا كان القضاء بعلمه فله الرجوع عنه كما ذكرنا وبما استنبطنا من تقييد الخلاصة باليمين الثانية
 اذا ظهر له خطؤه وجب عليه نقضه بخلاف ما اذا ثبت له رأى المجتهد الثالثة ان القاضي في مجتهد فيه
 مخالف لمذهبه فله نقضه دون غيره ~~كما في شرح المنظومة~~ أمر القاضي حكم كقوله سلم الحدود
 الى المدعي والامر بدفع الدين والامر بحبس الافي مسئلة في العمادية والبرازية وقف على الفقراء فاحتاج
 بعض قراة الوائف فامر القاضي بان يصرف شيء من الوقف اليه كان غنزه القموي حتى لو أراد ان يصرفه الى
 فقير آخر صح فعل القاضي حكم منه فليس له ان يزج القيمة التي لاولي لها من نفسه ولا من ابنه ولا من
 لا تقبل شهادته له وأما اذا اشترى القاضي مال البقيع لنفسه من نفسه أو من وصي أقامه قد كورة في جامع
 الفصولين من فصل تصرف الوصي والقاضي في مال اليتيم فقال لم يجوز بيع القاضي ماله من يقيم وكذا عكسه
 وأما ما شراه من وصيه أو باعه من يقيم وقبضه وصيه فانه يجوز ولو وصيه من جهة القاضي اه ولو باع
 القاضي ما وقفه المريض في مرض موته بعد موته لغرمائه ثم ظهر مال آخر لم يطل المبيع وبشترى
 بالثمن أرضا توقف بخلاف الوارث اذا باع الثلثين عند عدم الاجازة فانه يشتري بقيمة الثلثين أرضا توقف لان
 فعل القاضي حكم بخلاف غيره كما في الظهيرية من الوقف الافي مسئلة ما اذا أعطى فقيرا من وقف الفقراء فانه
 ليس بحكم حتى كان له ان يعطى غيره كما في جامع الفصولين وفيما اذا أذن الولي للقاضي في تزويج الصغيرة
 تزويجها القاضي كان وكيفا فلا يكون فعله حكما حتى لو رفع عقده الى مخالف كان له نقضه كذا في القامعية
 فالمستثنى مسئلتان وقولهم ان فعله حكم يدل على ان الدعوى انما هي شرط للحكم القولي دون الفعل فلينبه له
 وقد ذكرناه في الشرح اذا قال المقر اسامع اقراره لا تشهد على وسعه ان يشهد عليه كما في الخلاصة اذا قال له
 المقر له لا تشهد عليه بما أقر فحينئذ لا يسعه كما في حيل التواريخية من حيل المداينات ثم قال واختلفوا فيما
 اذا رجع المقر له وقال انما هم بمنع العذر وطلب منه الشهادة قيل يشهد وقيل لا يخلف القاضي غرم الميت بان
 الدين واجب لك على الميت وما أبرأ منه ولو كان ثابتا باقرار المريض في مرض موته كذا في التواريخية من
 كتاب الحيل انما تجوز اقامة اليمين على المسخر اذا لم يعلم القاضي انه مسخر وان علم به فلا ثبات التوكيل
 عند القاضي بلا خصم جازان كان القاضي عرف الموكل باسمه ونسبه لا ينعزل القاضي بالردة والفسق ولا
 ينعزل والى الجمعة بالعلم بالعزل حتى يرد الثاني واختلف المشايخ رحمهم الله في القاضي الا أن يكون في
 المنشور اذا أتاك كتابي فقد عزمت ان لا ينعزل الابه طلب من القاضي كتابة حجة البراء في غيبة خصمه لم
 يكتب له عند أبي يوسف رحمه الله خلاف المحمدر رحمه الله وأجمعوا على أنه يكتب له حجة الاستيفاء ولو بالحجة
 الطلاق وقال القاضي قضيت بكذا عليه بيمينته أو اقراره يقبل ارسال القاضي الى المخدرة للدعوى واليمين
 لا عين على الصبي في الدعاوى ولو كان محجورا لا يحضره القاضي لسماعها ويخلف العبد ولو محجورا
 ويقضي بنفسه كونه ويؤاخذ به بعد العتق الاصح انه لا يخلف على الدين المؤجل قبل حلول الاجل لا يقبل قول
 أمين القاضي انه حلف المخدرة الابشاهدين القضاء يتخصص بالزمان والمكان فلو ولاه قاضيا مكانا كذا
 لا يكون قاضيا في غيره وفي الملتقط وقضاء القاضي في غير مكان ولايته لا يصح واختلفوا فيما اذا كان العقار لافي
 ولايته فاختار في الكنز عدم صحة قضائه وصح في الخلاصة الصحة واقتصر قاضيخان عليه والى خلاف انما هو
 في العقار لافي الدين والدين كما في البرازية وفي القنية قضى في ولايته ثم أشهد على قضائه في غير ولايته لا يصح
 الاشهاد اه ولا تقبل شهادة من قال لا أدري أو من أنا أول للشك في الايمان وكذا أمامته كذا في شهادات
 الوالدية تقبل الشهادة حسبة بلا دعوى في طلاق المرأة وعقبة الامة والوقف وهلال رمضان وغيره الا دلال
 العطر والاضحى والحدود الاحداث والسرقة واختلفوا في قبولها بالدعوى في النسب كما في الظهيرية
 من النسب وخزم بالقبول ابن وهبان وفي تدبير الامة وحرمه المصاهرة والخلع والايلاء والظهار ولا تقبل في

عنى العبد بدون دعواه عنده مخالفا لهما واختلفوا على قوله في الحرمة الاصلية والمعتمد لا والنكاح يثبت
بدون الدعوى كالطلاق لان حل الفرج والحرمة فيه حق الله تعالى لجاز ثبوته من غير دعوى كذا في فروق
الذكر ايسر من النكاح المشهود عليه بشئ ان كان حاضرا كفت الاشارة اليه وان كان غائبا فلا بد من
تعريفه باسم ابيه وحده ولا تكفى النسبة الى الفخذ ولا الى الحرفة ولا يكفى الاقتصار على الاسم الا ان يكون
مشهورا وتكفى النسبة الى الزوج لان المقصود الاعلام ولا بد من بيان حليتها ويكفى في العمد اسمه ومولاه
واب مولاه ولا بد من النظر الى وجهها في التعريف والفتوى على قولهما انه لا يشترط في الخبر للشاهد باسمه
ونسبه أكثر من عدلين لانه أيسر والقاضى هو الذى ينظر الى وجه المرأة ويكتب حلالا لا الشاهد الكل
من البرازية لا اعتبار بالشاهد الواحد الا اذا قام وأراد أن يكتب القاضى الى آخره فانه يكتب كفى البرازية
وذ كفى القنية من باب ما يبطل دعوى المدعى قال سمعت شيخ الاسلام القاضى علاء الدين المروزي يقول
يقع عندنا كثيرا ان الرجل يقر على نفسه بما فى صل ويشهد عليه ثم يدعى ان بعض هذا المال قرض
وبعضه ربا عليه ونحن نقضى انه ان اقام على ذلك يمينه تقبل وان كان مناقضا لانا لم انه مضطر الى هذا
القرار اه وقال فى كتاب المداينات قال أسامة اذا وقعت واقعة فى زمانه ان رجلا كان يشترى الذهب
الردى زمانا الدينار بخمسة دنانير ثم تنبه فاستحل منه ثم فبرؤه عما بقى لهم عليه حال كون ذلك مستهلكا
فكتمت انا وغيرى انه يبرأ وكتب ركن الدين الزنجاني الابرأ لا يعمل فى الربا لان رده لحق الشرع وقال به أجاز
نجم الدين الحامى مع الايهذا التعامل وقال هكذا سمعت عن ظهير الدين المرغينانى قال رضى الله تعالى عنه
فقر من طغى ان الجواب كذلك مع تردد فكنت اطلب الفتوى لا نحو جوابى عنه فرفضت هذه المسئلة على
علاء الاغة الحناطى فاجاب انه يبرأ ان كان الابرأ بعد الهلاك وغضب من جواب غيره انه لا يبرأ فازداد طغى
بعضه جوابى ولم أعبه ويدل على صحته ما ذكره البرزوى فى غناء الفقهاء من جملة صور البيع الفاسد جملة
العقود الربوية تلك الموض فيها بالقبض فاذا استهلكه على ملكه ضمن مثله فلو لم يصح الابرأ لرد مثله
فيكون ذلك رد ضمان ما استهلك لارد عين ما استهلك وبرد ضمان ما استهلك لا يرتفع العقد السابق بل ينقرر
مفيد للملك فى فصل اربا فلو لم يكن فى رده فائدة نقض عقد الربا ليجب ذلك حقا للشرع وانما الذى يجب
حقا للشرع رد عين الربا ان كان قائما لارد ضمانه اه وقد أفتيت آخذا من الاولى بان الشهود اذا شهدوا
ان البعض لا حقيقة له وانما فعل مواطاة وجملة تقبل لا يجوز اطلاق المحيوس الابرأ خصمه الا اذا ثبت
اعساره أو احضر الدين للقضى فى غيبة خصمه تصرف القاضى فى الاوقاف مبنى على المصلحة فما خرج عنها
منه باطل وقد ذكرنا من ذلك اشياء فى القواعد وما يدل عليه انه لو عزل ابن لواقف من النظر المشروط له
وروى غيره بلا خيانة لم يصح كفى فصول العمادى من لوقف وجامع الفصولين من القضاة ولو عين للنظر
معه ولو عزل نظرا لثا فى ان كان ما عينه له بقدر رأسه مثله أو دونه اجراء الثا الثانى عليه والاجعل له أجزا مثل
وحط الزيادة كفى القنية وغيرها ومنها حكمة احداث تمرير فراش المسجدين بغير شرط الواف كفى
الدخيرة وغيرها وقد ذكرنا فى القاعدة الخامسة ان من اعتمد على امر القاضى الذى ليس بشعرى لم يخرج
عن المهدة ونقلنا هناك فرع من فتاوى الولوالجية ولا يعارضه ما فى القنية طالب القيم أهل المحلة ان يقرض
من مال المسجد للامام فأبى فأمره القاضى به فأقرضه ثم مات الامام مقلسا لا يضمن القيم اه لانه لا يضمن
بالافراض باذن القاضى لان للقاضى الاقراض من مال المسجد وفى الكافى من الشهادات الاصح ان القاضى
اذا علم ان المحضر مسخر لا يجوز اقامة البينة ولا يجوز اثبات الوكالة والوصاية بلا خصم حاضر لا تقبل شهادة
المغلل وتقبل اقراره كفى الولوالجية شهدا على انه مات وهى اسرأته وأخرا ان طلقها فلاولى أولى تنازعا فى
ولا رجل بعد موته فبرهن كل انه أعتقه وهو يملكه فالمراث بينهما كالميراث بينهما على نسب ولد كان بينهما ماوى
بينة سبقت وقضى بها لم تقبل الاخرى مثل الشهود بالبيع عن الثمن فقالوا لا نعلم لم تقبل وبالنكاح عن
المهر فقالوا لا نعلم تقبل كفى الصيرفة الاصح انه لا يفتى بجواز تحمل الشهادة على المتنبية وأجمعوا على أنه

لا يتحملها من وراء جدار كذا في المجتبي وفي البرازية شهيد بطلاق أو عناق وقال لا ندرى أكان في صحة أو مرض
فهو على المرض ولو قال الوارث كان يهذى يصديق حتى يشهد والله كان صحيح العقل وفي الخزانة قالاهو زوج
الكبرى لكن لا ندرى الكبرى نسكاه إقامة اليمين اب الكبرى هذه شهد انها زوجت نفسها ولا نعلم هل هي
في الحال امرأته أم لا أو شهد أنه باع منه هذا العين ولا ندرى أنه هل هو في ملكه في الحال أم لا يقضى بالنكاح
والمالك في الحال بالاستصحاب والشاهد في العقد شاهد في الحال انتهى وفي البرازية عزى إلى الجامع الشاهد
عين دابة تتبع دابة وترتفع له أن يشهد بالملك والنكاح إذا حلف المدعى إذا حلف المدعى عليه إلا في مسألة
ذكرناها في الدعوى من الشرح عن المحيط وقال فيه أنها من خواص هذا الكتاب وغرائبها فيجب حفظها
اللعب اشعار فح لا يسقط العدالة إلا بواحد من خمس القمار عليه وكثرة الحلف عليه وإخراج الصلابة عن
وقته بسبب ولا بسبب على الطريق وذ كرشى من الفسق عليه كما بيناه في شرح الكثر الدعوى على غير ذي
اليدين سمع إلا في دعوى الغصب في المنقول وأما في الدور والعقار فلا فرق كما في اليمينية شهادة الزوج على
زوجته مقبولة لا بزمها وقد ذفها كما في حد القذف وفيما إذا شهد على امرأها بابها أمة لرجل يدعيها فلا
تقبل إلا إذا كان الزوج أعطاها المهر والمدعى يقول أذنت لها في النكاح كما في شهادات الخانية تقبل
شهادة الذمى على مثله إلا في مسائل فيما إذا شهد نصرانيان على نصراني أنه قد أسلم حيا كان أو ميتا فلا يصلى
عليه بخلاف ما إذا كانت نصرانية كما في الخلاصة إلا إذا كان ميتا وكان له ولي مسلم يدعيه فأنها تقبل للارث
ويصلى عليه بقول وليه كما في الخانية وفيما إذا شهد على نصراني ميت بدني وهو مديون مسلم وفيما إذا شهد
عليه بعين اشتراها من مسلم وفيما إذا شهد أربعة نصارى على نصراني أنه زنى بمسلة إلا إذا قالوا استكرهها فبعد
الرجل وحده كما في الخانية وفيما إذا ادعى مسلم عبدا في يد كافر فشهد كافر أن عبده قضى به القاضي
المسلم له كما في البدائع لا تقبل شهادة الإنسان لنفسه إلا في مسألة القاتل إذا شهد بعقولي المقتول وصورته
في شهادات الخانية ثلاثة قتلا ورجلا عمدا ثم شهدوا بعد التوبة أن الولي قد عفا عنه قال الحسن لا تقبل شهادتهم
إلا أن يقول اثنتان منهم عفا عنا وعن هذا الواحد في هذا الوجه قال أبو يوسف رحمه الله تقبل في حق الواحد
وقال الحسن تقبل في حق الكل انتهى كتمنا في قاعدة اليقين لا يبرؤ بالاشك ان من أئلف لحم إنسان وادعى
أنه ميتة فلا شهود أن يشهدوا أنه ذكبة بحكم الحال كما في البرازية وعلى هذا فرعت لور أو شخصه ليس عليه
أنا مرض أقر بشي لهم أن يشهدوا أنه أقر وهو صحيح وكذا عكسه لو رآه في فراش أو به مرض ظاهر فلهم
أن يشهدوا أنه كان مريضا غلما بالحال لكن لو قال لهم أنا صحيح هل يشهدون بصحته أو يحكون قوله فان ظهر
لهم ما يدل على صحته شهدوا بها والا حكوأفوله وينبغي أن يسألهم القاضي هل ظهر عليه ما يدل على مرضه فان
أخبروا به لم يهر باخباره أنه صحيح والأعمال به وهي حادثة الفتوى وفي جناب البرازية شهدوا على رجل أنه
جرحه ولم يزل صاحب فراش حتى مات بحكم به وان لم يشهدوا أنه مات من جراحته لأنهم لا علم لهم به وكذا
لا يشترط في الحائط المائل أن يقولوا مات من سقوطه ولان إضافة الأحكام إلى السبب الظاهر لا إلى سبب
يتوهم ألا ترى أنه لا تحجب القسامة في ميت بعمله على رقبته حية ملتوية انتهى تقبل شهادة العميق لمعقده إلا
في مسألة ما إذا شهد بأثنى عند اختلافهما كما في الخلاصة وتقبل عليه إلا في مسألة ذكرناها في الشرح قال
في بسيط الأنوار للشافعية من كتاب القضاء ما لفظه وذ كرجاعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة رجعهما
الله إذا لم يكن للقاضي شيء من بيت المال فله أخذ عشرة ما يتولى من أموال اليتامى والأوقاف ثم بانغ في الإنكار
انتهى ولم أر هذا إلا بصحاحنا رحمه الله لكن في الخانية ذكر العشر للثري في مسألة الطاحونة لا تختلف مع
البرهان إلا في ثلاث ذكرناها في الشرح دعوى دين على ميت وفي استحقاق المبيع ودعوى الأبق لا تخلف
بلا طلب المدعى إلا في أربع على قول أبي يوسف رحمه الله مذكورة في الخلاصة تقبل الشهادة بحسبة بلا
دعوى في ثمانية مواضع مذكورة في منظومة ابن وهبان في الوقف وطلاق الزوجة وتعليق طلاقها وحرية
الامة وتبديرها والخلع والابلا رمضان والنسب وزدت خمسة من كلامهم أيضا حد الزنا وحد الشرب

والابلا والظهار وحرمة المصاهرة والمراد بالوقف الشهادة باسائه وأما بر يعه فلا وعلى هذا لا تسمع الدعوى
من غير من له الحق فلا جواب لها فالدعوى حسبة لا تجوز الشهادة حسبة بلا دعوى جائرة في هذه المواضع
فالتحفظ ثم زدت سادسة من القنية فصارت أربعة عشر موضعاً وهي الشهادة على دعوى مولاهم نسبه ولم أر
صريحاً يخرج الشاهد حسبة من غير سؤال القاضي وأعلم أن شاهد الحسبة إذا أخشها دية بلا عذر يفسق ولا
تقبل شهادته نصوا عليه في الحد ودو طلاق الزوجة وعقوبة الامه وظاهر ما في القنية أنه في السكك وهي في
الظهارية والتميمية وقد ألفت فيها رسالة فلما شاهد حسبة بغيره ليس لنا مدع حسبة الا في دعوى الموقوف عليه
أصل الوقف فانها تسمع عند البعض والقوى على أنها لا تسمع الدعوى الا من المتولى كذا في البرازية من
الوقف فإذا كان الموقوف عليه لا تسمع دعواه فلا جني بالاولى وظاهر كلامهم أنها لا تسمى من غير الموقوف
عليه اتفاقاً وهل يقبل تجريح الشاهد حسبة الظاهر نعم لكونه حقاً لله تعالى لا يحال بين المولى وعبده قبل
ثبوت عقده الا في ثلاث مسائل مذكورة في منية المفتي ولا يحال بين المنقول والمدعى عليه به الا في موضعين
منها أيضاً لا يلزم المدعى ببيان السبب وتصح بدونه الا في المثليات ودعوى المرأة الدين على ترك زوجه
والثانية في جامع الفصولين والاولى في الشرح من الدعوى الشهادة بحرية العبد بدون دعواه لا تقبل عند
الامام الا في مسألتين الاولى اذا شهدوا بحرية الاصلية وأمه حية تقبل لا بعد موتها الثانية شهدوا بانه أرمي
له باعتاقه تقبل وان لم يدع العبد وهما في آخر الحمادية والاولى مفرقة على الضعيف فان الصحيح عنده اشترط
دعواه في العارضة والاصلية كما قدمناه ولا تسمع دعوى الاعناق من غير العبد الا في مسألة من باب التحالف
من المحيط باع عبداً ثم ادعى على المشتري الشراء والاعتاق وكان في يد البائع تسمع فيها وان كان في يد المشتري
تسمع في الشراء فقط ولا يشترط لصحة دعوى الحرية الاصلية ذكر اسم أمه ولا اسم أب أمه لجواز أن يكون
حوالاً لأمه ورفيقة صريحه في آخر الحمادية وجامع الفصولين وكذا في الشهادة بحرية الاصلي كافي
دعوى القنية القضاة بعد صدوره صحيحاً لا يبطل بابطال أحد الا اذا أقر المقضى له ببطلانه فإنه يبطل الا في
المقضى بحريته وفيما اذا ظهر الشهود دعياً أو محددين في نفي باليمين فإنه يبطل القضاء لكونه غير صحيح
يخالف المنكر الا في احدى وثلاثين مسألة بينها في شرح الكنز اذا ادعى رجلان كل منهما على دي اليد
استحقاق ما في يده فافترقا واحدهما وانكر لالا تخلف المستحلف المنكر منهما الا في ثلاث دعوى الغصب والايدي
والاعارة فإنه يستحلف المنكر بعد اقراره لاحدهما كافي في النجاة مفصلاً وفي الخلاصة في كل موضع لو أقربه
يلزمه فإذا أنكره يستحلف الا في ثلاث ذكرها والصواب الا في أربع وثلاثين وقد ذكرتها في الشرح يجوز
قضاء الاسير الذي يولى القضاء وكذلك الكتابة الى القاضي الا أن يكون القاضي من جهة الخليفة فقضاء
الاسير لا يجوز كذا في الملتقط وقد أفتيت بان تولية باشا مصر قاضياً يحكم في قضيته بغير مع وجود قاضيه المولى
من السلطان باطله لانه لم يقوض اليه ذلك ذكر المصدر الشهيد في شرح أدب القضاء ان المولى لا يكون قاضياً
قبل وصوله الى محل ولايته فقضاءه جواز قبول الهدية قبل الوصول بطلاناً لعدم جواز اسقائه بارسال نائب
له في محل قضائه وعمل القضاء الآن على ارسال نائب حين التولية في بلد السلطان والظاهر أنه باذن السلطان
وحينئذ لا كلام فيه بوجاهته ادعى انه غرس أنلا في أرض محدودة بكدا من مدة ثمانية عشر سنة على
ان الأرض ان ظهر لها مالك دفع أجرتها وان المدعى عليه بتعرضه بغير حق وطلبه بذلك فاجابه المدعى عليه
بان الاثل المذكور غرسه مستأجر الوقف له فاحضر المدعى شاهدين شهدا بانه غرسه من المدة المذكورة
وزاد أحدهما بانه واضح البده عليه فحكم القاضي بالملك للمدعى ولم يطلب البينة من المدعى عليه فسمت عن
الحكم فاجبت بانه غير صحيح لان المدعى لم يبين فيها انه خارج أو ذو يد وعلى كل لاموافقة بين الدعوى
والشهادة والحاصل ان القاضي يستأنف الدعوى فان ذكر المدعى ان المدعى عليه واضح اليد وأنه خارج
وصدقه المدعى عليه على وضع اليد أو برهن عليه ثم برهن على الغرس وشهدا على طبق الدعوى طلب من
الناظر البرهان فان برهن على ما ادعى قدم برهان الخارج لان الغرس مما يتركه فليس كالتماج وان ذكر

المدعى انه واضع اليد وان الناظر المدعى عليه يعارضه وبرهن فبرهن الناظر على غراس المستأجر قدم برهان
 الناظر لكونه خارجا وهل الترجيح لبينة الناظر لكونها تثبت الغرس بحق والاولى تثبته غصبا قالت لا ترجح
 بذلك ثم سئلت لو أرحا في الغرس فاجبت بتقديم بيعة الخارج الا اذا سبق تاريخ ذى اليد فيه قدم لان الغرس
 بمساكنه كقول الزبلي انه بمنزلة الملك المطلق وهذا حكمه ثم رأيت في غصب القنية لو غرس المسلم في أرض
 مسبلة كانت سيلا انتهى فقعة ضاه أن يكون الاثر وقفا اذا كانت الارض وقفا على أبناء السبيل وظاهر ما في
 الاسماء انه لو غرس في الوقف ولم يغرس له كانت ملكا له لا وقفا وذلك كخزانة المفقةين من الوقف حكم
 ما اذا غصب أرضا وبني فيها أو غرس لا تخالف اذا اختلف في الاجل الا في أجل السلم دعوى دفع التعرض
 مسهوعة على المفتي به كما في دعوى المزانية ودعوى قطع النزاع لا كما في فتاوى قارى الهداية اختلافا
 الشاهد من مانع الا في احدى وثلاثين مسألة ذكرناها في الشرح اذا أخبر القاضي بشئ حال قضائه قبل منه
 الا اذا أخبر باقرار رجل بعد وثقائه في شرح ادب القضاء للمصدر لا تسمع الدعوى بدين على الميت الاعلى
 وارث أو وصى أو موصى له فلا تسمع على غريم له كما في جامع الفصول بين الادا وهب جميع ماله لاجنبى
 وسلم له فانها تسمع عليه لكونه ذاب كخزينة المقتن المدعى عليه اذا دفع دعوى المدعى الملك من فلان
 بان فلانا ودعه اياه ندفعت الدعوى بلا بيعة الا في مسألتين الاولى اذا ادعى الارث عنه فانها لا تدفع
 بخلاف دعوى الشراء منه الثانية اذا ادعى الشراء وقال أمرنى بالقبض فمذموم تدفع والعرق في فروق
 الكرايسى دعوى القضاء والشهادة عليه من غير تسمية القاضي لا تصح الا في مسألتين الاولى الشهادة
 بالوقف أى بان قاضيه من قضاء المسلمين قضى بصحة صحته الثانية الشهادة بالارث أى بان قاضيه من
 القضاء قضى بان الارث له صحته وهما في الخزانة ودعوى الفحل من غير بيان الفاعل لا تسمع الا في
 أربع مسألتين القاضي والثالثة الشهادة بانه اشتراه من وصيه في صفه صحته وان لم يسموه الرابعة الشهادة
 باب وكيله باعه من غير بيان والكل في خزانة المقتن الخامسة نسبة فعل الى متولى وقف من غير بيان من
 نسبة على التامين السادسة نسبة فعل الى وصى قيم كذلك ويمكن رجوع لآخرتين الى الاولى القضاء بالحرفية
 قضاء على الكافة الا اذا قضى بعق عن ملك مؤرخ فانه يكون قضاء على الكافة من ذلك التماس بخلاف تسمع
 فيه دعوى ملك بعده وتسمع فيه كما ذكره ملاخسر وفي شرح الدرر والغرر القول لمنه كمال الاجل الا في السلم
 فلمدعيه الشراء يمنع دعوى الملك وكذا الاستيداع لا الضرورة كما اذا خاف من الغاصب قتل العين فاشترها او
 أخذها ودفعه ذكره العمادى في الفصول وفي جامع الفصولين لكن بصيغة ينبغي الجهالة في المنكوحه تمنع
 الصحة وفي المهران كانت فاحشة فمهر المثل والا فالوسط كعبد وفي البيع وفي المبيع والتمنع الصحة الا اذا
 ادعى حقا في دار فادعى الآخر عليه حقا في دار أخرى فمبايعا الحقين المجهولين فانه جائز وفي الاجارة تمنع الصحة
 في العين أو في الاجرة كذا أو هذا وفي الدعوى تمنع الصحة الا في الغصب والسرقة وفي الشهادة كذلك
 الا في ما وفي الرهن وفي الاستحلاف تمنعه الا في ست هذه الثلاثة ودعوى خيانه مبهمة على المودع وتحليف
 الوصى عن اتهام القاضي له وكذا المتولى وفي الاقرار لا تمنعه الا في مسألة ذكرناها في باب وفي الوصية لا تمنعها
 واليمين الى الموصى أو وارثه وفي المنتق لوقال اعطوا فلانا شيئا أو جزأ من مالى اعطوه ماشا أو في الوكالة فان
 في الموكل فيه وتفا حشت منعت والا فلا وفي الوكيل تمنع كذا أو هذا وقبل لا وفي الطلاق والعتاق لا وعليه
 البيان وفي الحدود تمنع كذا زان أو هذا لا يجوز للمدعى عليه الانكار واذا كان عالما بالحق الا في دعوى
 الغيب فان للبائع انكاره ليقم المشتري البيعة عليه ليمتنع من الرد على بائعه وفي الوصى اذا علم بالدين
 ذكره في بيع النوازل اذا أقام الخارج بيعة على الناج في ملكه وذو اليد كذلك قدمت بيعة ذى اليد هكذا
 أطلقه أصحاب المتون قالت الا في مسألتين ذكرهما في خزانة الاكل من دعوى النسب لو كان النزاع في عبد
 فقال الخارج انه ولد في ملكي وأعتقته وبرهن وقال ذو اليد ولد في ملكي فقط بخلاف ما اذا قال الخارج
 دبرته أو كاتبته فانه لا يقدم الثانية لوقال الخارج ولد في ملكي من أمي هذه وهو ابني قدم على ذى اليد اذا

برهن الخراج وذواليد على نسب صغير قدم ذواليد الا في مسئلتين في الخزانة الاولى لو برهن الخراج على انه
ابنه من امرأته هذه وهما حران واقام ذواليد بانه ابنه ولم ينسبه الى أمه فهو للخراج الثانية لو كان ذواليد ذميا
والخراج مسلما فبرهن الذمي بشبه يهود من الكفار وبرهن الخراج قدم الخراج سواء برهن بمسلمين أو
بكافرين ولو برهن الكافر بمسلمين قدم على المسلم سطلقا لا يقدم المسلم على الكافر ولا الكتابي على المجوسي
في الدعاوى الا في دعوى النسب كما في دعوى خزانة الا كل اذا شهدوا له بانه وارث فلان من غير بيان سببه
لا تقبل الا اذا شهدوا بان فلانا القاضي قضى بانه وارثه فانها تقبل كما في خزانة الا كل في آخر الدعاوى اذا شهدوا
له بقرابة بانه أخوه أو عمه أو ابن عمه لا بد أن يبينوا انه لا يبيعه وأمه أو لبيته الا في الابن والبنت وابن الابن والاب
والام كما في الخزانة المحجة بينه عايلة أو اقرار أو نكول عن عين أو عين أو قسامة أو علم القاضي بعد توليته أو
قرينة قاطعة وقد أوضحناه في الشرح من الدعوى الا أن الفتوى على قول محمد رحمه الله المر جوع اليه انه
لا اعتبار بعلم القاضي وفي جامع الفصولين وعليه الفتوى وعليه مشايخنا رحمه الله كما في البرازية من المسائل
الخمس من الدعوى القول قول الاب انه أنفق على ولده الصغير مع اليقين ولو كانت النفقة مقرضة بالقضاء
أو بفرض الاب ولو كذبه الام كما في نفقات الخاتمة بخلاف مالو ادعى الانفاق على الزوجة وأنكرت وعلى
هذا يمكن أن يقال المديون اذا ادعى الايفاء لا يقبل قوله الا في مسئلة اذا تنازع جلال في عين ذكر العمادى
انها على ستة وثلاثين وجها وقلت في الشرح انها على خمس مائة واثنى عشرة التصديق اقرار الا في الحدود كما
في الشرح من دعوى الرجلين لا يقضى بالقريضة الا في مسائل ذكرتها في الشرح من باب التحالف القاضي
اذا حكم في شيء وكتب في السجل يجعل كل ذي حجة على حجة اذا كانت له وخمس من السجلات لا يجعل القاضي
كل ذي حجة على حجة النسب والحكم بشهادة القابلة ونسخ النكاح بالعنف ونسخ البيع بالابق ونسقيق
الشاهد كذا في الخلاصة من كتاب المحاضر والسجلات

كتاب الوكالة

الاصل ان الموكل اذا قيد على وكيله فان كان مقيدا اعتبر مطلقا والا لان كان نافعا من وجه ضار من وجه
فان أ كده بالنفي اعتبر والا وعليه فروع منها بيعه بخيار فباعه بغيره لم ينفذ لانه مقيد بعه من فلان فباعه
من غير كذلك وهما في المحيط ومن هذا النوع بيعه بكيل بعه برهن وبعه نسبية فباعه نقدا بخلاف بيعه
نسبية له يبيعه نقدا ولا تبع الا نسبية له يبيعه نقدا بعه في سوق كذا فباعه في غيره نقدا لانه بعه الا في سوق كذا لا
ونظيره بعه بشهود لا تبع الا بشهود فلا مخالفة مع النسي الا في قوله لا تبع الا بالنسبية وفي قوله لا تسلم حتى
تقبض الثمن كما في الصغير فله المخالفة بخلاف لا تبع حتى تقبض لان التسليم من الحقوق وهي راجعة الى
الوكيل فلا يملك النسي الوكيل بملك الموقوف كالمناقد لا يبيعهما وتما في نكاح الجامع الوكيل مصدق في
برائة دون رجوعه فلا دفع اليه ألفا أو امره ان يشترى بعه عبد أو يزيد من عنده الى خمس مائة فاشترى
وادعى الزيادة وكذبه الآخر فحالفوا يقسم الثمن أن فلانا للثمن بخلاف شراء المعينة حال قيامها وتما في
الجامع لا يصح عزل الوكيل نفسه الا بعلم الموكل الا الوكيل بشرأى شيء بغير علمه أو يبيع ماله ذكره في وصايا
الهدي فقلت وكذا الوكيل بالنكاح والطلاق والعقاق فانحصر في الوكيل بشرأى معين والخصومة لا يجبر
الوكيل اذا امتنع عن فعل ما وكل فيه لانه موقوف على مسائل اذا وكله في دفع عين وغاب لكان لا يجب
عليه الحمل اليه والمغضوب والامانة سواء وفيما اذا وكله ببيع الرهن سواء كانت مشروطة فيه أو بعده وفيما
اذا كان وكيل بالخصومة بطلب المدعى وغاب المدعى عليه ومن فروع الاصل لا يجبر على الوكيل بالاعتاق
والتدبير والكتابة والمهبة من فلان والبيع منه وطلاق ولانه وقضاء دين فلان اذا غاب الموكل ولا يجبر
الوكيل بغير امره على تقاضي الثمن وانما يجبر الموكل ولا يجبر الوكيل بدين سوكة ولو كانت وكانه عامة
الا ان ضمن لايوكل الوكيل الا باذن أو تعهيم تقويض الا الوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في عياله
بدونهم ما يبرأ المديون بالدفع اليه ولو كمل بدو الزكاة اذا وكل غيره ثم وثم فادفع الآخر جاز ولا يتوقف كما في

أضحية الخانية الوكيل بالشراء اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع على موكله به الا فيما اذا ادعى الدفع وصدقة
الموكل وكذبه البائع فلا رجوع كما في كفاية الخانية وكيل الاب في مال ابنه كالأب الا في مسئلتين من بيع
الولو الحية اذا باع وكيل الاب من ابنه لم يحز بخلاف الاب اذا باع من ابنه وفيما اذا باع مال أحد الابنين من
الأخر يحوز بخلاف وكيله بالمأمور بالشراء اذا خاف في الجنس نفذ عليه في مسئلة من بيع الولو الحية
الاسير المسلم في دار الحرب اذا أمر افساناً بارتش بترى بالف درهم فخالف في الجنس فانه يرجع عليه بالألف
الوكيل اذا سمى له الموكل الثمن فاشترى باكثر نفذ على الوكيل الا الوكيل بشراء الاسير فانه اذا اشتراه باكثر
لزم الأمر المسمى كما في الواقعات الوكالة لا تقتصر على المجلس بخلاف التكيل فاذا قال رجل طلقها لا يقتصر
وطلق نفسك لا يقتصر الا اذا قال ان شئت فقتلها ان شاءت كما في الخانية لو وكيل عامل لغيره
فقتل كان عاملاً لنفسه بطلت ولذا قال في الكتز وطلت توكله التكيل بمال الا في مسئلة ما اذا وكل المديون
بإبراء نفسه فانه صحيح ولذا لا يقتصر بالمجلس ويصح عزله وان كان عاملاً لنفسه بخلاف ما اذا وكله بقضاء الدين
من نفسه أو من عبده لم يصح كما في البرازية الوكيل اذا أمسك مال الموكل وفعل بماله نفسه فانه يكون
معتدلاً فلو أمسك دينار الموكل وباع ديناره لم يصح كما في الخلاصة الا في مسائل الاولى الوكيل بالانفاق على
أهله وهي مسئلة الكتز الثانية الوكيل بالانفاق على بناء داره كما في الخلاصة الثالثة الوكيل بالشراء اذا
أمسك المدفوع ونقد من مال نفسه الرابعة الوكيل بقضاء الدين كذلك وفيما في الخلاصة أيضا وقيد
الثالثة فيها بما اذا كان المال قائماً ولم يضاف الشراء الى نفسه الخامسة الوكيل باعطاء الزكاة اذا أمسكه
ونصدق بماله ناوياً بالرجوع أجزاء كما في القنية السادسة ابراء الوكيل بالبيع المشتري عن الثمن قبل
قبضه وهبته صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى وأما حط الكل عنه فغير صحيح عندنا خلافاً لحمد رحمه
الله تعالى كما في حيل التنازع خاتمة وما خرج عن قولهم يجوز التوكيل بكل ما يعطيه الوكيل لنفسه الوصي
فان له أن يشتري مال اليتيم لنفسه والنفع ظاهر ولا يجوز أن يكون وكيلاً في شرائه للغير كما في بيع البرازية
الأمر اذا قيد الفعل بزمن كباع هذا عندنا أو أعتقه غدا ففعله بالمأمور بعد غدا جاز كذا في حج الخانية من ملك
التصرف في شيء ملكه في بيعه فلو وكله في بيع عبده فباع نصفه صح عند الامام وتوقف عندها وفي شراء
عبد من معين ولم يسم ثمناً فاشترى أحدها صح أو في قبض دينه ملك قبض بعضه الا اذا نص على أن لا يقبض
الا الكل معاً كما في البرازية واذا وكله بشراء عبده فاشترى نصفه توقف ما لم يشتري الباقي كما في الكتز الوكيل
اذا وكل بغير إذن ونعيم وأجاز ما فعله وكيله نفذ الاطلاق والعتاق التوكيل بالتوكيل صحيح فاذا وكله أن يوكل
ولان في شراء كذا ففعل واشترى الوكيل يرجع بالثمن على المأمور وهو على أمره ولا يرجع الوكيل على
الأمر كما في فروق الكرايم الوكيل اذا كانت وكالته عامة مطلقة ملك كل شيء الاطلاق الزوجية وعق
العبد ووقف البيت وقد كتبت في رسالة المأمور بالدفع الى فلان اذا ادعاه وكذبه فلان فاقول له في براءة
نفسه الا اذا كان غاصباً أو مديوناً كما في منظومة ابن وهبان بعث المديون المال على يدرسل فهلك فان كان
رسول الدائن هلك عليه وان كان رسول المديون هلك عليه وقول الدائن ابعث بهامع فلان ليس رسالة منه
فاذا هلك على المديون بخلاف قوله ادفعها الى فلان فانه ارسال فاذا هلك هلك على الدائن وبمانه في شرح
المنظومة لا يصح توكيل مجهول الا لاسقاط عدم الرضاء بالتوكيل كما بيناه في مسائل شتى من كتاب القضاء
من شرح الكتز ومن التوكيل المجهول قول الدائن لمديونه من جاءك بعلامة كذا ومن أخذ أصبعه أو
قال لك كذا فادفع مالي عليه لم يصح لانه توكيل بمجهول فلا يبرأ بالدفع اليه كما في القنية الوكيل يقبل
قوله بيمينه فيما يدعيه الا الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه له
فانه لا يقبل قوله الا باليمين كما في الولو الحية من الوكالة وقد ذكرناه في الامانات وفيما اذا ادعى بعد موت
الموكل أنه اشترى لنفسه وكان الثمن منقوداً وفيما اذا قال بعد عزله بعتة أمس وكذبه الموكل وفيما اذا
قال بعد موت الموكل بعتته من فلان بألف درهم وقبضتها وهلكت وكذبه الورثة في البيع فانه لا يصدق

ذا كان المبيع قائما بعينه بخلاف ما اذا كان مستهلكا كالكحل من الولوالجبة من الفصل الرابع في اختلاف
لو كيل مع الموكل وفي جامع الفصولين كما ذكرناه في الاولى قال فلو قال كنت قبضت في حيازة الموكل
ودفعته اليه لم يصدق اذ اخبر عمال تلك الاشياء وكان متهم او قد بحث بانه ينبغي أن يكون الوكيل يقبض
لوديعة كذلك ولم يقتضيه بخلاف الوكيل بالحي يدينها بان الوكيل يقبض الدين يريد ايجاب الضمان على الميت
اذا الدين تقضى بأمرها بخلاف الوكيل يقبض العين فانه يريد في الضمان عن نفسه اهـ وكتبنا في
شرح الكفر في باب التوكيل بالخصوصية والقبض مسألة لا يقبل فيها قول الوكيل بالقبض انه قبض وفي
الواقعات الحساسة الوكيل يقبض القرض اذا قال قبضته وصدة المقرض وكذبه الموكل فاقول للموكل
اذا مات الموكل بطلت الوكالة الا في التوكيل بالمبيع وفاء كافي ببيع الزاوية اذا قبض الموكل الثمن من
المشتري مع استحسانه الا في الصرف كافي منهية المقتضى الوكيل اذا أجاز فعل الفضولي أو وكل بلا إذن
وقسم وحضره فانه ينفذ على الموكل لان المقصود حضور رأيه الا في الوكيل بالطلاق والعتاق لان
المقصود عبارته والخلع والكتابة كالمبيع كافي منهية المقتضى الشيء المفوض الى اثنين لا يملك أحدهما
كالوكيلين والوصيين والناظرين والقاضيين والحكمين والمودعين والمشروط لهما الاستبدال والادخال
والاخراج الا في مسألة ما اذا شرط الواقف النظر له أو الاستبدال مع فلان فان للواقف الانفراد دون فلان
كافي الخاتمة من الوقف الوكيل لا يكون وكيل قبل العلم بالوكالة الا في مسألة علم المشتري بالوكالة ولم يعلم
الوكيل بالبيع بكونه وكيل كافي البرازية وفي مسألة ما اذا أمر المودع المودع بدفعها الى فلان فدفعها له ولم
يكن بكونه وكيل او هي في الخاتمة بخلاف ما اذا وكل رجلا بقبضها ولم يعلم المودع والوكيل بالوكالة فدفعها له
فان المالك مخير في تعيين أيهما شاء اذا لم يكت وفي الخاتمة أيضا

كتاب الاقرار

المقر له اذا كذب المقر بطل اقراره الا في الاقرار بالحرية والنسب وولا العتاقه كما في شرح المجموع معللا
بانه لا تحتل النقض ويزاد الوقف فان المقر له اذ ارده ثم صدقه صح كما في الاسعاف والطلاق والنسب
والرق كما في البرازية الاقرار لا يجمع البيعة لانها لا تنقام الاعلى منسكرا الا في أربع في الوكالة والوصاية
وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق العين من المشتري كما في وكالة الخاتمة الاقرار للجهول باطل الا في
مسألة ما اذا رد المشتري المبيع بعيب فخرهن البائع على اقراره أنه باعه من رجل ولم يعينه قبل وسقط حق
الرد كذا في بيعوع الذخيرة الاستحجار اقرار بعدم الملك له على أحد القوانين الا اذا استأجر المولى عبده من
نفسه لم يكن اقرارا بخر يته كما في القنية اذا أنكر بشي ثم ادعى الخطأ لم تقبل كما في الخاتمة الا اذا أقر
بالطلاق بناء على ما أقر به المقتضى ثم تبين عدم الوقوع فانه لا يقع كما في جامع الفصولين والقنية اقرار المكره
باطل الا اذا أقر السارق مكرها فقد أقر بعض المتأخرين بصحته كما في سرفه الظهيرية الاقرار أخمارا لا إنشاء
فلا يطالب له لو كان كاذبا لا في مسائل فأشياء يرتد بالدول لا يظهر في حق الزوائد المستهلكة ولو أقر ثم أنكر
يخلف على انه ما أقر بناء على أنه إنشاء ملك لكن الصحيح تخليفه على أصل المال من ملك الانشاء ملك
الاخبار كالوصى والمولى والمرجع والوكيل بالمبيع ومن له الخبر وتوافر يبعه في ايمان الجاسم قلت في
الشرح الا في مسألة استدانة الوصي على اليتيم فانه يملك انشاءها دون الاخبار بها المقر له اذا رد الاقرار ثم
عاد الى التصديق فلا شيء له الا في الوقف كما في الاسعاف من باب الاقرار بالوقف الاختلاف في المقر
به يمنع العصة وفي سببه لا أقر له بعين ودية أو هداية أو أمانة فقال ليس لي وديعة امكن لي عليك ألف
من ثمن مبيع أو قرض فلا شيء له الا أن يعود الى تصديقه وهو مصر عليه ولو قال اقضت لك فله أخذها لا تغاها
على ما حكاه الا اذا صدقه خلا فلا يبي يوسف رحمه الله ولو أنكره اغضب فله مثله للرد في حق العين كذا في
الجامع الكبير المقر اذا صار مكرها بشرع بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشراء بألف والبائع بألفين وأقام
البيعة فان الشفيع يأخذها بألفين لان القاضي كذب المشتري في اقراره وكذا اذا أقر المشتري بأن المبيع

للمائع ثم استحق من يد المشتري بالقيمة بالقضاء له الرجوع بالثمن على بائعه وان أقر أنه للمائع كذا في
 قضاء الخلاصة ومنه ما في الجامع ادعى عليه كفاية فأبى كرفير من المدعى وقضى على الكفيل كان له الرجوع
 على المديون اذا كان بأمره وخروجت من هذا الاصل مسائلتان في قضاء الخلاصة يجمعها أن القاضي اذا
 قضى باستصحاب الحال لا يكون تكذيبا له الاولي لو أقر المشتري أن البائع أعتق العبد قبل البيع وكذلك
 البائع فقه بالثمن على المشتري لم يبطل اقراره بالعق حتى يعتق عليه الثانية اذا ادعى المديون الابقاء
 أو البراءة على رب الدين بخلاف وقضى له الدين لم يضر الغريم مكذبا حتى لو جحدت بيسته بقول وزدت
 مسائل الاولي أقر المشتري بالملك للبائع صرح بمقامه استحق بيته ورجع الثمن لم يبطل اقراره فلو عاد اليه
 يومان الدهر فانه يؤمر بالتسليم اليه الثانية ولدت وزوجها غائب وقطم بعد المدة وفرض القاضي له
 النفقة ولها بيته ثم حضر الاب ونفاه لاعتن وقطم النسب ولها اختان في تكميل الجامع من الشهادة وعلى
 هذا لو أقر بحرية عبده ثم اشتراه عتق عليه ولا يرجع بالثمن أو بوقفية دار ثم اشتراها كما لا يخفى ومسألة
 الوقف مذكورة في الاسعاف قال لو أقر بأرض في يد غيره انها وقف ثم اشتراها أو ورثها صارت وقفا
 مؤاخذاة له بزعمه انتهى وقد ذكر في البرازية من الوكالة طرفان مسائل المقر اذا صار مكذبا شرعا وذكر في
 خزائن الاكل مسألة في الوصية في كتاب الدعوى وهي رجل مات عن ثلاثة عبيد وله ابن فقط فادعى
 رجل أن الميت أوصى له بعبدين يقال له سالم فأنكر الابن وأقر أنه أوصى له بعبدين يقال له بزيغ فبرهن المدعى
 قضى بسالم ولا يبطل اقرار الوارث بزيغ فلو اشتراه الوارث بزيغ صح وغرم قيمته للموصى له ثم ذكر بعدها
 مسألة تخالفها فلتر اجمع قبل قوله ولد الاقرار حجة قاصرة على المقر ولا يعمد الى غيره فلو قرأ مؤخران الدار
 غيره لا تنفسخ الاجارة الا في مسائل لو أقرت الزوجة بدين فللدائن حجبها وان تضر رازج ولو أقر المؤجر
 بدين لا وفعاله الا من ثمن العين فله بيعها بالقضائه وان تضر را المستأجر ولو أقرت مجهولة النسب بانها بنت
 أب زوجه اوصدقها الاب انفسخ النكاح بينهما بخلاف ما اذا أقرت بالرق ولو طلقها اثنتين بعد الاقرار
 بالرق لم يملك الرجعة واذا ادعى ولد أمته المبيعة وله أخ ثبت نسبه وتعدى الى حرمان الاخ من الميراث لكونه
 لابن وكذا المالك اذا ادعى نسب ولد حر في حياة أخيه صحت وميراثه لولده دون أخيه كما في الجامع
 باع المبيع ثم أقر أن المبيع كان على التهمة وصدة المشتري فله الرد على بائعه بالعيب كما في الجامع الاقرار
 بشئ محال باطل كما لو أقر له بارش يده التي قطعها بخمس مائة درهم ويدها صحتان لم يلزمه شئ كما في
 التاتارخانية من كتاب الحيل وعلى هذا أفتيت ببطلان اقرار انسان بقدر من السهام لو ارث وهو از يد من
 القريضة الشرعية لكونه محال شرعا مثلا لو مات عن ابن وبنت فأقر الابن أن التركة بينهما ما نصفان
 بالسوية فالقرار باطل لما ذكرنا ولا يمكن لاي من كونه محال من كل وجه والا فقد ذكر في التاتارخانية من
 كتاب الحيل أنه لو أقر أن لهذا الصغير على ألف درهم قرض أقرضنيته أو من ثمن مبيع باعنيته صح الاقرار
 مع أن الصبي ليس من أهل المبيع والقرض ولا يتصور أن منه لكن انما يصح باعتبار أن هذا المقر محمل
 لثبوت الدين للصغير عليه في الجملة انتهى وانظر الى قولهم أن الاقرار للعمل صحيح ان بين سببا صالحا كالميراث
 والوصية وان بين ما لا يصلح كالمبيع والقرض بطل لكونه محالا على الاقرار ما لا يملك الانشاء فلو اراد
 أحد الدائنين تأجيل حصته في الدين المشترك وأبى الآخر لم يجوز ولو أقر أنه حين وجب وجب مؤجلا صح
 اقراره ولا يملك المذوق العفو عن القاذف ولو قال المذوق كنت بمطال في دعوى سقط الحد كذا في حيل
 التاتارخانية من حيل المداينات وفردت على هذا لو أقر المشتري له الربح أنه يستحقه فلان دونه صح ولو
 جعله لغيره لم يصح وكذا المشتري له النظر وعلى هذا لو قال المريض في مرض الموت لاحق لي على فلان
 لو ارث لم تسمع الدعوى عليه من وارث آخر وهي الحيلة في ابراء المريض وارثه في مرض موته بخلاف ما اذا
 قال أبرأته فانه يتوقف كما في حيل الخاوي القدسي وعلى هذا لو أقر المريض بذلك لاجنبى لم تسمع الدعوى
 عليه بشئ من الوارث فكذا اذا أقر لبعض ورثته كما في البرازية وعلى هذا يقع كثيرا ان البنات في مرض

موتها تقر بان الامتعة الغلانية ملك أبيها لاحق لها فيها وقد أجمعت فيها امرار بالصحة ولا تسمع دعوى زوجها
 فيها مستند ما في التاتار خاتمة من اب اقرار المريض معزى الى العيون ادعى على رجل ملا وأثبتته وأبرأه
 لا يجوز براءته ان كان عليه دين وكذا الوأبرأ الوارث لا يجوز سواء كان عليه دين أولا ولو أنه قال لم يكن لي
 على هذا المطلوب شيء ثم مات جازا اقراره في القضاء انتهى وفي البرازية معزى الى حيل الخصاف قالت فيه
 ليس لي على زوجي مهر أو قال فيه لم يكن لي على فلان شيء برأ عندنا خلافا للشافعي رحمه الله انتهى وفيها قبله
 وبراء الوارث لا يجوز فيه قال فيه لم يكن لي عليه شيء ليس لورثته أن يدعوا عليه شيء ما في القضاء وفي الدفاعة
 لا يجوز هذا الاقرار وفي الجامع اقرار الابن فيه أنه ليس له على والده شيء من تركته أمه صح بخلاف ما لو أبرأ
 أو وهبه وكذا الوأقر قبض ماله منه انتهى فهذا امر يسر فيما قلنا ولا ينافيه ما في البرازية معزى الى الذخيرة
 قولها فيه لا مهر لي عليه أولا شيء لي عليه أولي يكن لي عليه مهر قبل لا يصح وقيل يصح والصحيح أنه لا يصح
 انتهى لأن هذا في خصوص المهر لظهور أنه عليه غالبا وكلامنا في غير المهر ولا ينافيه ما ذكره في البرازية أيضا
 بعده ادعى عليه مالا ودونوا ووديعة فصالح مع انطالب على شيء يسير سر اقرار الطالب في العلانية أنه لم يكن له
 على المدعى عليه شيء وكان ذلك في مرض المدعى ثم مات ليس لورثته أن يدعوا على المدعى عليه وأن يبرهنوا
 أنه كان موراثة عليه أموال الكهنة هذا الاقرار قصد حماننا لا تسمع وان كان المدعى عليه وارث المدعى
 وجري ما ذكرنا يبرهن بقية الورثة على أن أبانا قصد حماننا بهذا الاقرار وكان عليه أموال تسمع انتهى لا يكونه
 متهما في هذا الاقرار تقدم الدعوى عليه والصالح معه على يسير والكلام عند عدم قرينة على التهمة ولا
 ينافيه أيضا ما في البرازية أقر فيه بعبد لا مرأته ثم اعتقه فان صدقه الوارث فيه فاعتق باطل وان كذبه
 فاعتق من الثمن انتهى لان كلامنا فيما اذا نفاه من أصله وبقوله لم يكن لي أولا حتى وأما مجرد الاقرار
 للوارث فوقوف على الاجازة سواء كان بعين أو دين أو قبض دين منه أو أبرأه الا في ثلاث لو أقر بالثلاث ودية
 معروفة أو أقر بقبض ما كان عنده ودية أو قبض ما قبضه الوارث بالوكالة من مديونه كذا في التحصين
 الجامع وينبغي أن يلحق بالثانية اقراره بالامانات كلها ولو مال الشركة أو العارية والمعنى في الكل أنه ليس
 فيه إثبات البعض فاعتنم هذا التحريف انه من مفردات هذا الكتاب وقد ظن كثير من لا خبرة له بنقل كلامهم
 وفهمه أن النفي من قبيل الاقرار للوارث وهو خطأ كما سمعته وقد ظهر لي أن الاقرار ههنا بان الشيء الغلاني
 سلك أبي أو أمي وأنه عندي عارية بمنزلة قولها لاحق لي فيه فيصح وليس من قبيل الاقرار بالعين للوارث
 لانه فيما اذا قال هذا فلان فليتأمل وايراجع المنقول في جنابات البرازية ذكر بكر أشهد المجرورح أن فلان لم
 يجرحه ومات المجرورح منه ان كان جرحه معروفا عندنا كما والناس لا يسبح أشهاده وان لم يكن معروفا
 عندنا كما والناس يصح أشهاده لاحتمال الصدق فان برهن الوارث في هذه الصورة أن فلانا كان جرحه
 ومات منه لا يقبل لان القصاص حق الميت الى آخره ثم قال ونظيره ما اذا قال المذوف لم يقدفي فلان ان لم
 يكن قدف فلان معروفا يسمع اقراره والا لا اه الفعل في المرض أحط رتبة من الفعل في الصحة الا في مسألة
 استناد الناظر النظر لغيره بلا شرط فانه في مرض الموت صحيح لا الصحة كما في القيمة وغيرها وفي كافي الحاكم من
 باب الاقرار في المضاربة لو أقر المضارب بربح ألف درهم في المال ثم قال غلطت انها خمس مائة لم يصدق وهو
 ضامن لما أقر به انتهى اختلاف في كون الاقرار للوارث في الصحة أو في المرض فالقول لمن ادعى أنه في المرض
 أو في كونه في الصغير أو البلوغ فالقول للمدعى الصغير كذا في اقرار البرازية وكذا الوطاني أو عتق ثم قال كنت
 صغيرا فالقول له وان استند الى حال الجنون فان كان معه ودا قبل والا فلامات المقر له يبرهن وارثه على الاقرار
 ولم يشهدوا أن المأثر له صدق المقر أو كذبه تقبل كما في القنية أقر في مرض موته بشيء وقال كنت فعلته
 في الصحة كان بمنزلة الاقرار في المرض من غير استناد الى زمن الصحة قال في الخلاصة لو أقر في
 المرض الذي مات فيه أنه باع هذا العبد من فلان في صحته وقبض الثمن وادعى ذلك المشتري
 فانه يصدق في البيع ولا يصدق في قبض الثمن الا بقدر الثالث وفي العمادية لا يصدق على استيفاء الثمن

تقبل ولو برهن على صلح قبله بطل الثاني اذا الصلح بعد الصلح باطل كما في العمادية الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة فاسد كما في القنية ولكن في الهداية في مسائل شتى من القضاء أن الصلح على انكار جائز بعد دعوى مجهولة فليحفظوا يحمل على فسادها بسبب مناقضة المدعى لالتك في شرط الدعوى كما ذكره في القنية وهو توفيق واجب فيقال الا في كذا والله سبحانه أعلم صلح الوارث مع الموصى له بالمنفعة صحيح لا يبيعه و صلح الوارث مع الموصى له بنحوين الامة صحيح وان كان لا يجوز بيعه و بيانه في حيل التارخانية طلب الصلح والبراءة عن الدعوى لا يكون اقرارا وطلب الصلح والبراءة عن المال يكون اقرارا الصلح على انكار على شئ انما يرفع النزاع في الدنيا لا في العقب الا اذا قال صلحتك على كذا وبرايتك عن الباقي الصلح اذا كان عن مال بمنفعة كان احارة ولو كان على خدمة العبد المدعى به الا اذا صلحه على غلته أو غلة الدار فانه غير جائز كشمرة النخل كما في الخلاصة اذا استحق المصالح عليه رجع الى الدعوى الا اذا كان مما لا يقبل النقص فانه يرجع بقسمته كالقصاص والعنق والنكاح والخلع كما في الجامع الكبير الصلح جائز عن دعوى المنافع الادعوى الاجارة كما في المستصفى لا يصح الصلح عن الحد ولا يسهط به الاحد القدر اذا كان قبل المرافعة كما في المتانة صلح المحبوس ثم ادعى انه كان مكرها لم تقبل الا اذا كان في حبس الى لان الغالب حبسه ظلمما كما في البرازية الصلح قبل الاقالة والنقض الا اذا صلح عن العشرة على خمسة كما في القنية ادعى فانه فصالحه ثم ظهر بعده ان لا شئ عليه بطل الصلح كما في العمادية من العاشر

كتاب المضاربة

اذا فسدت كان للمضارب اجرة مثله ان عمل الا في الوصي يأخذ مال القيمة مضاربة فاسدة فلا شئ له اذا عمل كذا في أحكام المصارف فسادها فاقول رب المال أو عكسه فلامضارب فاقول المدعى الصحة الا اذا قال رب المال شرطت لك الثلث وزيادة عشرة وقال المضارب الثلث فاقول للمضارب كما في الذخيرة من البيوع للمضارب الشراء الا الاخذ بالشفقة فلا يملكه الا بالنص كما في البرازية وللمضارب البيع بالنسيئة الا الى أجل لا يبيع اليه التجار و يملك البيع القاسد لا الباطل لا يتجاوز المضارب ما عينه له رب المال الا اذا قيد عليه يسوق بخلاف التقييد بالبلد والاداء قيد باهل البلد كاهل الكوفة فلا تقيد بهم بخلاف المدين منهم المصاربة تقبل التقييد بالوقت فتقبل عضيه تصرف أولا كما في الهداية يصح نهى رب المال مضاربه الا اذا صار المال عروضا اذا قال له اعمل برأيك ثم قال له لا تعمل برأيك صح نهيه الا اذا كان بعد العمل أطلقها ثم نهاه عن السفر عمل نهيه الا اذا كان بعد الشراء

كتاب الهبة

هبة المشغول لا تجوز الا في مسألة ما اذا اوجب الاب لولده الصغير كما في الذخيرة قبول الصبي العاقل الهبة صحيح الا اذا اوجب له ما لا نفع له وتحقق مؤنته فان قبوله باطل ويرد الى الواهب كما في الذخيرة تملك الدين من غير من عليه الدين باطل الا اذا سلطه على قبضه ومنه لو وهبت من ابنها ما على أبيه لها فاعتمد الصحة للتسلط ويتفرع على هذا الاصل لو قضى دين غيره على أن يكون الدين له لم يجز ولو كان وكلا بالبيع كما في جامع الفصولين و ايس منه ما اذا أقر الدائن ان الدين له لان وان اسمه عارية فيه فهو صحيح لكونه اخبارا لتعليكا ويكون للمقر له ولاية قبضه كما في البرازية الهبة تكون مجازا عن الاقالة في البيع والاجارة كما في اجارة الوالدية لا جبر على الصلح الا في مسائل منها نفقة الزوجة والثانية العين الموصى بها يجب على الوارث دفعها الى الموصى له بعد موت الموصى مع انها صلة الثالثة الشفعة يجب على المشتري تسليم العقار الى الشفيع مع انها صلة شرعية ولذا الوصيات الشفيع بطلت الشفعة كذا في شرح أدب القاضي للصدر الشهيد من النفقات قلت الرابعة مال الوقف يجب على الناظر تسليمه للموقوف عليه مع انه صلة محضة ان لم يكن في مقابلة عمل والا فبني شائها

كتاب المداينات

وفيه مسائل البراء عن الدين اذا قال الطالب لمطالبة لا تتعلق لي عليك كان ابراء عاما كقوله لاحق لي قبله
الا اذا طالب الدائن الكفيل فقال له طالب الاصميل فقال لا تتعلق لي عليه لم يبرأ الاصميل وهو المختار ككافي
القضية البراء يرتد بالرد الا في مسائل الاولى اذا أبرأ الممتهل المحتمل عليه فرده لم يرتد كما ذكرناه في شرح الكنز
الثانية اذا قال المدينون أبرأني فابراً فرده لا يرتد ككافي البرازية الثالثة اذا أبرأ الطالب الكفيل فرده لم يرتد كما
ذكره في الكفالة وقيل يرتد الرابعة اذا قبله ثم رده لم يرتد كما ذكره الزياجي في مسائل شتى من القضاء البراء
لا يتوقف على القبول الا في البراء في بدل الصرف والسلم كافي المدائع البراء بعد قضاء الدين صحيح لان
الاسقاط بالقضاء المطالبة لا أصل الدين فبر جميع المدينون بما ادا ما أبرأه براءة اسقاط واذا أبرأه براءة اسقية فلا
فلا رجوع واختلاف فيما اذا اطلقها كذا في الذخيرة من البيوع وصرح به ابن وهبان في شرح المنظومة
من الهبة وعلى هذا الوعاء طلقها ابراءها عن المهر ثم دفعه لها لا يبطل التعليق فاذا أبرأته براءة اسقاط وقع
ورجع عليها وحكي في الجمع خلافا في صحة ابراء المحتمل المحيل بعد الحوالة فابطله أبو يوسف رحمه الله بناء على
انها نقل الدين وصححه محمد رحمه الله بناء على انها نقل المطالبة فقط وفي مداينات القضية تبرع بقضاء دين عن
انسان ثم أبرأ الطالب المطلوب على وجه الاسقاط فلا تبرع أن يرجع عليه بماتبرع به انتهى وتفرع على
ان الدين تقضى باسمه طال مسائل منها لو هلك الرهن بعد ابراء من الدين فانه يكون مضمونا بخلاف هلاكه
بعد الايفاء ذكره الزياجي ومنها الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه كان قبضه في حياته ودفعه
له فانه لا يقبل قوله الا بيينة لانه يريد ايجاب الضمان على الميت بخلاف الوكيل بقبض العين كذا في وكالة
الولو الجعية هبة الدين كالأبراء منه الا في مسائل منها لو وهب المحتمل الدين من المحتمل عليه رجع به على
المحيل ولو أبرأه لم يرجع ومنها في الكفالة كذلك ومنها توقفها على القبول على قول بخلاف البراء ومنها
لو شهد أحدهما بالبراء والآخر بالهبة فقهه قولان قيل لا تقبل وبينا في العشر من من جامع الفصولين البراء
عن الدين فيه معنى التمثيل ومعنى الاسقاط فلا يصح تعليقه بصريح الشرط للاول نحو ان أدبت الى غدا كذا
فانت بريء من الباقي واذا متى كان ويصح تعليقه بمعنى الشرط للثاني نحو قوله أنت بريء من كذا على أن
تؤدي الى غدا كذا وتقام تفرعه في كتاب الصلح من باب الصلح عن الدين والاول يرتد بالرد والثاني لا يتوقف
على القبول ويصح ابراء عن المجهول للثاني ولو قال الدائن لمدينه أبرأت أحدا بكلام يصح للثاني ذكره في فتح
القدير من خيار العيب ولو أبرأ الوارث مدين مورثه غير عالم بموته ثم بان ميتا فبالنظر الى أنه اسقاط يصح
وكذا بالنظر الى كونه تمليكاً لان الوارث لو باع عينا قبل العلم بموت المورث ثم ظهر موته صح كما مر جوابه فهنا
بالطريق الاولى ولو وكل المدين ببراء نفسه قالوا صح التوكيل نظر الى جانب الاسقاط ولو نظر الى جانب
التمثيل لم يصح كماله وكله بان يبيع من نفسه واسدش كل بانه عامل بماله لنفسه وهو براءة نفسه والوكيل من
يعمل لغيره واجتماعه في شرح الكنز من باب تفويض الطلاق كل قرص جرت فحرام فكره للمهر من سكتي
المرونة باذن الراهن ككافي الظهيرية وماروي عن الامام انه كان لا يقف في ظل جدار مدينه فذلك لم يثبت
كذا في كراهتها القول للمالك في جهة التمثيل فلو كان عليه دينان من جنس واحد دفع شيئا فالتعين للدافع
الا اذا كان من جنسين لم يصح تعيينه من خلاف جنسه ولو كان واحدا فادى شيئا وقال هذا من نصفه فان كان
التعين مفيدا بان كان أحدهما حالا أو به رهن أو كفيل والآخرا صح والافلا ولو ادعى المشتري أن المدفوع
من الثمن وقال الدال من الاجرة فالقول للمشتري تری ولو ادعى الزوج أن المدفوع من المهر وقالت هدية
فالقول له الا في المهيأ للا كل كذا في جامع الفصولين كل دين أحله صاحبه فانه يلزمه تأجيله الا في سبعة
الاولى القرض الثانية الثمن عند الاقالة الثالثة الثمن بعد الاقالة وهما في القضية الرابعة اذا مات المدينون
المستقرض فاحل الدائن الوارث الخامسة الشفعة اذا أخذ الدار بالشفعة وكان الثمن حالا فاحله المشتري
السادسة بدل الصرف السابعة رأس مال السلم آخر الدينين قضاء للاول عليه ألف قرص فباع من مقرضه
شيئا بالف مؤجلة ثم حلت في مرضه وعليه دين تقع المقاصة والمقرض أسوة للغرماء كذا في الجامع القرض

لا يلزم تأجيله الا في وصية كما ذكره قبيل الربا وفيما اذا كان موجودا فانه يلزم تأجيله كما في صرف الظهيرة
وفيما اذا حكم مالكي بلزومه بعد ثبوت أصل الدين عنده وفيما اذا أحال المقرض به على انسان فاجله
المستقرض كذا في مديونات الغنية الوكيل بالبراء اذا أبرأ ولم يصف الى موكله لم يصح كذا في خزانه الفتاوى
الابراء العام يمنع الدعوى بحق قضاء لاديانة ان كان بحيث لو علم بماله من الحق لم يبرئه كما في شفعة الولوالجية
لكن في خزانه الفتاوى الفتوى على انه يبرأ قضاء وديانة وان لم يعلم به وفي مديونات الغنية أحوال انسانا على
الزوج على أن يؤدي من المهر ثم وهبت المهر من الزوج قبل الدفع لا تصح قال أستاذنا وله ثلاث حمل أحدها
شراشي ملفوف من زوجها بالمهر قبل الهبة والثانية صلح انسان معها عن المهر بشئ ملفوف قبل الهبة
والثالثة هبة المرأة للمهر لابن صغير لها قبل الهبة فأنتهى وفي الأخيرة نظرن ذكره في أحكام الدين من الجمع
والفرق الدين المؤجل اذا قضاه قبل حلول الاجل يجبر الطالب على تسليمه لان الاجل حق المديون فله أن
يسقطه هكذا ذكر الزيلعي في الكفالة وهي أيضا في الخيانة والنهاية وقد وقعت حادثة عليه بر مشروط تسليمه
في بولاق فلقبه الدائن بالصعيد وطلب تسليمه فيه مسقطا عنه مؤنة الحمل الى بولاق فتقتضى مسئلة الدين أن
يجبر على تسليمه بالصعيد ولكن نقل في القنية قولين في السلم وظاهرهما ترجيح انه لا جبر الا للضرورة بان يقيم
المديون بتلك المدة وقد أفتيت به في الحادثة المذكورة لانه وان أسقط عنه مؤنة الحمل الى بولاق فقد لا يتيسر
له بر بالصعيد اذا أقر بان دينه لفلان صح وحل على انه كان وكيلاعنه ولهذا كان حق القبض للمقر ويبرأ
المديون بالدفع الى أيهما كما في الخلاصة والبراز به الا في مسئلة هي ما اذا قالت المرأة المهر الذي لي على زوجي
لفلان أو لوالدي فانه لا يصح كما في شرح المنظومة والقنية وهو ظاهر لعدم امكان جملة على انها وكيل في سبب
المهر كالا يخفى والحيلة في أن المقر لا يصح قبضه ولا أبرأه منه بعد اقراره مذ كورة في فن الحمل منه وفي وكالة
البراز به لا زوج عليها دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بين النفقة بالرضاء الزوج بخلاف سائر الديون
لان دين النفقة أضعف فصار كاختلاف الجنس فشابها ما اذا كان أحد الحقين جديدا أو الآخر رديثا لا يقع
التقاص بل تراض عند رجل ودية وللمودع عليه دين من جنس الوديعة لم يصح قصاصا بالدين حتى
يجمع معا وبعد الاجتماع لا تصير قصاصا مالم يحدث فيه قبض وان في يده يكفي الاجتماع بلا قبض بدين قبض
وتقع المقاصة وحكم المغصوب عند قيامه في يد رب الدين كالوديعة انتهت اذا تعارضت بينة الدين وبينة
البراءة ولم يعلم التاريخ قدمت بينة البراءة واذا تعارضت بينة البيع وبينة البراءة قدمت بينة البيع كذا في
المحيط من باب دعوى الرجلين

﴿ كتاب الاجارات ﴾

في ايضاح الكرماني من باب الاستصناع والاجارة عنه دنا توقف على الاجارة فان أجازها المالك قبل
استيفاء العقود عليه فالاجرة له وان كان بعدد فلا وان كان بعدد قبض البعض فالبعض للمالك عند أبي
يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله المأضي للغاصب والمستقبل للمالك فأنتهى الغصب بسقط الاجرة
عن المستأجر الا اذا أمكن اخراج الغاصب بشفاعته أو بحماية كما في التنازل خانية والقنية التمكن من
الانتفاع بوجوب الاجر الا في مسائل الاولى اذا كانت الاجارة فاسدة فلا تجب الا بحقيقة الانتفاع كما في فصول
العمادية وظاهر في الاسعاف اخراج الوتف فتمت أجرة في الفاسدة بالتمكن الثانية اذا استأجر دابة
للكوكب خارج المصر فحبسها عنده ولم يركبها فلا أجر له كما في الخيانة بخلاف ما اذا استأجرها للكوكب في المصر
فحبسها ولم يركبها الثالثة اذا استأجر ثوبا كل يوم بدائي فامسكه ستمين من غير أن يسلم يجب أجزاها بعد المدة
التي لو أبسه تخلف كما في الخلاصة وتفرع على الثانية انها لو هلكت في زمان امساكها عنده يضمها لانه لم يسلم
يجب الاجر لم يكن ما دون في امساكها بخلاف ما اذا استأجرها للكوكب في المصر فله كتمت بعد امساكها كما
في فروق الكرايسى الزيادة في الاجرة من المستأجر من غير أن يز يد عليه أحد فان بعد مضي المدة لم
تصح الحط والزيادة في المدة جائز وان زيد على المستأجر فان كان في المالك تقبل مطلقا كما لو رخصت وهو

شامل لمال اليتيم بعمومه وان كانت العين وقف فان كانت الاجارة فاسدة أجرتها المناظر بلا عوض على الاول
اذ لاحق له امكن الاصل وقوعها صححة باجرة المثل فاذا ادعى رجل انها عين فاحش رجوع القاضى الى أهل
المصر والامانة فان أخبروا انها كذلك فسحقها والواحد يكفي عندهما خلافاً لمدرجه الله كما في وصايا الخليفة
وأنتفع الوسائل وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد انها باجرة المثل كما في أنتفع الوسائل والافان كان اضاراً
وتعتالم تقبل وان كانت لزيادة اجرة المثل فالمختار قبولها فيه فسحقها المتولى ويضمنه القاضى وان امتنع المتولى
فسحقها القاضى كما حرره في أنتفع الوسائل ثم يؤجرهما من زاد فان كانت داراً أو حانوتاً عارضها على المستأجر فان
قبلها فهو لاحق وكان عليه الزيادة من وقت قبولها لامن أول المدة وان أنكر زيادة أجر المثل وادعى انها اضار
فلا بد من البرهان عليه وان لم يقبلها أجراها المتولى وان كانت أرضاً فان كانت فارغة عن الزرع فكذلك الدار وان
مشغولة لم تصح اجارتها الغير صاحب الزرع له كن تضم الزيادة من وقتها على المستأجر وأما الزيادة على المستأجر
بعد ما بنى أو غرس فان كان استأجرها مشاهدة فانها تؤجر لغيره اذا فرغ الشهور ان لم يقبلها أو البتة يتكلم
المناظر بقيمة مستحق القلع للوقف أو يصير حتى يتخاص بناؤه فان كانت المدة باقية لم تؤجر لغيره وانما تنضم
عليه الزيادة كالزيادة وبها زرع وأما اذا زاد أجر المثل في نفسه من غير أن يزدأ حد فله المتولى فسحقها وعليه
الفتوى ومالم يفسخ كان على المستأجر المسمى كما في الصغيرى هذا ما حرره في هذه المسئلة من كلام
مشايخنا رحمهم الله اذا فسخ العقد بعد تحصيل البذل صححها كان العقد أو فاسد فلا محل حبس المبدل
حتى يستوفى البذل ذكره الزيلعي في البيع الفاسد مصر حبان للمستأجر حبس العين حتى يستوفى
ما عمله ولا يخالفه ما في آخر اجارات الوالوية لانه فيما اذا كانت العين في يد المؤجر وما ذكره الزيلعي انما هو
فيما اذا كانت في يد المستأجر وقد صرح به في الاجارة الفاسدة من جامع الفصولين الاجارة عقد لازم
لا يفسخ بغير عذر الا اذا وقعت على استهلاك عين كالا ستكتاب فلصاحب الورق فسحقها بلا عذر وأصله في
الزراعة قرب البذر الفسخ دون العامل ومن اعذارها المحوزة لفسخها الذين على المؤجر ولا وفاء له الا من عنها
فله فسحقها ضمن بيعها الا اذا كانت الاجرة المجهلة تسعق قيمتها لا يصح الاستيفاء لمن تعين عليه الفعل
كفعل الميت وحمله ودفنه والاجاز صبح استيفاء قيمته الا بيمين الاجر والمدة أجرة الغاصب ثم ملك نفذت استأجر
أرضاً الوضع شبكة الصيد جاز وكذا استيفاء طريق للمروا بين المدة استأجر مشغولاً وفارغاً صبح في الفارغ
فقط أجرها المستأجر من المؤجر لم يصح استأجر نصراً في مسلم للخدمة لم يجز ولغيرها جاز كالا استيفاء
اكتفاء أو لغناء أو لعمارة أو كنيسة استأجره لم يصح له أو لخطب جازان وقت استأجرت زوجها الغمز
رجلها لم يجز استأجر شاة لارضاع ولده أو جديده لم يجز استأجر الى مائتي سنة لم يجز اضافة الاجارة الى منافع
الدار جائرة دفع داره الى آخر امرها ولا أجر عليه فهي عارية المستأجر فاسدا اذا أجر صححها جازت وقيل
لا استأجر دراهم ليعمل فيها كل شهر بكذا فهي فاسدة ولا أجر ويضمنها ولو ائتمن بها جازت أن وقت ولا يجوز
اجارة الشجر والمكرم باجر على أن يكون الثمر له وكذا أمان الغنم وصوفها ولو استأجر الشجر مطلقاً قال خواهر
زاده لقائل أن يقول بالجواز وينصرف الى شدة الشباب عليها أو الدابة وبعده لان المنفعة المقصودة منها
الثمره دفع غزالي حائل ليمسح به بالنصف فسدت كاستيفاء الكتاب للقراءة مطلقاً يفسدها الشرط كاستيفاء
طعام العبد وعاف الدابة وتطمين الدار ومرتها وتغليق الباب وادخال جذع في سقفها على المستأجر لا يجوز
الاستيفاء لاسيما بقاء الحدود والقصاص استعان برجل في السوق ليمسح متاعه فطلب منه أجراً فالعبرة
لعادتهم وكذا لو أدخل رجلاً في حانوته ليعمل له استأجر شيئاً ليمسح به خارج لمصرفاً فنتفع به في المصر فان كان
ثوباً وجب الاجر وان كان دابة لا استأجر دابة فساقتها لم يركبها فعليه الاجر الا اعذر بها الاجير المكنب اذا
أخطأ في البعض فان كان الخطأ في كل ورقة خبر ان شاء أخذه وأعطاها أجر مثله وان شاء تركه عليه وأخذ
منه القيمة وان كان في البعض فقط أعطاها بحسابه من المسمى استخدمه بعد مجدها وجب الاجر وقيمتها لو ملك
جمل أحد الاجيرين فقط فان كانا شريكين وجب لهما كله والا فللحامل النصف قصر الثوب المحمود فان
قبله فله الاجر والا فلا وكذا الصباغ والنساج لا يستحق الحياط أجر التفصيل بلا خياطة الصيرفي باجر اذا

ظهرت الزيادة في السكل استرد الاجرة وفي البعض بحسابه دفع المؤجر له المفتاح فلم يقدر على الفتح لصناعة
 ان أمكنه الفتح بلا كلفة وجب الاجر والا فلا آجرت دارها من زوجهام سكنها فيها فلا آجر من داني على
 كذا فله كذا فهو باطل ولا آجر لمن دله ان دلتني على كذا فلك كذا فله فله آجر المثل للمثني لاجله وفي السير
 الكبير قال أمير السرية من دلتنا على موضع كذا فله كذا يصح ويتعين الاجر بالدلالة فيجب الاجر كذا في
 البرازية وظاهره وجوب المسمى والظاهر وجوب أجر المثل اذا عقد اجارة هنا وهذا يخص مسئلة
 الدلالة على العموم لكونه بين الموضع اجارة المنادي والسمسار والحمام ونحوها جائزة للعاجلة السكوت في
 الاجارة رضاء وقبول قال الراعي لا أرضى بالمسمى وانما أرضى بكذا فسكت المسالك فرعى لزمته وكذا لو قال
 للساكن اسكن بكذا او الا فانتقل فسكن لزمه مسمى الاجرة للارض كذا راج على المعتمد فاذا استأجرها
 للزراعة قاصط لم الزرع آفته وجب منه ما قبل الاصطلام وسقط ما بعده لا يلزم المسكاري الذهاب معها ولا
 ارسال غلام معها وانما يلزم الآخر بتخليتها استأجره لغير حوض عشرة في عشرة وبين العمق خفر خمسة في
 خمسة كان له ربع الاجر لان العشرة في العشرة مائة والخمسة في الخمسة عشرة وعشرون فكان له ربع العمل
 استأجره لغير خفره فدفن فيه غير ميت المستأجر فلا آجر له به على كذا اولك كذا فباع فله أجر المثل متى وجب
 أجر المثل وجب الوسط منها كترها مثل ما يترك النارس ان متفادوا لم تصح والا صحت داري لك هبة اجارة
 او اجارة هبة فهي اجارة آجرتك بغير شيء فاسدة لا عارية اجير القصار أمين لا يضمن الا بالتعدي والقصار على
 الاختلاف في المشترك ومحلّه عند عدم اشتراط الضمان عليه أمامه فيضمن اتفاقا المستأجر اذا بنى فيها بلا
 اذن فان بلبن فله رفعه وان بترابها فلا ضمان على الحماشي والشيابي الا بما يضمن به المودع تفسد اجارة الحمام
 لطعام المعين ببيان المدة وكذا بشرط الورق على السكاتب شرط الحماشي ان آجر زمن التعطيل محطوط عنه
 صحيح لأن يحط كذا وتفسد بشرط كون مؤنة الرد على المستأجر واشتراط خراجها أو عشرها على المستأجر
 وبرد هامة كروبة اجارة حال حنطة القرض على من استأجره الا اذا استأجره المقرض باذن المستقرض امتنع
 الاجير عن العمل في اليوم الثاني احير آجر نزح بيت الخلاء لا يجب على المؤجر ولا كمن يخبر الساكن للعيب
 وكذا اصلاح الميزاب وقطبين السطح ونحوهما لان المسالك لا يجب على اصلاح ملكه واخراج تراب المستأجر
 عليه وكناسته وماده لا تفرسغ بالوعة رد المستأجر على المؤجر واجب في مكان الاجارة الفصح ان الاجارة
 الاولى اذا انفسخت انفسخت الثانية الاجارة من المستأجر أو مستأجره للمؤجر لا تصح ولا تنقص الاولى
 النقصان عن أجر المثل في الوقف اذا كان يسير اجائر آجرها من غيرهما فالثانية موقوفة على اجارة الاول
 فان ردها بطلت وان آجازهها فلا اجرة له استأجره لعمل سنة ففسي نصفها بلا عمل فله الفسخ تفسخ الاجارة
 بموت المؤجر العاقل لندفسه الاضرورة كونه في طريق مكة ولا قاضي في الطريق ولا سلطان فتبقى الى
 مكة فيرفع الامر الى القاضي ليعمل الاصلح للبيت والورثة فيؤجرها له ان كان أمينا أو يبيعها بالقيمة فان
 برهن المستأجر على قبض الاجرة لا ياب رد عليه حصته من الثمن وتقبل البيعة هنا بلا خصم لانه يريد الاخذ
 من ثمن ما في يده واذا اعتق الاجير في اثناء المدة بخير فان فسدها قبله مولى أجور ما مضى وان آجازهها فلا جركه
 للمولى ولو باع البيت في اثنائها لم يكن له فسخ اجارة الوصي الا اذا أجر المقيم فله فسدها أجر العبد نفسه بلا اذن ثم
 اعتق نفذت وما عمل في رقه فلم يولاه وفي عتقه له ولومات في خدمته قبل عتقه ضمنه مرض العبد وباقه وسرقته
 عقر للمستأجر في فسدها وكذا اذا كان عمله فاسدا لا عدم حذقه ادعى نازل الندان ودخل الحمام وساكن الممد
 للاستقلال الغصب لم يصدق والاجر واجب اختلاف صاحب الطعام والملاح في مقداره قالوا لصاحبه
 وياخذ الاجر بحسابه الا أن يكون الاجر مسما له اختلاف في كونها مشغولة أو فارغة حكم الحال اذا اختلفا في
 صحيتها أو فسادها قالوا لمدعي الصحة قال الفضلي رحمه الله الا اذا ادعى المؤجر بانها كانت مشغولة بالزرع
 وادعى المستأجر انها كانت فارغة قالوا لمؤجر كما في آخ اجارة البرازية آجرها المستأجر باكثر مما استأجر
 لا تطيب الزيادة ولا يصدق بها الا في مسألتين ان يؤجرها بخلاف جنس ما استأجر وان يعمل بها عملا كبناء

كما في البرازية اختلفا في الخشب والآجر والغلق والميزاب فالقول لصاحب الدار الا في اللبن الموضوع والباب والآجر والجص والجذع الموضوع فانه للمستأجر والله أعلم بالصواب

كتاب الامانات من الوديعة والعارية وغيرها

الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن تجهيل الا في ثلاث النماظر اذ امانات مجهلات الوقف والقاضي اذا مات مجهلا أموال المتأجر عنده من أودعها والسلطان اذا أودع بعض الغنمة عند الغازي ثم مات ولم يبين عنده من أودعها كذا في فتاوى قاضيهان من الوقف وفي الخلاصة من الوديعة وكذا الوالو الجي وكذا من الثلاثة أحد المتقاضين اذ امانات ولم يبين حال المال الذي في يده ولم يذ كر للقاضي فصار المستثنى بالتفريق أربعة وزدت عليها مسائل الاولى الوصي اذ امانات مجهلة لانها ضمانة عليه كما في جامع الفصولين الثانية الاب اذ امانات مجهلة مال ابنه ذكره فيها أيضا الثالثة اذ امانات الوارث مجهلة اما أودع عند مورثه الرابعة اذ امانات مجهلة لما ألقته الرمح في بيته الخامسة اذ امانات مجهلة لما وضعه ماله كذا في بيته غير علمه السادسة اذ امانات الصبي مجهلة لما أودع عنده محجورا وهذه الثلاث في تلخيص الجامع الكبير للخطاطي فصار المستثنى عشرة وقدم تجهيل الغلة لان النماظر اذ امانات مجهلة مال البدل فانه يضمنه كما في الثانية ومعنى موته مجهلا ان لا يبين حال الامانة وكان يعلم ان وارثه لا يعلمها فان يبينها وقال في حياته ردتها فلا تجهيل ان برهن الوارث على مقالته والام يقبل قوله وان كان يعلم ان وارثه يعلمها فلا تجهيل ولذا قال في البرازية والمودع انما يضمن بالتجهيل اذ لم يعرف الوارث الوديعة اما اذا علم الوارث الوديعة والمودع يعلم انه يعلم ومات ولم يبين لم يضمن ولو قال الوارث انا علمتها أو أسكر الطالب انفسرها وقال هي كذا وكذا او هلكت صدق انتهى ومعنى ضمانها صيرورتها دينا في تركته وكذا لو ادعى الطالب التجهيل وادعى الوارث انها كانت قائمة يوم مات وكانت معروفة ثم هلكت فالقول للطالب في الصحيح كذا في البرازية تلزم العارية فيما اذا استعار جدار غيره لوضع جذوعه ووضعها ثم باع المعبر الجدار فان المشتري لا يضمن من رفعها وقيل لا بد من شرط ذلك وقت البيع كذا في القنية اذا تمدي الامين ثم أزاله لا يؤول الضمان كالسنة والمستأجر الا في الوكيل بالبيع أو بالحفظ أو بالاجارة أو بالاستيجار والمضارب والمستضع والشريك عنانا أو مفاوضة والمودع ومستهير الرهن وهي في الفصول الاخرية فهي في المبسوط الوديعة لا تودع ولا تعار ولا تؤجر ولا ترهن والمستأجر يؤجر ويعار ولا يرهن والعارية تعار ولا تؤجر وقيل يودع المستأجر والعارية اذ تصح اعارتها وهي أقوى من الابداع وقيل لا لان الامين لا تسلمها الى غير عياله وانما جازت الاعارة لاذن المعير والمؤجر لا طلاق في الانتفاع وهو معدوم في الابداع فان قيل اذا أعاره فقد أودع قلنا ضمني لا قصدي والرهن كالوديعة لا يودع ولا يعار ولا يؤجر وأما الوصي فيملك الابداع والاجارة دون الاعارة كما في وصايا الخلاصة وكذا المتولي على الوقف الوكيل بقبض الدين بعد مودع فلا يملك الثلاثة كما في جامع الفصولين العامل لغيره امانة لا أجر له الا الوصي والنماظر في مستحقان بقدر أجرة المثل اذا عملا الا اذا شرط الواقف للنماظر شيئا ولا يستحقان الا بالعامل فلو كان الوقف طاحونة والموقوف عليه يستغلها فلا أجر للنماظر كما في الثانية ومن هنا يعلم انه لا أجر للنماظر في المستف اذا أحيل عليه المستحقون ولا أجر للوكيل الا بالاشتراط وفي جامع الفصولين الوكيل بقبض الوديعة اذا سمى له أجر الباقي بها جاز بخلاف الوكيل بقبض الدين لا يصح استيجاره الا اذا وقت له وقتا في البرازية لو جعل للوكيل أجرة لم يصح ذكره بل على ان الوديعة باجر مضمونة وفي الصيرفية من أحكام الوديعة اذا استأجر المودع المودع مع خلاف الراهن اذا استأجر المرتهن كل أمين ادعى اتصال الامانة الى مستحقها قبل قوله كالمودع اذا ادعى الرد والوكيل والنماظر اذا ادعى الصرف الى الموقوف عليهم وسواء كان في حياة مستحقها أو بعد موته الا في الوكيل بقبض الدين اذا ادعى بعد موت الموكل انه قبضه ودفعه في حياته لم تقبل الابينة بخلاف الوكيل بقبض العين والفرق في الوالو الحية القول للامين مع اليمين الا اذا كذبه الظاهر فلا يقبل قول الوصي في نفقة زائدة خافت الظاهر وكذا المتولي الامين اذا خلط بعض أموال الناس ببعض

أولامانة بما له فانه ضامن فالمدوع اذا خلطها بماله بحيث لا يتميز ضمناها ولو أنفق بعضها فرده وخلطها بها
 ضمناها والعمال اذا سأل الفقراء شيئا وخلط الاموال ثم دفعها ضمناها لاريبها ولا تجزئهم عن الزكاة الا ان
 يأمره الفقراء أو لا بالاختذ والمتولى اذا خلط أموال أوقاف مختلفة يضمن الا اذا كان باذن القاضي والعمسار
 اذا خلط أموال الناس وأمان ما باعته ضمن الا في موضع جرت العادة بالاذن بالخلط والوصى اذا خلط مال
 الميتيم ضمنه الا في مسائل لا يضمن الامين بالخلط القاضي اذا خلط ماله بمال غيره أو مال رجل بمال آخر
 والمتولى اذا خلط مال الوقف بمال نفسه وقيل يضمن ولو تلف المتولى مال الوقف ثم وضع مثله لم يبرأ وحيلة
 براءة انفاقه في التعمير أو ان يرفع الامر الى القاضي فينصب القاضي من يأخذه منه فيبرأ ثم يرد عليه
 الامين اذا هلك كالتأمين عنده لم يضمن الا اذا سقط من يده شيء عليها فله كذا في الوالوجية وفي
 البرازية الرقيق اذا اكتسب واشترى شيئا من كسبه أو دعه وهلك عند المدوع فانه يضمنه لانه كونه مال المولى
 مع أن للعبد يد معتبرة حتى لو أودع شيئا وغاب فليس للمولى أخذه المأذون له في شيء كاذنه أمانة وضمنا
 ورجوعا وعدم رجوع وخبر جرت عنه مسئلتان المدوع اذا أذن انسانا في دفع الوديعة الى المدوع فدفعها له
 ثم استعقت بيينة بعد الهلاك فلا ضمان على المدوع وللمستحق تضمين الدافع كافي جامع الفصولين الثانية
 حمام مشترك بين اثنين أجر كل واحد منهما حصته لو حل ثم أذن أحدهما مستأجرا بالعمارة فعمل لارجوع
 للمستأجر على الشريك الساكت ولو عمرا أحد الشريكين الحمام بلا إذن شريكه فانه يبرأ جمع على شريكه بحصته
 كذا في اجارة الوالوجية لا يجوز للمدوع المنع بعد الطلب الا في مسائل لو كانت سيفا قطبها ليضرب به فلما
 أو كانت كتابا فيسه اقرار بمال لغيره أو قبض كافي الخاتمة المدوع اذا ازال التعدي زال الضمان الا اذا كان
 الايداع موقفا تعدي بعده ثم أزاله لم يزل الضمان كافي جامع الفصولين المدوع اذا أخذها ضمناها الا اذا
 هلك كذا قبل النقل كافي الاجناس الوديعة أمانة الا اذا كانت بأجر فمضمونة ذكره الزيلعي وتقدمت
 للمعيران يسترد العارية متى شاء الا في مسائل لو استعار امرأة لارضاع ولده وصار لا يأخذ الا نديها له الرجوع
 لا الرد فله أجر المثل الى الفطام ولو رجع في فرس الغازي قبل المدة في مكان لا يقدّر على الشراء والكراء
 فله أجر المثل وهما في الخاتمة وفيما اذا استعار أرضا للزراعة وزرعها لم تؤخذ منه حتى يحصده ولو لم يوقت
 وترك بأجر المثل مؤنة رد العارية على المستعير الا في عارية الرهن كافي المبسوط تخليف الامين عند دعوى
 الرد أو الهلاك قيل لنفي التهمة وقيل لانكاره الضمان ولا يثبت الرد بميمنه حتى لو ادعى الرد على الوصي وحلف
 لم يضمن الوصي كذا في وديعة المبسوط لورد الوديعة الى عبد درهم لم يبرأ سواء كان يقوم عليها أولا هو الصحيح
 واختلف الافناء فيما اذاردها الى بيت مال كرها أو الى من في عياله ولو دفعها المدوع الى الوارث بلا أمر القاضي
 ضمن ان كانت مستغرقة بالدين ولم يكن مؤتمنا ولا فلا الا اذا دفع لبعضهم ولو قضى المدوع به سادين المدوع
 ضمن على الصحيح ولا يبرأ مدبون الميت بدفع الدين الى الوارث وعلى الميت دين ادعى المدوع دفعها الى مأذون
 مال كرها وكذبا فالحق له في براءته لافي وجوب الضمان عليه المأذون له بالدفع اذا ادعاه وكذبا فان
 كانت أمانة فالقول له وان كان مضمونا كالغصب والدين لا كافي فتاوى قارئ الهداية ومن الثاني ما اذا
 أذن المؤجر للمستأجر بالتعمير من الاجرة فلا بد من البيان وهي في أحكام العمارة من العمادى استأجر بعيرا
 الى مكة فهو على التهاب دون المحي عولوا استعار بعيرا فهو عليهم ما كذا في اجارة الوالوجية وفي وكالة البرازية
 المستبضع لا يملك الابضاع والايديع والابضاع المطلقة كالو كالة المقرنة بالمشيئة حتى اذا دفع اليه ثوبا
 وقال اشتري به ثوبا صح كما اذا قال اشتري به أى ثوب شئت وكذلك لو دفع اليه بضاعة وأمره أن يشتري
 له ثوبا صح والبضاعة كالمضاربة الا أن المضارب يملك البيع والمستبضع لا الا اذا كان في قصده ما يعلم أنه
 قصد الاسترباح أو نص على ذلك انتهى الاعارة كالا جارة تنفسخ بموت أحدهما كما في المنية القول للمدوع
 في دعوى الرد والهلاك الا اذا قال أمرتني بدفعها الى فلان فدفعها اليه وكذبه بها في الامر فالحق لربها
 والمدوع ضامن عند أصحابنا رجمهم الله خلافا لابن أبي ليلى كذا في آخر الوديعة من الاصل لمحمد رحمه الله

المودع اذا قال لا أدري أيكما استودعني وادعاهما رجلا وأنى أن يحلف أحدهما ولا يئنه يعطيهما له ما نصفين
و يضمن مثلهما بينهما لأنه أنلف ما استودع بحمله مات رجل وعليه دين وعندة ودبعة بغير عينها بجميع
ماتر كه بين الغرماء وصاحب الودبعة بالحصل كذا في الاصل أيضا
كتاب المحر والمأذون

المحرور عليه بالسفة على قولهما المفتى به كالمحرور في جميع أحكامه الا في النكاح والطلاق والعتاق
والاستيلاء والتدبير ووجوب الزكاة والحج والعبادات وزوال ولاية أبيه وجمعه وفي صحة اقراره
بالعقوبات وفي الانفاق وفي صحة زواياه بالقرب من الثالث فهو كالبائع في هذه وحكمه كالعبد في الكفارة
ولا يكفر الا بالصوم حتى لو اعتق عن كفارة قطهارة صح ولا يحرره عن ولا يصوم لها وتما في شرح ابن
وهبان وأما اقراره في التاتار خانية أنه صحيح عند أبي حنيفة رحمه الله لا عندهما انتهى يعني بناء على المحر
بالسفة الصبي المحجور عليه مؤاخذا بفعاله فيضمن ما أنلفه من المال واذا قتل فالدية على عاقلة الا في مسائل
لو أنلف ما اقتترضه وما أودع عنده بلا إذن وليه وما أعير له وما يبيع منه بلا إذن ويستثنى من ايداعه ما اذا أودع
صبي محجور مثله وهي ملك غيرهما فله الملك تضمين الدافع أو لا خذ قال في جامع الفصولين وهي من مشكلات
ايداع الصبي قلت لا اشكال لأنه انما يضم من الصبي للتسليم من ماله كهاو هذا لم يوجب جد كما لا يخفى الاذن في
الاجارة اذن في التجارة وعكسه كذا في السراجية لا يصح الاذن للاتباق والمغصوب المحجور ولا يئنه ولا
يصير محجورا بهما على الصحيح اذن لعبده ولم يعلم لا يكون اذنا الا اذا قال بايعوا عبدي فاني قد أذنت له في
التجارة فبايعوه وهو لا يعلم بخلاف ما اذا قال بايعوا ابني اذا قال له آخرفه لم يقل من فلان أو بيع ثوبي ولم
يقبل من فلان كان اذنا بالتجارة كما في النامية والامر بالشراء كذلك كما في الولو الجبسة فلو قال اشترى ثوبا
ولم يقبل من فلان ولا لبس كان اذنا وهي حادثة الفتوى فليحفظه الاذن بالتجارة لا يقبل التخصيص الا اذا كان
الاذن مضار في نوع واحد فاذن لعبد المضاربة فانه يكون مأذونا في ذلك النوع خاصة وقال السرخسي
رحمه الله الاصح عندي التعميم كما في الظهيرية اذا رأى المولى عبده يبيع ويشترى فسكت كان مأذونا الا
اذا كان المولى قاضيا كما في الظهيرية السفية اذا زوجت نفسها من كفء صح فان قصرت عن مهر مثلها
كان للولي الاعتراض ولو اختلفت من زوجهما على مال وقع ولا يلزمها ولا يصح اقرار السفية ولا الاشهاد
عليه ولو دفع الوصي المال الى القيم بعد دبلوغه سفيا ضمنه ولو لم يحجر عليه ولو حجر القاضى على سفية فأطلقه
أخرجازا طلاقه لان المحر ليس بقضاء ولا يجوز الثالث تنفيذ المحر الاول خلافا للخصاف ووقف المحجور عليه
بالسفة باطل واختلفوا فيما اذا وقف باذن القاضى فصحة البخل وبطلانها بالقاسم ولا يصير السفية
محجورا عليه بالسفة عند الثاني ولا بد من حجر القاضى ولا يرتفع عنه المحر بالرشد ولا بد من اطلاق القاضى
خلافا للمحمد رحمه الله فيهما ولا تشترط حضرته المحبة المحر عليه كما في خزائن المفتين ووقعت حادثة حجر القاضى
على سفية ثم ادعى الرشد وادعى خصمه بقاءه على السفية وبرهانها فلم أرفقها انقلاصيحا وينبغي تقديم بينة
المقاء على السفية لما في المحيط من المحر الظاهر زوال السفية لان عقله عنده عند ذكره في دليل أبي يوسف
رحمه الله على ان السفية لا يتحجر الا بحجر القاضى وقال الزياجي وغيره في باب التحالف اذا اختلف الزوجان
في المهر قضى لمن برهن فان برهنا فن شهد له مهر المثل ام تقبل بيته لانها للاثبات فكل بينة تشهد لها
الظاهر لم تقبل وهنا بينة زوال السفية شهد لها الظاهر فلم تقبل المأذون اذا لحقه دين يتعلق بكسبه ورقبته
الا اذا كان أجيرا في البيع والشراء كما في اجارة منية المفتى العبد المأذون المديون اذا أوصى به سيده لرجل
ثم مات ولم يحجر الغريم كان مالا للوصى له اذا كان يخرج من الثالث ويملكه كما عاكه الوارث والدين
في رقبته ولو وهبه في حياته فلا غريم ابطالها ويبعده القاضى فما فضل من ثمنه فلا وهب كذا في خزائن
المفتين من الوصايا المأذون لا يكون مأذونا قبل العلم به الا في مسألة ما اذا قال المولى لاهل السوق بايعوا عبدي
ولم يعلم العبد

كتاب الشفعة

هي بيع في جميع الاحكام الا في ضمان الغير الجبر فاذا استحق المبيع بعد البناء فلا رجوع للمشتري على الشفيع كالموهوب له والمالك القديم واستملاذ الاب بخلاف البائع فريضة المشتري ورضاه بالعيب لا يظهر في حق الشفيع كالايجل وبردها على البائع لا تسلم للمشتري ودلت المسئلة على الفسخ دون التحول قال الاسيحياني والتحول أصح والابطال به المعلوم لا يؤخر الموهوم فلو قلع عيني رجلين فحضر أحدهما اقتص له وللاخر نصف الدية ولو حضر أحد الشفيعين قضى له بكليهما كذا في جنائيات شرح المجمع باع ماني اجارة الغير وهو شفيعها فان اجاز البيع أخذها بالشفعة والابطال الاجارة ان ردها كذا في الولوالجية الاب اذا اشترى دار لابنه الصغير وكان شفيعها كان له الاخذ بها والوصى كلاب اذا كانت دار الشفيع ملازقة لبعض المبيع كان له الشفعة فيما لازقه فقط وان كان فيه طريق الشفعة القوي على جواز بيعه دو رمكة وجوب الشفعة فيه يصح الطاب من الوكيل بالشرء ان لم يسلم الى موكله فان سلم له لم يصح وبطلت هو المختار والتسليم من الشفيع له صحيح مطلقا سمع بالبيع في طريق مكة يطلب طلب المواسمة ثم يشهدان قدر والاوكل أو كتب كتابا وأرسله والابطال تسليم الحار مع الشريين صحيح حتى لو سلم الشريين لم يأخذ الحار سلام الشفيع على المشتري لا يبطلها هو المختار الا براء العام من الشفيع يبطلها قضاء مطلقا ولا يبطلها ديانة ان لم يعلم بها اذا صبح المشتري البناء فناء الشفيع فهو مخير ان شاء أعطاء ما زاد الصبح وان شاء ترك كذا في الولوالجية وفيه نظر آخر الشفيع الجار اطلب لتكون القاضى لا يراها فهو معذور وكذا لو طلب من القاضى احضاره فامتنع فآخر اليهودى اذا سمع بالبيع يوم السبت فلم يطلب لم يكن عذرا لتعلق ابطالها بالشرط جائز انكر المشتري طلب الشفيع حين علم فالقول له مع عينه على نفي العلم ادعى الشفيع على المشتري انه احتال لا بطلها بخلاف فان نكل فله الشفعة في منظومة ابن وهبان خلافة اشترى الاب لابنه الصغير ثم اختلف مع الشفيع في مقدار الثمن فالقول قول الاب بلا عين هبة بعض الثمن تظهر في حق الشفيع الا اذا كانت بعض القبض خط الوكيل بالبيع لا يلحق فلا يظهر في حق الشفيع له دعوى في رقبة الدار وشفعة فيها يقول هذه الدار دارى وأنا ادعيها فان وصلت الى والا فان على شفيعي فيها استولى الشفيع عليها بالقضاء فان اعتمد قول عالم لا يكون ظالم الا كان ظالما وفي جنائيات الملتقط وعن أبي حنيفة رحمه الله أشياء على عدد الرؤس العقل والشفعة وأجرة القسام والطريق اذا اختلفوا فيه انتهى

كتاب القسمة

الغرامات اذا كانت لحفظ الاملاك فالقسمة على قدر الملك وان كانت لحفظ النفس فهي على عدد الرؤس وفرع عليها الولوالجية في القسمة ما اذا غرم السلطان أهل قرية فانها تنقسم على هذا وهي في كفالة القاتار خانية وفي فتاوى قارئ الهداية اذا خيف الغرق فاتفقوا على القاء بعض الامتعة منها فالقوا فاعزم بعدد الرؤس لانها لحفظ النفس انتهى القسمة الفاسدة لا تغيب الملك بالقبض وهي تبطل بالشروط الفاسدة يجوز بناء المسجد في الطريق العام ان كان واسع لا يضرب وكذا اهل المحلة أن يدخلوا شيئا من الطريق في دورهم ان لم يضرب له بناء ظاهري في هواطريق ان لم يضرب لكن ان خوصم قبل البناء منع منه وبعده هدم المشترك اذا هدم فاني أحدها العمارة فان احتمل القسمة لاجبر وقسم والابن ثم أجره ليرجع بني أحدها بغير اذن الآخر فطلب رفع بناءه قسم فان وقع في نصيب الباقي فيها والاهدم له التصرف في ملكه وان تأذى جاره في ظاهر الرواية فله أن يجعل تنورا وحماما ولا يضمن ما تلف به تنقض القسمة بظهور دين أو وصية الا اذا قضى الورثة الدين ونفذوا الوصية ولا يمد من رضاه الموصى له بالثالث وهذا اذا كانت بالتراضي أما بقضاء القاضى لا تنقض بظهور وارث واختلفوا في ظهور الموصى له

كتاب الاكرام

بيع المكره بخلاف المبيع الفاسد في أربع يجوز بالاجارة بخلاف الفاسد وينتقض تصرف المشتري منه

فمعتبر القيمة وقت الاعتاق دون القبض والتمن والمتمن أمانة في يد المكره مضمون في يد غيره كذا في المختار أمر
السلطان كراهه وان لم يتوعدة وأمر غيره لا الآن يعلم بدلالة الخال انه لو لم يمثل أمره بقة له أو يقطع يده أو
يضر به ضرر بالخاف على نفسه أو تلف عضوه كافي بنه المفتي أجرى الكفر على لسانه بوعيد حدس أو قبيح
كفروا بانه أمراته كرهه بالقتل على القطع لم يسعه كرهه المحرم على قتل صبيد فاني حق قتل كان مأجورا
أ كرهه على العفو عن دم العمد لم يضمن المكره أ كرهه على الاعتاق فله تضمين المكره الا اذا كرهه على شراء من
يعتق عليه باليمن أو بالقربة اذا تصرف المشتري من المكره فانه يفسخ تصرفه من كتابة أو اجارة الا للتدبير
والاستيلاء والاعتاق أ كرهه على الطلاق وقع الا اذا كرهه على التوكيل به فوكل أ كرهه على الشكاح باكثر من
مهر المثل وجب قدره وبطلت الزيادة ولا رجوع على المكره بشئ انتهى

كتاب الغصب

المغصوب منه مخير بين تضمين الغاصب وغاصب الغاصب الا في الوقف المغصوب اذا غصب وقيمة أ كثر
وكان الثاني املا من الاول فان المتولى انما يضمن الثاني كذا في وقف الخاتمة اذا تصرف في ملك غيره ثم ادعى
انه كان باذنه فالقول للمالك الا اذا تصرف في مال امراته فماتت وادعى انه كان باذنها أو أنكر الوارث فالقول
للزوج كذا في القنية من هدم حائط غيره فانه يضمن نقصانها ولا يؤثر بعمارها الا في حائط المسجد كافي
كرامة الخاتمة الاجازة لا تلحق الا تلف فلواتلف مال غيره تعد باقوال المالك أجرت أو رضيت أو أفضيت
لم يبرأ من الضمان كذا في دعوى البرازية الأمر لا يضمن بالأمر الا في خمسة الاولى اذا كان الأمر سلطانا لثانته
اذا كان مولى للمأمور الثالثة اذا كان المأمور عبد الغير كرهه عبد الغير بالابق أو بقتل نفسه فان الأمر
يضمن الا اذا أمره بالتلف مال سيده فلا ضمان على الأمر بخلاف مال غير سيده فان الضمان الذي يغرمه المولى
يرجع به على سيده الرابعة اذا كان المأمور صبيا كما اذا أمر صبيا بالتلف مال الغير فالثاني ضمن الصبي
ويرجع به على الأمر الخامسة اذا أمره بمحفر باب في حائط الغير فحفره فالضمان على الحافر ويرجع به على
الأمر وتمامه في جامع الفصولين لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه ولا ولاية الا في مسئلة في السراجية
يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج اليه بغير إذنه الثانية اذا أنفق المودع على أبوى المودع
بغير إذنه وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأى القاضي لم يضمن استحقاقا الثالثة اذا مات بعض الرفقة في السفر
فباعوا قاشه وعدته وجهزوه بثمنه وردوا البقية الى الورثة أو أغنى عليه فاتفقوا عليه من ماله لم يضمنوا
استحقاقا وهي واقعة أصحاب محمد رحمه الله كره الزباني في آخر النفقات ومن هذا النوع المسائل الاستحسانية
ذبح شاة قصاب شدها لم يضمن ذبح أخيه غيره بلاذنه في أيامها لم يضمن أطلقه في الأصل وقبده بعضهم بما
اذا أضغعه للذبح وكذا الوضوء قدر على كآون فيه لحم ووضع الحطب فاوقد غيره وطبخه وكذا الوطحن برا
جمع له في دورق وربط الحمار فساقه وكذا الرجل حمل حمله الساقط في طريق قتل وكره الوأعانه في رفع الجرة
فانكسرت وكذا الوضوء فوه الطريق فسقاها حين سدها صاحبها ومنها اجرام رفيقه لا غنائه وسقي أرضه بعد
بذر المزارع وليس منها سلخ الشاة بعد تعليقها للثفاوت والكل من كتاب المرضى من جامع الفصولين
الباشر ضامن وان لم يتعمد والمتسبب لا الا اذا كان متعمدا فلورحى سهمه من ملكه فاصاب انسا فاضمنه ولو
حفر بئر في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمن وفي غير ملكه يضمنه ولو أرضعت الكبيرة الصغيرة لم يضمن
نصف مهر الصغيرة الا بتمدد الا فساد بان تعد لم يأنكح وأن يكون الارضاع مفسدا له وأن يكون لغير حاجة
والجهل عند فامه بغير دفع الفساد كافي ارضاع اعداءه القار لا يضمن الا في مسائل اذا جحد المودع واذا باعسه
الغاصب وسلمه واذا رجع الشاهد به بعد القضاء كافي جامع الفصولين منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث
مال القيم ومال الوقف والمعد للاستهلال مباح المعد للاستهلال مضمونة الا اذا سكن بتأويل ملك أو عقد
كبيعت سكه أحد الشر يكتفي في الملك أما لو وقف اذا سكنه أحدهما بالقبلة بدون إذن الآخر سواء كان موقفا
للسكنى أو للاستهلال فانه يجب الاجر ويستثنى من مال البتيم مسئلة سكنت أمه مع زوجها في داره بلا أجر

ليس لهما ذلك ولا أجر عليهما كذا في وصايا القيمة لا تصير الدار معدة له بأجرها انما تصير معدة اذا ابتاعها
لذلك أو اشتراها له وباعداد المائع لا تصير معدة في حق المشتري الغاصب اذا أجرة ما منفعه مضمونة من مال
وقف أو قيم أو معدل للاستغلال فعلى المستأجر المسمى لا أجر المثل ولا يلزم الغاصب أجر المثل انما يرد ما قبضه
من المستأجر السكنى يتأويل عقد سكنى المرفوع لو استأجرها سنة بأجر معلوم فسكنها سنتين ودفع أجرهما
ليس له الاسترداد أو التخرج على الأصول يقتضي ان له ذلك ان لم تكن معدة له يكون دفع ما ليس بواجب
فيسترده الا اذا دفع على وجه الهبة فاستهلكه المؤجر أجر الفضولي دارا موقوفة وقبض الاجر خرج المستأجر
عن العهدة اذا كان ذلك أحوال المثل و يرد له الى الوقف أجرها الغاصب ورد أجرهما الى المالك تطيب له لان أخذ
الاجرة اجازة اللهم قيمى قال للغاصب ضحك بها فان هلكت قبل التضيحية ضمنها وان بعده لا الآجر قيمى وكذا
القيم امره أن ينظر الى خايته فنظر اليها فسال الدم فممن أنفه ضمن نقصان الخل الخشب اذا كسره الغاصب
فاحتسب الا يملكه ولو كسره الموهوب له لم ينقطع الرجوع عنه ثرى زق انسان وضعه في الطريق ضمنه الا اذا
وضعه بغير ضرورة الأمر لا ضمان عليه بالامر الا في ثلاث ما اذا كان الأمر سلطانا ومولى الأمور أو كان الأمور
عبد الغير بانلاف مال غيره فاتفقه كان الضمان على العبد ويرجع به على أمره كافي جامع الفصولين وزدت
رابعها ما اذا امر الاب ابنه كافي القيمة لا يجوز دخول بيت انسان الا باذنه الا في الغزو وكما منية المفتى وفيما اذا
سقط ثوبه في بيت غيره وخاف لو أعلمه أخذه كافي الوديعة حفر قبر فدفن فيه آخوية متافعه وعلى ثلاثة أوجه
فان كان في أرض مملوكة للمعافر فللمالك النديش عليه واخراج له القسوية والزرع فوقها وان كان في أرض
مباحة ضمن المعافر قيمة حفره من دفن فيه وان كان في أرض موقوفة لا يكره ان كان في الأرض سبعة لان
المعافر لا يدرى باى أرض يموت هكذا ذكر الفروع الثلاثة في الوقفات الحسامة من الوقف وينبغي أن يكون
الوقف من قبيل المباح فيضمن قيمة الحفر ويحمل سكوته عن الضمان في صورة الوقف عليه نهى صور فان
في أرض مملوكة فللمالك الخيارات وفي مباحة فله تضمين قيمة الحفر

كتاب الصيد والذبايح والاضحية

الصيد مباح الا للأنثى أو حرفة كذا في البرازية وعلى هذا فافتحاه حرفة كصيد ادى السمك حرام وأسباب
الملك ثلاثة مثبت للملك من أصله وهو الاستيلاء على المباح وناقل بالمبيع والهبة ونحوها وخلافة تلك الوارث
فالاول شرطه خلوه محل عن الملك فلو استولى على حطب جمعه غيره من المغارة لم يملكه ولا يحل للمعقلش
ما يجده بلا تعريف ولو ارسل انسان مملكه وقال من أخذه فهو له لا يملك بالاستيلاء فاصاحبه أخذه بعده حتى
فشور الرمان الملقاة في الطريق ليكن المختار انه يملك فشور الرمان ولو اتي بهيمة ميمية بفخار جمل وسطحها
وأخذ جلد هافلها أخذها فلو دفعه رد له ما زاد الدباغ ان كان بماله قيمة والاستيلاء قسمان حقيقي وحكمي
فالاول بوضع اليد والثاني بالتهيئة فاذا نصب الشبكة للسيد يملك ما تمقل بخلاف ما اذا نصبها للمعافر واذا
نصب القسطاط فتمقل السيد به مملكه ولو نصبها له فتمقل بها فأنه غيره فان كان الاول بحيث لو ميده
أخذه مملكه فبأخذه من الثاني والأفلا ولو حفر بئر اصيد الذئب وغاب فقدم آخوية ميمية اصيد هافوق الذئب
في البئر فهو له فحفره ومات غسل في أرضه فهو له وان لم يجرئه لانه من انزاعها بخلاف الفحل والظبي ادات كدس
أو باض الصيد فانه لا يكون لصاحبها الا بالتهيئة ما لم يكن قريبا منه بحيث لو ميده لأخذه ولو وقع في حجره
من النار شئ فآخذه غيره فهو للآخذ الا أن يبي حجره وأما الثاني فشرطه وجود الملك في المحل فلا يجوز
بيع ضربة القانص والغائص لعدم الملك لا تحل دبيعة الجبى ان كان أبوه سنيا وان كان جبريا حلت سمكة في
سمكة فان كانت سمكة حلا والالاهام سمكة قدرة وان وجد فيها دارة مملكها حلالا وان وجد خاتم أو دينار
مضروبا لا وهو لقطه له أن يصرفها على نفسه بعد التعريف ان كان محتاحا وكذا اذا كان غنيا عندنا أرسلات
السمكة في الماء النجس فكبير فيه لا بأس باكله الحلال ويحل أكله اذا كانت بحروحة طافية اشترى سمكة
مشدودة بالشبكة في الماء وقبضها كذلك فجاءت سمكة فابتلعها فالمبتلعة للمائع والمشدودة للمشتري فان

كانت المبتلعة هي المشدودة فهم لا يشتري قمصها ولا ذبح اقدوم الامير أو لواحد من العظماء بحرم ولوذ كر
الله تعالى ولا غيف لا الثرة على الامير لا يجوز وكذا النقا طه وفي العرس جائر العنوا المنفصل من الحي كمينته
الامن مذبح قبل موته فيحل اكله من الماء كولي منية المفتي

كتاب الحظر والاباحة

ايس زماننا زمان اجتماع الشبهات كافيته من الخانية والتجنيس الغش حرام فلا يجوز اعطاء الزيوف لدائن ولا
بيع العروض المغشوشة بلا بيان الا في شراء الاسير من دار الحرب والثانية في اعطاء الجعل يجوز له اعطاء
الزيوف والسوقة وهما في واقعات الحسامي من شراء الاسير القتيوي في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد في حق
الاجتهاد كذا في قضاء الخانية الحرمه تتمدى في الاموال مع العلم الا في حق الوارث فان مال مورثه حلال له وان
علم بحرمته منه من الخانية وقبضه في الظهير به بان لا يعلم ارباب الاموال من قبل يد غيره فسق الا اذا كان
ذاعلم وشرف كذا في سكفات الظهير به ويدخل السلطان العادل والامير تحت ذى الشرف بكره معاشره
من لا يصلى ولو كانت زوجته اذا كان الزوج لا يصلى لم يكره له امرأة معاشرته كذا في نفقات الظهير به
الخلف في الوعد حرام كذا في اضمية الذخيرة وفي القنية وعده ان ياتيه فلم يات له لا يأثم ولا يلزم الوعد الا اذا كان
معلقا كافي كفاية البرازية وفي بيع الوفاء كذا في الزيلعي استخدام اليتيم بلا ائحة حرام ولو لا اخيه ومعلمه الا
لاسه وفيما اذا ارسله المعلم لاحضار شريكه كافي القنية تلبس الحر بالخالص حرام على الرجل الادفع قل أو
حكمة كافي الحدادى من غايه البيان ولا يجوز الخالص في الحرب عنده ما حرم على البالغ فعلم حرم عليه فله
لولده الصغير فلا يجوز ان يسقيه خراولا ان يلبسه حريرا ولا ان يخضب يده بمحناء أو رجه ولا احلاس الصغير
لغائط أو بول مستقبلا أو مسددا الخلو بالاجنية حرام الا لازمة مديونة هربت ودخلت خوبة وفيما اذا
كانت عجوزا وشوها وفيما اذا كان بينهما حائل في بيت الخلوة بالمحرم بمباحة الا الاخت من الرضاة
والصهرة الشابة من مات على الكفر اربع لعنه الا والدى رسول الله صلى الله عليه وسلم لثبوت ان الله تعالى
احياهم له حتى آمنابه كذا في مناقب الكر درى استماع القرآن اثنوب من قرأته كذا في منظومه ابن وهبان

كتاب الرهن

ما قبل البيع قبل الرهن الا في أربعة بيع المشاع جائز لارهنه يبيع المشغول جائز لارهنه يبيع المتصل بغيره
جائز لارهنه يبيع المعلق عتقه بشرط قبل وجوده في غير المدبر جائز لارهنه كذا في شرح الاقطع لا يجوز رهن
البناء بدون الارض فاذا آجره المرتهن لا يطيب له الاجازة الرهن للرهن في الاجارة فآجره خرج عن الرهن
ولا يعود الآجر اذا رهن العين عند المستأجر على دين له صحيح وانفسخت أباح الراهن للمرتهن أكل الثمار فأكلها
لم يضمن باع الراهن من زيد ثم باعه من المرتهن انفسخ الاول بكره للمرتهن لا انتفاع بالرهن باذن الراهن واذا
أذن له في السكنى فلا رجوع له بالآجر رهنه على دين موعود فدفع له البعض وامتنع لاجبر لا يبيع القاضى
الرهن بغيمة الراهن المقبوض على سوم الرهن اذا لم يبين المقدار ليس بضمنون في الاصح الاجل في الرهن
يفسده الوارث اذا عرف الرهن لا الراهن لا يكون لقطعة بل يحفظه الى ظهور المسالك القول لمكره مع اليمين وفي
تعيين الرهن وفي مقدار ما رهن به اختلف الراهن والمرتهن فيما باع به العبد الرهن فالقول للمرتهن وان
صدق العبد الراهن كمالا اختلف في قيمة الرهن به هلا كه ولو مات في يد العبد فالقول للراهن ولو
كان رهنا عتق الدين فباعه العبد وادعى المرتهن انه باعه باقل من قيمته وكذب الراهن فالقول للراهن
بالنسبة الى المرتهن لا العبد ما جازت الكفالة به جاز الرهن به الا في ذلك المبيع يجوز الكفالة به دون الرهن
وتجوز الكفالة به بما هو على الكفيل والرهن وفي الكفالة المتعلقة بجوز أخذ الكفيل قبل وجود الشرط
دون الرهن ذكرها في ايضاح الكرماني

كتاب الجنائيات

العاقلة لا تعقل العمد الا في مسئلة ما اذا عفا بعض الاولياء أو صالح فان نصيب الباقي ينقلب مالا ويقتله

العاقلة كما في شرح المجمع صلح الاولياء وعفوههم عن القاتل بسقط حقهم في القصاص والدية لاحق المقتول
 كذا في النية الواجب لا يقتيد بوصف السلامة والمباح بقتله فلا ضمان لوسرى قطع القاضي الى النفس
 وكذا اذا مات المجرور وكذا اذا مري القصد الى النفس ولم يجاوز المعتاد لوجوبه بالعقد ولو قطع المقطوع
 يده يد قاطمه فسرت ضمن الدية لانه مباح بقتله وضمن لوعز ز وجته فماتت ومنه المرو في الطريق
 مقيد بها ومنه ضرب الاب ابنه أو الامام أو الوصى تأديبا ومن الاول ضرب الاب ابنه أو الامام أو الوصى أو
 المعلم باذن الاب تعليمات لا ضمان لضرب التأديب مقيد لكونه مباحا وضرب التعليم لا لكونه واجبا ومحملا
 في الضرب المعتاد ما غير مفعول للضمان في الكل وخرج عن الاصل الثاني ما ذا وطى ز وجته فافضناها
 وماتت فلا ضمان عليه مع كونه مباحا لكون الوطى أخذ موجه وهو المهر فلم يجب به آخر وعما في التعزير
 من الزيلعي الجنائتان على شخص واحد في النفس وفيما دونها لا تتدخل الا اذا كانا خطأ ولم يتظاهرا برؤ
 فوجب دية واحدة ذكره الزيلعي القصاص يجب للميت ابتداء ثم ينتقل الى الوراث فلو قتل العبد مولاه وله
 انسان فعفا احداهما سقط القصاص ولا شيء لغير العاق في عند الامام وصح عفو المجرور ووقف دونه منه لو
 انقلب مالا وهو موث على فرائض الله تعالى فيرثه الزوجان كالا موال الاعتبار في ضمان النفس بعدد
 الجناة لا بعدد الجنائيات وعليه فرع الوالدية في الاحارة وامره ان يضرب عبده عشرة أسواط فضر به أحد
 عشر قيات رفع عنه ما نقصته العشرة وضمن ما نقصه الاخير فيضمنه مضر وباعشرة أسواط ونصف قيمته
 دية القتل خطأ أو شبه عمد على العاقلة الا اذا ثبت باقراره أو كان القتل في دار الحرب الاسلام في دار الحرب
 لا يوجد عصمة الدم فلا قصاص ولا دية على عاقلة هبة القصاص لغير القاتل لا تجوز لانه لا يجري فيه
 التمثيل كما في اجارة الوالدية لا تجب على المكره دية المكره على القتل اذا قتله الاخر دفعا عن نفسه لكل
 واحد التعرض على من شرع جناحا في الطريق ولا يأتون بالسكوت عنه بضمن المباشر وان لم يكن متعديا
 فضمن الحد اذا طرقت الجديدة فمعاينا والقصاص اذا دق في حانوته فانهم حانوت جاره لا اعتبار برضاء أهل
 قتل بالكمة النافذة حفر بئر في بركة في غير ممر الناس لم يضمن ما وقع فيها قطع الحمام الحمام من عينه وكان
 غير حاذق فعميت فعليه نصف الدية ومذهب الاصوليين ان الامام شرط لاستيفاء القصاص كالمحدود
 ومذهب الفقهاء الفرق القصاص كالمحدود والافى خمس ذكرناها في قاعدة ان المحدود تدرأ بالشبهات عفو
 الولي عن القاتل أفضل من القصاص وكذا عفو المجرور وعفو الولي بوجوب براءة القاتل في الدنيا
 ولا يبرأ عن قتله كالوارث اذا أبرأ المديون برا ولا يبرأ عن ظلم المورث ومطله اذا قال المجرور قتلني فلان
 ثم مات لم يقبل قوله في حق فلان ولا يبرأ الوارث ان فلانا آخرقته له بخلاف ما اذا قال جرحني فلان ثم
 مات فبرهن ابنه ان فلانا آخرجرحه تقبل كما في شرح المنظومة يصح عفو المجرور والوارث قبل موته
 لان عقاد السبب لهما كما في البرازية المحدود تدرأ بالشبهات ولا تثبت معها الا في الترجمة فانها تدخل في الحدود
 مع ان فيها شبهة كما في شرح أدب القضاء

كتاب الوصايا

لا يجوز للوصي بيع عقار اليتيم عند المتقدمين ومنعه المتأخر ون أيضا الا في ثلاث كذا ذكره الزيلعي اذا بيع
 بضعف قيمته وفيما اذا احتاج اليتيم الى النفقة ولما له سواء وفيما اذا كان على الميت دين لا وفاء له الا منه
 وزدت أربعة فصار المستثنى سبعة ثلاثة من الظهيرة فيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لا نافذ لها الا منه
 وفيما اذا كانت غلاته لا تز يد على مؤنته وفيما اذا كان حائونا ودارا يخشى عليه النقصان انتهى والرابعة
 من يموت غلانية فيما اذا كان العقار في يده متقلب وخاف الوصي عليه فله بيعه انتهى وفي المجمع ويضم القاضي
 الى العاجز من بيعه فان شكى اليه ذلك لا يجيبه حتى يتحققه فان ظهر محذور استبدل به وان شكى منه الورثة
 لا يبرأه حتى يظهر له خيانته انتهى وفيه ويباع الوصي من اليتيم أو شرأوه لنفسه وفيه دفع للصبي جائرا انتهى
 واختلفوا في تفسير النفع فقيل نقصان النصف في البيع وفي الشراء بزيادة نصف القيمة وقيل درهما في

العشرة نقصانا وزيادة ونعمامه في وصايا الخمانية وقسمة الوصى مالا مشتركا بين الصغير تجوزان كان
 فيها نفع ظاهر عند الامام خلافا لمدرجه الله تعالى كذا في قسمة القنية وفي جامع الفصولين نفي وصية
 دينيا بغير امر القاضي فلما كبر اليتيم أنكر ديننا على أبيه ضمن وصية مادفعه لولم يجد دينه اذا أقر بسبب
 الضمان وهو الدفع الى الاخي فلونظهر غريم آخر يغرم له - صته لدفعه باختياره بعض حقه الى غيره فلونم
 تذكر للفرم الاول بينة على الذين ضمن الوصى كل مادفعه اليه - لوقوعه بغير جهة وصى أدى ديننا فانكرت
 الورثة تقبل بينته ولولا بينة فله تخلف الورثة انتهى فقد علم ان الوصى لا يقبل قوله في قضاء دين على الميت
 سواء كان المنازع له اليتيم بعد بلوغه أولا الا في مهر المرأة فانه لا ضمان عليه اذا دفعه بلا بينة كما في خزائنة
 المفتين وقيد في جامع الفصولين على قول بالموحل عرفا وفي بيع القنية ولو باع القاضي من وصى الميت شيئا
 من التركة بثمن لا ينفذ لانه محجور به والوصى لا يملك الشراء لنفسه ولو اشترى القاضي لنفسه من
 الوصى الذي نصبه عن الميت جاز انتهى وفي المتنقذ أنفق الوصى على الموصى في حياته وهو معتقل اللسان
 يضمن ولو أنفق الوكيل لا يضمن ولو ادعى الوصى بعد بلوغ اليتيم انه كان باع عبده وأنفق ثمنه صدق
 ان كان هالكوا والا كذا في دعوى خزائنة الا كل ويقبل قول الوصى فيما يدعيه من الاتفاق بلا بينة
 الا في ثلاث في واحدة اتفاقا وهي فيما اذا فرض القاضي نفقة ذى الرحم المحرم على اليتيم فادعى الوصى
 الدفع كذا في شرح المجموع مع اللابان هذا ليس من حوائج اليتيم وانما يقبل قوله فيما اذا كان من حوائجه
 انتهى فينبغي أن لا تكون نفقة زوجته كذلك لانها من حوائجه ولا يشكل عليه قبول قول المناظر
 فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلا بينة لان هذا من جملة عمله في الوقف وفي اثنين اختلاف لو قال
 أدبت خراج أرضه أو جعل عبده الآبق قال أبو يوسف رحمه الله لا يبان عليه وقال محمد رحمه الله عليه
 البيان كما في المجموع والخاص أن الوصى يقبل قوله فيما يدعيه الا في مسائل الاولى ادعى قضاء دين
 الميت الثانية ادعى أن اليتيم استهلك مال آخر فدفع ضمانه الثالثة ادعى انه أدى جعل عبده الآبق من غير
 اجارة الرابعة ادعى انه أدى خراج أرضه في وقت لا تصلح للزراعة الخامسة ادعى الاتفاق على محرم اليتيم
 السادسة ادعى انه أذن لليتيم في الاحارة وأنه ركبته ديون فقضاها عنه السابعة ادعى الاتفاق عليه من مال
 نفسه حال غيبة ماله وأراد الرجوع الثامنة ادعى الاتفاق على رقيقه الذين ماتوا التاسعة اتجور ربح ثم ادعى
 انه كان مضاربا العاشرة ادعى فداء عبده الحائى الحادية عشر ادعى قضاء دين الميت من ماله بعد بيع
 التركة قبل قبض ثمنها الثانية عشر ادعى انه زوج اليتيم امرأ أو دفع مهرها من ماله وهي ميتة الكل في
 فتاوى العتابي من الوصايا وكرضا بطا وهو ان كل شيء كان مسلطا عليه فانه يصدق فيه ومالا فلا وصى
 القاضي كوصى الميت الا في مسائل الاولى أوصى الميت ان يبيع من نفسه ويشتري لنفسه اذا كان نفسه نفع
 ظاهر عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى خلافا لمأوى القاضي فليس له ذلك اتفاقا لانه كالوكيل وهو
 لا يعقد لنفسه كذا في شرح المجموع من الوصايا الثانية اذا خصه القاضي بخصص بخلاف وصى الميت الثالثة
 اذا باع من لا تقبل شهادته لم يصح بخلاف وصى الميت وهما في الخلاصة وذكري تلخيص الجامع استواءهما
 في رواية في الاولى الرابعة أوصى الميت أن يؤجر الصغير بخياطة الذهب وسائر الاعمال بخلاف وصى
 القاضي كذا في القنية الخامسة ليس للقاضي ان يوزل وصى الميت العبد الكافي وله عزل وصى القاضي كما
 في القنية - خلافا لما في اليتيم السادسة لا يملك وصى القاضي القبض الا باذن مبتدأ من القاضي بعد الانباء
 بخلاف وصى الميت كذا في الخلاصة من المحاضر والسجلات السابعة يعمل نهي القاضي عن بعض
 التصرفات ولا يعمل نهي الميت كما في البرازية وهي راجعة الى قبول التخصيص وعدمه الثامنة وصى
 القاضي اذا جعل وصيا عند موته لا يصير انثى وصيا بخلاف وصى الميت كذا في اليتيم وفي الخزانة وصى
 وصى القاضي كوصيه اذا كانت الوصية عامة انتهى وبه يحصل التوفيق تبرع المريض في مرض موته انما
 ينفذ من الثالث عندهم الاجازة الا في تبرعه بالمنافع فانه نافذ من جميع المال كذا في وصايا الفتاوى الصغرى

وظاهر ما في تلخيص الجامع الكبير من الوصايا يخالفه وصورها التي يلجى في كتاب الغصب بان المريض أعاد
من أجنبي والمنصوص عليه انه اذا أجزأ بفل من أجل المثل فانه ينفذ من الجميع وقال الطرسوسي انها خالفت
القواعد وليس كما قال فان الاعارة والاجارة تبطلان بموت فلا اضرار على الورثة بعدم موته للاقتساح في حياته
لا ملك لهم فانه اذا أجزأ الوصي من مال اليتيم لم يجب بعقده لم يصح ولا صح وضمن الا في مسألة لو كاتب
الوصي عبد اليتيم ثم أبرأه من البذل لم يصح كما في الخاتمة المتولى على الوقف كالوصي كما في جامع الفصولين
الاشارة من الناطق بطله في وصية وغيرها الا في الافتاء والاقرار بالنسب والاسلام والاكفر كذا في التلخيص
واختلفوا في وصية معتقل اللسان كما في المجموع والفتوى على صحة ان دامت العقلة الى الموت والابطال لمسر
للقاضي عزل الوصي العدل الكافي فادعوله كان حائرا أم لا كما في المحيط واختلفوا في صحة عزله والاكثر
على الصحة كما ذكره ابن الشحنة لكن يجب الافناء بعدم صحته كما في جامع الفصولين وأما عزل الخائن
فواجب وأما العاجز فيضم اليه آخر كما قدمناه والعدل الكافي لا يملك عزل نفسه والحيلة فيه شيان أحدهما
ان يجعله الميت وصيا على ان يعزل نفسه متى شاء الثاني ان يدعي ديناً على الميت فيتمه القاضي فيخرجه كذا
في الولوالجية وفي الخاتمة القاضي اذا اتم الوصي لا يخرج على قول أبي حنيفة رحمه الله وانما يضم اليه آخر
وقال أبو يوسف رحمه الله يخرج به وعليه الفتوى المعتق في مرض الموت كالمالك كاتب في زمن سعيته فلو اعتق
عبد فيه فقتل مولاه خطأ فعليه قيمته ان يسمى فيهما واحدة للاعتاق فيه لكونه وصية ولا وصية للقائل وأخرى
وهي الاقل من قيمته ومن دية المقتول لخاتمة كالمالك كاتب اذا جنى خطأ ولو شهد في زمن السعاية لم تقبل كما في
شهادات الصغرى والمدير بعدم موت مولاه كالمعتق في زمن المرض فلو قتل في زمن سعيته خطأ كان عليه
الاقبل وعندنا الدية على عاقبته وهي من جنائبات المجمع وصرح أيضاً في الكافي قبيل القسامة بان المدير في
زمن سعيته كالمالك كاتب عنده وسويديون عندها وكذا لومات وترك مديراً لمل له غيره فقتل هذا المدير رجلاً
خطأ فعليه ان يسمى في قيمته لولي القتل عنده كالمالك كاتب وعندنا عليه الدية انتهى وعلى هذا ليس للمدير ان
تزوج نفسه من سعيته لان المكاتبة لا تزوج نفسها وعندنا لهذا ذلك لانه حرة وقد أفتيت به القاضي
لا يعزل وصي الميت الا في ثلاث فيما اذا ظهر خيانتة أو تصرف في ماله بحسب وزمالة مختار أو ادعى ديناً على
الميت وعجز عن أدائه ولا يمكن في هذه يقول له امان تبرئ الميت أو عزائل ولا ينصب وصياً غيره مع وجوده الا
اذ غاب غيبة منقطعة أو أقر مدعي الدين كما في الخزانة لا يملك الوصي بيع شيء باقل من ثمن المثل الا في مسألة
ما اذا أوصى ببيع عبده من فلان فلم يرض الموصل له بشئ من المثل فله الخط الوارث اذا تصدق بالثلث للوصي
به للمقراء وهما وصي لم يرض ويأخذ الوصي الثلث مرة أخرى ويتصدق به كما في القيمة الوصي يملك الالبصاء
سواء كان وصي القاضي أو الميت فيها كما في الخاتمة الوصي اذا خلط مال الصغير بماله لم يضمن منها أيضاً
للوصي اطلاق غريم اليتيم من الحبس ان كان معسر لان كالموسر الا يملك القاضي التصرف في مال اليتيم
مع وجود وصيه ولو كان منصوبه كما في بيع القيمة لا يضمن الوصي ما أنفق على ولية ختان اليتيم اذا كان
مقارفاً لا سرف فيه ومنهم من شرط اذن القاضي وقيل يضمن مطلقاً كذا في غيب اليتيم القاضي اذا اقام
قيماً للوصي لا يميز الوصي وان أقامه مقام الاول اعزل كذا في قسمة الولوالجية اذا مات أحد الوصيين
أقام القاضي الحى وصياً أو ضم اليه آخر ولا تبطل الاداء وصى لهما بالتصدق بالثلث فيضاع عنه حيث شا
كذا في الخزانة وفي الثاني خلاف الوصي اذا أبرأهما وجب بعقده صح ويضمن الا اذا أبرأ من كاتبه عن
بدل الكتابة وكذا الوكيل والاب كما في الخاتمة الغلام اذا لم يكن أبوه حائماً كافئاً من هو في حجره تعلمه
الحيا كانه لا يعير به باللام ولا ية اجاره ابناً ولو كان في حجره قال القاضي جعلتك وكيلا في تركه فلان كان
وكيلاً بالحفظ لا غير ولو زاد تشتري وتبيع كان وكيلاً فيهما ولو قال جعلتك وصياً في تركه فلان كان وصياً في
الكل اذا مات الوصي خرج الوصي به عن ملكه وام يدخل في ملك أحد حتى يقبل الوصي له فدخل في
ملكه أو يرد فدخل في ملك الورثة كذا في التهذيب أوصى الى رجل ثم الى آخرهما شريكان في كله كذا في

التهديب قضى الوصى الدين ثم ظهر آخر ضمن له حصته الا اذا قضى بامر القاضى انفق الوصى على اليتيم من مال نفسه ثم اراد الرجوع لم يقبل الا يمينه

كتاب الفرائض

الميت لا يملك بعد الموت الا اذا نصب شيعة للصيد ثم مات فتعقل الصيد فيمسا بعد الموت فانه يملكه ويورث عنه كذا ذكره الزيلعي من المكاتب العطاء لا يورث كذا في صلح البرازية ذكر الزيلعي من آخر كتاب الولاء ان بنت المعتق تترث المعتق في زمانها وكذا ما فضل بعد فرض أحد الزوجين برده عليه وكذا المال يكون للبنت رضا وعزاء الى النهاية بناء على انه ليس في زمانه ايت مال لانهم لا يرضعونه موضعه كل انسان يرث ويورث الاثلاثة الانبياء عليهم السلام لا يرثون ولا يورثون وما قيل انه عليه السلام ورث خديجة ام يصح وانما وهبت ما لهاله عليه السلام في صحته والمرث لا يرث ورثته والمسلمون الجنين يرث ولا يورث كذا في آخر القيمة وفي الثالث نظر يعلم مما قدمناه في السور واختلفوا في وقت الارث فقال مشايخ العمراة رحمهم الله تعالى في آخر جزء من أجزاء حياة المورث وقال مشايخ بلع رحمهم الله تعالى عند الموت وفائدة الاختلاف فيما لو قال الوارث لجارية مورثه اذا مات مولاه فانت حرة فعلى الاول تعتق لاعلى الثاني كذا في القيمة وفي الثالث يجرى في الاعيان واما الحقوق ففها ما لا يجرى فيه كحق الشفعة وخيار الشرط وحده القذف والفسخ لا يورث وحبس المبيع والمهرن يورث والوكالات والعواري والودائع لا تورث واختلفوا في خيار العيب فمنهم من قال يورث ومنهم من أثبت له الوارث ابتداء والدية تورث اتفاقا واختلفوا في القصاص فذكر في الأصل انه يورث ومنهم من جعله لورثته ابتداء ويجوز ان يقال لا يورث عنه خلافا لهما أخذنا من مسألة مالو برهن أحد الورثة على القصاص والب في غيب فلا بد من اعادته اذا حضر واعنده خلافا لهما كذا في آخر القيمة واما خيار التعمين فانفقوا انه يشترط للوارث ابتداء الجدة كالأب الا في إحدى عشرة مسألة خمس في الفرائض وست في غيرها أما الخمس فالأولى الجدة أم الأب لا أرث لها مع الأب ولا تحجب بالجدة الثانية الاخوة لا يورثون أو الأب يستقطن بالأب ولا يستقطن بالجدة على قولهما ويستقطن به كالأب على قول الامام وعليه الفتوى فالخالفه على قولهما خاصة الثالثة للام ثالث ما بقي مع أحد الزوجين والأب ولو كان مكان الأب جده فلا بد من جميع المال عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله خلافا لابي يوسف رحمه الله الرابعة لومات المعتق عن أب معتقه وابن معتقه فلا بد السادس والماضي للابن في رواية ولو كان مكان الأب جده فالكل للابن في الروايات كلها على قول الامام الخامسة لو ترك جده معتقه وأخاه قال أبو حنيفة رحمه الله يحتص الجدة بالولاء وقالا ولا عينهما ولو كان مكان الجد أب فالميراث كله اتفاقا وأما المسائل الستة فاربعة في الكتب المشهورة لو أوصى لأقر باء فلان لا يدخل الأب ويدخل الجد في ظاهر الرواية وفي صدقة الفطر تحب صدقة فطر الولد على أبيه النبي دون جده ولو اعتق الأب جرح ولا ولد له الى ماله دين الجد ويصير الصغير مسلما بإسلام أبيه دون جده الخامسة لومات وترك أولاد اصغارا ومالا فالولاية للأب فهو كوصي الميت بخلاف الجد السادسة في ولاية الانكاح لو كان للصغير أخ وحده على قول أبي يوسف رحمه الله يشترط ان يكون الولد على قول الامام رحمه الله يحتص الجد ولو كان مكانه أب اختص اتفاقا ثم زدت أخرى وهو انه اذا مات أبوه صار يتيما ولا يقوم الجد مقام الأب لازالة اليتيم عنه فهي اثنا عشر مسألة ثم رأيت أخرى في نفقات الخانية لومات وترك أولاد اصغارا ولا مال له ولهم أم وجد أب الأب فالنفقة عليهم ما أثبتنا الثالث على الام والثالثان على الجد انتهى ولو كان الأب كانت كلها عليه ولا تشارك الام في نفقتهم فهي ثلاثة عشر الجد العاسد من ذوى الارحام وليس كاب الأب فلا يلي النكاح مع العصباء ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابن بنته لم يثبت بلا تصديق وفي الميراث من ذوى الارحام الامسألة ما اذا قتل ولد بنته فانه لا يقتل به كاب الأب كما ذكره الزيلعي والحدادي من الجفائيات وصى الميت كالأب الا في مسائل الاولى لا يجوز اقراضه اتفاقا ويجوز اقراض الأب في رواية الثانية يبيع ويشتري لنفسه بشرط الخير لليتيم وللأب ذلك بشرط ان لا يضره الثالثة للأب أن

يقضي دينه من مال ولده بخلاف الوصي الرابعة للاب الاكل من مال ولده عند الحاجة والوصي بقدر عمله
الخامسة للاب ان يرهن مال ولده على دينه بخلاف الوصي السادسة لا تقوم عبارة مقام عاريتين فاذا باع او
اشترى لنفسه بالشرط فلا يدمن قوله قبلت بعد الايجاب بخلاف الاب السابعة لا يلى الانكاح بخلاف الاب
الثامنة لا يعونه بخلاف الاب التاسعة لا يؤدي من ماله صدقة نظره بخلاف الاب العاشرة لا يستقدمه بخلاف
الاب الحادية عشر لاحضانه له بخلاف الاب المبيت لا يرث الا في مسألة ما اذا ضرب بطن امرأة فאלقته ميتة فان
الغرة يرثها الجنين لتورث عنه كما في جنبايات المبسوط ولا يملك الميت الا في مسألة ذكركناها في الصيد ولا يضمن
الا في مسألة ما اذا حفر بئر اعديا ثم مات فوقه فيها انسان بعد موته كانت الدية على عاقلة ولو حفر بعد بئرا
تعديا فاعلمه مولا ثم مات العبد فوقه انسان فيها فالدية على عاقلة كما في الجامع لومات المستأمن في دار فاعن
مال وورثته في دار الحرب وقف ماله حتى يقدموا فاذا قدموا فلا يدمن بينة ولو اهل ذمة ولا بد ان يقولوا لا نعلم
له وارثا غيرهم ويؤخذ منهم كفيلا ولا يقبل كتاب ملكهم ولو ثبت انه كتابه كذا في مستأمن فتح القدير قال
الشيخ عبد القادر في الطبقات في باب الحمز في أحد قال الجرجاني في الخزائنة قال العباس الناطقي رأيت بخط
بعض مشايخنا رحمه الله في رجل جعل لاحد دينه دارا نصيبه على ان لا يكون له بعد موت الاب ميراث جاز
وأقضى به الفقيه أبو جعفر محمد بن أبيان في أحد أصحاب محمد بن شعاع البلخي وحكي ذلك لأصحاب أحمد بن أبي
الحارث وأبو عمرو الطبري انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم

﴿ثم الفن الثاني من الاشياء والنظائر ولبه الفن الثالث من الاشياء والنظائر وهو فن الجمع والفرق﴾

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

الحمد لله على ما أنعم والهم * وفتح من دقائق الحقائق وفهم * وصلى الله على رسوله محمد وآله وصحبه وسلم
(وبعد) فهذه ذوات الفن الثالث من الاشياء والنظائر وهو فن الجمع والفرق ونهت فيه على أحكام يكثر
دورها ويقع بالفتية جهلها هي أحكام الناسي والجاهل والمكروه وأحكام الصبيان والعبيد والسكاري
والاعمى وأحكام الحمل وقد كتبنا في الفوائد من كتاب البيوع والأحكام الاربع عشرة الانقضاء والاستناد
والتبيين والانقلاب وحكم العقود مما يتعين وما لا يتعين وبيان جريان أحدهما مكان الآخر وبيان حكم الساقط
هل يعود أم لا وما راع على ذلك وبيان ان النائب يملك ما يملكه الاصيل وبيان ما يقبل الاستقاط من
الحقوق وما لا يقبله وبيان ان الزئوف كالجياذني بعض دون بعض وأحكام النائم وأحكام المجنون والمعتوه
وبيان ما يعتبر فيه المعنى دون اللفظ وعكسه وأحكام الانثى وأحكام الجن وأحكام الذمي وأحكام المحارم
وأحكام غيبوبة الحشفة وأحكام العقود وأحكام القسوخ والقول في الملك والقول في الدين وأحكامه
والقول في ثمن المثل واجرة المثل ومهر المثل والقول في الشرط والتعليق والقول في السفوف وأحكام
المسجد وفي الحرم ويوم الجمعة أحكام الناسي وحسد النسيان في الحرير بانه عدم تذكرة الشيء وقت حاجته
اليه واختلاف في الفرق بين السهو والنسيان والمعمدان هما مترادفان وافق العلماء على انه مسقط للاثم مطلقا
للحديث الحسن ان الله تعالى وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكروا عليه قال الاصوليون انه من باب
ترك الحقيقة بدلالة محال الكلام لان عين الخطأ واخوية غير مرفوعة فالمراد حكمها وهو نوعان آخرى وهو
النائم ودينوى وهو الفساد والحكمان مختلفان فصار الحكم بعد كونه مجزا مشتركا فلا يعم اما عند فلان المشترك
لاعموم له وأما عند الشافعي رحمه الله فلان الجواز لاعموم له فاذا ثبت الاخرى اجماعا لم يثبت الآخر كذا في التفتيح
وقامه في شرحنا على المنار وأما الحكم الذي يورى فان وقع في ترك ما مور لم يسقط بل يجب تداركه ولا يحصن
الثواب المترتب عليه أو نعل منهى عنه فان أوجب عقوبة كان شبهة في اسقاطها فنسى صلاة أو صوما أو حججا
أو زكاة أو كفارة أو نذرا أو جب عليه قضاءه بخلاف وكذا لو وقف بغير عرفة غلط يجب القضاء اتفاقا ومنها
من صلبى بنجاسة مانعة ناسيا أو نسي ركعا من أركان الصلاة أو يتقن الخطأ في الاجتهاد في الماء والثوب وحب
الصلاة والصوم أو نسي نية الصوم أو تركه في الصلاة ناسيا وما يسقط حكمه في النسيان لو اكل أو شرب ناسيا

في الصوم أو جامع لم يبطل أو كل ناسي في الصلاة تبطل ولو سلم ناسي في الصلاة الرباعية على رأس الركعتين
والناسي والعامة في الميمن سواء كذا في الطلاق لو قال زوجي طالق ناسي إن له زوجة وكذا في العتاق وكذا في
محظورات الاحرام وقد جعل له أصلا في التحريم فقال إن كان معه مذكر ولا داعية له ككل المصلي لم يسقط
لنقصه بخلاف سلامة في القعدة أو لا معه مع داع ككل الصائم سقط أو لا فاولى كترك الذابيح التسمية
انتهى ومن مسائل النسيان لو نسي المديون الدين حتى مات فان كان ثمن مبيع أو قرض لم يؤخذ به وإن كان
غصباً يؤخذ به كذا في الخانية ومنها لو علم الوصي بأن الموصى أوصى بوصايا كنه نسي مقدارها وحكمه في
وصايا خزنة المفتين وأما الجهل بخفيته عدم العلم عما من شأنه العلم فان عتق ناقداً الفقيض فهو مركب
وهو المراد بالشعور بالشيء على خلاف ما هو به والافسوط وهو المراد بعدم الشعور وأقسامه على ما ذكره
الاصوليون كما في المنار أربعة جهل باطل لا يصلح عذراً في الآخرة بجهل الكافر بصفات الله تعالى
وأحكام الآخرة وجهل صاحب الهوى وجهل الباعى حتى يضمن مال العبد إذا أتلفه وجهل من خالف في
اجتهاده الكتاب أو السنة المشهورة والاجماع كالفتوى ببيع أمهات الاولاد والثاني الجهل في موضع
الاجتهاد الصحيح أو في موضع الشبهة وأنه يصلح عذراً وشبهة كالشجيم إذا أظفر على ظن أنها فطرية وكم من زنى
بجارية والده أوزوجته على ظن أنها نخل له والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه يكون
عذراً يلحق به جهل الشفيع وجهل الامة بالاعتاق وجهل البكر بفسكاح الولي وجهل الوكيل والمأذون
بالاطلاق وضده انتهى ومما فرقوا بين العلم والجهل لو قال إن لم أقتل فلانا كذا وهو ميت أن علم به حث
والا كذا في الكفر وقالوا لم تعلم الامة بأن لها خيار العتق لا يبطل بسكوته ولو لم تعلم الصغيرة خيار
البلوغ بطل وقالوا لو استام جارية تمتعته أو ذر بأسلفه فإظهاره ملكه بعد الكشف قيل بغيره إذا ادعاه
للجهل في موضع الخفاء وقيل لا والتمتع الاول وقالوا بغيره ذر الوارث والوصي والمتولي بالتناقض للجهل وقالوا
إذا قبلت الخلع ثم ادعت اثلاث قبله تسمع فأدبرهنت استردت البذل للجهل في محله ولو قبل الكتابة
وادعى البذل ثم ادعى الاعتاق قبله تسمع ويسترد البذل إذا برهن وقالوا إذا باع الوصي أو الأب ثم ادعى أنه
وقع بعين فاحش وقال لم أعلم يقبل وقالوا في باب الرضاع ولا يضر التناقض في الحرية والنسب والطلاق كما
أوضحناه في البحر من باب المتفرقات أن الجهل معتبر عند دفع الفساد فلا ضمان على الكبيرة لو جهلت
أن الرضاع مفسد كما في الهداية وفي الخلاصة إذا تكلم بكلمة الكفر جاعلاً قال بعضهم لا يفر وعاشتهم
على أنه يكفر ولا يعذر انتهى وفي آخر القيمة ظن لجهله أن ما فعله من المحظورات حلال له فان كان مما
يعلم من دين النبي صلى الله عليه وسلم ضرورة كفر أو افلا وقالوا في باب خيار الرؤية لو اشترى ما كان راء
ولم يتغير فلا خيار له إلا إذا كان لا يعلم أنه مريض لعدم الرضا به كذا في الهداية وقالوا في كتاب الغصب أن
الجهل بكونه مال الغير يدفع الاثم لا الضمان وفي اقرار القيمة سئل على بن أحمد عن رجل أقر أن عليه
لغلان خمسة من مسلم عقده بيمين ما ثم أنه بعد ذلك قال سألت الفقهاء عن العقد فقالوا هو فاسد فلا يجب على
شيء والمقر معروف بالجهل هل يؤخذ باقراره فقال لا يسقط عنه الحق بدعوى الجهل انتهى وقال قبله إذا
أقر بالطلاق اثلاث على ظن صدق المقتي بالوقوع ثم تبين خطؤه باقضاء الال لم يقع ديانة ولا يصدق في
الحكم ولو باع الوكيل قبل العلم بالوكالة لم يحز المبيع ولو باع الوصي قبل العلم بالديناء جاز ولو باع ملك أبيه
ولم يعلم عوته ثم علم جاز وكذا لو باع الجرد مال ابنه ولم يعلم عوته نفذ على الصغير ومقتضى بيع الوارث أنه لو
زوج أمه ابنه ثم بان ميتاً نفذ ولو باعه على أنه أبق فبان راجعاً ينبغي أن ينفذ ومما فرقوا فيه بين العلم والجهل
ما في وكالة الخانية لو قيل بقضاء الدين إذا دفعه إلى الطالب بعد ما وهب الدين من المديون قالوا إن علم
لو قيل بالهبة ضمن والا فلا ولو دفع إلى الطالب بعد رده قالوا إن علم الوكيل بطريق الفقه أن الدفع إلى
الطالب بعد رده لا يجوز ضمن مادفعه والا فلا ولو دفع بعد ما دفع لموكل فعن أبي يوسف رحمه الله الفرق بين
العلم والجهل والمذهب الضمان مطلقاً كلمة ما وضمن إذا أذن كل منهما صاحبه بإداء الزكاة فأدى أحدهما

عن نفسه وعن صاحبه ثم أدى الثاني عن نفسه وعن صاحبه فانه يضمن مطلقا والمأمور بقضاء الدين اذا
أدى الأمر بنفسه ثم قضى المأمور فانه لا يضمن اذا لم يعلم بقضاء الموكل قالوا هذا على قوله ما على قوله
فيضمن على كل حال انتهى ولو أجاز الوارث الوصية ولم يعلم أو ما أوصى به أم تصح إجازتهم كذا في وصايا الخانمية
وفي وكالة المنية أمر رجلا ببيع غلامه بمائة دينار فباعه بألف درهم ولم يعلم الموكل بمبايعه فقال
المأمور بعت الغلام فقال أجزت جازا لبيع وكذا في الفكاك وان قال قد أجزت ما مرتك به لم يجز انتهى
وفي وكالة الولو الجنية اذا عفا بعض الورثة عن القاتل عمدا ثم قتله الباقي ان عم لم أن عفوا البعض يسقط
القصاص اقتص منه والا فلا لان هذا مما يشكل على الناس انتهى وفي جامع الفصولين وكله بقبض
دينه فقبضه بعد ابراء الطالب ولم يعلم بذلك في يده لم يضمن وللدافع تضمين الموكل ولو وكله ببيع عبده
فباعه به لم يضمن غير عالم وقبض الثمن وهلك في يده لم يضمن والضمان على الموكل انتهى وأما أحكام
الأكراه فذكره في آخر المنار وهي شهيرة في الفروع تركناها قصدا لأحكام الصبيان وهو جنين
مادام في بطن أمه فاذا انفصل ذكره فقصي ويسمى رجلا كما في آية المواريث الى البلوغ فغلام الى
تسع عشرة فشاب الى أربع وثلاثين فكهل الى إحدى وخمسين فشج الى آخر عمره كذا في اللغة وفي الشرع
يسمى غلاما الى البلوغ وبعده شابا ونفى الى ثلاثين فكهل الى خمسين فشج وعمامة في إيمان الغزالية
فلا تكليف عليه بشئ من العبادات حتى الزكوة دنا ولا بشئ من المنهيات فلا حرج عليه لو فعل شيئا منها
ولا قصاص عليه وعمده خطأ وأما الإيمان بالله تعالى في التحرير واستثنى نحر الاسلام من العبادات
الإيمان فثبت أصل وجوبه في الصبي العاقل بسببية حدوث العالم لا الاداء فاذا أسلم عاقلا وقع فرضا فلا يجب
تحديد بالغا كتجهيل الزكوة بعد السبب ونفاه شمس الأئمة لعدم حكمه ولو أدام وقع فرضا لان عدم الوجوب
كان لعدم حكمه فاذا وجد وجدوا لا أول أو حده انتهى واختلفا في وجوب صدقة الفطر في ماله
والأهلية والمعتد الوجوب فيؤديها الولي ويذبحها ولا تصدق بشئ من لحمها فيطعمه منه ويتناحل
بالباقى ما تبقى عينه وانفقوا على وجوب العشر والخراج أرضه وعلى وجوب نفقة زوجته وعياله
وقرأته كالبالغ وعلى بطلان عباداته بفعل ما يقصد هاهنا نحو كلام في الصلاة وأكل وشرب في الصوم
وجماع في الحج قبل الوقوف بعرفة لكن لادم عليه في فعل محظور وأحرامه ولا تنقض طهارته بالهتة
في صلاة وإن أبطلت الصلاة تصح عباداته وإن لم يجب عليه واختلغا في ثوابها والمعتد أنه لا علم
ثواب التعليم وكذا جميع حسناته ولا تصح امامته واختلغا في صحتها في التراخي والمعتد عدمها وتجب
معهدة التلاوة على سامعها من صبي وقيل لا بد من عقله وتحصل فضيلة الجماعة بصلاته مع واحد الا في
الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم وليس هو من أهل الولايات فلا يلي الانكاح ولا القضاء ولا الشهادة مطلقا
لكن لو خطب بأذن السلطان وصلى بالغ جاز وتصح سلطنته ظاهر اقال في البرازية مات السلطان وانفقت
الرعية على سلطنة ابن صغير له ينبغي أن يفرض أمور التكاليف على واليه بعده هذا الوالي نفسه تبعا لابن
السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة بمن
لا ولاية له انتهى ويصلح وصيا وناظرا ويقيم القاضي مكانه بالغالي بلوغه كافي منظومة ابن وهبان من
الوصايا وفي الاسراف والمثاق لا تصح خصوصية الصبي الآن يكون مأذونا في الخصومة وهو كالبالغ في
نواقض الوضوء الا القهقهة ويصح اذانه مع الكرامة كافي للمجمع لكن في السراج الوهاج انه لا كراهة
في أذان الصبي العاقل في ظاهر الرواية وإن كان البالغ أفضل وعلى هذا يصح تقريره في رخصة الاذان
وأما قيامه في صلاة الفريضة فظاهر كلامهم انه لا بد منه للمعكم بصحتها وإن كانت أركانها وشرائطها لا توصف
بالوجوب في حقه وأما فرض الكفاية فهل يسقط بفعله فقالوا وتقبل روايته وتصح الاجازة له ويقبل
قوله في الهدية والاذن ويمنع من مس المصحف وتمنع الصبية المطلقة أو المتوفى عنها زوجها من التزوج
الى انقضاء العدة ولا نقول بوجوبها عليهم اعلى المعتد يصح أمانه ولا يداوى الابن وليه وتقب اذن البنت

الطفل مكره وقيا سوا لا بأس به استحسانا كما في الملتقط وإذا أهـدى للصبي شيء وعلم أنه له فليس للوالدين
 الاكل منه بغير حاجة كما في الملتقط ويصح توكيله إذا كان يعقد العقد ويقصده ولو محجورا ولا ترجع
 الحقوق اليه في نحو بيع بل موكله وكذا في دفع الزكاة والاعتبار انية الموكل ويعمل بقول المميز في
 المعاملات كهدية ونحوها وفي الملتقط ولا تصح الخصومة من الصبي إلا أن يكون مأذونا اهـ وبمحصل
 بوطئه التحليل للطلاقة فلا إذا كان مراهقا تحرك آله ويشتهى النساء ويملك المال بالاستيلاء على
 المباح كالبالغ والنفقة كالنقاط البالغ ويجب رد سلامه ويصح اسـلامه وردته ولا يقتل لوارثه بعد اسلامه
 صغيرا أو تبعاً وتحمل ذبحته بشرط أن يعقل التسمية ويضبطها بأن يعـلم أن الحمل لا يحصل إلا بها كذا في
 الكافي ويؤكل كل الصبي برميها إذا سمى وليس كالبالغ في النظر إلى الأجنبية والمـلوكية فيها فيجوز له الدخول
 على النساء إلى خمس عشرة سنة كما في الملتقط ولا يقع طلاقه ولا عقـبه إلا حكمه في مسائل ذكرناها في
 النوع الثاني من الفوائد في الطلاق والمجر عليه في الأقوال كلها في الأفعال فيضمن ما أتلفه إلا في مسائل
 ذكرناها في النوع الثاني من الفوائد في المجر وتثبت حرمة المصاهرة بوطئه ان كان من يشتهى النساء والأفلا
 وتثبت أيضا بوطئ الصبي المشتهة وهي بنت تسع على المختار ولا يدخل الصبي في القسامة والعاقلة وان
 وجد قتل في داره فالدية على عاقلة كما في الصـغير ولا جزية عليه ولا يدخل في الغرامات السلطانية
 كما في قسمة الولوالجية ولا يؤخذ صبيان أهـل الذمة بالتمييز عن صبيان المسلمين كما في الخانية ولا شيء على
 صبيان بني تغلب ولا يقتل ولد الحر بي إذا لم يقاتل ولو قتل به مجاهد بهـد قول الامام من قتل قتيلا فله
 سلبه لم يستحق السلب الا اذا قاتل ويدخل الصبي تحت قوله من قتل قتيلا فله سلبه فاذا قتل الصبي
 استحق سلب مقتوله لقول الزبلي ويدخل فيه كل من يستحق الغنمة سلبهما أو رضخا انتهى وفي الكثران
 الصبي من رضخ له اذا قاتل ولو قال السلطان الصبي اذا أدركت فصل بالناس الجمعة جاز وفي الترازية السلطان
 أو الوالي اذا كان غير بالغ فبلغ محتاج إلى تقليد جديد انتهى ولا تنفع ديمته ولو كان مأذونا فباع فوجد
 المشتري به عيبا لا يخالف حتى يدرك كما في المـدة ولو ادعى على صبي محجور ولا ينفذ له لا يحضره إلى
 باب القضاة لأنه لو حلف فنكحل لا يقضى عليه كذا في العـدة ويقام التعزير عليه تأديبا وتوقف
 عقوده المترددة بين النفع والضرر على اجازة رايه ويصح قبضه للهبة ولا يتوقف من أقواله ما تمحض ضررا
 ومنه اقراضه واستقراضه لو محجور الا لو كان مأذونا وكفالتة باطله ولو عن أبيه وصحت له وعنه مطلقا
 وقد جمع العمادى في فصوله أحكام الصبيان فن أراد الاطلاع على كثرة فروعنا وحسن تقريرنا واستيعابنا
 وعلى نعم الله تعالى علينا فيما نقصه من جمع المتفرق فليمنظر ماذا كره العمادى وقد ذكر العمادى
 ما يكون به بالغاً وما يتعلق به تركناه قصدا لتصر يحكم به في كتاب المجر وكتابتنا هذا ان شاء الله تعالى
 كتاب المفردات الملتقطات والصبي التي لا تشتهى يجوز السفر بها بغير محرم ولا يضمن الصبي بالغصب
 فلو غصب صبياً مات عنده لم يضمنه الا اذا نقله إلى أرض مسبعة أو مكان الوباء أو الحى وقد سئل عن أخذ
 ابن انسان صغيرا وأخرجه من البلد هل يلزمه احضاره إلى أبيه فاجبت بما في الخانية رجل غصب صبياً
 حرافة الصبي عن يده فان الغاصب يحبس حتى يجي بالصبي أو يعلم أنه مات انتهى ولو خدعه حتى أخذه
 برضاه لم يضمن كما في الخانية لأنه ما غصبه لأنه الأخذ قهراً وفي الملتقط من النكاح وعن محمد بن جرير الله
 تعالى فيمن خدع بنت رجل أو امرأته وأخرجهما من منزله قال احبسهما أبداً حتى يأتى بها أو يعلم موتها انتهى
 ولو قطع طرف صبي لم تعلم بحته ففيه حكومة عدل لاديه ولو دفع السكين إلى صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع
 وان قتل غيره فالدية على عاقلة الصبي ويرجعون بها على الدافع وكذا لو أمر صبياً بقتل انسان فقتله ولو أمر صبياً
 بالوقوع من شجرة فوقع ضمن دية ولو أرسله في حاجة فعطب ضمنه وكذا لو أمره بصعود شجرة لنقض ثمارها
 فوقع وكذا لو أمره بكسر الخطب كذا في الخانية وفيها أيضاً صبي ابن تسع سنين سقط من سطح أو غرق في ماء
 قال بعضهم لا شيء على الوالدين لأنه من يحفظ نفسه وان كان لا يعقل أو كان أصغر سننا قالوا يكون على الوالدين

أوعلى من كان الصبي في حجره الكفارة ترك الحفظ وقال بعضهم ليس على الوالد شيء إلا الاستغفار وهو
الصحيح إلا أن يسقط من يده فعلية الكفارة ولو حل صبي على دابة وقال أمسكها إلى وهي واقفة تسقط ومات
كان على عاقلة الذي حمله الدية مطلقا وإن سبر الصبي الدابة فوطأت انسانا فقتلته فالدية على عاقلة الصبي إلا
أن يكون الصبي لا يستمسك عليه أهله ولو كان الرجل راكباً فحمل صبي معه فقتلت الدابة انساناً فإن كان
الصبي لا يستمسك فالدية على عاقلة الرجل فقط والأفعلى عاقلة من انتهى ولو سلب صبي كوزاً من حوض ثم صبه
فيه لم يحمل لأحدان يشرب منه ولا يحرق زلوى له اسمه الحرير والذهب ولا إن يسقيه الخمر ولا إن يجلسه للبول
والغائط مستقبلاً أو مستندباً ولا إن يخضب يده أو رجليه بالخناء وفي الملقط زوج ابنته من رجل ونهبت
ولا تدري لا يجبر زوجها على الطلب انتهى **(أحكام السكران)** هو سكر كلف قوله تعالى (لا تقربوا
الصلاة وأنتم سكارى) خاطبهم تعالى ونهاهم حال سكرهم فإن كان السكر من محرّم فالسكران منه هو المكلف
وإن كان من مباح فلا فهو كالمغنى عليه لا يقع طلاقه واختلاف الصحيح فيما إذا سكر مكرهاً أو مضطراً فطلق
وقدمنا في الفوائد أنه من محرّم كالصاحي إلا في ثلاث الردة والقرار بالحدود والخالصة والشهادة على شهادة
نفسه وزدت على الثلاثة تزويج الصغير والصغيرة بائناً من مهر المثل أو ما كثر فانه لا ينفذ الثانية الوكيل
بالطلاق صاحباً إذا سكر فطلق لم يقع الثالثة الوكيل بالمسح لوسكر فباع لم ينفذ على موكله الرابعة غضب
من صاحبه ورده عليه وهو سكران وهي في فصول العمادى نهو كالصاحي إلا في سبع فبؤاخذ بأقواله وأفعاله
واختلاف الصحيح فيما إذا سكر من الأشر به المتخذة من الخمر أو العسل والفتوى على أنه إن سكر من محرّم
فيقع طلاقه وعتاقه ولو زال عتقه بالمنج لم يقع وعن الإمام أنه إن كان يعدم أنه ينج حين شر به يقع والأفلا
ومر حوا بكراهة أذان السكران واستحباب أعادته وينبغي أن لا يصح أذانه كالجنوز وأما صومه في رمضان فلا
اشكال أنه إن صح قبل خروج وقت النية أنه يصح منه إذا نوى أن لا لا يشترط التيمم فيها وإذا خرج وقتها قبل
صحوه أتم وتضي ولا يبطل الاعتكاف بسكره يصح وقوفه بعرفات كالمغنى عليه لعدم اشتراط النية فيه
واختلاف في حد السكران فقل من لا يعرف الأرض من السماء والرجل من المرأة به قال الإمام الأعظم
رحمه الله وقيل من في كلامه اختلاط وهذيان وهو قوهم ما به أخذ كثير من المشايخ والمعتبر في القدر
المسكر في حق الحرمة ما قاله احتياطاً في المحرمات والخلاف في الحد والفتوى على قولهما في انتقاض الطهارة
به وفي عيانه أن لا يسكر كما يمينه في شرح المبكر **(تنبية)** قولهم إن السكر من مباح كالإغناء يستثنى منه
سقوط القضاء فانه لا يسقط عنه وإن كان أكثر من يوم وإمالة لانه بصمعه كذا في المحيط **(أحكام العبيد)**
لا جمعة عليه ولا عید ولا تشريق ولا أذان ولا إقامة ولا حج ولا عمرة وصورتها كالرجل ويزاد البطن والظفر
ويحرم نظار غير المحرم إلى عورتها فقط رضاءها إن اشتهت ولا يجوز كونه شاهداً ولا من كماله عينية
ولا عاشراً ولا قاسماً ولا مقوماً ولا كاتب حكم ولا أميناً لحاكم ولا اماماً أعظم ولا قاضياً ولا ولياً في نكاح أو قودولا
بلى أمرهما إلا نيابة عن الإمام الأعظم فله نصب القاضي نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو أذن
لعبد بالقضاء ففرض بعد عتقه جاز بلا تجديد أذن ولا وصياً إلا إذا كان عبد الموصى والورثة صغار عنه الإمام
الأعظم ولا يملك وإن ملكه سيده ولا زكاة عليه ولا فطرة وإن غاب على مولاه إن كان للخدمة ولا أضحية
ولا هدى عليه ولا يكفر إلا بالصوم ولا يصوم غير فرض الأباذن السيد ولا فريضة واجب بإيجابه وكذا
الاعتكاف والحج والعمرة ولا ينفذ إقراره بعمال ما أذنوا كان أو مكاتب الأباذن مولاه إذا أقر المأذون بما في يده
ولو بعد حجره وكذا إقراره بجنابة موجبة للدفع أو الفداء غير صحيح بخلافه بحد أو قودولا بغير دية تزويج نفسه
ويحبر عليه ويجعل صداقاً ويكون نذراً ورهناً ولا يورث ولا يورث ولا تصح كفالته حالة الأباذن سيده ولاديه
في قتله وقيمته قائمة مقامها كالأعضاء ولا تبعها ولا عاقلة له ولا هو منهم ومحمد النصف ولا أحصانه
وجنابته متعلقة بقرنته كدبته ولا سهم له من الغنime بل برضخ له إن قاتل ويما في ديبته ويدفع في جنابته
إن لم يفده سيده وينكح اثنتين ولا تسرى له مطلة أو طلاقاً ثنتين وعدتها خمسة وأصناف المقتدر واللعان

بقذفها ولا تنكح على حرة ويصح عتقه عن الكفارات ولا يحسد قاذفه وإنما يعزر وتسمها على النصف من
 قسم الحرة وسهرها كغيرها ولا يلحق ولدها مولاه لا بدعوتة منه ولو أقر لوطها أو ألاء الأمة المنكوحه
 شهران ولا خادم لها ولو جملة ولا تحب نفقة الابنة المولودة ولا توطأ إلا بعد الاستبراء بخلاف الحرة ولا حصر
 لعدد المراري ويجوز جمعهم في مسكن واحد بدون الرضا ولا طهار ولا إيلاء من أمته ولا مطالبة لها إذا
 كان مولاهما غنيا ولا حضنة لا قربة بل أسبده ولا قصاص بينه وبين الحرة في الاطراف بخلاف النفس وتحب
 الحرة بمحق لحية ودواؤه مريض على مولاه بخلاف الحرة ولو زوجه وإذا لم يقدر على الوضوء إلا بعين
 فعلى السيد أن يوضيه بخلاف الحرة ولا يمزج إلا باذن مولاه ومهره متعلق برقمته كالدين ويباح في نفقة
 زوجته ولا تحب عليه نفقة ولده ولا نفقة لها إلا بالتبوء ولا تسمع الدعوى والشهادة عليه إلا بحضور رئيسه
 ولا يحبس في دين وعملك الكفار بالاسقياء ولا يصح تصديق العبد والأمة على النكاح إلا في الميسين قبل
 القسمة بخلاف الحرة من كافى التنازل خاتمة واعتاقه باطل ولو لمعاقبها على كرهه بدعتة وكذا وصيته وهبته
 وصدقته وتبرعه بالأهداء الميسر من المأذون والمخبات الميسرة منه والأذن في العزل إلى مولاهما وهو المطالب
 لزوجه العنين والمحبوب بالتفريق وليس مضر فالصدقات الواجبة إلا إذا كان مولاه فقيرا أو كان مكانا ولا
 يتحمل عنه مولاه مؤنة الأدم أحصاه عن أحرام مأذون فيه ولا ترجع الحقوق إليه ولو كمل لا يحجور ولا خربة
 علمه ولا يدخل في القسامة ووطئ إحدى الامتين ليس بمانا لا تعلق المهر بخلاف وطئ إحدى الرأتين لا يكون
 ميانا في الطلاق المهر وأمره عده بالانكاح شيء مؤحب لضمائه وأمر عبد الغير بالانكاح مال غير مولاه مؤحب
 للضمان على الأثر مطلقا بخلاف الحرة إذا كان ساطنا أو ضمن بالقص بخلاف الحرة ولو صغيرا ولا يصح وقفه
 وعقده موقوف على حاجة مولاه وتخرج الأمة في العدة ويحل سفرها غير محرم ولا حق له في بيت المال ولا
 يؤخذ بالتبميز عتاقه كان عتق مذمى ولا يصح الوقف على عتقه نفسه أو أمته عند محمد رحمه الله إلا المذموم وأم الولد
 ولم أر حكم التقاطه أو استبلائه على المباح وينبغي في الثاني أن يملكه مولاه أخذا من قولهم لوردنا قافلا جعل
 لولاه ويعزره مولاه على الصحيح ولا يحده عندنا ومن نعم الله على عتقه تيسر جمعها من محالها ولم أرها مجمعة ولا
 حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم اللهم افتح لنا من رحمتك وألهمنا رشدا في أحكام الاعبي هو كالصبر إلا في
 مسائل منها الاجهاد عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج وإن وجد قاتلا ولا يصلح للشهادة مطلقا على المعتمد والقضاء
 والامامة العظمى ولا دية في عتقه وإنما الواجب الحرة وتكره امامته إلا أن يكون اعلم القوم ولا يصح عتقه
 عن كفارة ولم أر حكم ذبحه وصيده وحضنته ورؤيته ما اشتراه بالوصف وينبغي أن يكره ذبحه وأما حضنته
 فإن أمكنه حقه لا المحضون كان أهلا والأفلاو يصلح ناظرا أو وصيا والثانية في منظومة ابن وهبان والأولى في
 أوقاف هلال كافي الاسعاف في الأحكام الأربعة قال في المستصفى الأحكام تثبت بطرق أربعة لاقتصار كما
 إذا أنشأ الطلاق أو اعتاق وله نظائر جنة والانقلاب وهو انقلب مال ليس بهالة علة كما إذا علق الطلاق أو
 العتاق بالشرط فعند وجود الشرط ينقلب مال ليس بهالة علة والاستناد وهو أن يثبت في الحال ثم يستند وهو
 دائر بين التبيين والافتصار وذلك كالمضمونات فملاك عند أداء الضمان مستند إلى وقت وجود السبب
 وكأنه نصب فانه يجب الزكاة عند تمام الحول مستند إلى وقت وجوده وكطهارة المستحاضة والمتميم تنقضي
 عند خروج الوقت ورؤية الماء مستند إلى وقت الحدث ولهذا قلنا لا يجوز المسح لهما والتبيين وهو أن يظهر
 في الحال أن الحكم كان ثابتا من قبل مثل أن يقول في اليوم أن كان زيد في الدار فانت طالق وتبين في الغد
 وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتبر بابتداء العدة منه وكما إذا قال لا مرأته إذا حضت فانت طالق فترأت
 الدم لا يقضى بوقوع الطلاق ما لم يمتد ثلاثة أيام فإذا تم ثلاثة أيام حكمه بانقوع الطلاق من حين حضت
 والفرق بين التبيين والاستناد أن التبيين يمكن أن يطلع عليه العباد وفي الاستناد لا يمكن وفي الخيض يمكن
 الاطلاع عليه بشق البطن فيعلم أنه من الرحم وكذا تشترط المحلية في الاستناد دون التبيين وكذا الاستناد
 يظهر أثره في القائم دون المتأخر وأثر التبيين يظهر فيه ما قلنا قال أنت طالق قبل موت فلان بشهر لم تطلق

حتى يموت فلان بعد اليمين بشهر فان مات لتمام الشهر طلقت مستند الى أول الشهر فعتبر العدة أوله ولو
وطئها في الشهر صار مرجعها لو كان الطلاق رجعيًا أو غرم العقر ولو كان بائنًا ويرد الزوج بدل الخلع اليها لو
خالعها في خلافه ثم مات فلان ولو مات فلان بعد العدة بان كانت بالوضع أو لم تجب العدة لكونه قبل الدخول
لا يقع الطلاق لعدم المحل وبهذا تبين انه فيها بطريق الاستئذان لا بطريق التيبين وهو الصحيح ولو قال أنت
طالق قبل قدوم فلان بشهر يقع مقتصر على القدوم لا مستندًا انتهى والفرق بينهما في المستصحب وقد فرغ
الكراسي من الفروق على الاستئذان تسع مسائل فلما راجع فيها أحكام النكاح وما يتبعه في ماله وما لا يتبعه
لا يتبعه في المعاوضات وفي تعيينه في العقد الفاسد ويرى أن يرجع بعضهم تفصيلًا بأن ما قسم من أصله
يتبع فيه لا فيما انتقض بعد صحة والعصم تعيينه في الصرف بعد فساد ما به هلاك المبيع وفي الدين المشترك
فمؤمر بر نصف ما قبض على شريكه وفيما إذا تبين بطلان القضاء فلوا دعي على آخره لا وأخذه ثم أقرا فلم
يكن له على خصمه حتى فعلى المدعي رد عين ما قبض مادام قائمًا ولا يتبع في المهر ولو بعد الطلاق قبل الدخول
فترد مثل نصفه ولذا الزمهاز كانه لو نصبا بأحوليها عفا عنها ولا يتبع في النذر والو كانه قبل التسليم وأما بعده
فالعامه كذلك ويتبع في الامانات والهبة والصدقة والشركة والمضاربة والغصب وتعامه في فصول
العمادي وكتبنا في بيوع الشرح جريان الدراهم بحري الذانير في ثمانية وفي وكالة النهاية اعلم ان عدم تعيين
الدراهم والذانير في حق الاستحقاق لا غير فانها ما يتبعينان جنسا وقد روي وصفا بالانفاق وبه صرح الامام
العتابي في شرح الجامع الصغير وما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله وبين ان الساقط لا يعود
لوقال الوارث تركت حتى لم يبطل حقه اذا الملك لا يبطل بالتكليف والحق يبطل به حتى لو ان أحد من الغائبين
قال قبل القسمة تركت حتى يبطل حقه وكذا لو قال المرتب تركت حتى في حبس الرهن بطل كذا في جامع
الفصولين وفصول العمادي وظاهره ان كل حق يسقط بالاسقاط وهو أي ساقط ظاهره في ائذانية من الشرب
ولفظها رجل له مسيل ماء في دار غيره فباع صاحب الدار داره مع المسيل ورضى به صاحب المسيل كان
اصحاب المسيل أن يضرب بذلك في الثمن وان كان له حق اجراء الماء دون الرقبة لاشي له من الثمن ولا يسيل له
على المسيل بعد ذلك كرجل أوصى رجل بسكنى داره فمات الموصى وباع الوارث الدار ورضى به الموصى له
جازا لمبيع وبطل سكنه ولو لم يبيع صاحب الدار داره وان كان قال صاحب المسيل أبطلت حتى في المسيل فان
كان له حق اجراء الماء دون الرقبة بطل حقه قياسا على حق السكنى وان كان له رقبة المسيل لا يبطل ذلك
بالابطال وكذا في الكتاب اذا أوصى لرجل بثلاث ماله ومات الموصى فصالح الوارث الموصى له من الثلث على
السدس جازا للصحة كذا الشيخ الامام المعروف بخوارزمي زاد ما ان حق الموصى له وحق الوارث قبل القسمة غير
متأ كذا يحتمل السقوط بالاسقاط انتهى فقد علم ان حق الغنائم قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق المسيل
المجرد وحق الموصى له بالسكنى وحق الموصى له بالثلث قبل القسمة وحق الوارث قبل القسمة على قول خوارزمي
زاده يسقط بالاسقاط وصرحوا بان حق الشفعة يسقط بالاسقاط وقالوا حق الرجوع في الهبة لا يسقط كما في
هبة البرازية وأما الحق في الوقف فقال قاضيه خان في فتاواه من الشهادات في الشهادة بوقف المدرسة ان من
كان فقيرا من أصحاب المدرسة يكون مستحقا للوقف استحقاقا لا يبطل بالابطال فانه لو قال أبطلت حتى كان
له أن يطلب ويأخذ بعد ذلك انتهى وقد كتبنا في شرح الكثر من الشهادات ما فهمه الطرسوسي من عبارة
قاضيه خان وما رده عليه ابن وهبان وما حارزناه فيها وقد بقي حقوق منها خيار الشرط قالوا يسقط به ومنها خيار
الرؤية قالوا لا يبطله قبل الرؤية بالقول لم يبطل وبالفعل يبطل وبعدها يبطل بهما ومنها خيار العيب يبطل
به ومنها الدين يسقط بالبراء ومنها حق القصاص يسقط بالعفو ومنها حق القسم لا روجه يسقط باسقاطها
وان كان لها الرجوع في المسئلة قبل وأما حقوق الله تعالى فلا تقبل الاسقاط من العبد قالوا الوعفاء المقذوف ثم
عاد وطلب حله لا يمكن لا يقام به عفو له فقد اطلب وأما ما ليس بالازم من العفو فلا يتصرف بالاسقاط
كالوكالة والعارية وقبول الوديعة وأما حق الاجارة فينبغي أن لا يسقط الا بالاقالة وقد وقع الاشتباه في مسائل

وكثيرا السؤال عنها ولم أرفقها صريحا بعد التفتيش منها ان بعض الذرية المشروط لهم الربيع اذا أسقط حقه
لغيره من استحقاقه ومنها المشروط له النظر اذا أسقط لغيره بان فرغ له عنه الا ان في القيمة وغيرها ان
المشروط له النظر اذا فوضه لغيره فان كان التفويض له على وجه العموم صح تفويضه والا فان كان في
صحته لم يحز وان كان عند موت جازي بناء على ان لا وصي ان يوصي الى غيره انتهى وفي القيمة اذا عزل الناظر
المشروط له النظر عن نفسه لا يعزل الا أن يخرج به الواقف أو القاضي انتهى ومنها ان الواقف اذا شرط
لنفسه شرطا في أصل الوقف كشرط الادخال والاخراج والزيادة والنقصان والاستبدال فأسقط حقه من
هذا الشرط وينبغي ان يقال بالأسقوط في الكل لانه الأصل في من أسقط حقه من شيء كما علم سابقا من
كلام جامع الفصولين الا اذا أسقط المشروط له الربيع حقه لا احدا فلا يسقط كما فهمه الطرسوسي بخلاف
ما اذا أسقط حقه لغيره وفيما اذا أسقط الواقف حقه مما شرطه لنفسه أو لغيره فان قلت اذا أقر المشروط له
الربيع أو بعضه انه لاحق له فيه وانه يستحقه فلان فهل يسقط حقه قلت نعم ولو كان مكتوب الوقف بخلافه
لما ذكره الخصاص في باب مستقل وأما حق المطالبة برفع جذوع الغير الموضوعة على حائطه تعديا فلا يسقط
بالبراء ولا بالصلم ولا بالعفو ولا بالبيع ولا بالاجارة كما ذكره البرزقي من فصل الاستحقاق فاعتنى بهذا
التحرير فانه من مفردات هذا التأليف ان شاء الله تعالى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وفي ايضاح
الكرمانى من السلم لوقال رب السلم أسقطت حق في التسليم في ذلك المكان أو المبلغ لم يسقط انتهى وقد وقعت
حادثه سئلت عنها شرط الواقف له شروطا من ادخال واخراج وغيرهما وحكم بالوقف متصفا للشرط حاكم
حتى ثم رجع الواقف عما شرطه لنفسه من الشروط فاجبت بعدم صحة رجوعه لان الرقبة بعد الحكم لازم
كما صرحوا به بسبب الحكم وهو شامل للشرط فلم يمت كزومه كما صرح به الطرسوسي فيمن أسقط حقه فيما
شرط له من الربيع لا احدا فانه قال بعدم الأسقوط وعلمته ان الاشتراط له صار لازما كزوم الوقف كما ان
المشروط له لا يملك اسقاط ما شرطه له فكذا الشرط ويدل عليه أيضا ما نقلناه عن ايضاح الكرمانى من
اسقاط رب السلم حقه مما شرط له من تسليم السلم فيه في مكان معين فانه يدل على ان الشرط اذا كان في ضمن
لازم فانه يلزم ولا يقبل الاسقاط **في بيان ان الساقط لا يعود** فلا يعود الترتيب بعد سقوطه بقله الفوائت
بخلاف ما اذا سقط بالانسيان فانه يعود بالتدكر لان النسيان كان مانعا للاسقاط فهو من باب زوال المانع ولا
يعود التجاسة بعد الحكم بزوالها فلو دبرج الجلب بالتشميس ونحوه وفرك الثوب من المني وجفت الارض
بالشمس ثم أصابها ماء لا يعود التجاسة في الاصح وكذا البئر اذا غار ماؤها ثم عاد ومنه عدم صحة الاقالة للاقالة
في السلم لانه دين سقط فلا يعود وأما عود النفقة بعد سقوطها بالنشوز بالرجوع فهو من باب زوال المانع لا من
باب عود الساقط وعلى هذا اختلاف المشايخ في بعض مسائل في الخيارات من البيوع فمنهم من قال يعود
الخيار نظرا الى انه مانع زال فعمل المقتضى ومنهم من قال لا يعود نظرا الى انه ساقط لا يعود وقد ذكرناه في
الشرح والأصل ان المقتضى للحكم ان كان موجودا والحكم بعدم فهو من باب المانع وان عدم المقتضى
فهو من باب الساقط وقد وقعت حادثه الفتوى أبراهاما ثم أقر بعده بالمال المبرأ منه عاما فهل يعود بعد سقوط
كله فاجبت بأنه لا يعود لما في جامع الفصولين برهن انه أبرأني من هذه الدعوى ثم ادعى المدعي ثانيا انه أقر لي
بالمال بدائي فلو قال المدعي عليه أبرأني رقيبت البراءة أو قال صدقت لا يصح هذا الدفع يعني دعوى الاقرار
ولو لم يقبل له يصح الدفع لاحتمال الرد والبراءة يرتد بالدفع في المال عليه انتهى وفي القاتر خاتمة من كتاب
الاقرار لو قال لاحق لي عليا فاشهد لي عليا بالف درهم فقال نعم لاحق لك على ثم شهد ان له عليه ألف درهم
والشهود يسمعون ذلك كله فهو باطل ولا يلزمه شيء ولا يسع الشهود ان يشهدوا عليه انتهى وفرغت على
قولهم الساقط لا يعود قولهم اذا حكم القاضي برد شهادة الشاهد مع وجود الاهلية لنسقي اوله فانه لا يقبل
بعد ذلك في تلك الحادثة **في بيان ان الدرهم الزبوني كالبياد** في مسائل ذكرتها في شرح الكركي
البيوع **في بيان ان المائتم كاستيقظ في بعض المسائل** قال الولوالجي في آخر فتاواه المائتم كاستيقظ في

خمس وعشرين مسألة الاولى اذا نام المصائم على قفاه وفوه مفتوحة فقطر قطرة من ماء المطر في فيه فسد صومه
 وكذا لو اقطر أحد قطرة من الماء في فيه وبلغ ذلك جوفه الثامنة اذا جازها زوجها وهي نائمة بنفسه سد صومها
 الثامنة لو كنت محرمه فجاءها زوجها وهي نائمة فعلم بان كفة الزانية المحرم اذا نام فجاء رجل فخلق رأسه
 وجب الجزاء عليه الخامسة المحرم اذا نام فانقلب على صيد فقتله وجب عليه الجزاء السادسة اذا نام المحرم
 على بغير ودخل في عرفات فقد أدرك الحج السابعة المصميد المرمى اليه بالسهم اذا وقع عند نائم فأت من تلك
 الرمية يكون حراما كما اذا وقع عند يقظان وهو قادر على ذكته الثامنة اذا انقلب المصائم على متاع وكسره وجب
 الضمان التاسعة الاب اذا نام تحت جدار فوقع الابن عليه من سطح وهو نائم فأت من الميراث عن الميراث
 على قول البعض وهو الصحيح العاشرة من رفع المصائم وضعه تحت جدار فستقط عليه الجدار ومات لا يلزمه
 الضمان الحادية عشر رجل خلسا بامرأته وثمة اجنبي نائم لا تصح الخلوة الثانية عشر رجل نام في بيت
 بغوات امرأته ومذنت عنده ساعة صحت الخلوة الثالثة عشر لو كانت المرأة نائمة في بيت ودخل عليها زوجها
 ومذنت عندها ساعة صحت الخلوة الرابعة عشر امرأة نابت فجاءه رضيع فارتفع من ثديها تثبت حرمة الرضاع
 الخامسة عشر المتيمم اذا مررت دابة على ماء يمكن استعماله وهو عليها نائم انتقض تيممه السادسة عشر
 المصلي اذا نام وتكلم في حالة النوم نفسد صلاته السابعة عشر المصلي اذا نام وقرأ في حلة فيامه تعتبر تلك
 القراءة في رواية الثامنة عشر اذا لا آية السجدة في نومه فسد صومها رجل نلزمه السجدة كما لو جمع من اليقظان
 التاسعة عشر اذا استيقظ هذا المصائم فاجبره رجل بذلك كن شمس الائمة يفتي بانه لا تجب عليه سجدة
 التلاوة وتجب في بعض الاقوال وعلى هذا الوجه رجل عند نائم فانتبه فاجبره وهو على هذا العشر ون رجل
 حلف ان لا يكلم فلانا فجاءه الخائف الى المحلوف عليه وهو نائم فقال له فم لم يستيقظ النائم قال بعضهم لا يحنث
 والاصح انه يحنث الحادية والعشرون رجل طاق امرأته طلاقا رجعا فجاء الرجل وسها بشهوة وهي نائمة
 صار مرجعا الثانية والعشرون لو كان الزوج نائما فجاءت المرأة وقبلته بشهوة يصير مرجعا عند
 ابي يوسف رحمه الله خلافا للحمد رحمه الله الثالثة والعشرون الرجل اذا نام وجاءت امرأة وأدخلت
 فرجها في فرجه وعلم الرجل بفسادها تثبت حرمة المصاهرة الرابعة والعشرون اذا جاءت امرأة الى
 نائم وقبلته بشهوة وانفق على ان ذلك كان بشهوة تثبت حرمة المصاهرة الخامسة والعشرون
 المصلي اذا نام في صلاته واحتمل يجب الغسل ولا يمكنه البناء وكذلك اذا بقي نائما يوما وليلة أو يومين وليلتين
 صارت الصلاة دينيا في ذمته انتهى **في أحكام المعنوية** **أحكام السبي** العاقل فتصح العبادات
 منه ولا تجب وقبيل هو كالجنون وقيل هو كالبالغ العاقل وقد ذكرناه في الفواقيص من شرح الكنز
في أحكام المجنون ذكرها الاصوايون في بحث العوارض فليظن رها من رهاها **في بيان ان الاعتبار للمعنى**
او اللفظ ذكرناه في كتاب الميوع من النوع الثاني **في أحكام النكاح** المشكل **في ذكر النسب** في
 الكنز حقيقة وذكر من أحكامه وقوفه في الصف وحكم ميراثه وختمه وذكر من أحكامه الله أحكامه
 في الاصل من كتاب المفرد وانا ذكر ما ذكره هناك باختصار يهيم اذا مات ويصحى قبره ولا يدفعه الا محرم
 ويكفن كفن المرأة ولا يلبس جريرا ولا حليا في حياته واذا قبله رجل بشهوة حرم عليه اصوله وفروعه قال
 زوجه ابوهريرة لا يوصل اليه جاز والافلا علم لي بذلك او امرأة تبلغ فول لها جازر الا اجل كالعنين ويلبس
 لباس المرأة في الاحرام ولا يصح في الايقاع ويوم امام النساء خلف الرجال وان وقف في صف النساء أعادها
 وان وقف في صف الرجال لا يعيدها ويعيدها من عن يمينه ويساره وخلفه محاذياله ويوضع في الجنائز خلف
 الرجال والمرأة خلفه ويجعل خلف الرجل في القبر لو دفن الصخرة مع حاجر بينهما من الصعيد ولا حذر على
 قاذفه لا عليه بقذفه بمنزلة المحبوب وتقطع يد السرقة وتقطع سارق ماله ويقعد في صلاته كالأمرأة ولا قصاص
 على قاطع يده ولو عمد ولو كان القاطع امرأة ولا تقطع يده اذا قطع يده غيره عمد او على عاقلة ارشها ولا يخلو
 رجل ولا امرأة ولا يخلو برجل ولا امرأة ولا يسافر ثلاثة ايام الا بمحرم واذا أوصى رجل لما في بطن امرأة

بأنفان كان غلاما وبخسة هائلة ان كان أنثى فولدت خنثى مشكلا فالوصية موقوفة في الخمسة الزائدة
 الى أن يستبين أمره ولو قال لامرأته ان كان أول ولد تلديه غلاما فانت طالق أو قال كذلك لامرأته فانت حرة
 فولدت خنثى مشكلا لم تطلق ولم تهتق ولا سهم له مع المقاتلة وانما يرخص له ولا يقتل لو أسبرا أو مرتد بعد
 الاسلام ولا خراج على رأسه لو كان ذميا ولا يدخل تحت قول المولى كل عبد لي أو كل أمة لي حرة الا اذا
 قاله ما فاعتق ولو قال الزوج ان ملكك عبد فانت طالق فاشترى خنثى لم تطلق وكذلك لو قال ان ملكك
 أمة ولو قاله ما معاطلة ولو قال المشكلك ان اذكر أو أنثى لم يقبل قوله واذا قتل خطأ وجبت دية المرأة ويوقف
 الباقي الى التبيين وكذا فيما دون النفس ويصح اعتاقه عن الكفارة ولو تزوج مشكلك مثله لم يجز حتى يتبين
 فلا توارثان بالموت ولو شهد شهودا ذكر وشهودا أنثى فان كان يطلب ميراثا قضيت بشهادة من شهد
 انه غلام وأبطلت الاخرى وان كان رجل يدعي انه امرأته قضيت بشهادة من شهد انه أنثى وأبطلت
 الاخرى فان كانت امرأة تدعي انه زوجها أو وقت الامر الى أن يستبين فان لم يطلب الخنثى شيئا ولا يطلب
 منه شيء لا تقبل واحدة منهما حتى يستبين وأما ميراثه والميراث منه فقال فان مات أبوه فله ميراث أنثى منه
 وتماه فيه وحاصله انه كالأنثى في جميع الاحكام الا في مسائل لا يلبس حرا ولا ذميا ولا فضة ولا يتزوج
 من رجل ولا يقف في صف النساء ولا حد بقدفه ولا يخلو بأسرا ولا يقع عتق وطلاق علقا على ولادتها أنثى
 به ولا يدخل تحت قوله كل أمة في الاحكام الا أنثى في تخالف الرجل في أن السنة في عانتها العتق ولا يسن
 ختانها وانما هو مكرمه ويسن حاق لحبته الوثقت وتنع عن حاق رأسها ومنه لا يطهر بالفرس على قول
 وتزبد في أسباب البلوغ بالحيض والحمل ويكره أذا نساها فامتها وبدنها كله عورة الا وجهها وكفيها او قدميها
 على المعتد وزراعيها على المروج وصوتها عورة في قول ويكره لها دخول الحمام في قول وقيل يكره الا
 ان تكون مريضة أو نفسا والمعتد لا كراهة مطلقا ولا ترفع يديها حذاء أذنيها ولا تجهر بقرائها وتضم في
 ركوعها وسجودها ولا تفرج أصابعها في الركوع واذا نساها شيء في صلاتها صغفت ولا تسبح وتكبر جماعتها
 ويقف الامام وسطهن ولا تطلع اماما للرجال ويكره حضورها الجماعة وصلاتها في بيتها أفضل وتضع يمينها
 على شمالها تحت ثديها وتضع يديها في النشاهد على ركبتيها وتورك ولا جمعة عليها ولا كن تنقدها ولا
 عبد ولا تكبر تشريقي ولا تسافر الا بزواج أو محرم ولا يجيب الحج عليها الا بأحد هاهنا ولا تلبي جهرا ولا تنزع
 الخيط ولا تكشف رأسها ولا تسي بين الميدين الا حشرين ولا تحلق وانما تقصر ولا ترمل والتباعد في
 طوافها عن البيت أفضل ولا تخطب مطلقا وتقف في حاشية الموقف لا عند الصخرات وتكون قاعدة
 وهو راكب وتلبس في احرامها الخفين وتترك طواف الصدر لعذر الحيض وتؤخر طواف الزيادة لعذر
 الحيض وتكفن في خمسة أثواب ولا تؤم في الجنازة ولو فعلت سقط الفرض به لا تهاول تحمل الجنازة وان
 كان الميت أنثى ويندب لها فخما والقبعة في القابوت ولا سهم لها وانما يرخص لها ان قاتلت ولا تقتل المرتدة
 والمشرقة ولا تقبل شهادتها في الحدود والقصاص وتعتكف في بيتها ويباح لها خضب يديها ورجليها
 بخلاف الرجل الا ضرورة والتضحية بالذكر افضل منها وهي على النصف من الرجل في الارث والشهادة
 والدية نفسا او بعضا ونفقة القريب ولا ينبغي ان تولي القضاء وان صح منها في غير الحدود والقصاص
 وبضعها مقابل بالمهر دون الرجل وتخير الامة على الذكاح دون العبد في رواية والمعتمد عدم الفرق بينهما
 في الجبر وتخير الامة اذا عتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا وله بها محرم في الرضاع دونه وتقدم على
 الرجال في الحصانة والنفقة على الولد المغير وفي النفر من مزدلفة الى منى وفي الانصراف من الصلاة وتؤخر
 في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع الجنازة عند الامام تجعل عند القبلة والرجل عند الامام وكذا في
 اللحد ونجس الدية بقطع ثديها أو حلمة بخلافه من الرجل فان فيه الحكمة ولا قصاص بقطع طرفها بخلافه
 ولا ساقها عليها ولا تدخل مع العاقلة فلا شيء عليها من لدية لو قتلت خطأ بخلاف الرجل فان القاتل كاحدهم
 ويحفرها في الرجم ان ثبت زناها باليمين وتجلد جالسة والرجل قائما ولا تنفي سياسة وينفي هو عا ما بعد

الجلد سياسة ولا حدا ولا تكلف المحذور للدعوى اذا كانت مخدرة ولا لليمين بل يحضر اليها القاضي أو يبعث
 اليها نائبه يحلفها بحضور شاهدين و يقبل توكيلها بالارضاء للحكم اذا كانت مخدرة اتفاقا ولا بتدأ الشابة
 بسلام وتغزبه ولا تنجاب ولا تشمت وتحرم الخلوة بالاجنبية ويكره الكلام معها واختلاف في جواز كونها
 نية واختار في المسيرة جواز كونها نية لا رسولة لان الرسالة مبنية على الاشتهار ومنه حالن على الستر
 بخلاف النبوة والتمام فيها ولا تدخل الفساق في الغرامات السلطانية كما في الولولجية من القسمة
 هو أحكام الذي حكمه حكم المسلمين الا أنه لا يؤمر بالعبادات ولا تصح منه ولا يصح تيممه ويصح وضوؤه
 وغسله فلو أسلم جارت صلاته به ولا يأنم على ترك العبادات على قول ويأنم على ترك اعتقادها
 اجماعا ولا يمنع من دخول المسجد جنبها بخلاف المسلم ولا يتوقف جواز دخوله على اذن مسلم عندنا
 ولو كان المسجد الحرام ولا يصح نذره ولا سهم له من الغنمة ويرضخ له ان قاتل اودل على الطريق
 ولا يحسد بشرب الخمر ولا تراق عليه بل ترد عليه اذا غضبت منه ويضمن متفاهله الا أن يظهر
 بينه وبين المسلمين فلا ضمان في اراقته أو يبيحون المتناف اماما يرى ذلك بخلاف اطلاق خمر المسلم فانه
 لا يوجب الضمان ولو كان المتناف ذميا لا يبيح أن يكون اظهارة شر بها كاظهاره بيعها ولم أره الا أن ولا
 يمنع من لبس الحرير والذهب ولا يعترض لهم لو تناكحوا فاسدا أو تبايعوا كذلك ثم أسلموا وفي المكنتز
 و يقبل قول الكافر في الحبل والحرمة وتقمه الزبايح بانه سهو ولا يقبل قوله فيهما ما وجوبه انه يقبل
 فيهما ضمن العمامات لا مقصودا وهو مراده كما أفصح به في الكافي وأخذ الذي بالتمييز عن باقي المركب
 والمابس فيركون بالا كف ولا يلبسون الطيما السرة والاردية ولا ثياب أهل العلم والشرف وتعمل على
 دورهم علامة ولا يحدون بيعة ولا كنيسة في مصر واختلفت الرواية في سكنائهم بين المسلمين في مصر
 والمعتد الجواز في محل خاصة واختلف المشايخ رحمهم الله هل يلزم تمييزهم بجميع العلامات أو تنكفي
 واحدة والمعتد انهم لا يركبون مطلقا ولا يلبسون العمامات وان ركب الحمار لضرورة نزل في الجامع وبضيق
 عليه في المرور ولا يركبون المجلد والحاصل انه تقام الحدود كما عليه الاحد شرب الخمر ولا يبدل الذي
 بسلام الحاجة ولا يزداد في الجواب على وعيل وتكره مصافحته ويحرم تعظيمه ويكره للمسلم أن يؤجر
 نفسه من كافر لعصر العنب وفي الملتقط كل شيء أمتنع منه المسلم استمتع منه الذي الا انحر والخنزير ولا تكره
 عبادة جاره الذي ولا تكره ضيافته ولا تعتبر الكفاية بين أهل الذمة الا اذا كانت بنت ملاء خدعها حائل
 أو كناس فمفرق التمكن الغتنة كذا في البرازية وتقمه الاسلام يجب ما قبله من حقوق الله تعالى
 دون حقوق الآدميين كالتفصيص وضمان الاموال الا في مسائل لو اجنب الكافر ثم أسلم لم تنسقط ومنها
 لو زنى ثم أسلم وكان زنا ثابتا بينة مسلمين لم يسقط الحد بالاسلام والاسقاط تنبيه آخر اشتراك
 اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة والدياقعة وفي البرازية شاركتهم الجوس في الجزية
 والدية دون الآخرين واسمى أهل الذمة فيما ذكر وقتل المسلم بالذي ودية الكافر والمسلم سواء ولا
 يقتل المسلم والذي بمسئته آمن تنبيه آخر لا توارث بين المسلم والكافر ويحرم الارث بين اليهود
 والنصارى والجوس والكفر كما عندنا ملة واحدة بشرط اتحاد الدار والكفار يتعاقلون فيما بينهم وان
 اختلفت مللهم وخرج المرتد فانه يرث كسب اسلامه ورثته المسلمون مع عدم الاتحاد هو أحكام الجان
 قل من تعرض لها وقد ألف فيها من أصحابنا القاضي بدر الدين الشبلي في كتابه أحكام المرجان في أحكام
 الجان الذي لم أطلع عليه الا أن وما نقلته عنه فانما هو بواسطة نقل الاسميوطي رحمه الله ولا خلاف في أنهم
 مكافون مؤمنهم في الجنة وكافرهم في النار وانما اختلفوا في ثواب الطائعين في البرازية معزى الى
 الاحساس عن الامام ليس للجن ثواب وفي التفسير توقف الامام في ثواب الجن لانه جاء في القرآن فيهم يغفر
 انكم ذنوبكم والمغفرة لا تنس نلزم الاثابة لانه ستر ومنه المغفر للبيضة والاثابة بالوعد فضل قالت المعتزلة أوعد
 ظالمهم فيستحق العقاب ويستحق الثواب صالحهم قال الله تعالى (وأما القاسطون فكانوا لجهنم خطايا)

قلنا الثواب فضل من الله تعالى لا بالاستحقاق فان قيل قوله تعالى (فبأى آلام يكافئ الذين) بعد دعائهم
الجنة خطا بالثقلين بردهما ذكر قلنا ذكرنا أن المراد بالتوقف التوقف في الماء كل والمشرط والملاذلا الدخول
فيه كدخول الملائكة للسلام والزبارة والندمة (والملائكة يدخلون عليهم من كل باب سلام) الآية انتهى
هنا النكاح قال في السراجية لا يجوز لنا كحة بين بنى آدم والجن وانسان الماء لاختلاف الجنس انتهى
وتبعه في منية المفتي والقبض وفي القنية سئل الحسن البصري رضى الله عنه عن التزويج بجنينة فقال
يجوز بلاشهود ثم رقم آخر فقال لا يجوز ثم رقم آخر بصغير السائل لحاقته انتهى وفي قيمة الدهر في فتاوى
أهل العصر سئل علي بن أحمد عن التزويج بامرأة مسلمة من الجن هل يجوز اذا تصور ذلك أم يحقتص
الجواز بالأدمين فقال بصغير هذا السائل لحاقته وجهه قلت وهذا لا يدل على حاقه السائل ولو كان
لا يتصور الا ترى أن أبا الليث رحمه الله ذكر في فتاواه ان الكهنة لو تترسوا بنبي من الانبياء هل يرمى فقال
يسأل ذلك النبي ولا يتصور ذلك بعد رسولنا صلى الله تعالى عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير ان تصور كذا
هذا وسئل عنها أبو حامد رحمه الله فقال لا يجوز انتهى وقد استدل بعضهم على تحريم نكاح الجنين بقوله
تعالى في سورة النحل (والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا) أى من جنسكم ونوعكم وعلى خلقكم كما قال الله
تعالى (لقد جاءكم رسول من أنفسكم) أى من الأدمين انتهى وبعضهم استدل بما رواه حبيب الكرماني
في مسائله عن أحمد دواصيق قال حدثنا محمد بن يحيى القطيعي حدثنا بشر بن عمر بن أبي عمير عن يونس بن
يزيد عن الزهري قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن نكاح الجن وهو وان كان مرسل لا فقد
اعتضد بأقوال العلماء فروى المنع عن الحسن البصري وقتادة والحاكم بن قتيبة واسحق بن راهويه
وعقبة ابن الاصم رضى الله عنهم فاذا تقرر المنع من نكاح الانسى الجنينة فالمنع من نكاح الجنى الانسية
من باب أولى ويدل عليه قوله في السراجية لا يجوز لنا كحة وهو شامل لما لا يمكن روى أبو عثمان بن
سعيد بن العباس الرازي في كتاب الالهام والوسوسة فقال حدثنا مقاتل عن سعيد بن داود الزبيدي
قال كتب قوم من أهل اليمن الى مالك يسألونه عن نكاح الجن وقالوا ان هناد جلا من الجن يخطب
المنجارية يزعم انه يريد الحلال فقال ما أرى بذلك بأسا في الدين ولكن اكره اذا وجد امرأه حاملا
قبل لها من زواجها قالت من الجن فيكثر الفساد في الاسلام بذلك انتهى ومنها الوطى الجنى انسية فهل
يجب عليها الغسل قال فاضحخان في فتاواه امرأة قالت معي جنى يأتيني في النوم مرارا وأجد في نفسي ما أجد
لو جامعني زوجي لا غسل عليها انتهى وفيه الكمال بما اذا لم تنزل أما اذا أنزلت وجب كائنه احتلام ومنها
انقطاع الجماعه بالجن ذكره الاسميوطى عن صاحب آكام المرحان من أصحابنا مستدلا بحديث أحمد بن
مسعود رضى الله عنه في قصة الجن وفيه فلما قام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يصلى أدركه شخصان
منهم فقالا لرسول الله اننا نجب أن تؤمنا في صلاتنا قال فصفاهما خلقه ثم صلى بهما ثم انصرف ونظير ذلك
ما ذكره السبكي أن الجماعة تحصل بالملائكة وفرع على ذلك لو صلى في فضاء باذان واقامة منفردا ثم حلف انه
صلى بالجماعة لم يحفت ومنها صحة الصلاة خلف الجنى ذكره في آكام المرحان ومنها اذا امر الجنى بين يدي المصلى
يقا تل كما قتال الانسى ومنها لا يجوز قتل الجنى بغير حق كالانسى قال الزيلعي قالوا ينبغي أن لا تقتل الحية
البيضاء التي تسمى مستوية لانها من الجنان لقوله عليه السلام اقتلوا ذا الطفتين والابتروا ياكم
والحية البيضاء فانها من الجن وقال الطحاوى لا بأس بقتل الكمل لانه صلى الله عليه وسلم عاهد الجن
أن لا يدخلوا بيوت أمته ولا يظهروا أنفسهم فاذا خالفوا قد نقضوا عهدهم فلا حرمة لهم والاولى هو
الانذار والاعداء فيقال لها ارجعي باذن الله تعالى أو خلى طريق المسلمين فان أبت قتلها والانذار انما يكون
خارج الصلاة انتهى وقد روى عن ابن أبي الدنيا أن عائشة رضى الله تعالى عنها سأرت في بيتها حية فأمرت
بقتلها فقتلت فأنبت في تلك الليلة فقبل لها انها من النفر الذين يستمعون الوحي من النبي صلى الله تعالى
عليه وسلم فأسلمت الى اليمن فابقيع لها ربعون رأسا فاعتقهم ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه وفيه فلما

أصبحت أمرت باثني عشر ألف درهم ففرقت على المساكين ومنها قبول روية الجني ذكره صاحب آكام
 المرجان وذكر الاسموطى انه لا شك في جواز روايتهم عن الانس مائة مائة وسواء علم الانس بهم أولا وإذا أجاز
 الشيخ من حضر ودخل الجن كما في نظيره من الانس وأما روية الانس عنهم فالظاهر منعها لعدم حصول
 الثقة بعد انهم ومنها لا يجوز الاستنجاء بزاد الجن وهو العظم كما ثبت في الحديث ومنها ان ذبيحته لا تحل قال
 في الملتقط وعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه نهى عن ذبائح الجن انتهى وقد ذكر الامام
 الكردري في مناقبه في فضل قراءة الامام شيئا من أحكام الجن وأولاد الشيطان وبيان القول والكلام
 على جماعتهم وأكلهم فوائده الاولى الجمهور على انه لم يكن من الجن نبي وأما قوله تعالى (يا معشر الجن والانس
 ألي يا نكم رسل منكم) فتأولوه على انهم رسل عن الرسل سمعوا كلامهم فأنذروا قومهم لان الله تعالى
 وذهب الضحك وابن خزم على انه كان منهم نبي كما بحديث وكان النبي يبعث الى قومه خاصة قال وليس
 الجن من قومه ولا سئل انهم أنذروا فصاح انهم جاءهم أنبياء منهم الثانية قال البغوي في تفسير الاحقاف وفيه
 دليل على انه عليه السلام كان مبعوثا الى الانس والجن جميعا قال مقاتل رحمه الله لم يبعث قبله نبي الى الانس
 والجن واختلف العلماء في حكم مؤمن الجن فقال قوم لا ثواب لهم الا النجاة من النار والله ذهب أبو حنيفة
 رحمه الله وعن الثابت ثوابهم ان يجاروا من النار ثم يقال لهم كوفوا رابا كما هم وعن أبي الزناد كذلك وقال
 آخرون يشابون كما يعاقبون وبه قال مالك وابن أبي ليلى رحمه الله وعن الضحاك انهم يلهمون التسبيح
 والد كرفيه يملكون من لدنه ما يصيبه بنو آدم من نعيم الجنة وقال عمر بن عبد العزيز ان مؤمن الجن حول
 الجنة في ربضها وليسوا فيها انتهى الثالثة ذهب الحارث المحاسبى ان الجن الذين يدخلون الجنة يكونون يوم
 القيامة نراهم ولا يرونا عكس ما كانوا عليه في الدنيا الرابعة صرح ابن عبد السلام بأن الملائكة في الجنة
 لا يرون الله تعالى قال لان الله تعالى قال (لا تدركه الابصار) وقد استثنى منه مؤمنى البشر فيق على عموم
 في الملائكة قال في آكام المرجان ومقتضى هذا ان الجن لا يرونه لان الآية باقية على العموم فيهم ايضا
 انتهى ولم يتعقبه الاسموطى رحمه الله وفي الاستدلال على عدم رؤية الملائكة والجن بالآية نظر لانها لا تدل
 على عدم رؤية المؤمنين أصلا فلا استثناء قال القاضي البضاوى لا تدركه أى لا تحيط به واستدلت المعتزلة
 على استماع الرؤية وهو ضعيف اذا ليس الادراك مطلق الرؤية ولا النفي في الآية عاما في الاوقات فله
 مخصوص ببعض الحالات ولا في الاشخاص فانه في قوة قولنا كل بصير لا يدركه مع ان النفي لا يوجب الامتناع
 انتهى (أحكام المحارم) المحرم عندنا من حرم نكاحه على الذابدين أو مصاهرة أو رضاع ولو بوطى
 حرام فخرج بالاول ولد العمومة والخولة والثاني أخت الزوجة وعمتها وأختها وشمل أم الزنى بها وبنتها آباء
 الزنى وابنه وأحكامه محرم النكاح وجواز النظر والحمل لوعة والمسافرة لا المحرم من الرضاع فان الخولة بها
 مكروهة وكذا باصاهرة الشابة وحرمه النكاح على التأيد لا مشاركة للمحرم فيها فان الملاعة تحل اذا كذب
 نفسه أو خرج عن أهلية الشهادة والجوسية تحل بالاسلام أو بتوهمها أو تنصها والمطلقة لا لا بدخول
 الثاني وانقضاء عدته ومنكوحه الغير بطلاقها أو انقضاء عدتها ومعدته الغير بانقضاء عدتها وكذا مشاركة
 للمحرم في جواز النظر والخولة والسفر وأما عبد هاف كالا جنبي على المعتمد لكن الزوج يشارك المحرم في هذه
 الثلاثة والنساء الثقات لا يقمن مقام الزوج والمحرم في السفر واختص المحرم النسبي بأحكام منها عتقه على
 قريبه لولملا كنه ولا يختص بالاصل والفرع ومنها وجوب نفقة الفقير العاجز على قريبه الغنى فلا بد من كونه
 رجلا محرما من جهة القرابة فابن العم والاخت من الرضاع لا يعتق ولا تجب نفقته ويغسل المحرم قريبه ومنها
 انه لا يجوز التفريق بين صغير ومحرم يبيع أو هبة الا في عشر مسائل ذكرناها في شرح السكز فان فرق صح
 البيع ومنها ان المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة وتختص الاصول والفرع من بين سائر المحارم بأحكام
 منها انه لا يقطع أحدها بسرقة مال الآخر ومنها لا يقضى ولا يشهد أحدهما للآخر ومنها تحريم موطوءة
 كل منهما على الآخر ولو بزنا ومنها تحريم منكره كل منهما على الآخر بمجرد العقد ومنها لا يدخلون في

في الايلاج بين أن يكون بمحائل أولا لكن بشرط أن تصل الحرارة معه هكذا ذكره في التحليل فبحر في
 سائر الابواب الثانية ما ثبت للعشقة من الاحكام ثبت لمقطوعها ان بقي منه قدرها وان لم يبق منه قدرها لم
 يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كلية ولم أره الثالثة الوطى في الدبر كالوطى في القبل
 فيجب به الغسل ويحرم به ما يحرم بالوطى في القبل ويفسد الصوم به اتفاقا واختلفوا في وجوب الكفارة
 والامح وجوبها ويفسد الحج به قبل الوقوف على قولها واختلفت الرواية على قوله والاصح فساد به كافي فنع
 التقدير ويفسد به الاعتكاف وتثبت به الرجعة على المفتي به كافي القيمين الا في مسائل لا تثبت به حصة
 المصاهرة ولا يجب الخدي به عند الامام الا اذا تكرر فبقيل على المفتي به ولا يثبت به الاحصان ولا التحليل
 للزوج الاول ولا في المولى ولا يخرج به عن العنة ولا يخرج به عن كونها بكر افيكتفي بسكوتهما ولا يحل بحال
 والوطى في القبل حلال في الزوجة والامة عند عدم مانع وينبغي ان يسقط به خيار الشرط والعيب لقولهم
 بسقوطه بالتبديل والمس بشهوة فهذا أولى للدلالة على الرضا وفي جامع الفصولين جامعها في دبرها بنكاح
 فاسد لا يجب المهر والعدة انتهى فعلى هذا الوطى في الدبر لا يوجب كمال المهر في النكاح الصحيح ولا يجب به
 العدة لوطا فها بعده من غير خاوة الرابعة الوطى بنكاح فاسد كالوطى بنكاح صحيح الا في مسائل الاولى
 وجوب مهر المثل ولا يتراد على المسمى وفي الصحيح يجب المسمى الثانية الحرمة الثالثة عدم الحل للاول
 الرابعة عدم الاحصان به الخامسة للوطى بملك اليمين أحكام كالاحكام الوطى بنكاح فبو جب تحريرها
 على اصوله وفروعه وتحرير اصولها وفروعهما عليه و وجوب الاستبراء وحرمته ضم اختها اليها ويخالف
 الوطى بالنكاح في مسائل لا يثبت به التحليل ولا الاحصان السادسة كل حكم يتعلق بالوطى لا يعتبر فيه
 الانزال لكونه تبعا السابعة لا يخلو الوطى بغير ملك اليمين عن مهر أو حدة الا في مسائل الاولى القيمة اذا
 نكحت بغير مهر مثلاً ثم اسلمها وكانوا يدعون ان لامهر فلا مهر الثانية نكح صبي بالغة حرة بغير اذن وليه
 ووطئها طائفة فلا حد ولا مهر الثالثة تزوج امته من عبده فالاصح ان لامهر الرابعة وطئ العبد سيده
 بشبهة فلا مهر اخذ من قولهم في الثالثة ان المولى لا يستوجب على عبده ديناً الخامسة لو وطئ حرة فلا مهر
 لها ولم أره الآن السادسة الموقوف عليه اذا وطئ الموقوفة ينبغي ان لامهر ولم أره الآن السابعة البائع
 لو وطئ الجارية قبل التسليم الى المشتري وهي في حفظي منقولة كذلك الثامنة اذن الراهن للارهن في
 الوطى فوطئ عطاها الحل ينبغي ان لامهر ولم أره الآن التاسعة الذي يحرم على الرجل وطئ زوجته مع بقاء
 النكاح الحيض والنفاس والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف والاحرام والايلاء والظهار قبل
 التكفير وعدة وطئ والشبهة واذا اصارت مفقودة اختلط قبلها ودبرها فانه لا يحل له اتباعها حتى يتحقق وقوعه
 في قبلها وفيها اذا كانت لا تحتمل له لصغرها او مرض او سمنه وعند امتناعها القبح من محل مهرها لم يحل كرها وفي
 بعض كتب الشافعية انه يحرم وطئ من وجب عليها قصاص وليس بها حبل ظاهراً لا يحدث حل يمنع من
 استيفاء ما وجب عليها العاشرة اذا حرم الوطى حرمت دواعيه الا في الحيض والنفاس والصوم لمن أمن فحرم
 في الاعتكاف والاحرام مطلقاً والظهار والاستبراء الحادية عشرة اذا اختلف الزوجان في الوطى فالقول
 لنا فيه الا في مسائل الاولى ادعى العنين الاصابة وانكرت وقلن ثيب فالقول له مع يمينه الا ان كانت بكر او لا
 فرق في ذلك بين ان يكون قبل التأجيل أو بعده الثانية المولى اذا ادعى الوصول اليها قبل مضي المدة قبل
 قوله بيمينه لا بعد مضيا الثالثة لو قالت طلقتني بعد الدخول ولي كمال المهر وقال قبله ولك نصفه فالقول لها
 لوجوب العدة عليها وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها أو أربيع سواها واختها للمال فلو
 جاءت بولد لمن تحتها ثبت نسبه ويرجع الى قولها في تكميل المهر فان لا عن بقيقه عدنا الى تصديقه هكذا
 فهمته من كلامهم ولم أره الآن صريحاً الرابعة ادعت المطلقة ثلاثاً ان الثاني دخل بها فالقول لها الحلها للمطلق
 لا كمال المهر الخامسة لو علمه بعد وطئه اليوم فادعت عدمه وادعاه فالقول له لانكاره وجود الشرط قال
 في الكتروان اختلفا في وجود الشرط فالقول له في أحكام العقود هي أقسام لازم من الجانبين البيع

والصرف والسلم والتولية والمرابحة والوضعية والقرض والصلح والحوالة الا في مسألتين ذكرناهما في
الفوائد منها والاجارة الا في مسألتين ذكرناهما في الفوائد منها والهمة بعد القبض ووجود مانع من الموانع
السبعة والصدق والخلع بعوض والتمسك بالخيارين أي خيار البلوغ والعتق والاولى ان يقال
ونكاح البالغ العاقل الحر امرأه كذلك وجائز من الجانبين الشريعة والوكالة والمضاربة والوصية والعارية
والايداع والقرض والقضاء وسائر الولايات الا الامامة العظمى وجائز من أحد الجانبين فقط الرهن جائز من
جانب المرتهن ولازم من جانب الراهن بعد القبض والكتابة جائزة من جانب العبد لازمة من جانب
السيد والكفالة جائزة من الطالب لازمة من جانب الكفيل وعقد الايمان جائز من قبل
الحري لازم من جانب المسلم **(تنبيه)** من الجائز من الجانبين تولية القضاء فلا سلطان عزله ولو بلا جهة
كفاي الخلاصة وله عزل نفسه وأما الولاية على مال اليتيم بالوصاية فان كان وصي الميت فهي لازمة
بعد موت الوصي فلا يملك القاضي عزله الا بجهة أو عجز ظاهر ومن جانب الوصي فلا يملك الوصي عزله نفسه
الا في مسألتين ذكرناهما في وصايا الفوائد وان كان وصي القاضي فلا لان للقاضي عزله كما في القضية وله عزل
نفسه بجهة القاضي وقد ذكرنا التولية على الاوقاف في وقف الفوائد **(تقسيم)** في العقود البيع نافذ
وموقوف ولازم وغير لازم وفاسد وباطل وضبط الموقوف في الخلاصة في خمسة عشر وزدت عليها ثمانية
(تكميل) الباطل والفساد عندنا في العبادات مترادفان وفي النكاح كذلك لكن قالوا نكاح المحارم
فاسد عند أبي حنيفة رحمه الله فلاحد وباطل عندهما رحمه الله فيحد وفي جامع الفصولين نكاح المحارم
قيل باطل وسقط الحد شبهة الاشتباه وقيل فاسد وسقط الحد شبهة العقد انتهى وأما في البيع فتباينان
فباطله ما لا يكون مشروعا بصله وصفه وفاسده ما كان مشروعا بصله دون وصفه وحكم الاول انه لا يملك
بالقبض وحكم الثاني انه يملك به وأما في الاجارة فتباينان قالوا لا يجب الاجر في الباطلة كما اذا سلّم متاجرا أحد
الشريكين شريكه لجل طعام مشترك ويجب أجر المثل في الفاسدة وأما في الرهن فقال في جامع الفصولين
فاسده يتعلق به الضمان وباطله لا يتعلق به الضمان بالاجماع ويملك الحبس للدين في فاسده دون بطله
ومن الباطل لو رهن شيئا بجر نائجة أو مفضية وأما في الصلح فقالوا من الفاسد الصلح على انكار بعد دعوى فاسدة
والصلح الباطل الصلح عن الكفالة والشفعة وخيار العتق وقسم المرأة وخيار الشرط وخيار البلوغ ففيها
يبطل الصلح ويرجع الدافع بما دفع كذا في جامع الفصولين وأما في الكفالة فقال في جامع الفصولين اذا ادعى
بحكم كفالة فاسدة رجع بما أدى فالكفالة بالامانة باطلة انتهى ولم يتضح الفرق بين الفاسد والباطل في
الرهن والكفالة بما ذكرنا فليس يرجع الى الكتب المطولة وأما الكتابة ففرقوا فيها بين الفاسد والباطل
فيعتق باداء العين في فاسدها كالكتابة على خير أو خسر ولا يعتق في باطلها كالكتابة على ميتة أو دم كما
ذكره الزياهي وأما الشركة فظاهر كلامهم الفرق بينهما فالشركة في المباح باطلة وفي غيره اذا فقد شرط فاسدة
(فائدة) الماطل والفاسد عند الشافعية مترادفان الا في الكتابة والخلع والعارية والوكالة والشركة
والقرض وفي العبادات في الحج ذكره الاسيوطي رحمه الله **(أحكام الفسوخ)** وحقيقته حل ارتباط
العقد اذا انعقد البيع لم يتطرق اليه الفسخ الا باحد أشياء خيار الشرط وخيار عدم النقد الى ثلاثة أيام وخيار
الرؤية وخيار العيب وخيار الاستحقاق وخيار الغبن وخيار الكمية وخيار كشف الحال وخيار فوات الوصف
المرجوب فيه وخيار هلاك بعض المبيع قبل القبض وبالأقالة والتخالف وهلاك المبيع قبل القبض وخيار
التغير بالفعل كالتصريه على احدى الروايتين وخيار الخيانة في المرابحة والتولية وظهور المبيع مستأجرا
أو مرهونا فهذه ثمانية عشر سببا وكلها يباشرها العاقد الا التخالف فانه لا يفسخ به وانما يفسخه القاضي
وكلها يحتاج الى الفسخ ولا يفسخ فيها بنفسه وقد منازعنا في النكاح في قسم الفوائد **(خاتمة)** محمود
ماعد النكاح فسخ له اذا ساعده صاحبه عليه واختافوا في محو الوصي للوصية الفسخ هل يرفع العقد من
أصله أو فيما يستقبل قال شيخ الاسلام انه يجعل العقد كأن لم يكن في المستقبل لا فيما مضى وفائدة مذكورة

في أحكام شروح الهداية وذكرها الزيلعي أيضاً خيار العيب * (أحكام الكتابة) * يصح البيع بها قال
 في الهداية والكتاب كالخطاب وكذا الأرسال حتى اعتبروا بمجلس بلوغ الكتاب وأداء الرسالة انتهى وفي فتح
 القدير وسورة الكتاب أن يكتب أمابه قد بدعت عبدي مثل بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال قبلت في المجلس
 وما في الميسوط من تصويره بقوله يعني بكذا فقال بعته يتم فليس مراده إلا الفرق بين البيع والنكاح في شرط
 الشهود وقيل بل يفرق بين الحاضر والغائب فعني من الحاضر استقيام ومن الغائب استحباب انتهى ويصح
 النكاح ما قال في فتح القدير وصورته أن يكتب اليه بخطه ما إذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقراءته
 عليهم وقالت زوجت نفسي منه أو تقول إن فلانا كتب الي بخطبي فاشهدوا لي قد زوجت نفسي منه أما لو لم
 تقل بحضورهم سوء زوجت نفسي من فلان لا ينعقد لان سماع الشطر من شرط ما سماعهم الكتاب أو
 التعبير عنه منها قد سمعوا الشطر من بخل لا ما اذا انتقيا ومعنى الكتاب الخطبة أن يكتب زوجتي نفسي
 فاني رغبتم فيك ونحوه ولو جاء الزوج بالكتاب الى الشهود ومخاطبة قال هذا كتابي الى فلانة فاشهدوا علي
 بذلك لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله حتى يعلم الشهود ما فيه وجوز أبو يوسف رحمه الله من غير شرط اعلام
 الشهود بما فيه وأصله كتاب القاضي الى القاضي قال في المستصفي هذا اذا كان بلفظ التزويج أما اذا كان
 بلفظ الامر كقوله زوجي نفسي مني لا يشترط اعلامها الشهود بها في الكتاب لانها تتولى طرفي العقد بحكم
 الوكالة ونقله من الكامل قال وفائدة الخلاف فيما اذا جحد الزوج الكتاب بعد ما أشهدهم عليه من غير
 قراءته عليهم واعلامهم بما فيه وقد قرأ المكتوب اليه الكتاب عليهم وقيل العقد بحضورهم فاشهدوا ان هذا
 كتابه ولم يشهدوا بما فيه لا تقبل هذه الشهادة عندها ولا يقضى بالنكاح وعنده تقبل ويقضى به أما
 الكتاب انتهى وأما وقوع الطلاق والعتاق بها فقال في البرازية الكتابة من الصحيح والاخرس على ثلاثة
 أوجه أن كتب على وجه الرسالة هم مدرامه من نواثبت ذلك باقراره أو باليمين وكذا الخطاب وان قال لم أنوبه
 الخطاب لم يصح قضاء وديانة وفي المنتقى انه يدين ولو كتب على شيء يستبين عليه امرأته أو عبده كذا ان نوى
 صحح والا فلا ولو كتب على الهواء أو الماء لم يقع شيء وان نوى وان كتب امرأته طالق فهي طالق بعث اليها أولاً
 وان قال المكتوب اذا وصل اليك فانت كذا قال لم يصل لا تطلق وان ندم وصحى من الكتاب ذكر الطلاق
 وترك ما سواه وبعث اليها فهي طالق اذا وصل ونحوه الطلاق كرجوعه عن التعليق وانما يقع اذا بقي
 ما يسمى بكتابة أو رسالة فان لم يبق هذا القدر لا يقع وان صحى الخطوط كلها وبعث اليها البياض
 لا تطلق لان ما وصل اليها ليس بكتاب ولو جحد الزوج الكتاب وأقامت اليمين عليه انه كتبه بيده فرق
 بين ما في القضاء انتهى وذكر الزيلعي من مسائل شتى في الكتابة لا على الرسم ان الأشهاد عليه أو الاملاء
 على الغير يقوم مقام النية وفي القنية كتبت أنت طالق ثم قالت لزوجه افرأ على فقر لا تطلق مالم يقصد
 خطاها انتهى وقد سئل عن رجل كتب ليماناً ثم قال لا افرأها فقرأها هل يلزمه فاجبت بانها لا يلزمه ان
 كانت بطلاق حيث لم يقصد وان كانت بالله تعالى فقالوا الناسى والمخطي ولذا هل كان عامداً أو أملاً لا قرار
 بها ففي اقرار البرازية كتب كتابا فيه اقرار بين يدي الشهود فهدا على أقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئاً
 وأنه لا يكون اقراراً فلا تحل الشهادة انه أقر قال القاضي النسفي ان كتب هم مدرامه وسوما وعلم الشاهد حل
 له الشهادة على اقراره كالأمر كذلك وان لم يقل أشهد على به فعلى هذا اذا كتب للغائب على وجه الرسالة
 أمابه فلا على كذا يكون اقراراً لان الكتاب من الغائب كالخطاب من الحاضر فيكون متكهما والعامدة
 على خلافه لان الكتابة قد تكون للتجربة وفي حق الاخرس يشترط أن يكون ممنوناً بمصدره وان لم يكن الى
 الغائب الثاني كتب وفرأ عند الشهود هم ان يشهدوا به وان لم يقل أشهدوا على الثالث ان يقرأها عندهم
 غيره فيقول الكتاب أشهدوا على به الرابع ان يكتب عندهم ويقول أشهدوا على بما فيه ان علموا ما فيه
 كان اقراراً والا فلا وذكر القاضي ادعى عليه مالا وأخرج خطا وقال انه خط المدعى عليه بهذا المال فأنكر

ان يكون خطه فاسد ككتب وكان بين الخطين مشابهة ظاهرة دلالة على انهما خط كاتب واحد لا يحكم عليه
 بالمبال في الصحيح لانه لا يز يدعى أن يقول هذا خطي وأحرته لئلا يكون ليس على هذا المال وثمة لا يجب كذا
 هذا الا في بادكار العامة والصراف والسهمسار انتهى وكتبنا في القضاء من القوائد انه يعمل بدقتر البياض
 والسهمسار والصراف والخط فيه محقق في كتاب ملك الكفار بالاستئمان حتى لو وجد حربي في دارنا وقال أنا
 رسول الملك لم يصدق الا اذا كان معه كتابه كما في سيرة الخانية فيه عمل بها أو ما اعتمدا الراوي على ما في كتابه
 والشاهد على خطه والقاضي على علامته عند عدم التذكرة فغير جائز عند الامام وجوزة أبو يوسف رحمه الله
 تعالى للراوي والقاضي دون الشاهد وجوزة محمد رحمه الله تعالى لكل ان تبين به وان لم يتذكرة كقوسه على
 الناس وفي الخلاصة قال شمس الأئمة الخوافي رحمه الله ينبغي أن يبقى بقول محمد رحمه الله تعالى وهكذا في
 الاجناس انتهى وفي احارات البرازية أمر الصكالك بكتابة الاجارة وأشد هولم بحر العقدة لا ينفع بخره لاف
 صلح الاقرار والمهر انتهى واختافوا فيه المألوف الزوج بكتابة الصكالك بطلانها فقبل يقع وهو اقرار به وقيل
 هو توكيل فلا يقع حتى يكتب به يبقى وهو الصحيح في زماننا كذا في الفنية وفيها بعد وقيل لا يقع وان كتب
 الا اذا نوى الطلاق وفي المتن في المجهمة من رأى خطه وعرفه وسعه ان يشهد اذا كان في حرزه وبه نأخذ
 انتهى ويجوز الاعتماد على كتب الفقه الصحيحة قال في فتح القدير من القضاء وطريق نقل المفتي في زماننا
 عن المجتهد أحد أمرين اما ان يكون له سند فيه اليه أو يأخذه من كتاب معروف تداولته الايدي فهو كتب
 محمد بن الحسن رحمه الله ونحوها من التصانيف المشهورة انتهى ونقل الاسيوطي عن أبي اسحق الاسفرايني
 الاجماع على جواز النقل من الكتب المعتمدة ولا يشترط اتصال السند الى مصنفها انتهى ويجوز الاعتماد
 على خط المفتي أخذ من قولهم يجوز الاعتماد على اشارته فانه كتابة أولى وأما الدعوى من الكتاب
 والشهادة من نسخة في يده فقال في الخانية ولو ادعى من الكتاب تسمع عواؤه لانه عسى لا يقدّر على الدعوى
 لكن لا بد من الاشارة في موضعها وفي التيمية سئل وكيل عن جماعة بالدعوى لاشياء عن نسخة يقرأها بعض
 الموكلين هل يسمعهما القاضي قال اذا تلقىها التوكيل من لسان الموكل مع دعواه والا لا انتهى وفي شهادات
 البرازية يشهد أحد من النسخة وقرأه بلسانه وقرأ غير الشاهد الثاني منها وقرأ الشاهد ايضا مع مقارنا
 لقراءته لا يصح لانه لا يبين القاري من الشاهد وكره القاضي ادعى المدعي من الكتاب تسمع اذا اشار الى
 مواضعها انتهى وفي الصيرفية شهد بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد باللسان لا تجب وهذا اصطلاح
 القضاء وفي التيمية سئل علي بن أحمد عن الشاهد اذا كان يصف حدود المدعي به حين ينظر في الصلح واذا لم
 ينظر فيه لا يقدر هل تقبل شهادته فقال اذا كان ينظره بمقله ويحفظه عن النظر فلا تقبل فاما اذا كان
 يستمعين به نوع استعانة كقاري القرآن من المصحف فلا بأس به انتهى وأما الحوالة بالكتابة فذكرها في
 كفاية الواقعات الحسامية في فصل المسفحة وفصل فيها تفصلا لا حسمنا فليراجعها من راسه وأما الوصية
 بالكتابة فقال في شهادات المجتبي كتب مصكح بخط يده اقرارا بمال أو وصية ثم قال لا خراشه على من غير ان
 يقرأه وسعه ان يشهد انتهى وفي الخانية من الشهادات رجل كتب صلح وصية وقال للشاهد وداشهد وابعافيه
 ولم يقرأ وصيته عليهم قال هلم أو لا يجوز للشهود ان يشهدوا بعبافيه وقال بعضهم يسعهم ان يشهدوا بالصحيح
 انه لا يسعهم وانما يحل لهم ان يشهدوا باحدى معان ثلاث اما ان يقرأ الكتاب عليهم أو كتب الكتاب غيره
 وقرأ عليه بين يدي الشهود وبقول لهم اشهدوا على بعبافيه أو يكتب هو بين يدي الشاهد والشاهد يعلم بعبافيه
 ويقول هو أشهدوا على بعبافيه وتعامه فيها أحكام الاشارة من الاخرس معتبرة وقائمة مقام
 العبارة في كل شيء من بيع وجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق وبراء وقرار وقصاص الا في الحدود
 ولو حد قذف وهذا مما خالف فيه القصاص الحدود وفي رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا يثبت بالاشارة
 وتعامه في الهداية وقد اقتصر في الهداية وغيرها على استثناء الحدود ويزاد عليها الشهادة فلا تقبل شهادته كما
 في التهذيب وأما عيونه في الدعاوى ففي ايمان خزائن الفتاوى وتحليف الاخرس ان يقال له عليه السلام عهد الله

تعالى وميثاقه ان كان كذا فيشير به نعم ولو حلف بالله كانت اشارته اقرارا بالله تعالى وظاهر اقتضار المشايخ
 على استثناء الحدود فقط صحة اسلامه بالاشارة ولم أر الآن فيها نقلا صريحا ككتاب الاخرس كاشارته واختلافوا
 في ان عدم القدرة على الكتابة شرط لاعمل بالاشارة أولا والمعتمد لا ولذا ذكره في الكنز بأو لا بد في اشارة
 الاخرس من ان تكون معهودة والا لا تعتبر وفي فتح القدير من الطلاق ولا يفتي ان المراد بالاشارة التي يقع
 بها طلاقه الاشارة المقرونة بتصويت منه لان العادة منه ذلك فكانت بينا لما أجله الاخرس انتهى وأما
 اشارة غير الاخرس فان كان معتقلا للسان ففقهه اختلاف وافتوى على انه ان دامت العقلة الى وقت الموت
 يجوز اقراره بالاشارة والشهاد عليه ومنهم من قدر الاستدابة سنة وهو ضعف وان لم يكن معتقلا للسان
 لم تعتبر اشارته مطلقا الا في أربع الكفر والاسلام والنسب والافتاء كذا في تلقيح المحجوبي ويراد أخذ من
 مسئلة الافتاء بالراس اشارة الشيخ في رواية الحديث وأما الكافر أخذ من النسب لانه يجتاط فيه لحقن
 الدم ولذا ثبت بكتاب الامام كما قدمناه أو أخذ من الكتاب والطلاق اذا كان نفسه يراد منهم كما لو قال انت طالق
 كذا أو اشار بثلاث وقعت بخلاف ما اذا قال أنت طالق وأشار بثلاث لم تقع الا واحدة كما علم في الطلاق ولم أر
 الآن حكم انت هكذا مشير ايا صاحبه ولم يقل طالق وتزاد ايضا الاشارة من المحرم الى صيد فقتله يجب الجزاء على
 المشير وهذا فروغ لم أره الآن الاول اشارة الاخرس بالقراءة وهو جنب ينبغي ان تحرم عليه أخذ من فوطهم ان
 الاخرس يجب عليه تحريك لسانه فخلوا التحريك قراءة الثاني علق الطلاق بمشيئة آخرس فاشار بمشيئة
 وينبغي الوقوع لوجود الشرط الثالث لعلق بمشيئة رجل ناطق فخرس فاشار بمشيئة ينبغي الوقوع والله أعلم
 (قاعدة) فيما اذا اجتمعت الاشارة والعبارة وأصحنا يقولون اذا اجتمعت الاشارة والتسمية فقال في الهداية
 من باب المهر الاصل ان المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يتعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود في
 المشار اليه ذاتا والوصف يتبعه وان كان من خلاف جنسه يتعلق بالمسمى لان بالمسمى مثل المشار اليه وليس
 يتابع له والتسمية أبلغ في التعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات ألا ترى ان من
 اشترى فصا على انه ياقوت فاذا هو زجاج لا ينفقد العقد لاختلاف الجنس ولو اشترى على انه ياقوت احمر فاذا
 هو اخضر انقعد العقد لانحداد الجنس انتهى قال الشارحون ان هذا الاصل متفق عليه في النكاح والبيع
 والاجارة وسائر العقود وليكن أبو حنيفة رحمه الله جعل النحر والخل جنسا والحر والعبد جنسا واحدا
 فتعلق بالمشار اليه فوجب مهر المثل فيما لو تزوجها على هذا الدن من الخل وأشار الى خرا على هذا
 العبد وأشار الى حر ولو سمى حرما وأشار الى حلال فلهما الحلال في الامع ولو سمى في البيع شيئا وأشار الى
 خلافه فان كان من خلاف جنسه بطل البيع كما اذا سمى ياقوتا وأشار الى زجاج لكونه يبيع المعدوم ولو
 سمى ثوبا هرا وأشار الى مروي اختلفوا في بطلانه أو فساده كذا في الخاتمة في البيع الماثل ذكر
 الاختلاف في الثوب دون الفص ونظير الفص الذكر والانثى من بني آدم جنسان بخلافهما من الحيوان
 جنس واحد فله الخيار اذا كان الجنس مقهدا والقائت الوصف وفي باب الاقتداء قالوا لو نوى الاقتداء بهذا
 الامام زيد فبان حرام يصح الاقتداء ولو نوى الاقتداء بالامام القائم في المحراب على ظن انه زيد فبان انه
 عمر ويصح ولو نوى الاقتداء بهذا الشاب فاذا هو شيخ لم يصح الاقتداء ولو بهذا الشيخ فاذا هو شاب يصح لان
 الشاب يدعى شيخا لعمه وقباس الاول انه لو صلى على جنازة على انه رجل فبان انه امرأة لم يصح واستنتج من
 مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري عند الكلام على الحديث صلاة في مسجد ذي هذا افضل
 من ألف صلاة فيما سواه أن الاعتبار بالتسمية عند أصحابنا رحمه الله فلا يمتنع الثواب عما كان في زمنه
 صلى الله عليه وسلم الى آخر ما كاله وأما في النكاح فقال في الخاتمة رجل له بنت واحدة اسمها عائشة فقال الاب
 وقت العقد زوجت منك بنتي فاطمة لا ينفقك انك قد انكح ولو كانت المأمة حاضرة فقال الاب زوجت منك بنتي
 فاطمة هذه وأشار الى عائشة وغلط في اسمها فقال الزوج قبلت جاز انتهى ومقتضاه انه لو قال زوجت
 هذا الفلام وأشار الى بنته الصمعة تعويلا على الاشارة وكذا لو قال زوجت هذه العربية فكانت أعجمية أو

هذه الجهوز كانت شابة أو هذه الميضاة كانت سوداء أو عكسه وكذا المخالفة في جميع وجوه النسب
 والصفات والعلو والقرول وأما في باب الأيمان فقال الوالحف لا يكلم هـ ذا الصبي أو هذا الشاب فكلمه بعد
 ما شاخ حنث ولو حلف لا يا كل لحم هـ ذا الحمل فكل بعد ما صار كبشاً حنث لأن في الأول وصف الصبا وأن
 كان داعياً إلى الإيمان لكانه منهي عنه شرعاً وفي الثاني وصف الصغر ليس بداع إليها فإن الممتنع عنها أكثر
 امتناعاً عن لحم الكبش ولو حلف لا يكلم عبد فلان هذا وأمر أنه هذه أو صديقه هذا فزالت الإضافة فكلمه
 لم يحنث في العبد وحنث في المرأة والصديق وإن حلف لا يكلم صاحب هـ ذا الطيلسان فباعه ثم كلمه حنث
والقول في الملك قال في فتح القدير الملك قدرة يشتمل الشارعية ابتداء على التصرف فخرج نحو الوكيل
 انتهى وينبغي أن يقال إلا ما منع كالحجور عليه فإنه مالك ولا قدرة له على التصرف والمبيع المنقول بمالك
 ملكه تـرى ولا قدرة له على بيعه قبل قبضه وعرفه في الحادى القديسى بأنه الاختصاص الحاجز وأنه حكم
 الاستيلاء لأنه به يثبت لا غير إذا المملوك لا يملك كالكسور لا يملك كسر لان اجتماع الملكين في محل واحد
 محال فلا بد وأن يكون المحل الذي ثبت الملك فيه خالياً عن الملك والخالي عن الملك هو المباح والمثبت للملك في
 المال المباح الاستيلاء لا غير أنى آخره وفيه مسائل الأولى أسباب التملك المعاوضات المالية والأعمال والمهار والخلع
 والميراث والهبات والصدقات والوصايا والوقف والغنيمه والاستيلاء على المباح والأحياء وتلك الأقطه بشرطه
 ودية القتل يملكها ولا يتم تنقل إلى الورثة ومنها الغرة يملكها الجنتين فتورث عنه والغاصب إذا فعل بالمغسوب
 شيئاً أزال به اسمه وعظم منافعه ملكه وإذا خلط المثل بمثل بحيث لا يتميز ملكه الثانية لا يدخل في ملك
 الإنسان شيء بغير اختياره إلا الارث اتفاقاً وكذا الوصية في مسألة وهى أن يموت الموصى له به يموت الموصى
 قبل فموله قال الزلمي وكذا إذا أوصى للجنتين يدخل في ملكه من غير قبول استهساناً لعدم من يلى عليه حتى
 يقبل عنه انتهى وزدت ما هو بغير قبضه بغير إذن السيد يملكه السيد بالاختياره وغلة الوقف يملكها
 الموقوف عليه وإن لم يقبل ونصف المصدق بالطلاق قبل الدخول لكن يستحقه الزوج إن كان قبل
 القبض مطلقاً وبعد لا يملكه إلا بقضاء أو رضاء كما في فتح القدير والمعيب إذا رد على البائع به لا يكن
 إن كان قبل القبض انفسخ البيع مطلقاً وإن كان بعده فلا بد من القضاء أو الرضاء كالموهوب إذا رجع
 الواهب فيه وارث الجنائيات والشفعيع إذا تملك بالشفعة دخل الثمن في ملك المأخوذ منه جبراً كالبيع
 إذا هلك في يد البائع فإن الثمن يدخل في ملك المشتري وكذا إغاء ملكه من الولد والشار والماء النابع في
 ملكه وما كان من أنزال الأرض إلا الكلا والحشيش والصيد الذي باض في أرضه الثالثة المبيع يملكه
 المشتري بالإيجاب والقبول إلا إذا كان فيه خيار الشرط فإن كان للبائع لم يملكه المشتري اتفاقاً وإن كان للمشتري
 في ذلك عند الامام خلافاً لها وفي التحقيق الأمر موقوف فإن تم كان للمشتري فتكون الزوائد من حبه
 وإن فسخ فهو للبائع فالزوائد له ويقرب منه ملك المرتد فإنه يزول عنه زوالاً مراعى فإن أسلم تبين أنه لم يزل وإن
 مات أو قتل بان أنه زال من وقتها الرابعة الموصى له يملك الموصى به بالقبول إلا في مسألة قدمناها فلا يحتاج
 إليها فلها شبهان شبه بالهبة فلا بد من القبول وشبه بالميراث فلا يتوقف الملك على القبض وإذا وقع اليأس من
 القبول اعتبرت ميراثاً فلا يتوقف على القبول وإذا قبلها ثم ردها على الورثة أن قبلها انفسخ ملكه والام
 يحبر وأما في الولو الجنية والملك بقوله يستند إلى وقت موت الموصى بدليل ما في الولو الجنية رجع إلى أوصى بعده
 لأنسان والموصى له غائب فنفتقه في مال الموصى فإن حضر القاشب أن قبل رجع عليه بالعقده أن فعل ذلك
 بأمر القاضي وإن لم يقبل فهو ملك الورثة انتهى الخامسة لا يملك المؤجر الاجرة بنفس العقد وأغما يملكها
 بالاستيلاء أو بالتمكن منه أو بالتعجيل أو بشرطه فلو كانت عبداً فاعقده المؤجر قبل وجود واحد مما ذكرناه
 لم ينفذ عقده لعدم الملك وعلى هذا لا يملك المستأجر المنافع بالعقد لأنها تحدث شيئاً فشيئاً وهذا فرق البيع فإن
 المبيع عين موجوده فالتحدث فهو على ملك المؤجر ولذا قلنا أن المستأجر لا تصح اجارته من المؤجر السادسة
 اختلأ في القرض هل يملكه المستقرض بالقبض أو بالتصرف وفائدته ما في البرازيه باع المقرض من

المستقرض الكرم المستقرض الذي هو في يد المستقرض قبل الاستهلاك يجوز لانه صار ملكا للمستقرض
 وعند الثاني لا يجوز لانه لا يملك المستقرض قبل الاستهلاك ويبع المستقرض يجوز اجماعا فيه دليل على
 أنه يملك بنفس القرض وان كان عمالا يتعين كالتقديدين يجوز بيع ما في القرض وان كان قائما في يد
 المستقرض ويجوز للقرض التصرف في الكرم المستقرض بعد القبض قبل السكيل بخلاف البيع انتهى
 وابتاع في مناسبة التعليق للحكم السابعة دية القتل ثبتت للمقتول ابتداء ثم تنتقل الى ورثته فهي كسائر
 أمواله فتقضى منها ديونته وتنفذ وصاياه ولو أوصى بثلاث ماله دخلت وعندنا القصاص بدل عنها فيورث
 كسائر أمواله ولو ذل الوان قلب ما لا تقضى به ديونته وتنفذ وصاياه ذكره الزيلعي في باب القصاص فيما دون
 النفس وفرضت على ذلك ولم أر من فرعه لوقال اقلني فقتله قلنا لا قصاص باتفاق الروايات عن الامام فلا
 دية ايضا لانها ثبتت للمقتول وقد أذن في قتله وهي إحدى الروايتين وينبغي ترجيحها لما ذكرنا ثم رأيت
 في البرازية أن الأصح عدم وجوبها نظرا لما رجحه بخلافه من ان لا والله الحمد والمثله ولو جنى الموهون على
 وارث السيد قتل لم أره الآن ومقتضى ثبوتها للجنى عليه ابتداء أن يكون الحكم مخالفا لما اذا جنى على الراهن
 * الثامنة في رقة الوقف الصحيح عندنا ان الملك يزول عن المالك الى المالك وانه لا يدخل في ملك الموقوف
 عليه ولو كان معيناً * التاسعة اختلاف في وقت ملك الوارث قبل في آخر جزء من أجزاء حياة المورث
 وقيل بموته وقد ذكرناه مع فائدة الاختلاف في الفرائض من الفوائد والدين المستغرق للتركة يمنع ملك
 الوارث قال في جامع الفصولين من الفصل الثامن والعشرين لو استغرقه دين لا يملك كها بارث الا اذا أبرأ
 الميت غريمه أو أداه وورثته بشرط التبرع وقت الاداء أما لو أداه من مال نفسه مطلقا بشرط التبرع أو الرجوع
 يجب له دين على الميت فتصير مشغولة بدين فلا يملك كها فلو ترك ابنا وقمنا ودينه مستغرق فأداه وارثه ثم أذن
 للفن في التجارة أو كاتبه لم يصح اذ لم يملك كهم ولا ينفذ بيع الوارث التركة المستغرقة بالدين وانما يبيع القاضى
 والدين المستغرق يمنع جواز الصلح والقسمة فان لم يستغرق لا ينفذ في أن يصالحوا ما لم يقضوا دينه ولو فعلوا جاز
 ولو اقتسموها ثم ظهر دين محيط أولاد التركة والقسمة وللوارث استخلاص التركة بقضاء الدين ولو مستغرقا وهما
 مسئلة لو كان الدين للوارث والمال منحصر فيه فهل يسقط الدين وما يأخذ ميراثا أولا وما يأخذ دينه قال
 في آخر البرازية استغراق التركة بدين الوارث اذا كان هو الوارث لا غير لا يمنع الارث انتهى ثم اعلم أن
 ملك الوارث بطريق الخلافة عن الميت فهو قائم مقامه كانه حي فيرد المبيع بعيب ويرد عليه ويصير مفرورا
 بالجارية التي اشتراها الميت ويصح اثبات دين الميت عليه ويتصرف وصى الميت بالمبيع في التركة مع وجوده
 وأما ملك الموصى له فليس خلافة عنه بل بقصد عاكه ابتداء فانه كالتحريم المذكورة في حقه كذا ذكره
 المصدر الشهيد رحمه الله في شرح أدب القضاة للخصاف وذكر في التلخيص ما ذكرناه وزاد عليه أنه
 يصح شراؤه مباح للميت بأقل مما باع قبل نقد الثمن بخلاف الوارث * العاشرة يملك المصدق بالعقد فالوارث
 لها قبل القبض وانما الكلام في تنصيف الزيادة مع الاصل بالطلاق قبل الدخول وقد ذكرنا تفاصيلها في
 شرح الكتز وقد علمنا أن النصف يعود الى ملك الزوج بالطلاق قبل الدخول قبل القبض مطلقا وبعد
 بقضاء أو رضاء وفائده في الزوائد الحادية عشر في استقرار الملك فيستقر في البيع الخالي عن الخيار بالقبض
 ويستقر المصدق بالدخول أو الخلو أو الموت أو وجوب العدة عليها منه قبل النكاح كما أوضحناه في الشرح
 والاخير من زياداتي أخذ من كلامهم والمراد من الاستقرار في البيع الامن من انفساخه بالهلاك
 وفي الصداق الامن من تشطيره بالطلاق وسقوطه بالرقة فتقبل ابن الزوج قبل الدخول ولا يتوقف
 استقراره على القبض لانه لو هلك لم يفسخ النكاح ولا فرق بين الدين والعين وجميع الديون بعد لزومها
 مستقرة الا دين السلم لم تقبوله الفسخ بالانقطاع بخلاف ثمن المبيع فانه لا يقبل بالانقطاع لجواز الاعتياض
 عنه وأما الملك في المغصوب والمستهلك فاستند عندنا الى وقت الغصب والاستهلاك فاذا غيب المغصوب
 وضمن قيمته ملكه عندنا مستندا الى وقت الغصب وفائده تملك الاكتساب ووجوب الكف ونفوذ البيع

ولا يكون الولد له والتحقق عندنا أن المالك يثبت للغاصب بشرط القضاء بالقيمة لا بحكمنا بآثار الغصب مقصودا
ولذا لا يملك الولد بخلاف الزيادة المتصلة كذا في الكشف في باب النهي وفي الهداية من النفقة لو أنفق
المودع على أبوي المودع بلاذنه واذن القاضي ضمنها ثم اذا ضمن لم يرجع عليه لأنه لما ضمن ما كذب بالضمان
فظهر أنه كان متبرعا وذكر الزيلعي أنه بالضمان استند ما كره إلى وقت التعدي فتبين أنه تبرع بما كره فصار
كما اذا قضى دين المودع به انتهى وفي شرح الزيادات لقاضيه من أول كتاب الغصب الأصل الأول أن
زوال الغصب عن ملك المالك عند اداء الضمان عندنا يستند إلى وقت الغصب في حق المالك والغاصب
وفي حق غيرها يقتصر على التضمن إلا اذا تعلق بالاستناد حكم شرعي بمنعنا من أن نجعل الزوال مقصورا
على الحال فحينئذ يستند في حق الكل لأن الزوال في حق المالك والغاصب استند لآل كون الغصب سببا
للكل وضعا حتى يستند في حق الكل بل ضرورة وجوب الضمان من وقت الغصب فلا يظهر ذلك في
حق غيرها إلا اذا اتصل بالاستناد حكم شرعي لأن الحكم الشرعي يظهر في حق الكل فيظهر الاستناد في
حق الكل ثم ذكر فروعا كثيرة على هذا الأصل منها الغاصب اذا أودع العين ثم ملكها عند المودع ثم ضمن
المالك الغاصب فلا يرجع له على المودع لأنه ملكها بالضمان فصار مودعا مال نفسه وفيه اذا غصب جارية
فاودعها فأبقت فضمته المالك قيمتها ملكها الغاصب فلو أعتقه الغاصب صح ولو ضمنها المودع فأعتقه لم يجز
ولو كانت محرمة من الغاصب عتقت عليه لا على المودع اذا ضمها لأن قرار الضمان على الغاصب لأن المودع
وان جاز تضمينه فله الرجوع بما ضمن على الغاصب وهو المودع لكونه عاملا له فهو وكيل الشراء ولو
اختار المودع بيعه وتضمنه أخذها بعد عودها ولا يرجع على الغاصب لم يكن له ذلك وان ملكها في يده
بعد العود من الأبن كان أمنا فله الرجوع على الغاصب بما ضمن وكذا اذا ذهبت عينها للمودع حبسها
عن الغاصب حتى يعطيه ما ضمنه المالك فان ملكها بعد الحبس ملكها بالقيمة وان ذهبت عينها بعد
الحبس لم يضمنها كالوكيل بالشراء لأن الفاتحة وصف وهو لا يقابل به شيء ولا يكتفى بالغاصب
إن شاء أخذها وأدى جميع القيمة وإن شاء ترك كما في الوكيل بالشراء ولو كان الغاصب أجرة
أورهنها فهو والوديعة سواء وإن أعارها أو وهبها فإن ضمن الغاصب كان المالك له وإن ضمن المستعير
أو الموهوب له كان المالك لهما لأنهما لا يستوجبان الرجوع على الغاصب فكان قرار الضمان
عليهما فكان المالك لهما ولو كان مكانهما مشتر فضمن سلمت الجارية له وكذا غاصب الغاصب اذا
ضمن ملكها لأنه لا يرجع على الأول فتمتق عليه لو كانت محرمة منه وإن ضمن الأول ملكها فتمتق
عليه لو كانت محرمة ولو كانت أجنبية فلاول الرجوع بما ضمن على الثاني لأنه ملكها فيصير
الثاني غاصبا لملك الأول وكذا لو أبرأ المالك بعد التضمن أو وهبها له كان له الرجوع على الثاني واذا ضمن
المالك الأول ولم يضمن الأول الثاني حتى ظهرت الجارية كانت مالكا للأول فان قال أنا سلمها للثاني وارجع
عليه لم يكن له ذلك لأن الثاني قدر على رد العين فلا يجوز تضمينه وإن رجع الأول على الثاني ثم ظهرت كانت
لثاني وتسام التفريعات فيه الثانية عشر المالك أمالعين والمنفعة معا وهو الغالب وللعين فقط وللنفع فقط
كأبعد الموصى بمنفعته أبادر قبته للوارث وليس له شيء من منافعه ومنفعته للموصى له فاذا مات الموصى له
عادت المنفعة إلى المالك والولد والغلة والكسب للمالك وليس للموصى له الإجارة ولا إخراجها من بلد الموصى
الآن يكون أهل في غيرها ويخرج العبد من المثل ولا يملك استخدامه إلا في وطنه وعند أهل ويصح الصلح
مع الموصى له على شيء وتبطل الوصية وجاز بيع الوارث الرقبة من الموصى له ولو جنى العبد فالقداء على
المخدوم فان مات رجوع ورثته بالقداء على صاحب الرقبة فان أبي بيع العبد أو أبي المخدوم القداء فداء
المالك أو يدفعه وبطلت الوصية وارث الجنابة عليه للمالك كما هو بوله وكسبه إن تنقص الخدمة فان
نقصتها اشترى بالارث خادم إن بلغ والبيع الأول وضم إلى الارث واشترى به خادم ولا قصاص على قاتله
عمد المباحة ما على قتله فان اختلفا ضمن اقاتل قيمته بشرط أن يترى بها آخر فلو أعتقه المالك نفذ وضمن قيمته

يشتري بها خادم هكذا في وصايا المحيط وأما نفقته فإن كان صد غير اليمين الخدمه فنقته على المالك وإن بلغها
 وعلى الموصى له الآن عرض مرضاعته من الخدمه فهي على المالك فإن تطاول المرض باعه القاضي إن رأى
 ذلك واشترى بثمنه عبدا يقوم مقامه كذا في نفقات المحيط وأما صدقة قطره فعلى المالك كما في الظهيرية وأما
 ما في الزيلعي من أنه لا تجب صدقة قطره فسد بقلم كافي فسخ القديرو يمكن حمله على أن المراد لا تجب على
 الموصى له بخلاف نفقته وأما بيعه من غير الموصى له فلا يجوز إلا برضاه فإن بيع برضاه لم ينتقل حقه إلى الثمن
 إلا بالتراضي ذكره في السراج الوهاج من الجنائيات بخلاف ما إذا قبل خطأ وأخذت قيمته يشتري بها عبدا
 وينتقل حقه فيه من غير تجديد كذا لو وقف إذا استقبل انتقل الوقف إلى يده ذكره قاض خان من الوقف والمدير
 إذا قبل خطأ يشتري بقيمته عبدا ويكون به مدبر من غير تدبير ذكره الزيلعي من الجنائيات ولم أر حكم كتابته
 من المالك وينبغي أن تكون كعتاقه لا تصح إلا بالتراضي وحكم اعتاقه عن الكفارة وينبغي أن لا يجوز لانه
 عادم المنفعة للمالك ولم أر حكم وطئ المالك وينبغي أن يحل له لانه تابع لملك الرقة وقيد الشافعية بان تكون
 ممن لا تحل والأفلاحة الثلاثة عشر ثلث الهبة والصدقة بالقبض ويستقر الملك في الهبة بوجود مانع من الرجوع
 من سبعة معلومة في القته وفي الصدقة بما ذكرناه في أصل الملك الرابعة عشر ثلث العقار للشافعية بالأخذ
 بالتراضي أو قضاء القاضي فقبلها مال المالك له فلا تورث عنه لومات وتبطل إذا باع ما يشفع به (تنبيه) قد
 علمت أن الموصى له وإن ملك المنفعة لا يؤجر وينبغي أن له الاعارة وأما المسئلة تجزئ جرويع غير مالا يختلف
 باختلاف المستعمل والموقوف عليه السكتي لا يؤجر ويعبر والشافعية جعلوا ذلك أصلا وهو أن من ملك
 المنفعة ملك الاعارة ومن ملك الانتفاع ملك الاعارة لا الاجارة ويجعلون المستعبر والموصى له بالمنفعة
 مالا كالانتفاع فقط وهذا يخرج على قول الكرخي من أن الاعارة باحة المنافع لا تملكها والمذهب عندنا
 أنها تملك المنافع بغير عوض فهي كالاجارة تملك المنافع وإنما لا تملك المستعبر الاجارة لانه ملك المنفعة بغير
 عوض فلا يملك أن عليه اعارة ولا لانه لو ملك الاجارة ملك أ كثر مما ملك فانه ملك المنفعة بلا عوض فيملكها
 نظير ما ملك ولا لونه لملكها للزم أحد الأمرين الغير الجائز من لزوم العارية أو عدم لزوم الاجارة وهذا
 تعليل لأن يشتمل الموقوف عليه والمسئلة غير وهما سواء على الراجح فيملك الموقوف عليه السكتي المنفعة
 كالمستعبر وقيل إن ما يبيع له الانتفاع وهو ضعيف كان له الاعارة وقامه في فتح القدير من الوقف وأما اجارة
 المقطع ما أقطعه الامام فاقى العلامة قاسم بن قطلوبغا بجهتها قال ولا أثر لجواز إخراج الامام له في أثناء المدة كما
 لا أثر لجواز موت المؤجر في أثناءها ولا يكون ملك منفعة لافي مقابلة مال فهو نظير المسئلة أجرو لانه ملك منفعة
 الاقطاع بمقابله أسعداده ما أعد له لا نظير المسئلة تعبر لما قلنا وإذا مات المؤجر أو أخرج الامام الارض عن
 المقطع تنفسخ الاجارة لا تنتقل الملك إلى غير المؤجر كما لو انتقل الملك في النظر التي خرج عليها اجارة الاقطاع
 وهي اجارة المسئلة أجرو اجارة العبد الذي صولح على خدمته مدة معلومة واجارة الموقوف عليه الغلة واجارة
 العبد المأذون ما يجوز عليه عقد الاجارة من مال التجارة واجارة أم الولد انتهى وقد ألفت رسالة في الاقطاعات
 وأخرى سميتها النخبة المرضية في الاراضي المصرية وفيما أتى به العلامة قاسم التصریح بان للامام أن
 يخرج الاقطاع عن المقطع متى شاء وهو محمول على ما إذا أقطعه أرضا عامرة من بيت المال أما إذا أقطعه من بيت
 من بيت المال فاحياها ليس له إخراجها عنه لانه صار مالا كاللرقبة كما ذكره أبو يوسف رحمه الله في كتاب
 الخراج (في القول في الدين) وذكره في الحاوي القدسي بانه عبارة عن مال حكومي يحدث في الذمة ببيع أو
 استهلاك أو غيرهما وبقاؤه واسعة بقاؤه لا يكون الا بطريق المقاصد عند أبي حنيفة رحمه الله مثاله إذا اشترى
 ثوبا بعشرة دراهم صار الثوب ملكا له رحدث بالشراء في ذمته عشرة دراهم ملكا للبائع فإذا دفع المشتري عشرة
 إلى البائع وجب مثله في ذمة البائع ديما وقد وجب للبائع على المشتري عشرة بدلا عن الثوب ووجب
 للمشتري على البائع مثله بدلا عن المدفوعة اليه فالتقيد بالصالح انتهى وتفرع على أن طريق إيفائه انما هو
 المقاصة انه لو أبرأه عنه بعد قضائه صح ورجع المديون على الدائن بما دفعه وقد ذكرناه في المداينات من قسم

الفوائد واختص الدين بأحكام منها جواز الكفالة به إذا كان ديناً صحيحاً وهو ما لا يسقط إلا بالاداء أو الإبراء
 فلا يجوز ببطل الكفالة لانه يسقط بدونهما بالتعيز ومنها جواز الرهن به فلا يجوز الكفالة والرهن
 بالاعيان الأمانة والمضمونة بنفسها كالبيع وأما المضمونة بنفسها كالغصوب وبطل الخلع والمهر
 وبطل الصلح عن دم العمد والمبيع فاسد والمقبوض على سوم الشراء فتصح الكفالة والرهن بها لأنها
 ملققة بالدون قال الأسيموطي رحمه الله معزياً إلى السبكي في تكملة شرح المذهب (فرع) حدث
 في الأعصار القريبة وقف كتب شرط الواقف أن لا تمارا لبرهن أو لا تخرج من مكان فميسرها إلا
 برهن أو لا تخرج أصله والذي أقول في هذا أن الرهن لا يصح بها لأنها غير مضمونة في يد الموقوف عليه
 ولا يقال لها عارية أيضاً بل الآخذ لها أن كان من أهل الوقف استحق الانتفاع وبدمه عليها أمانة
 فشرط أخذ الرهن عليها فاسد وأن أعطاه كان رهناً فاسداً ويصح كون في يد خازن الكتب أمانة لأن فاسد
 العقود في الضمان كصحتها والرهن أمانة هذا إذا أريد الرهن الشرعي وأن أريد مدلوله أمانة وأن يكون
 تذكرة فيصح الشرط لانه غرض صحيح وإذا لم يعرف مراد الواقف فيحتمل أن يقال بالباطل لأن
 في الشرط المذكور رجلاً على المعنى الشرعي ويحتمل أن يقال بالصححة جملة على المعنى اللغوي وهو الأقرب تصحيحاً
 للكلام ما أمكن وحينئذ لا يجوز إخراجها بدونه وإن قلنا بطلانه لم يجز إخراجها به أذنه ولا بدونه أمانة
 خلاف لشرط الواقف وأما فساد الاستثناء فكانه قال لا تخرج مطلقاً ولو قال ذلك صح لانه شرط فيه غرض
 صحيح لأن إخراجها من طنة ضياعها بل يجب على ناظر الوقف أن يمكن كل من يقصد الانتفاع بتلك الكتب في
 مكانها وفي بعض الأوقاف يقول لا تخرج إلا بتذكرة وهذا لا بأس به ولا وجه لبطلانه وهو كما قلنا عليه قوله
 البرهن في المدلول اللغوي فيصح ويصح أن يكون المقصود أن يجوز الواقف الانتفاع بأن يخرج به مشروط بأن
 يضع في خزائنه الوقف ما يتذكره به إعادة الموقوف ويتذكر الخازن له سطلابته فيبني أن يصح هذا ومتى
 أخذ على غير هذا الوجه الذي شرطه الواقف يمنع ولا نقول بأن تلك التذكرة تبقى رهناً له أن يأخذها
 فإذا أخذها طالبه الخازن برد الكتب ويحب عليه أن يرده أيضاً بنفسه يطلب ولا يبرهه أن يحمل قول الواقف
 الرهن على هذا المعنى حتى يصح إذا ذكره بلفظ الرهن تنزيلاً للفظ على الصححة ما أمكن وحينئذ يجوز إخراجها
 بالشرط المذكور ويمتنع غيره لكن لا تثبت له أحكام الرهن ولا يستحق بيعه ولا يبدل الكتب الموقوف إذا
 تلف بغير تقريط ولو تلف بقدر ضمنه ولكن لا يمتنع ذلك المرهون لو فاته ولا يمتنع على صاحبه التصرف
 فيه انتهى وقول أصحابنا لا يصح الرهن بالأمانات شامل للكتب الموقوفة والرهن بالأمانات باطل فإذا هلك
 لا يجب شيء بخلاف الرهن الفاسد فانه مضمون كالصحيح وأما وجوب اتباع شرطه ووجهه على المعنى اللغوي فغير
 بعد ومنها صحة الإبراء عنه فلا يصح الإبراء من الأعيان والإبراء عن دعواها صحيح فلو قال أبرأتك عن دعوى
 هذه العين صح الإبراء فلا تسجد دعواها به بعده ولو قال برئت من هذه الدار أو من دعوى هذه لم تسجد دعواه
 وبينته ولو قال أبرأتك عنها أو عن خصومتى فيها فهو باطل وله أن يخاصم وإنما أبرأتك عن ضمانه كذا في النهاية
 من الصلح وفي كافي الحاكم من الأقرار لا حق لى قبله يبرأ من العيين والدين والكفالة والجارعة والحد
 والقصاص انتهى وبه علم أنه يبرأ من الأعيان في الإبراء العام لكن في مداينات القنية افترق الزوجان وأبرأ
 كل واحد منهما صاحبه عن جميع الدعاوى وكان للزوج بذرف أرضها وأعيان قائمة قائمتها صاد والأعيان
 القائمة لا تدخل في الإبراء عن جميع الدعاوى انتهى وتدخل في الإبراء العام الشفعة فهو يسقط لها قضاء
 لا ديانة أن لم يقصد ما كافي ولو لم يجز في الخزائنة الإبراء عن العين المغصوبة أبرأتك عن ضمانتها وتصير أمانة
 في يد الغاصب وقال زفر رحمه الله لا يصح الإبراء وتبقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صح الإبراء وبرئ
 من قيمتها انتهى فقوله الإبراء عن الأعيان باطل معناه أنها لا تكون ملكه بالإبراء ولا قال الإبراء عنها يسقط
 الضمان صحيح أو يحمل على الأمانة الثالث قبول الاجسل فلا يصح تأجيل الأعيان لأن الاجسل شرعاً رفقاً
 للتصميل والعين حاصلة (فوائد) الأولى ليس في الشرع دين لا يكون إلا حالاً رأس مال السلم وبطل

الصنف والقرض والثلث بعد الاقالة ودين الميت وما أخذه الشفيع العقار كما كتبناه في شرح الكنز عند قوله
 وصح تأجيل كل دين الا القرض وليس فيه دين لا يكون الا مؤجلا الا الدية والمسلم فيه وأما بدل الكتابة فيصح
 عندنا حالاً ولو حلاً الثانية ما في الذمة لا يتعين الا بقبض ولهذا لو كان لهما دين بسبب واحد فقبض أحدهما
 نصيبه فان اشترى بكدان يشاركه ويصح قرضه على ان ما في الذمة لا تصح قسمته الثالثة الاجل لا يحل قبل
 وقته الا بموت المدين ولو حاكم بالحق مرتداً ابدار الحرب ولا يحل بموت الدائن وأما الحرى اذا استرق وله دين
 مؤجل فنقول بسقوط الدين مطلقاً بسقوط الاجل فقط كما قال الشافعي رحمه الله وأما الجنون فظاهر
 كلامهم انه لا يوجب الحلول لا مكان التحصيل بوليّه الرابعة الحال يقبل التأجيل الا ما قدمناه والحيه في
 لزوم تأجيل القرض شأن حكم المالكي بلزومه بعد ما ثبت عنده أصل الدين أو ان يحل المستقرض صاحب
 المال على رجل الى سنة أو سنتين فيصح ويكون المال على المحتمل عليه الى ذلك الوقت وعند الشافعية الحال
 لا يقبله بعد الزوم الا اذا نذر ان لا يطالبه به الا بعد شهر أو وصى بذلك وشرط التأجيل القبول والا فلا يصح
 والمال حال وشرطه أيضاً ان لا يكون مجهولاً جهالة متفاحشة فلا يصح التأجيل الى مهب الريح وبجي المطر
 ويصح الى الحصاد والدياس وان كان البيع لا يجوز بثمن مؤجل اليهما كذا في القنية **تنبية** قال
 الدائن للدين اذهب واعطني كل شهر كذا فاقبض تأجيلاً له امره بالاعطاء الحكم الخامس لا يصح عليه
 من غير من هو عليه الا اذا سلطه على قبضه فيكون وكذا قبضه للموكل ثم انفسه ومقتضاه صحة عزله عن
 التسليط قبل القبض وفي وكالة الواقعات الحسامية لو قال وهبت منك الدراهم التي لي على فلان فاقبضها منه
 فقبض مكاهداً نائراً لانه صار الحق له وهو بلفظ قبض الاستبدال انتهى وهو مقتضى عدم صحة الرجوع
 عن التسليط وفي منية المقتضى من الزكاة لو تصدق بالدين الذي على فلان على زيد بن ذرارة الزكاة وأمره بقبضه فقبضه
 اجزاه ذلك ومن هبة البرزبة وهب له ديناً على الرجل وأمره بقبضه جازاً مستحسناً فان لم يأمره لا يبيع الدين
 لا يجوز ولو باعه من المدين أو وهبه جازاً وهبت مهرها من أبيها أو ابنتها الصغير من هذا الزوج
 ان أمرت بالقبض صحّت والا لانه هبة الدين من غير من عليه الدين انتهى وفي مداينات القنية قضى دين
 غيره ليهكون له ماعلى المطلوب فرضي جازاً ثم رقم لاخر بخلافه ولو أعطى الوكيل بالبيع للأمر الثمن من ماله
 قضاء عن المشتري على ان يكون الثمن له كان القضاء على هذا فاسداً ويرجع البائع على الأمر بما أعطاه
 وكان الثمن على المشتري على حاله انتهى ثم قال فيها لو قالت المهر الذي لي على زوجي لو ادى لا يجوز اقرارها به
 انتهى وخرج عن تأجيل الدين لغير من هو عليه الخوالة فانها كذلك مع صحتها كما اشار اليه الزياطي منها وخرج
 أيضاً الوصية لغير من هو عليه فانها جائزة كافي وصايا البرازية فالسنة ثلث وقرع الامام الاعظم رحمه الله
 على عدم صحة تأجيله من غير من عليه انه لو وكله بشراء عبد بعهده وله بيع المبيع والبائع لم يصح التوكيل
 وصح ان عين أحدهما واجمعوا على انه لو وكل مديونه بان يتصدق بعهده فانه يصح مطلقاً ولو وكل المستأجر
 بان يعمر المين من الابرة صح وقد اوضحناه في وكالة البحر السادس لا تجب الزكاة فيه اذا كان المدين جاحداً
 ولوله بينة عليه فلو كان على مقر وجبت الا اذا كان مفلساً فاذا قبض أربعين مما أصله بدل تجارة وجب عليه
 درهم وقد بيناه في كتاب الزكاة من شرح الكنز **أنواع الديون** ما يمنع الدين وجوبه وما لا يمنع الاول
 المساء في الطهارة يمنع الدين وجوب شرائه لقول الزياطي في آخواب التميم والمراذيل الثمن الفاضل عن حاجته
 الثاني السخرة كذلك فيما ينبغي ولم أره الثالث الزكاة والمراد به فيها ماله مطالب من العباد فلا يمنع دين النذر
 والكفارات ودين الزكاة مانع الرابع الكفارة واختلف في منعه وجوبها والصحيح انه يمنعها بالمال كما في
 شرحنا على المناسن بحث الامر الخامس صدقة الفطر واتفقوا على منعه وجوبها **تنبية** دين العبد
 لا يمنع وجوب صدقة فطره ويمنع وجوب زكاته لو كان للتجارة كما بيناه فيه من ذلك المثل السادس الحج
 ينهه اتفاقاً السابع نفقة القريب وينبغي أن يمنعها لان الفتوى على عدم وجوبها الا بملك نصاب حرماً
 الصدقة الثامن ضمان مراهه الاعتاق ولا يمنع لان الدين لا يمنع ديناً آخر التاسع الدية لا يمنع وجوبها

العاشرة الاضحية ينعها كصدقة الفطر **قائمة** قد من الله لايمنع مالك الوارث لتركه ان لم يكن مستغرقا
و ينعها ان كان مستغرقا لو جمع نفاذ الوصية والتبرع من المريض ويبيع أخذ مال الزكاة والدفع الى المدين
افضل (ما ينبت في ذمة المعسر وما لا ينبت) اذا مالك المال في الزكاة بعد وجوبها لا تبقى في ذمته ولو بعد
التمكك من دفعها وطالب الساعي بخلاف ما اذا استأجره وصداقة الفطر لا تسقط بعد وجوبها بهلاك
المال وكذا المخرج بخلاف ما اذا كان معسرا وتوجب ثم أيسر بعده فانه مالا يجبان وما يخبر فيه بين الصوم
وغيره فلا فرق فيه بين الغني والفقير كجزاء الصبي وفدية الحاقق واللباس والطيب لغيره وكفارة اليمين وما
يكون الصوم مشروطا بعساره ككفارة الفطر في رمضان وكفارة الظهار وكفارة القتل ودم التمتع
والقران في فرق فيه بينه ما فالاعتبار لا بعساره وقت تكفيره بالصوم وكذا في فرق في فدية الشيخ الفاني فلا
وجوب على الفقير فاذا أيسر لا يلزمه الاخراج (ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه) أما حقوق الله تعالى
كأثر كافوس صدقة الفطر فسقط بالموت وانما الكلام في حقوق العباد فان وقت التركة بالكل فلا كلام
والا قدم المتعلق بالعين كالرهن على متعلق بالذمة واذا أوصى بحقوق الله تعالى قدمت الفرائض وان أخرها
كالخمس والزكاة والكفارات وان تساوت في القوة بدأ بما بدأ به واذا اجتمعت الوصايا لا يقدم البعض على
البعض الا العتق والحياة ولا معتبر بالتقديم والتأخير ما ليس عليه وتعامه في وصايا الزبلي **قائمة**
فيما يقدم عند الاجتماع من غير الديون ثلاثة في السفر جنب وحائض وميت وثمة ما يكفي لاحد منهم فان كان
الماء مالا احدهم فهو أولى به وان كان لهم جميعا لا يصرف لاحدهم ويجوز التيمم بالكل وان كان الماء
مباحا كان الجنب أولى به لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والرجل يصلح امام المرأة فيغسل الجنب
وتقيم المرأة ويقيم الميت ولو كان الماء بين الاب والابن فالاب أولى به لان له حق تلك مال الابن ولو وهب
لهم قدر ما يكفي لاحدهم قالوا الرجل أولى به لان الميت ليس من أهل قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل
قال مولانا وهذا الجواب انما يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا تفيد الملك وان
اتصل به القبض كذا في فتاوى قاضيان ومراده من قوله ان غسل الميت سنة ان وجوبه بها بخلاف غسل الجنب
فانه في القرآن وينبغي أن يلحق بها اذا كان مباحا ما اذا أوصى به لاحد من الناس ولا يكفي الا لاحدهم وأما من
به نجاسة وهو محدث ووجد ماءه يكتفي لاحدهما فانه يجب صرفه الى النجاسة كما في فتح القدير من الانحاس
وعلى هذا لو كان مع الثلاثة ذون نجاسة يقدم عليهم ولم أره اجتمعت جنازة وسنة وثمة قدمت الجنازة وأما اذا
اجتمع كسوف وجمعة أو فرض وقت لم أره وينبغي تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا الكسوف لانه ينحشى
فواته بالانحسار ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذا واجتمعت مع جمعة وفرض ولم ينحس
خروج وقته وينبغي أيما تقديم الكسوف على التور والتراب ويسع وأما الحدود اذا اجتمعت ففي المحيط واذا
اجتمع حدان وقدر على درء أحدهما درئ وان كان من أجناس مختلفة بأن اجتمع حد الزنا والسرقة
والشرب والقذف والعقاب بالافاقاذا برئ حد القذف فاذا برئ ان شاء بدأ بالقذف وان شاء بدأ بالزنا
وحدها شرب آخرها الشهوة بالاجتماع من الصحابة رضي الله عنهم وان كان محصنا بدأ بالعقاب ثم بحد القذف
ثم بالرحم ويأتي غير هاتين ولو اجتمع التعزير والحدود قدمت التعزير على الحدود في الاستيفاء لتمتعنه
حقا للبعد كذا في الظهيرية ولم أر الا ن ما اذا اجتمع قتل القصاص والردة والزنا وينبغي تقديم القصاص
فقط لما لحق العبد وما اذا اجتمع قتل الزنا والردة وينبغي تقديم الرجم لان به يحصل مقصودهما بخلاف ما اذا
قدم قتل الردة فانه يفوت الرجم واذا قدم قتل القصاص وهو القتل بالسيف حصل مقصود القصاص والردة
وان فات الرجم **قائمة** تقرب من هذه المسائل مسائل اجتماع الفضيلة والفقيرة فنها الصلاة اول
الوقت بالتيمم وآخره بالوضوء فعندنا يستحب التأخير ان كان طمع في وجود الماء آخره والا فالتقديم
افضل وامرنا بآثارهم الله أنه يتيمم في أوله ويصلي فاذا وجد آخره توضأ صلى ثانيا ولا يبعد القول
بأفضليته وقال الشافعية انه النهاية في تحصيل الفضيلة ومنها الوصل منفردا صلى في الوقت المسبب وان

آخر عنه صلى مع الجماعة فالأفضل التأخير ومنها لو كان بحيث لو أسبغ الوضوء بقوة الجماعة ولو اقتصر
على مرة أدر كفايته في تفصيل الاقتصاد ولا أدراكها ومنها غسل الرجلين أفضل من المسح على الخفين لمن
يرى جوازهما والأفضل وكذا المحضرة من لا يراه ومنها التوضي من الخوض أفضل من النهي بمحضرة من
لا يراه والألا ومنها لو خاف فوت الركعة لم يمشي إلى الصف في القيمة الأفضل أدراكه في الركوع وقول
الذووي في شرح المذهب لم أرفقه لا محابته ولا لا غيرهم شيئا فقصور ومنها لو كان بحيث لو صلى في بيته صلى
قائما ولو صلى في المسجد لم يقدر عليه في الخلاصة بخروج إلى المسجد ويصلي قاعدا ومنها لو كان بحيث لو صلى
قاعدا قدر على سنة القراءة وإن صلى قائما لا يقدر قرأها ومنها الوضاق الوقت عن سنن الطهارة وأ الصلاة
تركها وجوبا ولو ضاق الوقت المستحب عن استيعاب السنن وينبغي تقديم المؤكدة ثم الصلاة في المستحب
ومنها تقديم الدين المقر به في الصحة وما كان معلوم السبب على الدين المقر به في المرض ومنها باب الامامة يقدم
الاعلم ثم الأثر ثم الأورع ثم الأسن ثم الأصح وجهات الأحسن خلقا ثم الأحسن زوجه ثم من له جاه
ثم الأنظف ثوبا ثم المقيم على المسافر ثم الحر الأصلي على المعتق ثم المقيم عن الحديث على المقيم عن الجنبانة
وتعامة في الشرح ويقرب من هذه المسائل بعض خصائص الكفاية يقابل البعض فالعالم البهي ~~كفو~~
للعبسية ولو شريفة وعلمه يقابل نسبهها وكذا شرفه ~~في خاتمة~~ لا يقدم أحد في التزاحم على الحقوق إلا
بمرجع ومنه السبق كالازدحام في الدعوى والافتاء والدرس فإن استووا في المجهى أقرب بينهم في القول في
ثمن المثل وأجرة المثل ومهور المثل وتوابعها كما أمائن المثل فذكر وفي مواضع منها باب التيمم قال في الكثرة
وأولم يعطه إلا ثمن المثل وله ثمة لا يقيم ولا يقيم وفي سره في العناية بمثل القيمة في أقرب موضع يعرفه
الماء أو يغني يسير وفي سره الزيلعي بالقيمة في ذلك المكان لكن لم يبين أنه في وقت عزته أو في أغلب
الاقوات والظاهر الأول فإن الاعتبار للقيمة حالة التقوم ويتعين أن لا يعتبر ثمن المثل عند الحاجة
لسد الرمي وخوف الهلاك وربما فصل الشربة إلى دفائير فيجب شراؤها على القادر بأحد ما في قيمتها
أحياء لنفسه ومنها باب الحج ثمن المثل للزاد والماء القدر اللائق به وكذا الرحلة كما في فتح القدير
ومنها على قول محمد رحمه الله إذا اختلف المتبايعان بما عاونا فاسا وفاقا وكان المبيع هالكا فإن البيع يفسخ
على قيمة الهالك وهل تعتبر قيمته يوم التلف أو القبض أو أقلها قال ومنها إذا وجب الرجوع بنقصان
العيب عند تعذر رده كيف يرجع به قال قاضيان وطريق معرفة النقصان أن يقوم بصحاح العيب به ويقوم
به العيب فإن كان ذلك العيب ينقص عشر القيمة كان حصصة النقصان عشر الثمن انتهى ولم يذكر اعتبارها
يوم البيع أو يوم القبض وكذا لم يذكر الزيلعي وابن الهمام وينبغي اعتبارها يوم البيع ومنها المقبوض على
سوم الشراء المضمون بتسمية الثمن إذا كان قيميا فالاعتبار لقيمه يوم القبض أو يوم التلف قال
ومنها المغصوب القيمي إذا هلك فالمعتبر قيمته يوم غيبه به اتفاقا ومنها المغصوب المثلي إذا انقطع قال أبو حنيفة
رحمه الله تعتبر قيمته يوم الخصومة وقال أبو يوسف رحمه الله يوم الغصب وقال محمد رحمه الله يوم الانقطاع
ومنها المتلف بلا غصب تعتبر قيمته يوم التلف ولا خلاف فيه ومنها المقبوض بعد فساد تعتبر قيمته يوم
القبض لأنه به دخل في ضمانه وعند محمد رحمه الله تعتبر قيمته يوم التلف لأنه به يتقرر رعايته ذكر الزيلعي
في البيع الفاسد ومنها العبد المجني عليه تعتبر قيمته يوم الجنابة ومنها العبد إذا جنى فاعتقه الله يد غير عالم بها
وقلنا يضمن الأقل من قيمته ومن ارشده هل المعتبر يوم الجنابة أو قيمته يوم اعتاقه ومنها الرهن إذا هلك
بالأقل من قيمته ومن الدين فالمعتبر يوم الهلاك لقولهم أن يده بدأمانة فيه حتى كانت نفقته على
الراهن في حياته وكفنه عليه إذا مات كما ذكر الزيلعي ومنها لو أخذ من الأرز والقدس وما أشبه ذلك وقد
كان دفع اليه دينارا مثلا لم يفتق عليه ثم اختصم بما بعد ذلك في قيمة المأخوذ هل تعتبر قيمته يوم الأخذ أو يوم
الخصومة قال في البيهية تعتبر قيمته يوم الأخذ قيل له لو لم يكن دفع اليه شيئا بل كان يأخذه منه على أن يدفع
اليه من ما يجتمع عنده قال يعتبر وقت الأخذ لأنه سوم حين ذكر الثمن انتهى ومنها ضمان عتق العبد المشترك

إذا أعتقه أحدهما وكان موسرا واختار الساكت تخمينه فاعتبر القيمة يوم الاعتاق كما اعتبر حاله من
 اليسار والاعسار فيه كما ذكره الزبلي ومنها قيمة ولد المهر والحر في الخلاصة تعتبر قيمته يوم الخصومة
 واقتصر عليه وحكاية في النهاية ثم حكى عن الأسبجاني أنه يعتبر يوم القضاء والظاهر أن خلاف في اعتبار
 يوم الخصومة ومن اعتبر يوم القضاء فاعتبر به بناء على أن القضاء لا يتراخى عنها ولهذا ذكر الزبلي أو
 لا اعتبار يوم الخصومة وثانياً اعتبار يوم القضاء ولم أر من اعتبر يوم وضعه ومنها ضمان جنين الأمة قالوا لو كان
 ذكر أو حب على الضارب نصف عشر قيمته لو كان حياً وعشر قيمته لو كان أنثى كذا في الكنز وفي الخاتمة
 وهي في القدر سواء وظاهر كلامهم اعتبارها يوم الوضع ومنها قيمة الصيد المتلف في الحرم أو الأسماء في الكنز
 في الثاني بتقويم عدلين في مقتله أو أقرب موضع منه ولم يذكر الزمان والظاهر فيها يوم قتله كافي المتلف
 ومنها قيمة اللقطة إذا تصدق بها أو انتفع بها بعد التعريف ولم يجوز ما كتبها فالمعتبر قيمتها يوم التصديق لقولهم
 إن سبب الضمان تصرف في مال غيره بغير إذنه ولم أره مصرحاً ومنها قيمة تجارية الابن إذا أحبلها الأب وادعاه
 والظاهر من كلامهم أن الاعتبار بقيمة ما قبل العلوق لقولهم إن المالك يثبت شرط اللباس لئلا يلد عنه نالاً حكماً
 ومنها قيمة الصداق إذا انتصف بالطلاق قبل المسيس وكان مال كالأول لم أره مصرحاً وفيه في اعتبار يوم
 القضاء به أو التراضي لما قدمناه أنه لا يعود إلى ملك الزوج النصف إلا بأحدهما إذا كان بعد القبض فهذه
 تسعة عشر موضعاً فاعتقدها **(الكلام في أجرة المثل)** تجب في مواضع أحدها الأجرة في صور منها
 الفاسدة ومنها لو قال له المؤجر بعد أن قضاء المدة أن فرغتها اليوم والافعلين كل شهر كذا وقيل يجب المسمى
 ومنها لو قال مشتري العين للأجير عمل كما كنت ولم يعلم بالأجر بخلاف ما إذا علم فإنه يجب ومنها لو عمل له شيئاً
 ولم يستأجره وكان الصانع معروفاً بتلك الصنعة وجب أجر المثل على قول محمد رحمه الله وبه يفتي ومنها في غصب
 المنافع إذا كان الغصب مال يقيم أو وقف أو معد للاستغلال على المقتضى به وليس منها ما إذا خالف المستأجر
 المؤجر إلى شرط بأن حل أكثر من المشروط فإنه لا يجب أجر ما زاد لأن الضمان والأجر لا يجتمعان ومنها إذا
 فسدت المساقاة والزراعة كان للعامل أجر مثله ومنها إذا انقضت مدة الأجرة وفي الأرض زرع فإنه يترك
 بأجر المثل إلى أن يستحصده ومنها إذا فسدت المضاربة فللعامل أجر مثله إلا في مسألة ذكرناها في الفوائد ومنها
 عامل الزكاة يستحق أجر مثله عمله بقدر ما يكفيه ويكفي أعوانه وفائده أن المأخوذ أجرة أنه لو لم يعمل بأن حل
 أرباب الأموال أموالهم إلى الإمام فلا أجر له ومنها الناظر على الوقف إذا لم يشترط له الوافق فله أجر مثله عمله
 حتى لو كان الوقف طاحونة يد - تغلق الموقوف عليهم فلا أجر له فيها كافي الخاتمة وهذا إذا عين القاضى له
 أجرة فإن لم يعين له وسعى فيه سنة فلا شيء له كذا في القنية ثم ذكر به أنه يستحق وإن لم يشترط له القاضى
 ولا يجتمع له أجر الناظر والعمالة لو عمل مع العاملة انتهى ومنها الوصى إذا انصبه القاضى وعين له أجرة قدر
 أجرة مثله جاز وأما وصى الميت فلا أجر له على الصحيح كافي القنية ومنها القسام لو لم يستأجر به عين فإنه يستحق
 أجر المثل ومنها يستحق القاضى على كتابة المحاضر والسهل أجرة مثله **(تنبيهات)** الأول قولهم في
 الزرع بعد انقضاء مدة الأجرة يترك بأجر المثل معناه بالقضاء أو الرضاء أو فلا أجر له كافي القنية الثاني إذا
 وجب أجر المثل وكان هناك مسمى في عقد فاسد فإن كان معلوماً لا يزداد عليه ويقتصر منه وإن كان مجهولاً وجب
 بالغامض بالغ الثالث يجب أجرة المثل من جنس الدراهم والدنانير الرابع إذا وجب أجر المثل وكان متفاوتاً منهم
 من يستقضى ومنهم من يتساهل في الأجر يجب الوسط حتى لو كان أجر المثل اثني عشر عند بعضهم وعند
 البعض عشرة وعند البعض أحد عشر وجب أحد عشر بخلاف التقويم لو اختلف المقومون في مستهلك فشهد
 اثنان أن قيمته عشرة وشهد اثنان أن قيمته أقل وجب الأخذ بالأكثر ذكره الاقطع في باب السرقة الخامس
 أجر المثل في الأجرة الفاسدة يطيب وإن كان السبب حراماً والكل من القنية وقد مناهكم زيادة أجر المثل في
 الفوائد **(الكلام في مهر المثل)** الأصل في اعتبارها حديث بروع بنت واشق وبينما في شرح الكنز ما هو عين
 يعتبر وإن **(الكلام في المواضع التي يجب فيها نهي في الكناح الصحيح عند عدم التسمية أو تسمية ما لا يصلح**

مهورا كالنخل والخنزير والحار والقرآن وخدمة زوج حرونكاح أخرى وهونكاح الشغار ومجهول الجنس
 والتسمية التي على خطر وفوات مباشرته لها من المنافع بشرط الدخول في الكل أو الموت وأما إذا طلقها
 قبل فالتمة ولا يتنصف وفي النكاح الفاسد بعد الدخول وفي الوطى بشبهة أن لم يقدر الملك سابقا على الوطى
 كافي أمة أنه إذا أحبلها فلا مهر عليه • (بيان ما يتعد فيه المهر بتعدد الوطى وما لا يتعدد) • أما في النكاح
 الصحيح لم عمله أبو حنيفة رحمه الله تعالى منقسم على عدد الوطئات تعدد الوطى بتعدد دفعه كمالا يتعدد بوطى
 الأب جارية ابنه إذا لم تحبل وكذا بوطى السيد مكانته وفي النكاح الفاسد ويتعدد بوطى الابن جارية أبيه أو
 الزوج جارية امرأته وأقربى والد الفاسد بالشهادة بالتعدد في الجارية المشتركة وتعامه في شرعنا على الكثر
 • (تنبيه) • يجب مهران فيما إذا نفي بإمرأة ثم تزوجها وهو محالط لها مهر المثل بالاول والمسمى بالعقد
 ومهران ونصف فيما لو قال كلمتين وحتن فانت طالق فتزوجه في يوم واحد ثلاث مرات ولو زاد باثن ودخل
 بهافي كل مرة فعليه خمسة مهور ونصف وبيانه في فتاوى قاضي خان • (القول في الشرط والتعليق) •
 التعليق ربط حصول مضمون جملة بمحصل مضمون أخرى وفسر الشرط في التلويح بأنه تعليق حصول
 مضمون جملة بمحصل مضمون جملة انتهى • بشرط صحة التعليق كون الشرط مع وجود ما على خطر الوجود
 كالتعليق بكاش تجيز وبالمستحيل باطل ووجود رابط حيث كان الجزاء مؤخرًا ولا يتجزأ وعدم فاصل
 أجنبي بين الشرط والجزاء وركنه أداة شرط وفعله وجزاء صالح فلا تقتصر على الاداء لا يتعلق باختلافه في
 تجيزه لو قدم الجزاء والفتوى على بطلانه كما بيناه في شرح الكثر (ما يقبل التعليق وما لا يقبله) تعليق
 التمايكات والتقييد ذات بالشرط باطل كالبيع والشراء والاجارة والاستيجار والهبة والصدقة والنكاح
 والاقرار والابراء وعزل الوكيل وجر المأذون والرجعة والتحكيم والكتابة والكفالة بغير المأثم والوقف في
 رواية والهبة بغير المتعارف وما جاز تعليقه بالشرط لم يبطل بالشرط الفاسد كطلاق وعتاق وحالة وكفالة
 وبطل الشرط ولا يبطل الرهن والاقالة بالشرط الفاسد وتعليق البيع بكلمة أن باطل إذا قال بعثت أن
 رضى أبى ووقفه كخيار الشرط وبكلمة على صحيح أن كان مما يقتضيه العقد أو ماله أو جرى العرف به أو
 ورد الشرع به أو كان لا منفعة فيه لاحدهما وقد ذكرنا في مداينات الفوائد ما خرج عن قولهم لا يصح تعليق
 الابراء بالشرط وفي البيوع ثلاثين مسألة يجوز تعليقه فيها أو جعله ما لا يصح تعليقه ويبطل بفاسده ثلاثة عشر
 البيع والقسمة والاجارة والرجعة والصلى عن مال والابراء والجور وعزل الوكيل في رواية وإيجاب الاعية كالف
 والمزارعة والمعاملة والاقرار والوقف في رواية وما لا يبطل بالشرط الفاسد الطلاق والخلع والرهن والقرض
 والهبة والصدقة والوصاية والوصية والشركة والمضاربة والقضاء والامارة والكفالة والحالة والاقالة
 والغصب والكتابة وأما التبن ودعوة الولد والصالح عن القصاص وجناية غصب وعهد دسمة وودعة
 وعارية إذا ضمنها رجل وشرط فيها كفالة أو حوالة وتعليق الرديعي أو بخيار شرط وعزل قاض والتحكيم
 عند محمد رحمه الله تعالى وتعامه في جامع الفصولين والبرازية (فائدة) من ملك التخيير ملك التعليق الا
 الوكيل بالطلاق ملك التخيير ولا يملك التعليق ومن لا يملك التخيير لا يملك التعليق الا إذا علقه بالملك أو بغيره
 الثانية العبد والمكاتب لو قال كل مملوك أملاكه فهو حر بعد عتق صح بخلاف العبي وتعامه في الجامع للصدر
 سليمان من باب اليمين في ملك العبد والمكاتب (القول في أحكام السفر) رخصة القصر والفطر والمسح
 ثلاثة أيام بلياليها وأما التنفل على الدابة فحكم خارج المصير لا السفر ومنها سقوط الجمعة والعيدين والاضحية
 وتكبير التثريق وأما صحة الجمعة فمن أحكام المصرو من أحكام السفر حرمته على المرأة بغير زوج أو محرم ولو
 كان واجبا ومن ثم كان وجود أحد هما شرط الوجوب الحج عليهم واختلافوا في وجوب نفقته عليها إذا امتنع
 المحرم الابناء والمعتمد الوجوب عليهم بناء على أنه شرط وجوب الاداء وسقطت من حرمة خروجها الا باحدهما
 هجرته من دار الحرب الى دار الاسلام ومن أحكامه منع الولد منه الابراء أبويه الا في الحج إذا استغنى عنه
 وتحرره على المدينون الا باذن الدائن الا إذا كان مؤجلا ويختص ركوب البحر بأحكام منها سقوط الحج إذا

غلبه الهلاك وتحريم السفر فيه وضمان المودع لو سافر بها في البحر وكذا الوصي وبستويان في بقية الاحكام
منها فيما اذا غرى في البحر ومعه فرس فانه يستحق سهم الفارس كما في الثانية (القول في احكام الحرم)
لا يدخله احد الا محرما وتكره المجاورة به ولا يقتل ولا يقطع من فعل خارجه والتجابه ويحرم التعرض لصيده
ويجب الجزاء بقتله ويحرم قطع شجره ورعى حشيشه الا الاذخر ويسن الغسل لدخوله وتضاعف فيه الصلاة
وحسنة كسبائته ويؤخذ فيه بالهلم ولا يسكن فيه كافر وله الدخول فيه ولا تمتع ولا قران لمكي وتختص
الهدايا به ويكره اخراج حجارته وترابه وهو مساو لغيره عند نافي النقطة والدية على القاتل فيه خطا ولا حرم
للمدينة عند نافلة ثبتت هذه الاحكام الاستئذان الغسل لدخولها وكرامة المجاورة بها والله سبحانه وتعالى اعلم
(القول في احكام المسجد) هي كثيرة جدا وقد ذكرها أصحاب الفتاوى في كتاب الصلاة في باب على
حدة فمنها تحريم دخوله علىجنب والحنث والغصاء ولوعلى وجه العبور وادخال نجاسة فيه يخاف منها
التلوين ومنع ادخال الميت فيه والصحيح ان المنع اصله الجنازة وان لم يكن الميت فيه الا لغيره طر ومحوه
واختلافوا في علته فمنهم من علل بخوف التلوين ومنهم من علمه بانه لم يكن لها وعلى الاول هي تحريمية وعلى
الثاني هي تنزيهية ورجح الاول العلامة قاسم رحمه الله تعالى ولم يعلمه احد مننا نجاسة الميت لاجتماعهم على
طهارته بالغسل ان كان مسلما ومنها صحة الاعتكاف فيه ومنها جرمه ادخال الصبيان والمجانين حيث غلب
تجديسهم والافيكاره ومنها منع القاء القملة بعد قتلها فيه ومنها تحريم البول فيه ولو في اناء واما الفصد فيه في اناء
فلم أره وينبغي ان لا يفرق ومنها منع اخذ شئ من اجزائه قالوا في ترابه ان كان بمجتمعه ما جاز الاخذ منه ومسح
الرجل عليه والا لا ومنها حرمة البصاق فيه والقاء النخامة فوق الحصى ارفع من وضعها تحته فان اضطر
اليه دفعه وتكره المضغنة والوضوء فيه الا ان يكون غلة موضع اعد لذلك لا يصلى فيه اوفى اناء ويكره مسح
الرجل من الطين على عموده والبراق على حيطانه ولا يحفر فيه بئر ماء وتترك القدعة ويكره غرس الاشجار فيه
الا لمنفعة ليقبل النزول ويجوز اخذ طريق فيه للمرو والاعذار وتكره الصفاة فيه من خياطة وكتابة بأجر
وتعلم صبيان بأجر لا بفهره اللفظ المسبوق رواية ويكره الجلوس فيه للصبي وتسحب الحبة
لدخله فان كان ممن يتكرر دخوله كفته ركعتان كل يوم ويسحب عقد النكاح فيه وجلوس القاضي
فيه ويحرم الوطء فيه وفوقه كالقنن ويكره دخوله لمن اكل ذريع كريمة ويمنع منه وكذا كل مؤذنه
ولو بالسانه ومن البيع والشراء وكل عقد لا يراعى تكف ويجوز له بقدر حاجته ان لم يحضر الساعة وانشاء
الضلالة والاشعار والا كل والنوم لغير غرض وبومته تكف والكلام المباح وفي فتح القدير انه يا كل
الحسنات كيانا كل النار الخطب ورفع الصوت بالذكرا للامانة فقهه واخراج الربيع فيه من الدبر
والخصومة ويسن كسبه وتنظيفه وتطعيمه وفرشه وايقاده وتقديم اليمنى على اليسرى عند دخوله
وعكسه عند خروجه ومن اعتاد المرور فيه يأثم ويفسق ويكره تخصيص مكان فيه له لاته ولا
يتعين بالامانة فلا يزعج غيره لوسقه اليه ولا هل المحلة جعل المسجد الواحد مسجدين والاولى ان
يكون لكل طائفة مؤذن ولهم جعل المسجدين واحدا ولا يجوز اعادة أدواته لمسجد آخر ولا يشعل المسجد
بالمنازع الا للتحرف في الفتنة العامة (في خاتمة) أعظم الساجد حرمة المسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم
مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم مساجد المجال ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت (القول في
احكام يوم الجمعة) اختص باحكام لزوم صلاة الجمعة واشترط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام
والخطبة لها وكونها قبلها بشرط وقراءة السورة المخصوصة وتحريم السرفق لها بشرط واسفنان الغسل
لها والطيب واللبس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر وليكن بعدها أفضل والنجور في المسجد والتكبير
لها والاشتغال بالعبادة الى خروجه الخطيب ولا يسن الا برادها ويكره افراد بالصوم وافراد ليلة بالقيام
وقراءة سورة الكهف فيه ونفي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف رحمه الله المصحح المعتمد
وهو خير أيام الامم وعو يوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه القبور وبأسن الميت فيه

من عذاب القبر ومن مات فيه أو في أبلته آمن من فتنة القبر وعذابه ولا تسجرف به جهنم وفيه خلق آدم وفيه أخرج من الجنة وفيه تقوم الساعة وفيه يزور أهل الجنة بهم سبحانه وتعالى وهذا آخر ما أوردناه من فن الجمع والفرق مما يكثر دوره ويقبح بالفتية جهنم والله الحمد والمغفرة له الحول والقوة ثم الآن نشرع بحول الله تعالى وقوته في الفرق **﴿ ما اختلف فيه الوضوء والغسل ﴾** يسن تجديد الوضوء عند اختلاف المجلس ويكره تجديد الغسل مطلقاً مع فيه الخلف ويتزعم للغسل يسن فيه الترتيب بخلاف الغسل تسن المضمضة والاستنشاق فيه بخلاف الغسل ففريضة تسمع الرأس فيه بخلاف الغسل على قول **﴿ ما اختلف فيه مسح الخلف وغسل الرجل ﴾** يتأقت المسح دون رأيت في بعض كتب الشافعية يجوز غسل الرجل المغموص به بالاختلاف ولا يجوز مسح الخلف المغموص وصورة الرجل المغموص به أن يستحق قطع رجله فلا يمكن منها يسن ثلاث الغسل دون المسح يجب تعميم الرجل دون الخلف لا تنقصه الجنابة بل لا المسح هو أفضل من المسح لمن رآه **﴿ ما اختلف فيه مسح الرأس والخلف ﴾** يسن اسقياب الرأس دون الخلف لو نثت مسح الرأس لم يكره وان لم يندب ويكره ثلاث مسح الخلف **﴿ ما اختلف فيه الوضوء والتميم ﴾** كونه في الوجه واليدين فقط ولا يجوز إلا العذر ولا يمسح فيه الخلف ويقتصر على النية ولا يسن تجديده ولا تثليثه ويسن فيه النقض ويستوى فيه الحدث الأصغر والكبير **﴿ ما اختلف فيه مسح الجبهة ومسح الخلف ﴾** لا يشترط شدها على وضوءه ويشترط لبسه على كمال الطهارة وتجمع مع الغسل بخلاف مسح الخلف ويجب تعميمها أو أكثرها بخلاف الخلف وتصح الصلاة بدونه في رواية وهو المعتمد بخلاف المسح على الخلف أن لم يغسلها ولا يتركه عدة بخلافه ولا ينعقض إذا سقطت من غير بره فلا نجس إعادة بخلاف الخلف إذا سقط لا تنزع للجنابة بخلاف الخلف وإذا كان على عضو جبهه برتان فسقطت أحدها أعادها بإعادة مسحها بخلاف نزاع أحد الخلفين **﴿ ما اختلف فيه الحوض والنفاس ﴾** أقل الحوض محدود ولا حد لقل النفاس وأكثره عشرة وأقل النفاس أربع وعشرون ويكون به البلوغ والاستبراء دون النفاس والحوض لا يقطع المتتابع في صوم الكفارة بخلاف النفاس وتنقض العدة به دون النفاس ويحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة بخلاف النفاس فهي سبعة فخافي النهاية من الافتراق باربعة قصور **﴿ ما اختلف فيه الاذان والاقامة ﴾** يجوز تراخي الصلاة عن الاذان دون الاقامة يسن التمهيل فيه والاسراع فيها تكره اقامة المحدث لأذانه ويكره التكرار فيها لافيه **﴿ ما اختلف فيه سجود السهو والتلوة ﴾** هو سجدتان وهي واحدة هو في آخر صلاته بعد السلام وهي فيها هولاءية تكرر بخلافها لا يقوم له ويقوم لها يشهد له ويسلم بخلافها الذكر المشرع وفي سجود التلاوة لا يشرع فيه **﴿ ما اختلف فيه سجود التلاوة والشكر ﴾** سجود الشكر لا يدخل الصلاة بخلافها واتفة واعلى وجوب سجدة التلاوة بخلاف سجدة الشكر فانها جائزة عند أبي حنيفة رحمه الله لا واجبة وهو معنى ما روى عنه انها ليست مشروعة أى وجوباً **﴿ ما اختلف فيه الامام والمأموم ﴾** نية الائتمام واجبة على المأموم دون الامام الا لعمدة صلاة النساء خلفه أو لحصول الفضيلة ولا تبطل صلاة الامام اذا بطلت صلاة المأموم بخلاف عكسه اذا عين الامام وأخطأ لم يصح اقتداؤه بخلاف الامام اذا عين المأموم وأخطأ **﴿ ما اختلف فيه الجمعة والعيد ﴾** الجمعة فرض والعيد واجب وقتها وقت الظهر ووقته بعد طلوع الشمس الى زوالها وشرطها النطقية وكونها قبلها بخلافه فيها ما وأن لا تنهى في مصر على قول مرجوح بخلافه ويستحب في عيد الفطر أن يدعى قبل غروجه الى المصلى بخلافها **﴿ ما اختلف فيه غسل الميت والحلى ﴾** تستحب البداية بغسل وجه الميت بخلاف الحلى فانه يبدأ بغسل يديه ولا يعضض ولا يستشق بخلاف الحلى ولا يؤخر غسل رجليه بخلاف الحلى ان كان في مستنقع الماء ولا يمسح رأسه في وضوء الغسل بخلاف الحلى في رواية **﴿ ما اختلف فيه الزكاة وصدة الفطر ﴾** يشترط في نصاب الزكاة النحر ولو تقرر بخلاف نصابها ولا يجوز دفعها للميت بخلافها ولا وقت لها واصدة الفطر وقت محدود أي بالآخر من اليوم الاول ولا يجوز تجهيلها قبل ملأ النصاب بخلافها بعد وجود الرأس **﴿ ما اختلف**

فيه القمق والقران * يحل من العمرة بعد الفراغ منها ان لم يسق الهدى بخلافه يحرم بالعمرة وحدها
 من الميقات و ياتي بانها لما يحرم بالجمع من الحرم بخلاف القارن فانه يحرم بهما معاً من الميقات * (ما افترق
 فيه الهبة والابراء * يشترط لها القبول بخلافه وله الرجوع فيها عند عدم المانع بخلافه مطلقاً * (ما افترق
 فيه الاجارة والمبيع * التائيت يفسد به ويصحها ويملك العوض فيه بالعقد وفيها الا بواحد من أربعة
 وتفسخ لا باعداد بخلافه وتفسخ بعيب حادث بخلافه وتفسخ بموت أحدهما اذا عقد هاتئذ نفسه بخلافه
 واذا هلك الثمن قبل قبضه لا يبطل المبيع واذا هلكت الاجرة العين قبلها انفسخت * (ما افترق فيه الزوجة
 والامة) * لا قسم للامة بخلافها ولا حصر لعدد الاماء بخلاف الزوجات ولا تقدر نفقتها بخلاف لاف الزوجة
 فانها بحسب حالها ولا يسقطها النشوز بخلاف الزوجة ولا صداق لها بخلاف الزوجة * (ما افترق فيه
 نفقة الزوجة والقريب) * نفقتها مقدرة بحالها ونفقة بالكفاية ونفقتها لا تسقط بمضي الزمان بعد التقدير
 أو الاصل لا بخلاف نفقتها وشروط نفقتها عساره وزمانته ويسار المنفق بخلاف نفقتها * (ما افترق فيه المرتد
 والكافر الاصل) * لا يقر المرتد ولو بجزية ولا يصح نكاحه ولا تحل ذبيحته ويؤدبه ويرد به ويوقف ماله
 وتصرفاته ولا يسي ولا يفاذي ولا يهن عليه ولا يرث ولا يورث ولا يدفن في مقابر اهل مله ولا يتبعه
 ولده فيها * (ما افترق فيه العتق والطلاق) * يقع الطلاق بالفاظ العتق دون عكسه وهو اقباض
 المباحات الى الله تعالى دون العتق ويكون بغير احوال دون العتق * (ما افترق فيه
 العتق والوقف) * العتق يقبل التعليق بخلاف الوقف ولا يرتد بالرد بخلاف الوقف على معين * (ما افترق
 فيه المدبر وأم الولد) * ثلاثة عشر كما في فروع الكرايس لا تضمن بالغصب وبالاعتاق والمبيع الفاسد
 ولا يجوز القضاء ببيعه بخلافه وتعتق من جميع المال وهو من الثلث وقيمته ثلث قيمته لو كانت فنية وهو
 النصف في رواية والثلاثان في أخرى والجميع في أخرى وعليها العدة اذا أعتقت أو مات السيد لا على المدبرة
 ولو اسلمت ولأم ولد مشتركة لا يملك نصيب صاحبه بالضمان بخلاف المدبرة ويثبت نسب ولدها بالسكوت
 دون ولد المدبرة ولا تسمى لدين المولى بعد موته بخلافه ولا يصح تدبيرها ولا يصح استبدال المدبرة ولا يملك المحرري
 بيه ما وله ببيعه ولو اسلمت ولجار به ولده صح ولو غير اولد بر عبده لا * (ما افترق فيه المبيع الفاسد والصحيح) *
 يصح اعتاق البائع بعد قبض المشتري بشكر يرافض العتق بخلافه في الصحيح ولو أمره المشتري باعتاقه عنه
 ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح ولو أمره المشتري باعتاقه عنه ففعل عتق على البائع بخلافه في الصحيح
 ولو أمره المشتري بطعن الخنطة ففعل كان للبائع بخلافه في الصحيح ولو أمره بذيخ الشاة ففعل كانت للبائع
 بخلافه في الصحيح ولو أبراه عن القيمة بعد فسخ الفاسد ثم هلك المبيع فعليه القيمة وفي الصحيح لاشئ عليه
 ولا شفعة فيه بخلاف الصحيح * (ما افترق فيه الامامة العظمى والقضاء) * يشترط في الامام أن يكون
 قرشياً بخلاف القاضي ولا يجوز تعدده في عصر واحد وجاز تعدد القاضي ولو في مصر واحد ولا ينزل الامام
 بالفسق بخلاف القاضي على قول * (ما افترق فيه القضاء والحسبة) * للقاضي سماع الدعوى وهو ما لم يمتنع
 فيما يتعلق بنجس أو نظيف أو غش ولا يسمع البيعة ولا يحلف * (ما افترق فيه الشهادة والرواية) * يشترط
 العدد في ادون الرواية لا يشترط الذكورة في الرواية مطلقاً وتشترط في الشهادة بالحدود والقصاص
 تشترط الحرية في ادون الرواية لا تقبل انشهادة لاص له وفرعه ورقية بخلاف الرواية للعالم الحكم بعلمه
 في الجرح والتعديل في الرواية اتفاقاً بخلاف القضاء بعلمه ففقه اختلاف الاصح قبول الجرح المبهم من العالم
 به بخلافه في الشهادة لا تقبل الشهادة على الشهادة الا عند تعذر الاصل بخلاف الرواية اذا روى شيئاً ثم
 رجع عنه لا يجهل به بخلاف الرجوع عن الشهادة قبل الحكم لا تقبل شهادة المحدود في قذف بعد التوبة
 وتقبل روايته * (ما افترق فيه حبس الرهن والمبيع) * لو كان المبيع غائباً لا يلزم المشتري تسليم الثمن
 مطلقاً والرهن اذا كان غائباً عن المص وتلقى الرهن مؤنة في اخضاره لم يلزمه اخضاره قبل اخذ الدين
 والرهن اذا أعار الرهن من الرهن لم يبطل حقه في الحبس فله رده بخلاف البائع اذا أعار المبيع أو ودعه

من المشتري سقط حقه فلا يملك زده وهما في بيوع السراج الوهاج والمائع اذا قبض الثمن وسلم المبيع
للمشتري ثم وجد فيه زيوا أو نهر رجعة وردها ليس له استرداد المبيع وفي الرهن يسترده ولو قبضه المشتري
بأذن البائع بعد نقد الثمن وتصرف فيه ببيع أو هبة ثم وجد المائع بعد نقد الثمن زيوا ليس له ابطال
تصرف المشتري بخلاف الرهن ذكره الأسبغاني في البيوع وقاضيه في الرهن * (ما فترق فيه الوكيل
بالببيع والوكيل يقبض الدين) * صح ابراء الاول من الثمن وحطه وضمن ولا يصح من الثاني صح من
الاول قبول الحوالة لامن الثاني وصح من الاول اخذ الرهن لامن الثاني وصح منه ما اخذ الكفيل وصح
ضمنان الوكيل بالقبض المديون فيه ولا يصح ضمنان الوكيل في المبيع المشتري في الثمن وتقبل شهادة
الوكيل بالقبض بالدين لالوكيل بالببيع به والمشتري مطالبة الوكيل بما دفعه له اذا سلمه للموكل بعد
فسخ البيع بخيار بخلاف الوكيل بالقبض للثمن ولا يصح نهي الموكل المشتري عن الدفع الى الوكيل
بالببيع بخلاف الوكيل بالقبض للثمن * (ما فترق فيه النكاح والرجعة) * لا يصح الا بشهوه وبخلافها
لا بد فيه من رضاها بخلافه الامهر فيها بخلافه لا تصح الا لامته بخلافه * (ما فترق فيه الوكيل والوصي) *
يملك الوكيل عزل نفسه لا الوصي بعد القبول لا يشترط القبول في الوكالة ويشترط في الوصاية وبتقديم
الوكيل بما قيده الموكل ولا يتقيد الوصي ولا يستحق الوكيل اجرة على عمله بخلاف الوصي ولا تصح الوكالة
بعد الموت والوصاية تصح وتصح الوصاية وان لم يعلم بها الوصي بخلاف الوكالة ويشترط في الوصي الاسلام
والحرية والبلوغ والعقل ولا يشترط في الوكيل الا العقل واذا مات الوصي قبل تمام القصد ونصب القاضى
غيره بخلاف موت الوكيل لا ينصب غيره الا عن مفقود للمفظ وفي ان القاضى يعزل وصى الميت لخيانة
أو تهمة بخلاف الوكيل وفي أن الوصى اذا باع شيئا من التركة فادعى المشتري أنه معيب ولا يثبت فانه يخلف
على البتة بخلاف الوكيل فانه يخلف على نفي العلم وهي في القنية ولو اوصى الفقراء أهل بلخ فلا فضل للوصى
أن لا يجاوز بلخ فان أعطى في كورة أخرى جاز على الاصح ولو اوصى بالتمسك على فقراء الحاج يجوز ان
يتمسك على غيرهم من الفقراء ولو خص فقال الفقراء هذه المسكة لم يجرز كذا في وصايا خزانة المفتين وفي
الخلاصة لو قال الله تعالى على أن أتمسك على جنس فتمسك على غيره أو فعل ذلك بنفسه جاز ولو أمر غيره
بأن يتمسك على فعل المأمور ذلك ضمن المأمور انتهى فهذا مما خالف فيه الوصى الوكيل ولو استأجر الوصى
الرعى لتنفيذ الوصية كانت وصية له بشرط العمل وهي في الخلاصة ولو استأجر الموكل الوكيل فان كان
على عمل معلوم صحت والا لا ويحتمل ان في أن كلامه ما من مقبول القول مع اليمين ويصح ابرأؤها
وجوب بعدها ويضمنان وكذا يصح حطها ما وتاجها ما ولا يصح ذلك منه ما فيما لم يجب بعدها * (ما
افترق فيه الوصى والوارث) * اعلم أن الوصى والوارث يشتركان في الخلاصة عن الميت في التصرف والوارث
أقوى لما ذكره ابن فلو اوصى بعتق عبد معين فملك كل منهما اعتاقه لكن يملك الوارث اعتاقه تعيينا وتعليقا
وتدبيراً وكتابة ولا يملك الوصى الا التخير وهي في التخصيص ولا يملك الوارث بيع التركة لقضاء الدين وتنفيذ
الوصية ولو في غيبة الوصى الا بامر القاضى وهي في الخلاصة وصى القاضى كوصى الميت ويغترقان في أحكام
ذكرناها في وصايا القوائد ابن القاضى كوصيه ويغترقان في أن الامين لا تلحقه عهدة كالقاضى ووصيه
تلحقه كوصى الميت الحمد لله رب العالمين وانتهى هذا الفن بقواعده شتى من أبواب متفرقة وفوائد لم تذكر فيما
سبق (قاعدة) اذا اتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا قال أصحابنا رحمهم الله تعالى لو قرأ
القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولو أطال الركوع والسجود فيه او وقع فرضا واختل فوافيا اذا مسح جميع
رأسه فقبل يقع الكل فرضا والمعمد وقوع الربع فرضا والباقي سنة واختل فوافي تكرار الغسل فقبل يقع
الكل فرضا والمعمد أن الاولى فرض والثانية مع الثالثة سنة مؤكدة ولم أر الا أن ما اذا خرج بعير من خمس
من الابل هل يقع فرضا وخمسه وأما اذا نذر ذبيحة شاة فذبح بدنه واهل فائده في الغبة هل ينوى في الكل
الوجوب أو لا وفي الثواب هل يثاب على الكل ثواب الواجب أو ثواب النفل فيما زاد في مسئلة الزكاة لو

استحق الاسترداد من العامل هل يرجع بقدر الواجب أو الكل ثم رأيتهم قالوا في الاضحية كما ذكره ابن وهبان
معز بالي الخلاصة الغنى اذا ضحي بشاتين وقعت واحدة منه ما فرضوا والاخرى تطوعا وقيل الاخرى لهما
انتهى ولم أر حكم ما اذا وقف بعرفات أزيد من القدر الواجب أو زاد على حالهما في نفقة الزوجة أو كشف
عورته في الخلاه زائد على القدر المحتاج اليه هل يأثم على الجميع أولا * (فائدة) * تعلم العلم يكون فرض
عين وهو بقدر ما يحتاج اليه لدينه وفرض كفاية وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه ما هو التبحر في الفقه وعلم
القباب وحراما وهو علم الفلاسفة والشريعة والتنجيم والرمل وعلم الطبيعيين والسحر ودخل في الفلسفة المنطق
ومن هذا القسم علم الحرف والموسيقى ومكرها وهو ما زاد على المولدين من الغزل والبطالة ومماها كاشعارهم
التي لا تصنف فيها وكذا الذكاح تدخله الاحكام الخمسة كما بيناه في شرح الكفر منزه وكذا الطلاق تدخله
وكذا القتل (فائدة) ذكر البرازي في المناقب عن الامام البخاري الرجل لا يصبر محدثا كاملا الا ان
يكتسب أربع بعامة أربع كارب مع أربع في أربع عند أربع باربع على أربع أربع أربع أربع وهذه
الرباعيات لا تتم الا بالاربع من أربع فاذا تمت له كلها هانت عليه أربع وابتنى بالاربع فاذا صبرا كرمه الله
تعالى في الدنيا باربع وأثابه في الآخرة باربع (اما الاولى) فاخبار الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم
وشرائعه وأخبار الصحابة وقديريهم والتابعين وأولهم وسائر العلماء وتوارى بهم مع أربع أسماء جالهم
وكلمهم وامكنهم وأزمتهم كارب مع الحميد مع الخطيب والدعاء مع الترسى والتسمية مع السورة والتكبير مع
الصلاة مع أربع المسندات والمرسلات والموقوفات والمقطوعات في أربع في صغره في ادراكه في شبابه
في كهولته عند أربع عند شغلته عند فراغه عند فقره عند غناؤه باربع بالجمال بالبحار بالبراري بالبلدان
على أربع على الحجارة على الخزف على الخلود على الاكتاف الى الوقت الذي يمكن نقاله الى الاوراق عن
أربع عن هوفوفه ودونه ومثله وعن كتاب أبيه اذا علم انه خطه لاربعة لوجه الله تعالى ورضاه وللعمل به
ان وافق كتاب الله تعالى ونشرها بين طائفيها ولا حياء ذكره بعد موته ثم لا تتم له هذه الاشياء الا بالاربع
من كسب العبد وهو معرفة الكتابة واللغة والصرف والخوم مع أربع من عطاء الله تعالى العظمة والقسوة
والحرص والحفظ فاذا تمت له هذه الاشياء هانت عليه أربع الأهل والولد والمال والوطن وابتنى بالاربع
بشمتة الاعداء وملازمة الاصدقاء وطمن الجاهل وهدد العلماء فاذا صبرا كرمه الله تعالى في الدنيا باربع
بعز القناعة وهيبه النفس وله المرحمة والابد وأثابه في الآخرة باربع بالشفاعة ان أراد من اخوانه وبطل
العرش حيث لا ظل الاظلم والشرب من الكوثر ووارثي النبين في أعلى عليين فان لم يطق احتمال هذه
المشايق فعليه بالفقير الذي يملكه تعلم وهو في بيته قار ساكن لا يحتاج الى بعد أسفار وطى ديار وركوب بحار
وهو مع ذلك ثمر الحديث وليس ثواب الفقيه وتره أقل من ثواب المحدث وعزه انتهى (فائدة) قال في آخر
المصنف اذا سلمنا نحن مذهبنا ومذهب مخالفينا في الفروع يجب علينا أن نجيب بان مذهبنا صواب يحتمل
انخطأ ومذهب مخالفينا خطأ يحتمل الصواب لاننا لو قطعنا القول بما صح قولنا ان المذهب ربي خطي ويصيب
واذا سلمنا نحن معتقدا ومعتقد خصومنا في العقائد يجب علينا أن نقول الحق ما نحن عليه وبما نل ما عليه
خصومنا هكذا نقل عن المشايخ رحمهم الله تعالى انتهى (قاعدة) المفرد المضاف الى معرفة للمفهوم صرحوا
به في الاستدلال على أن الامر للوجوب في قوله تعالى (فليحذر الذين يخافون عن أمره) أى كل أمر لله
تعالى ومن فروعه الفقهية لو أوصى لولده أو وقف على ولده وكان له أولاد ذكور وبنات كان لكل ذكره في
فتح القدير من الوقف وقد فرغته على القاعدة ومن فروعهما لوقال لامرأته ان كان حملك ذكر افانت طالق
واحدة وان كان أنثى فثنتين فولدت ذكرا وانثى قالوا لا تطلق لان الحمل اسم لكل فسلم بكل الكل غلاما أو
جارية لم يوجد الشرط ذكره الزيلعي من باب التعليق وهو موافق للقاعدة ففرغته عليها ولو قلنا بعدم اهموم
للزوم وقوع الثلاث وخرج عن القاعدة لوقال زوجي طالق أو عييتى حوطاقت واحدة عتق واحدة
والتميين اليه ومقتضاها طلاق الكل وعق الجميع وفي البرازية من الايمان ان فعلت كذا فامراته طالق

وله امرأتان فاكثرت طقوت واحدة والبيان اليه انتهى وكأنه انما خرج هذا الفرع عن الاصل لمكونه من باب
الامعان المبنية على العرف كما لا يخفى (فائدة) قال بعض المشايخ العلوم ثلاثة علم نفع وما احترق وهو
علم النحو وعلم الاصول وعلم لا نفع ولا احترق وهو علم البيان والتفسير وعلم نفع واحترق وهو علم الفقه
والحديث (فائدة) من الجوهرية قال محمد رحمه الله تعالى ثلاث من الدناءة استقرض الخبز والجلبوس على
باب الحمام والنظر في امرأة الخجاء (فائدة) من المستطرف ليس من الحيوان من يدخل الجنة الا خسة
كلب أصحاب الكهف وكبش اسمعيل وناقصة صالح وحمار عزير وبراقي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
(فائدة) منه المؤمن يقطع خسة ظلمة الغفلة وغيم الشك وريح الفتنة ودخان الحرام ونار الهوى (فائدة)
في الدعاء برفع الطاعون سئمت عنه في طاعون سنة تسع وستين وتسهمائة بالقاهرة فاجبت بانى لم اره مصر يحا
ولكن مصر في الغاية وعزاه الشمني اليها بانه اذا نزل بالمسلمين نازلة قمت الامام في صلاة الفجر وهو قول
الثوري وأجدو قال جمهور أهل الحديث القنوت عند النوازل مشرر في الصلاة كلها انتهى وفي فتح القدير
ان مشروعية القنوت للنازلة مستمر لم يفسخ وبه قال جماعة من أهل الحديث وحملا عليه حديث أبي جعفر
عن أنس رضي الله عنهم ازال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقنت حتى فارق الدنيا أى عند النوازل وما ذكرنا
من أخبار الخلفاء يقدرونه لفعلمهم ذلك بعده صلى الله عليه وآله وسلم وقد قمت الصديق رضي الله عنه في
محاربة الصحابة رضي الله عنهم مسيلة الكذاب وعند محاربة أهل الكتاب وكذلك قمت عمر رضي الله عنه
وكذلك قنت على رضي الله عنه في محاربة معاوية وقت معاوية في محاربة بني أمية انتهى فاقنوت عندنا في النازلة
ثابت وهو الدعاء برفعها ولا شك ان الطاعون من أشد النوازل قال في المصباح النازلة المصيبة الشديدة تنزل
بالناس انتهى وفي القاموس النازلة الشديدة انتهى وفي المصباح النازلة الشديدة من شدائد الدهر تنزل
بالناس انتهى وذكر في السراج الوهاج قال الطحاوي ولا يقنت في الفجر عندنا من غير بلية فان وقعت بلية
فلا بأس به كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لم فانه قمت شهرافيه يدعوه على رعل وذكو ان وبني لحيان ثم
تركه كذا في الملتقط انتهى فان قلت هل له صلاة قلت هو كالحسوف لما في منية المفتي قبيل الزكاة في الحسوف
والظلمة في النهار واشد اد الربيع والمطر والثلج والافزاع وعموم المرض يصلى وحدا نانا انتهى ولا شك ان الطاعون
من قبيل عموم المرض فتسن له ركعتان فرادى وذكو ان يلجى في خسوف القمر انه يتضرع كل واحد لنفسه
وكذا في الظلمة الهائلة بالنهار والرياح الشديدة والزلازل والصواعق وانتشار الكواكب والنوء الهائل
بالليل والثلج والامطار الدائمة وعموم الامراض والخوف الغالب من العدو ونحو ذلك من الافزاع والاهوال لان
كل ذلك من الآيات المخوفة انتهى فان قلت هل يشرع الاجتماع للدعاء برفسه كما يفعله الناس بالقاهرة
بالجبل قلت هو كخسوف القمر وقد قال في خزنة المفتين والصلاة في خسوف القمر تؤدى فرادى وكذلك
في الظلمة والرياح والفسخ لا بأس بان يصلى فرادى ويدعون ويتضرعون الى أن يزول ذلك انتهى
فظاهره أنهم يجتمعون للدعاء والتضرع لانه أثر ب الى الاجابة وان كانت الصلاة فرادى وفي المجتبى في
خسوف القمر وقيل الجماعة جائزة عندنا لانه ليس سنة انتهى وفي السراج الوهاج يصلى كل واحد لنفسه
في خسوف القمر وكذا في غير الحسوف من الافزاع كالرياح الشديدة والظلمة الهائلة من العدو والامطار
الدائمة والافزاع العامة وحكمها حكم خسوف القمر كذا في الوجيز وحاصله ان العبد ينبغي له ان يضرع الى
الصلاة عند كل حادثة فقد كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا اخذ امره صلى انتهى وذكو شيخ الاسلام العيني
رحمه الله في شرح الهداية الرياح الشديدة والظلمة الهائلة بالنهار والثلج والامطار الدائمة والصواعق
والزلازل وانتشار الكواكب والنوء الهائلة بالليل وعموم الامراض وفي ذلك من النوازل والاهوال
والافزاع اذا وقع صلوا وحدا نانا وسألوا وتضرعوا وكذا في الخوف الغالب من العدو انتهى فقد صرحوا
بالاجتماع والدعاء بعموم الامراض وقد صرح شارحوا البخاري ومسلم والمتكاملون على الطاعون كابن حجر
بان الواجب ان يكل مرض عام وان كل طاعون وباء وليس كل وباء طاعونا انتهى فتصريح أصحابنا بالمرض

العام بمنزلة تصرفهم بالو باع وقد علمت انه يشمل الطاعون وبه علم جواز الاجتماع للدعاء برفعه لكن بصا
 فرادى ركعتين ينوي ركعتي رفع الطاعون وصرح ابن حجر بان الاجتماع للدعاء برفعه بدعة واطال الكلام
 فيه وقد ذكر شيخ الاسلام العيني رحمه الله تعالى في شرح البخاري سببه وحكم من مات به ومن اقام في بلده صابرا
 محتسبا ومن خرج من بلده وفيه ما ومن دخلها وبذلك علم ان اصحابنا رحمهم الله لم يهملوا الكلام على الطاعون
 وقد اوسع الكلام فيه الامام الشيبلي رحمه الله تعالى قاضي القضاة من الحنفية كما ذكره شيخ الاسلام ابن حجر
 في كتابه المسمى ببذل الماعون في فوائد فصل الطاعون وقد طالعت في تلك السنة من اوله الى آخره وقد
 ذكر فيه ان المراجع عند متأخري الشافعية ان الطاعون اذا ظهر في بلد انه مخوف الى ان يزول عنها فتمت
 تصرفاته من الثلث كالمريض وعندها الكيفية وايمان والمرجع منهم ان حكمه حكم الصحيح وأما
 الحنفية فلم ينصوا على خصوص المسئلة ولكن قواعدهم تقتضي ان يكون الحكم كما هو الصحيح عند
 المسئلة الكمية وهذا قاله جماعة من علمائهم انتمى قات انما كانت قواعدها انه في حكم الصحيح لانهم قالوا في
 باب طلاق المريض لو طلق الزوج وهو مريض او في صف القتال لا يكون في حكم المريض بل هو في حكم الميراث
 لزوجته لان الغالب السلامة بخلاف من بارز رجلا او قدم لم يقتل بقود اورجم فانه في حكم المريض لان
 الغالب الهلاك انتمى وغاية الامر في الطاعون ان يكون من نزل ببلدهم كالواقفين في صف القتال فلما قال
 جماعة من علمائنا لابن حجر ان قواعدها تقتضي ان يكون كالصحيح يعني قبل نزوله بواحد اما اذا طعن واحد فهو
 مريض حقيقة وليس الكلام فيه انما هو فيه من لم يطعن من اهل البلد الذي نزل به هم الطاعون وقد ذكر
 شيخ الاسلام ابن حجر رحمه الله تعالى في ذلك الكتاب المسئلة الثالثة تستعقب من احد الواجه في النهي
 عن الدخول الى بلد الطاعون وهو منع التعرض الى البلاء ومن الادلة الدالة على مشروعية الدواء التحريضي
 أيام الوباء من امور اوصى بها حذاق اطباء مثل اخراج الرطوبات الفضلية وتقليل الغذاء وترك الرياضة
 والمسكت في الحمام وملزمة السكون والدعة وان لا يكثروا من استنشاق الهواء الذي هو عفن وصرح الرئيس
 ابو علي ابن سينا بان اول شيء يبدا به في علاج الطاعون الشرطة ان لم يكن فيسبل ما فيه لا يترك حتى يجمد
 فتزداد سميته فان احتيج الى مصه بالمحجمة فليعمل بلطف وقال ايضا يعالج الطاعون بما يقبض ويرد
 وباسفنجية بجموسة في خل او ماء او دهن ورد او دهن تفاح او دهن آس ويعالج بالاسفنجية فراع بالقصد بما
 يحتمله الوقت او يوجز ما يخرج الخلط ثم يقبل على القلب بالحفظ والتقوية بالمبردات والمعارات
 ويجعل على القاب من أدوية اصحاب الخفقان الجاثرا قلت وقد أغفل الأطباء في عصرنا وما قبله هذا التدبير
 فوقع التفريط الشديد من تواطئهم على عدم التعرض اصحاب الطاعون باخراج الدم حتى شاع ذلك فيهم
 وذاع بحيث صار علمهم تعتقد غيرهم ذلك وهذا النقل عن رئيسهم يخالف ما اعتمدوه والعقل يوافقه كما
 تقدم ان الطعن يشير الدم الكائن فيه فيج في البدن فيصل الى مكان منه ثم يصل اثر ضرره الى القلب فيقتل
 ولذلك قال ابن سينا لما ذكر العلاج بالشرطة والقصد انه واجب انتمى كلام شيخ الاسلام رحمه الله وفي
 البرازية اذا تزلزلت الارض وهو في بيته يسحب له الفرار الى الصحراء لقوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم الى
 التهلكة) وفيه قيل الفرار بما لا يطاق من سنن المرسلين انتمى وهو يفيد جواز الفرار من الطاعون اذا
 نزل ببلده والحديث في الصحيحين بخلافه وروى انه لاثم في فتاواه انه صلى الله عليه وسلم مر بهد في مائل فاسرع
 المشي فقيل له انفر من قضاء الله تعالى فقال عليه الصلاة والسلام فرار الى قضاء الله تعالى ايضا انتمى
 فائدة نقل الامام السبكي رحمه الله الاجماع على ان الكيفية اذا هدمت ولو بغير وجه لا يجوز اعادةها
 كما ذكره الاسيوطي في حسن المحاضرة في اخبار مصر والقاهرة عند ذكر الامراء قلت يستعقب من ذلك انها
 اذا قتلت ولو بغير وجه لا تنفتح كما وقع ذلك في عصر نابا القاهرة في كنيسة بحارة زويلة فلما الشيع محمد بن
 الياس قاضي القضاة رحمه الله فلم تنفتح الى الآن حتى ورد عليه الامر السلطاني بفتحها فلم يجاسر حاكم على فتحها
 ولا ينافي مانعه السبكي من الاجماع قول اصحابنا رحمهم الله ويعاد المنهدم لان الكلام فيما به دمه الامام

لا فيما انهم قد فاتهم **فائدة** القسق لا يمنع أهلية الشهادته والقضاء والامرة والسلطنة والامامة والولاية في مال الولد والتولية على الاوقاف ولا تحمل توبته كما كتبناه في الشرع واذا فسق لا يعزل وانما يستحقه بمعنى انه يجب عزله او يحسن عزله الا بالالسففة فانه لا ولاية له في مال ولذالك كما في وصايا الخانسة وقست عليه النظر فلا نظره في الوقف وان كان ابن الواقف المشر وط له لان تدبره لنفسه لا ينفذ كيف يتصرف في غير ملكه ولا يؤمن على ماله ولذا يدفع الزكاة بنفسه ولا ينفق على نفسه كما ذكره في محله فكيف يؤمن على مال الوقف وفي فتح القدير الصالح للناظر من لم يسأل الولاية للوقف وليس فيه فسق يعرف ثم قال وصرح بانه مما يخرج به الناظر ما اذا ظهر به فسق كشرب الخمر ونحوه انتهى والظاهر ان يخرج من مسمى المالم يسم فاعله فيخرج به القاضي لانه يعزل به لما عرف في القاضي ثم اعلم ان السفه لا يستلزم الفسق لما في الذخيرة من بحر السفه المبذر المصنع لماله سواء كان في الشر بان جمع أهل الشرب والسففة في داره ويطعمهم ويستقيم ويسرف في النفقة ويفتح باب الجائرة والعطاء عليهم او في التبر بان يصرف ماله في بناء المساجد وأشياء ذلك فيحجر عليه القاضي صيانة لماله انتهى وذكرنا ان السفيه من عادة التمدير والاسراف في النفقة وان يتصرف تصرفا لا تعرض أو اغرض لا يعده لعنتلاء من أهل الديانة غرضاً مثل دفع المال الى المغني والاعاب وشراء الحمام الطيارة بثمن غال والغبن في القمارات من غير محمدة واصل المسامحة في التصرفات والبر والاحسان مشرع وعو الامراف حرام كالاسراف في الطعام والشراب انتهى والغفلة من أسباب الجحيم عند هذا ايضا والغافل ليس بمفسد ولا يفسده لكنه لا يهتدي الى التصرفات الرابحة فيغبن في البياعات لسلامة قلبه ذكره الزبلي ايضا ولم أر حكماً شهادة السفيه ولا شأن انه ان كان مضطراً لماله في الشر فهو فاسق لا تقبل شهادته وان كان في التبر فمقبول وان كان مغفلاً لا تقبل شهادته لكن هل المراد بالغفل في الشهادة المغفل في الجحيم قال في الخاتمة ومن اشتدت غفلته لا تقبل شهادته انتهى وفي المغرب رجل مغفل على اسم المفعول من التغميل وهو الذي لا فطنة له انتهى وفي المصباح الغفلة غيبة الشئ عن بال الانسان وعدم تذكره انتهى والظاهر ان المغفل في الجحيم غيره في الشهادة وهو انه في الجحيم لا يهتدي الى التصرف الرابح وفي الشهادة من لا يتدكر ما رآه أو سمعه لا قدرته على ضبط المشهود به **(فائدة)** لا تذكره الا على ميت موضوع على ذلك ولا ينافيه قوطم ان له حكم الامام وهو يكره انفراده على ذلك لانه معال بالتشبيه باحد الكتاب وهو منقود بها والاصل عدم الكراهية به أفتيت **(فائدة)** ذكرنا في من القضاء في شرح مسلم ان فرق بين علم القضاة وفقه القضاء فرق ما بين الاختصاص والاعم ففقه القضاء اعم لانه العلم بالاحكام الكلية وعلم القضاء الفقه بالاحكام الكلية مع العلم بكيفية تنزيلها على النوازل الواقعة ومن هذا المعنى ما ذكره ابن رزق ان أميراً فريقة استفتى أسد ابن القرات في دخوله الحمام مع جواريه دون ساتر له وطن فافتماه بالجواز لان من ما كره وأجاب أبو حنيفة بجمع ذلك وقال له ان جاز لك ذلك النظر اليه وجاز لمن انظر اليه لم يجز لمن نظر به فنهى الى بعض فاجل أسد اعمال النظر في هذه الصورة الجزئية فلم يمتد بها لمن فيما بينهن واعتبرها أبو حنيفة بزرجه الله والفرق المذكور وهو أيضا الفرق بين علم القضاة وفقه القضاة ففقه القضاة هو العلم بالاحكام الكلية وعلمها هو العلم بمالك الاحكام مع ترتيبها على النوازل ولما ولي الشيخ الفقيه الصالح أبو عبد الله بن شعيب بزرجه الله قضاء القير وان وحمل تخصصه في الفقه وأصوله شهيرة فلما جلس المحرم اليه وفصل بينهم دخل منزله مقبوضاً فقالت له زوجته ما شأنك فقال لها عسر على علم القضاء فقالت له رأيت القضاة عليلين سهلة اجعل انهم من كمستفة بن سألالك قال فاعتبرت ذلك فسهل على انتهى **(فائدة)** ذكرنا في الامدي ان شروط الامامة المتفق عليها اثمانية الاجتهاد في الاحكام الشرعية وان يكون بصيراً بامر الماروب وتدير الجيوش وان يكون له قوة بحيث لا تهوله اقامة الحدود وضرب الرقاب وانصاف المظلوم من الظالم وان يكون عدلاً ورعاً بالة ذكرنا ان هذا الحكم بطاعا قادر على من خرج عن طاعته وأما المختلف فيها فكونه قرشياً وهاشمياً ومعه مائة الف من أهل زمانه ذكره الا في من كتاب

الامامة (فائدة) كل انسان غير الانبياء لم يعلم ما اراد الله تعالى له وبه لان ارادته غيب عنا الا الفقهاء فانهم
 علموا ارادته تعالى بهم بخبر الصادق المصدوق لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم فمن ير الله تعالى به خيرا يفقهه
 في الدين كذا في اول شرح المصحة للعراقي (فائدة) اذ اولى السلطان مدرسا بس باهل لم تصح توليته لما قدمناه
 من ان فعله مقيد بالمصلحة ولا مصلحة في تولية غير الاهل خصوصا اننا علم من سلطان زماننا انه انما يولى المدرس
 على اعتقاد الاهلية فكانها كالمشروطة وقد قالوا في كتاب القضاء لو ولي السلطان قاضيا عدلا ففسق
 انمزل لانها اعتمدت على صارت كانتا مشروطة وقت التولية قال ابن الكمال وعنده الفتوى فكذلك
 يقال ان السلطان اعتمد اهليته فاذا لم تكن موجودة لم يصح تقرر به خصوص ان كان المقرر عن مدرس
 اهل فان الاهل لم ينزل وصرح البرزقي في الصلح ان السلطان اذا اعطى غير المستحق فقد ظلم مرتين بمنع
 المستحق واعطاء غير المستحق وقد قدمنا عن رسالة ابي يوسف رحمه الله الى هرون الرشيد ان الامام ليس له ان
 يخرج شيئا من يد احد الا بحق ثابت معروفي وعن فتاوى قاضيخان ان امر السلطان انما يفقد اذا وافق
 الشرع والادلة فينفذ وفي مفيد النعم ومفيد النعم المدرس اذا لم يكن صالحا للتدريس لم يحل له تناول المعام
 ولا يستحق الفقهاء المنزلون معلومان مدرستهم شاذرة من مدرس انتهى وهذا كله مع قطع النظر عن شرط
 لوافق في المدرس اما اذا علم شرطه ولم يكن المدرس متصفا به لم يصح تقرر به وان كان اهلا للتدريس
 لوجوب اتباع شرطه والاهلية للتدريس لا تخفى على من له بصيرة والذي يظهر انها معرفة منطوق الكلام
 ومفهومة ومعروفة المفاهيم وان يكون له سابقة اشتغال على المشايخ رحمهم الله بحيث صار يعرف الاصطلاحات
 ويقدر على اخذ المسائل من الكتب وان يكون له قدرة على ان يسأل ويحجب اذا سئل ويتوقف ذلك على
 سابقة اشتغال في النحو والصرف بحيث صار يعرف الفاعل من المفعول الى غير ذلك واذ اقر الايلحن واذ
 لن قار بمحضته رد عليه (فائدة) ثلاثة لا يستحب دعاؤهم رجل له امر اقسية الخلق فلا يطلقها ورجل
 اعطى مالا سفيها ورجل دابن رسلا ولم يشهد كذا في حصر المحبط (فائدة) كل شيء يسأل عنه العبد يوم القيامة
 الا العلم فان الله تعالى لا يسأل عنه لانه طلب من نبيه ان يطلب الزيادة منه قال الله تعالى (وقل رب زدني علما)
 فكيف يسأل عنه كذا في الفصوص (فائدة) سئل عن مدرسة بها صفة لا يصلى فيها احد ولا يدرس
 والقاضي جالس فيها للحكم فهل له وضع الخزانة فيها لحفظ المحاضر والسجلات لنفع العالم ام لا فاجبت بالجواز
 اخذ من قولهم لوضاق الطريق على المارة والمسجد واسع فلهم ان يوسعوا الطريق من المسجد ومن قولهم
 لو وضع اثاث بيته ومتاعه في المسجد لا يعرف في القمعة العامة جاز ولو كان محبوب ومن قولهم بان القضاء في
 الجامع اولى وقالوا للناظر ان يؤجر فناءا للتجارة يتجر وافية لمصلحة المسجد وله وضع السرير بالاجارة في فناءه
 ولا شأن ان هذه الصفة من الفناء وحفظ السجلات من النفع العام فهم حوزوا جمل بعض المسجد طريقا
 دفعا للضرر العام وحوزوا اشتغاله بالحجوب والاثاث والمتاع دفعا للضرر الخاص وحوزوا وضع النعل
 على رفه وصرحوا بان القضاء بالجامع اولى من القضاء في بيته وصرحوا بان القاضي يضع قطره عن عينه
 اذا جلس فيه للقضاء وهو مافية السجلات والمحاضر والوثائق تجوز والاشتغال ببعضه بها اذا كثرت
 وتعد رجاها كل يوم من بيت القاضي الى الجامع دعت الضرورة الى حفظها به (فائدة) معنى قولهم
 الاشبه انه اشبه بالمقصود رواية والراجع دراية فيكون الفتوى عليه كذا في قضاء البرزنية (فائدة) اذا
 بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكسر بطل المتضمن بالفتح قالوا لو ابرأ أو
 اقر له ضمن عقد فاسد فسد الابراء كما في البرزنية وقالوا التعاطي ضمن عقد فاسد او باطل لا ينعقد به البيع كما
 في الخلاصة وقالوا لو قال بعثت دمي بالف فقتله وجب القصاص كما في خزانة المفتين ولا يعتبر ما في ضمنه من
 الاذن بقتله فانه لو قال ائتني فقتله لا قصاص عليه لبطالته في بطل ما في ضمنه وقالوا كما في اننا لو اجر الموقوف
 عليه ولم يكن ناظر لم يصح وان اذن للشيخ في العمارة فانفق لم يرجع على احد وكان متطوعا فقلت
 لان الاجارة لم سلم تصح لم يصح ما في ضمنه وقالوا لو جدد النكاح لم يكره حتمه بل يكره فقالت لان النكاح

الثاني لم يصح فلم يلزم ما في ضمنه من المهر وقد استثنى في القنية مسلمين يلزم فيه ما لو جدد له لزيادة
 لا للاحتياط ولو قال لها ابرئني فاني أمهرك مهر اجدد ابرأته بخد لها في هذه الصورة وقعت حادثة
 اشترى جامعاً مع أوقافه ووقفه وضمه الى وقف آخر وشروط له شرطاً وفاقفت بمطالان شرطه لمطالان
 المتضمن وهو شراء الجامع ووقفه فبطل ما في ضمنه وقالوا واشترى عينة بمال لم يحزن وكان له أن يستخلفه انتهى
 قلت لان الشراء لم يبطل بطل ما في ضمنه من اسقاط الميمن ثم قلت يمكن أن يفرع عليه لو باع وطيفته في
 الوقف لم يصح ولا يسقط حقه منها تخير مجاعلي هذه وخرج عنها ما ذكره في البيوع او باعه الثمار وآجره
 الاشجار طاب له تركها مع بطلان الاجارة فقتضى القناعة أن لا يطيب لثبوت الاذن في ضمن الاجارة وما
 ذكره في المسكانب لو أبرأه المولى عن بدل الكتابة فلم يقبل عتق وبقى البطل مع أن الابراء متضمن للعتق
 وقد بطل المتضمن بالرد ولم يبطل ما في ضمنه من العتق وما ذكره في الشفعة لوصول الشفيع بمال لم يصح
 لكن كان اسقاطاً للشفعة مع أن المتضمن للاسقاط صلهه وقد بطل ولم يبطل ما في ضمنه وقالوا لو باع شفعة
 بمال لم يصح وسقطت فقد بطل المتضمن ولم يبطل المتضمن وقالوا وقال العنين لامرأته أو المخير للمخيرة اختارى
 ترك الفسخ بالغ فاختارت لم يلزم المال وسقط خيارها فقد بطل التزام المال لما في ضمنه وقالوا الكفالة
 بالنفس بمنزلة الشفعة على الصحيح فلا يجب المال وتسقط (فائدة) يقرب من هذه القاعدة قولهم المبني على
 الفاسد فاسد ويستثنى منها مسألة الدفع الصحيح للدعوى الفاسدة صحيح على المختار وقيل لان البناء على
 الفاسد فاسد ذكره البرزقي في الدعوى وقد بينت في الشرح فائدة صحيحة بعد فسادها في المسألة الخمسة
 (فائدة) اذا اجتمع الحقان قدم حق العبد لاحتياجه على حق الله تعالى اغناه باذنه الا فيما اذا أحرم وفي ذلك
 سيدو جب ارساله حق الله تعالى ومنهم من يقول انه من باب الجمع بينهما لا الترجيح ولذا برسوله على وجه
 لا يضييع * والله سبحانه وتعالى أعلم *

(تم الفن الثالث من الاشياء والنظائر ويليه الفن الرابع وهذا آخر ما رأيناه)

(الفن الرابع من الاشياء والنظائر وهو فن الانغاز)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله أولاً وآخراً والصلاة والسلام على من كملت محاسنه باطناً وظاهراً (و بعد) فهذا هو الفن الرابع من
 الاشياء والنظائر وهو فن الانغاز جمع اغز قال في الصحاح الغز في كلامه اذا غي مراده والاسم للفن والجمع
 الانغاز مثل رطب وأرطاب وأصل الغز جحر البروع بين الفاصعاء وانما فقهاء يحقر مستقيماً الى أسفل ثم يعدل
 عن عينه وشماله عن وضائعه ترضها فيجني مكانه بتلك الانغاز انتهى وقد طالعت قد سماه حيرة الفقهاء والعمدة
 فرأيت ما شتمت على كثير من ذلك ثم رأيت قريماً للذخائر الاشرفية في الانغاز للسادة المتفهمة لشج الاسلام عبد
 البر بن التهمة فانجبت منها أحسن ما اختصارتار كالمافرع على قول ضعيف أو كان ظاهراً

(كتاب الطهارة)

ما أفنسل المياه فقل ما تباع من أصابعه صلى الله عليه وآله وسلم أي حوض صغير لا يتنجس بوقوع
 النجاسة فيه فقل حوض الحمام اذا كان الغرف منه ممدار كأي حيوان اذا خرج من البئر حيث نزع
 الجميع وان مات لا فقل الفارة ان كانت هاربة من الهرة فيه نزع كله والا لا أي بئر يجب نزع دلو واحد
 منها فقل بئر مذب فيها الدلو الآخر من بئر نجست بموت نحو فارة أي ماء كثير لا يجوز الوضوء به وان نقص
 فقل هو ماء حوض أعلاه ضيق وأسفله عشر في عشر أي ماء طهور يجوز الوضوء به ولا يجوز شربه فقل
 ماء مات فيه ضفدع بهري وتفتت

(كتاب الصلاة)

أي تكبير لا يكون به شارب فيها فقل تكبير التعجب دون التعظيم أي مكفلاً لا يجب عليه العشاء والوتر فقل من
 كان في بلد اذا غربت الشمس فيه طلعت أي فصل تفسد صلاته بقراءة القرآن نقل من سبقه الحدث فقرأ في

ذهابه أى صلاة قراءة بعض السورة فيها أفضل من سورة فقل التراويح لاستحياب الختم في رمضان فاذا قرأ بعض سورة كان أفضل من قراءة سورة الاخلاص ويمكن أن يقال في غيرها أيضا لأن البعض إذا كان أكثر آيات كان أفضل أى صلاة أفسدت خمس أو أى صلاة صححت خمس أقل رجل ترك صلاة وصلى بعدها خسا إذا كرا للفائنة فإن قضى الفائنة فسدت الخمس وإن صلى السادسة قبل قبضتها صححت الخمس ولما فيه كلام في شرح الكنتراى صلاة فسدت أصلها الحدث فقل مصلى الأربع إذا قام إلى الخامسة قبل القعود قدر التشهد فوضع جبهته فحدث قبل الرفع تمت ولو رفع قبل الحدث فسدت وصف الفريضة وفيه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى زه صلاة فسدت أصلها الحدث تبعها من قول محمد رحمه الله تعالى به أى مصل قال نعم ولم تفسد صلاة فقل من اعتادها في كلامه أى مصل متوض إذا رأى الماء فسدت صلاته فقل المقتدى بامام متيمم إذا رآه دون امامه أى امرأة تصلح لامامة الرجال فقل إذا قرأت آية سجدة سجدت وتبعها السامعون أى فريضة يجب أدائها ويحرم قضاؤها فقل الجمعة وإنما يقضى الظهر أى رجل كرر آية سجدة في مجلس واحد وتكرر الوجوب عليه فقل إذا تلاها خارج الصلاة وسجد لها ثم أعادها في الصلاة

(كتاب الزكاة)

أى مال وجبت فيه زكاته ثم سقطت بعد الحول ولم يملك فقل الموهوب إذا رجع الواهب فيه بعد الحول ولا زكاة على الواهب أيضا أى نصاب حولى فارغ عن الدين ولا زكاة فيه فقل المهر قبل القبض أو مال الضمارة أى رجل يزكى ويحل له أخذها فقل من يملك نصاب سائمة لا تساوى مائتى درهم أى رجل يملك نصابا من النقد وحلت له فقل من له ديون لم يقبضها أى رجل ينبغي له إخفاء آخرها عن بعض ديون بعض فقل المربض إذا خاف من ورثته يغير حها سر اعظم أى رجل يستحب له إخفاؤها فقل الخائف من الظلمة لئلا يعلموا أكثر ماله أى رجل غنى عند الامام فلا تحل له فقير عند محمد رحمه الله فقل من له دور يستقلها ولا يملك نصابا

(كتاب الصوم)

أى رجل أفطر بلا عذر ولا كفارة عليه فقل من رآه وحده ورد القاضى شهادته ولك أن تقول من كان في صحة صومه اختلاف أى رجل نوى رمضان في وقت النية ووقع نقلا فقل من بلغ بعد الطلوع أى صائمه ابتلع ريق غيره وعليه الكفارة فقل من ابتلع ريق جيبه أى صائمه أفطر ولا قضاء عليه فقل من شرع فيه مظنونا كمن شرع بنية القضاء فبين أن لا قضاء عليه أى رجل نوى التطوع في وقته ولم يصح فقل الكافر إذا أسلم قبل الزوال ونواه

(كتاب الحج)

أى قارن لادم عليه فقل من أحرم بها قبل وقته ثم أتى بأفعالها في وقته أى فقير يلزمه الاستعراض للحج فقل من كان غنيا ووجب عليه ثم استأجره أى آفاقى جاوز الميقات بلا إحرام ولا دم عليه فقل من لم يقصد دخوله مكة أو من جاوز أول المواقيت

(كتاب النكاح)

أى أب زوج ابنته من كفؤ ولم ينغذ عند الامام رحمه الله فقل الأب السكران إذا زوجها بأقل من مهر مثلها أى امرأة أخذت الثلاثة مهو ومن ثلاثة أزواج في يوم واحد فقل امرأة حامل طلقته ثم وضعت فلها كمال المهر ثم تزوجت وطلقت قبل الدخول ثم تزوجت فمات أى رجل مات عن أربع نسوة واحدة منهن تطلب المهر والميراث والثانية لامهر لها ولا ميراث والثالثة لها المهر دون الميراث والرابعة لها الميراث دون المهر فقل هو عبد زوجته مولود أمته ثم أعتقه ثم تزوج حرة ونصرانية أى صغير توقف النكاح على إجازته فقل المكاتب الصغير إذا زوجه مولود أى أب زوج بنته فلم يرز الولي فبطل فقل العبد أى جامع لا يوجب حرمة المصاهرة فقل جامع الصغيرة والميتة أى مطلقة ثلاثا دخل بها النكاح فقل فقل إذا كان العقد فاسدا أى معتدة امتنع رجعت ولم تحل لغيره فقل إذا اغتسلت وقيمت لمعة بلا غسل

* (كتاب الطلاق) *

أى رجل طلق وام يتع فقل اذا قل عنت الاخبار كاذبا أى رجل قال كل امرأة أتزوجها حتى تقوم الساعة فهى طالق فتزوج ولم يقع فقل اذا كان قصد تلك الساعة التى هو فيها وهذا اذا سكن أى رجل له امرأتان أرضعت احدهما صبيا حرمت الاخرى عليه وحدها فقل رجل زوج ابنة الصغیر أمة فأعتقت فأختارت نفسها فتزوجت بآخر له زوجة فأرضعت الصبي الذى كان زوج ضربها ابن هذا الرجل حرمت ضربتها على زوجها لانه صار ابنه من الرضاع فصارت متزوجة له لانه فلا يجوز

* (كتاب العتاق) *

أى عبد عتق بلا عتاق وصار مولاه ما كاله فقل حربي دخل دار ناعم عبده بالأمان والعبد مسلم عتق واستولى على سيده ما كبه ويسأل بوجه آخر أى رجل صار مملوكا لعبده وصار العبد حرا أى زوجين مملوكين تولد منهم مارد فقل الزوج عبد تزوج بالاذن أمة أبيه بآذنه فالولد ملك للاب وهو حر لانه ابن ابنه أى رجل أعتق عبده وباعه وجار فقل اذا ارتد العبد بعد عتقه فسيباه سيده وباعه أى عبد عتق عتقه على شرط ووجده ولم يعتق فقل اذا قال له ان صليت ركعة فانت حرة فلا تأثم تكلم ولو صلى ركعتين عتق فالركعة لا بد من ضم أخرى اليها المتكون جائزة أى رجل أقر بعتق عبده ولم يعتق فقل اذا أسنده الى حال صباه

* (كتاب الايمان) *

قال لامرأته ان خرجت من هذا الماء فأنت طالق فما الخيل فقل فتخرج ولا يحث لان الماء الذى كانت فيه زال بالجرى ان رجل أتى الى امرأته بكيس فقال ان حملته فأنت طالق وان قصصته فأنت طالق وان لم تخرجي ما فيه فأنت طالق فأخرجت ما في الكيس ولم يقع فقل ان الكيس كان فيه سكر أو ملح فوضته في الماء فذاب ما فيه امرأة تزني بالحرير فقل له زوجها ان أجامعك في هذه الثياب فأنت طالق فتزعمها وأبنت ابسها فما الخلاص فقل أن يلبسها هو ويجامعها فلا يحث ان لم أطأك مع هذه المقتعة فأنت طالق وان وطئتك معها فأنت طالق فما الخلاص فقل له ان يطأها بغيرها ولا يحث مادامت المقتعة باقية وهما حيان حلف لا يطأ سواها وأراد فماله الخلاص فقال ان ينوي الوطئ برجله في صدق ديانته ثلاث نسوة وله ثوبان فقال ان لم تلبس كل واحدة منهما كن ثوبا منها في هذا الشهر عشرين يوما ولا فأنطق طالق كيف الخلاص فقل تلبس اثنتان منهن كل ثوباً ثم تلبس احدهما ثوبا عشرة وتنزع فتلبس الاخرى بقيمة الشهر حلف أنه يشبعهما من الجمع اليوم ان لم يفارقها حتى أنزلت فعدا شبعها ان وطئت عار يافك كذا ولا يسافك كذا فما الخلاص فقل يطأها وقصصه مكشوف وانصف مستور

* (كتاب الحدود) *

أى رجل سرق مائة من حرز ولا قطع فقل اذا سرقها على دفعات كل مرة أقل من عشرة أى رجل سرق من مال أبيه وقطع فقل اذا كان من الرضاعة أى رجل قال ان شربت الخمر طائعا فبمدي حوشر بها طائعا باليمين وعتق العبد وام يحد فقل اذا كانت رجلا وامرأتين

* (كتاب السير) *

أى رجل آمن ألفا فقل هو ولم يفته لولا فقل حربي طاب الامان لاني فعداها ولم يعد نفسه أى مرتد لا يقتل فقل من كان اسلامه تبعاً أو فيه شبهة أى حصن لا يجوز قتل أهله ولا أمان لهم فقل اذا كان فيهم ذمى لا يعرف فلو خرج البعض حل قتل الباقي أى رضيع يحكم باسلامه بلا تبعية فقل لقيط في دار الاسلام

* (كتاب المفقود) *

أى رجل يعد ميتا وهو حي ينعم فقل المفقود

* (كتاب الوفاء) *

أى شيء اذا فعله بنفسه لا يجوز واذا وكل به جاز فقل الوفاء اذا نبضه الواقف لا يجوز واذا قبضه وكيله

جازأى وقف أجره انسان ثم مات فافسخت فقل الواقف اذا أجره ثم ارتد والعياذ بالله فمات فانه يصير مالا
لورثته ونفسه بخمسة

*(كتاب البيع) *

أى بيع اذا عقده المالك لا يجوز واذا عقده من قام مقامه جاز فقل بيع المريض بحاجبة يسيرة لا يجوز ومن
وصيه جاز أى رجل باع أياه وصح حلاله فقل اذن لعبد أن يتزوج حرة ففعل فولدت ابنا وماتت فورثها
ابن اذ طالب الابن مالك أبيه بمهر أمه فوكلا المولى فى بيع أبيه واستيفاء المهر من ثمنه ففعل جاز أى رجل
اشترى أمة ولا تحل له فقل اذا كانت موطوءة أبيه أو ابنته أو محبوسة أو أخته من الرضاع أو مطلقة بثنتين
أى خبر لا يجوز بيعه الا من الشافعية فقل ما عجن بماء نجس قليل لم يجوز بيعه من اليهود والنصارى لانه اذا
أعلمهم لا يشتر ونه لم يجوز بغير اعلامهم بخلاف الشافعية فانه عندهم طاهر فيجوز بيعه منهم بلا اعلامهم

*(كتاب الكفالة) *

أى كفيل بالامر لم يرجع فقل عبد كفل سيده بأمره فأدى بعد عتقه

*(كتاب القضاء) *

أى بيع مجبر القاضى عليه فقل بيع العبد المسلم لم لكافر والمصحف المملوك لكافر أى قوم وجبت عليهم عين
فلما حلف واحد سقطت اليمين على الباقي فقل رجل اشترى دارا بابها فى سكة نافذة وقد كان قديما فى
سكة غير نافذة فجحد الجيران ولا يمينه له فخلقوا فان نكحوا قضى له بفتح الباب وان حلف واحد فلا يمين على
الباقي لان فائدة النكاح قد امتنع الحكم به بخلاف البعض ذكره العمادى عن فتاوى أبى الليث رحمه الله

*(كتاب الشهادات) *

أى شهود شهودا على شريكين فقبلت على أحدهما دون الآخر فقل شهود نصارى شهدوا على نصرانى
ومسلم يعق عبد مشترك أى شهود تقبل شهادتهم ولا يعرفون المشهود عليه فقل فى الشهادة على الشهادة
أى شاهد جازله النكته مان فقل اذا كان الحق يقوم بغيره أو كان القاضى فاسقا أو كان يعلم أنه لا يقبل أى مسلمين
لم تقبل بشئ شهادتهم ما وشهد نصرا نيان بصدقه فقبلت فقل نصرانى مات له ابنان مسلمان شهدا ببناء انه مات
نصرانيا ونصرانيا نيان شهدا انه مات مسلما قبل النصرانيا نيان

*(كتاب الاقرار) *

أى اقرار لا بد من تكراره فقل الاقرار بالزنا والاقرار بالدين على غير ظاهر الرأى ذكروه ابن الشحنة والثانى
من أغرب ما يكون والظاهر انه لا وجود لتلك الرواية

*(كتاب الصلح) *

أى صلح لو وقع فانه يبطل حق المصالح ويرد الخصم البذل اليه فقل الصلح عن الشفعة

*(كتاب المضاربة) *

أى مضارب يغرم ما أنفق من عنده فقل اذا لم يبق في يده من مالها شئ

*(كتاب الهبة) *

أى أب وهب لابنه وله الرجوع فقل اذا كان الابن مملوكا لا جنبي أى موهوب وجب دفع ثمنه الى الواهب
فقل المسلم فيه اذا وهبه رب السلم الى المسلم اليه وجب عليه مرد رأس المال

*(كتاب الاجارة) *

خاف المسلم تأجر من فسخ الاجارة باقرار المؤجر بدين ما الحية لانه فقل أن يجعل للسنة الاولى قليلا من الاجرة
ويجعل للاخيرة أكثر

*(كتاب الوديعة) *

أى رجل ادعى وديعة فصدقه المدعى عليه ولم يأمره القاضى بالتسليم اليه فقل اذا أقر الوارث بان المثلوك

ودية على الميت دين لم يصح اقراره ولو صدقه الغرماء فيقضى القاضى دين الميت ويرجع المدعى على الغرماء لتصدقهم وكذا في الاجارة والمصاربة والعارية والرهن

• (كتاب العارية) •

أى مستعير ملك المنع بعد الطلب فقل اذا طلب السفينة في لجة البحر أو السيف لم يقتل به ظالم أو الظئر بعد ما صار الصبي لا يأخذ الا نديها أو فرس الغازي في دار الحرب أو عارية الرهن قبل قضاء الدين أى مودع ضمن بالهلاك فقل اذا ظهرت مستحقة أى مودع لم يخالف وضمن فقل اذا أمره بدفعها الى بعض ورثته فدفعها اليه

بعد موته

• (كتاب المكاتب) •

أى كتابة ينقضها غير المتعاقدين فقل اذا كان المكاتب مديونا للغرماء نقضها أى مكاتب ومدير جازيه فقل اذا كاتبه سوبى في دار الحرب أو دبره ثم أخرجه الى دار الاسلام أو لحق بدار الحرب مرتدين فبأسرهما المولى

• (كتاب المأذون) •

أى عبد لا يثبت اذنه بالسكوت اذا رآه مولاه يبيع ويشترى فقل عبد القاضى

• (كتاب الغصب) •

أى رجل استهلك شيئا فله به شيان فقل اذا استهلك أحد مصرعى الباب أو زوجى خف أى غاصب لا يبرأ بالرد على المالك فقل اذا كان المالك لا يعقل أى مودع يضمن بلا تعدد فقل هو مودع الغاصب

• (كتاب الشفعة) •

أى مشترس لم الشفيع ولم تبطل فقل هو الوكيل بالشراء

• (كتاب القسمة) •

أى شركاء فيما يمكن قسمته اذا طلبوا لم يقسم فقل السكة الغير انفة فذ ليس لهم أن يقسموها وان أجمعوا على ذلك

• (كتاب الاضحية) •

أى مسلم عاقل ذبح وسمى ولم يحل فقل اذا سمي ولم يرد به التسمية على الذبيحة أى رجل ذبح شاة غير متعديا ولم يضمن فقل شاة الاضحية فى أيامها أو قصاب شدها للذبح

• (كتاب الكراهية) •

أى ائاه من غير التقدين بحرم اسماءه فقل المتخذ من أجزاء الأدمى أى ائاه مباح الاستعمال يكره الوضوء منه فقل ما خصه لنفسه أى مكان فى المسجد تترك الصلاة فيه فقل ما عينه اصلاته دون غيره أى ماء مسبل لا يجوز الشرب منه فقل ماء وضع الصبي فيه كوزا من ماء أى رجل هدم دار غيره بغير اذنه ولم يضمنها فقل اذا وقع الحريق فى محلة فهدمها الاطفال باذن السلطان

• (كتاب الجنائيات) •

أى جان اذا مات المجنى عليه فعليه نصف الدية واذا عاش فآلدية فقل الختان اذا قطع حشفة الصبي خطأ باذن أبيه أى رجل قطع اذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار وان قطع رأسه فعليه خمسون ديناراً فقل اذا اخرج رأس المولى فقطع انسان اذنه ولم يمت فعليه دية او ان قطع رأسه فعليه الغرة أى شئ فى الانسان تجب بالتلافه دية وثلاثة أخماسها فقل الاسنان

• (كتاب الفرائض) •

ما أول ميراث قسم فى الاسلام فقل ميراث سهدين الربيع كذا فى المحيط أى رجل قيل له أوص فقال بم أوصى انما ترثنى عمتك وخالتك وجدتك وزوجتك فقل صحى تزوج بم جدى رجل مريض أم أمه وأم أبيه والمريض متزوج بم جدى الصحيح كذلك فولدت كل من جدتى الصحيح من المريض بنتين فالبنتان من جدتى الصحيح أم أمه خالته واللتان من أم أبيه عمتاه وقد كان أبو المريض متزوجاً أم الصحيح فولدت بنتين فهما أختا الصحيح لأمه والمريض لآبائه فاذا مات المريض فلامرأته الثلثن وهما جدتا الصحيح وامتات الثلثان وهن عمتا

الصحيح وخالفه ولجديته السدس وهو امرأتنا الصحيح ولا ختبه لايه مابق وهما أختنا الصحيح لاه والمسئلة تصح
من ثمانية وأربعين انتهى والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

* (تم الفن الرابع من الاشباه والنظائر ويتلوه الفن الخامس منه وهو فن الخيل) *

* (الفن الخامس من الاشباه والنظائر) *

* (بسم الله الرحمن الرحيم) *

الحمد لله الذي يعلم دقائق الامور من غير التباس ويحكم بمقتضى علمه وان جهل الناس والصلوات والسلام
على أفضل من اعتمد عليه وفوض الامور كلها اليه وبعدفه هذا هو النوع الخامس من الاشباه
والنظائر وهو فن الخيل جمع حيلة وهي الحذق في تدبير الامور وهي تقاييب الفسح حتى يهتدى الى
المقصود واصلها الواو واحتال طلب الحيلة كذا في المصباح واختلاف مشايخنا رحمهم الله تعالى في التعبير عن
ذلك فاختلفوا كثير التعبير بكتاب الخيل واختار كثير كتاب الخاريج واختاره في الملتقط وقال أبو سليمان كذبوا
على محمد رحمه الله تعالى ليس له كتاب الخيل وانما هو الحرب من الحرام والتخلص منه حسن قال الله تعالى
(وخذي يدك ضغثا فاضرب به ولا تمنح) وذكر في الخبر ان رجلا اشترى صاعا من تمر بصاعين فقال صلى الله
عليه وسلم اربيت هلا بعثت تمرك بالساعة ثم ابتعت بساعتك تمرا وهذا كله اذا لم يؤد الى الضرر بأحد انتهى
وفيه فصول (الاول في الصلاة) اذا صلى الظهر أربعين فاقبعت في المسجد فالحيلة ان لا يجلس على رأس
الرابعة حتى تنقلب هذه الصلاة نفلا ويصلي مع الامام (الثاني في الصوم) التزم صوم شهرين متتابعين
وصام رجبا وشعبان فاذا شابه ان نقص يوما فالحيلة ان يسافر مدة السقرفينوى اليوم الاول من شهر رمضان
عما التزم ولو خاف لا يصوم رمضان هذا يسافروا بقطار (الثالث في الزكاة) من له نصاب أراد منع الوجوب
عنه فالحيلة ان يتصدق ب درهم منه قبل التمام أو يهب النصاب لابنه الصغير قبل التمام يوم واختلافوا في
الكرهية ومشايخنا رحمهم الله تعالى أخذوا بقول محمد رحمه الله تعالى دفعه للضرر عن الفقراء ومن له على
فقر دين وأراد جملة عن زكاة الدين فالحيلة ان يتصدق عليه ثم يأخذ منه عن دينه وهو أفضل من غيره
ولو امتنع المديون من دفعه له مديده وأخذ منه لكونه ظفر بجنس حقه فان مانه رفعه الى القاضي
فيمكفه قضاء الدين أو يوكل المديون خادم الدائن بقبض الزكاة ثم يقضاه دينه فيقبض الوكيل صار
ماله كاللحم وكل ونظر فيه بما كان عزله فيه يدفعه ويأق مائة درهم ودفعه بان يوكفه ويغيب فلا يسلم المال الى
الوكيل الا في غيبته ومنهم من اختار ان يقول كما عزاتك فانت وكيلى ودفع بان في صحة هذا التوكيل
اختلافان كان للطالب شرب في الدين يخاف ان يشاركه في المقبوض فالحيلة ان يتصدق الدائن ويهب
المديون ما قبضه للدائن فلا مشاركة والحيلة في التوكيل بها التصديق بها على فقير ثم هو يكف فيكون
الثواب لهما وكذا في تميم المساجد (الرابع في الفدية) أراد الفدية عن صوم أبيه أو صلاته وهو فقير
يعطى تمرين من الخنطة فقير ثم يستوهبه ثم يعطيه وهكذا الى ان يتم (الخامس في الحج) اذا أراد
الافاق دخول مكة بغير احرام من الميقات قصد مكانا آخر داخل المواقف كبستان بنى عام اذا أراد ان يكون
ابنته محرم في السفر يزوجه من عبده بعلمه فقط (السادس في النكاح) ادعت امرأة نكاحه فانكر
ولاينة ولا عين عند الامام عليه فلاعكها التزوج ولا يؤمر بتطليقها لانه يصير مقرا بالنكاح فالحيلة ان
يأمر القاضي ان يقول ان كنت امرأتى فانت طالق ثلاثا ولو ادعى نكاحها فانكرت فالحيلة في دفع اليمين
عنها على قولها ان تزوج باخر واختلف في صحة اقراها بنكاح غائب والحيلة في صحة اب شيامن مهر
بنته للزوج انها ان كانت كسيرة فانه يهب له كذا باذنها على انها ان انكرت الاذن فاناضامن فيصح وان
كانت صغيرة فيجوز الزوج البنت بذلك القدر على الاب ان كان ماليا فيصح ويبرأ الزوج واذا اراد ان
يزوج عبده على ان يكون الاموله يزوجه على مهر كذا على ان لا يخرجها فاذا أخرجهما كان لها تمام مهر مثلها أو
المراة الاخراج من بلداتها تزوجه على مهر كذا على ان لا يخرجها فاذا أخرجهما كان لها تمام مهر مثلها أو

تقر لا يها أو ولد هادي ن فاذا أراد اخراجها من المقرة فان خاف المقر له ان يحلفه الزوج ان له عليها كذا
 بأعها بذلك المال ثانيا فاذا حلف لا يأثم والاولى ان تشتري شيئا من ثمنه أو تكفل له ليكون على قول الكل
 فان محذر حله الله خالف في الاقرار أراد ان يتزوجها وخيف من أوامرها أو كاه ان يزوجهام نفسه ثم
 يقول بحضرة الشهود تزوجت المرأة التي جعلت أمرها لي بصداق كذا جوزه الخ صاف ان كان كفوا وذو
 الحوائج رحمه الله ان الخصاص رجل كبير في العلم يصح الاقتداء به ولو ادعت عليه مهرها وكان قد دفعه الى
 أمها وخاف ان يكرها يترك أصل النكاح وجازله الخالف انه ما تزوجهام على كذا قاصدا اليوم والاعتبار لنبته
 حيث كان مظلوما حلف لا يتزوج فالحيلة ان يزوجه فصولي ويجيزه بالفعل وكذا لا يتزوج ولو حلف
 لا يزوجه ابنته فزوجهام فصولي وأجاز له الاب لم يحث * (السابع في الطلاق) * كتب الى امرأته كل امرأة
 الى غيرك وغير فلانة طالق ثم محاذ كرفلانة وبث بالكتاب لها لم تطلق فلانة وهذه جملة جملة والحيلة
 للطلاق ثلاثان يقول المحلل قبل العقد ان تزوجتك وجامعتك فانت طالق ثلاثا أو بائنة فيقع بالجماع مرة فان
 خافت من امساكها بلاجماع يقول ان تزوجتك وأمسكتك فوق ثلاثة أيام وأم أجامعتك فيما بين ذلك فانت
 طالق ثلاثا أو بائنا والاحسن ان تزوجه على ان أمرها يبيدها في الطلاق بشرط بدايتها بذلك ثم قبوله أما اذا
 بدأ المحلل فقال تزوجتك على ان أمرك بيدك فقبلت لم يصر أمرها يبيدها الا اذا قال على ان أمرك بيدك بعد
 ما تزوجتك فقبلت واذا خافت ظهور أمرها في التحليل تمسك من ثمنه ما لا يشترى به مملوكا سراها كما يجامع
 مثلها ثم يزوجهامنه فاذا دخل بها ووهبه منها أو قبضه فيه ففسخ النكاح ثم تمسك به الى بلديها وعظ فيهما بان
 العبد ليس بكفو ويمكن حمله على رضا الولي أو انهما لا ولي لها حلف ليطلقها اليوم فالحيلة ان يقول لها أنت
 طالق ان شاء الله تعالى أو على ألف فلم تقبل لـ حلف لا يطلعهما فخلعها أو اجنبي ودفع له بدله لم يحث ولو قال كل
 امرأة أنزوجهام فهي طالق فتزوج فاذا حكمها فخلعها أو اجنبي ودفع له بدله لم يحث ولو قال كل
 فانت طالق ثلاثا فالحيلة ان يقول لها أنت طالق على ألف درهم وأم تقبل لم يقع وعليه الفتوى أنكر
 طلاقها فالحيلة ان تدخل بيتا ثم يقال له الك امرأة في هذا البيت فيقول لا عد دم عامه فيقال كل امرأة لك
 فيه فهي بائن فيجب بذلك فظهر عليه فيشهدون عليه ان لم تطبخ قدر انصفها حلال ونصفها حرام فهي
 طالق فالحيلة ان تجعل الخمر في القدر ثم تطبخ البيض فيه حلف لا يدخل دار فلان فالحيلة حمله لها في فيه
 لقمة فقال ان أكلتها فهي طالق وان طرحتها فهي طالق فالحيلة ان يأكل النصف ويطرح النصف أو
 يأخذها من فيه انسان بغير أمره (الثامن في الخلع) سئل أبو حنيفة رحمه الله تعالى عن رجل قال لامرأته
 أنت طالق ثلاثا ن سألني الخلع ولم أخلع وحلفت هي بالعتق ان لم تسأله الخلع قبل الليل فقال أبو حنيفة رحمه
 الله تعالى للمرأة سلمه الخلع فسأته فقال له قل خلعتك على ألف فقال لها قولي لا أقبل فقالت فقال قومي
 واذهي مع زوجك فقد بركل منك وكما وحيلة أخرى ان تبيع المرأة جميع ممتلكاتها من ثمنه أو بوكيله لا يزوج
 ثم تسترده بعده (التاسع في الايمان) لا يتزوج بالكوفة يعقد خارجها ولو في سوادها ما بنفسه أو بوكيله لا يزوج
 بعده من أمته ثم أراد فالحيلة ان يبيعهامان ثقة فيزوجهما ثم يسد ترددها لا يطلعهما بخاري يخرج منها
 ثم يطلعهما أو يوكل فيطلعهما خارجها حلف لا يتزوجها يعقد مرتين قال ان تزوجتها فهي طالق فتزوجها
 الاولى ان يطلعهما التحل اغيره بيمين حلفته امرأته بان كل جارية تشتريها فهي حرة فقال نعم فاجارية
 بعينها أصبحت نيتة ولو نوى بالجارية السفينة صحت نيته ولو قال كل امرأة أنزوجهام على ألف رقة صحت
 عرض على غيره بيمينا فقال نعم لا يكفي ولا يصير حالفها وهو الصحيح كذا في الناتا ركانية وعلى هذا لا يقع من
 التعاليق في المحاكم ان الشاهد يقول للزوج تعالفا فيقول نعم لا يصح على الصحيح ان فعلت كذا فعبدي حر
 يبيعه ثم يفعل ثم يسترده الحيلة في بيعه بغير يمين بموت سيده ان يقول اذا مت وأنت في ملكي فانت حر
 انقض البيع بالقالة أو خيار ثم ادعى به فالحيلة ان يحلف المدعى عليه ناويا مكانا غير مكانه أو زمانا غير زمانه
 حلف لا يشتريه بائني عشر درهما يشتريه باحد عشر وشي آخر غير الدراهم لا يبيع الثوب من فلان بثمن أبدا

فالحيلة يبيع الثوب منه ومن آخر أو يبيعه منه بعرض أو يبيعه المعض ويبيعه المعض أو يبيع منه أو يبيعه فضولي منه ويبيع المبيع لأبش - تبيعه يشتريه بالخيار وفيه نظر أو يشتريه مع آخر أو يشتريه الاسهم ما ثم يشتري السهم لابنه الصغير عنده من أن أخذ دينه متفرقا يأخذه الأدره بالخلاف لما أخذ من فلان حقه أو ليقبض منه ثم أراد أن لا يأخذ منه فالحيلة أن يأخذ من وكيل المحلوف عليه أو من كفيله أو من حويله وقيل يحتمل أن أكلت من هذا الخبز يدقه ويلقيه في عصبه يده ويطبخه حتى يصيرها الكافيا كله لا يأكل طعاما له فلان يبيعه له أو يهديه فيأكله أن صعدت فكذا وان نزلت فكذا يحمله أو ينزل بها لا ينفق عليها ما لا يملكه فتنقه أو يبيعها فتنقل اليه إذا انقضت عدها أو تستأجر زوجها كل سنة فكذا على أن يتجرها فتنقل الكسب لها وان كان صانعا تستأجره لنفس العمل طلبت أن يطلق من غيرها فالحيلة أن يتزوج أخرى اسمها على اسم الضرة ثم يقول طلق امرأتى فلانة أو بالجديدة أو يكتب اسم الضرة في كفه اليسرى ثم يقول طلق فلانة مشير باليمين إلى مافي كفه اليسرى حلقه السراق أن لا يخبر باسمها ثم تعد عليه الاسماء في ليس يسارق يقول لاو بالسارق يسكت عن اسمه فيعلم الوالي السراق ولا يحتمل الخائف لا يسكنها وشرقي عليه نقل الامتعة يبيعه عن يثقي به ويخرج أن لم يأخذ منك حتى وقال الآخرا أن أعطيتك فالحيلة لها الأخذ جبرا * (العاشر في الاعناق وتوابعه) * الحيلة للشر يكتن في تدبير العبد وكتابه لهما أن يوكل من يعقل ذلك بكافة واحدة الحيلة في عتق العبد في الرض بلا سعاية أن يبيعه من نفسه ويقبض البدل منه فان لم يكن للعبد مال دفع المولى له ليقبضه منه بحضوره الشهود واختلافوا في صحة اقرار المولى له بالقبض أعتقه ولم يشهد حتى مرض فان أقر اعتبر من الثالث فالحيلة أن يقر بالعبد لرجل ثم الرجل يعتقه اذا أراد أن يطأ جارية ولا يمنع بيعها ولو لدت بها لابنه الصغير ثم يتزوجها فاذا ولدت فالاولاد أحرار ولا تكون أم ولد * (الحادي عشر) * في الوقف والصدقة أراد الوقف في مرض موته وخاف عدم اجازة الورثة يقرأها وقف رجل وان لم يسمه وأنه متوليها وهي في يده أراد وقف داره ووقفها جميعا اتفقا بجميعها صدقة موقوفة على المساكين ويسلمها إلى المتولى ثم يتنازعان فيحكم القاضي بالازم أو يقول ان قاضي يحكم بحجته فيلزم أو يقول أن أبطله قاض كان صدقة * (الثاني عشر) * في الشركة الحيلة في جوازها في العروض ان يبيع كل نصف متاعه بنصف متاع الآخر ثم يعقدانها وهي معروفة * (الثالث عشر) * في الهبة أرادت هبة المهر من الزوج على أنها ان خلصت من الولادة يعود المهر عليه فالحيلة أن يبيعهها شيئا مستورا بقدر المهر فاذا ولدت تنظر اليه فترده بخيار الرؤية وان ماتت فقد برئ الزوج وهكذا فيمن له دين وأراد السقر على أنه ان مات يبرأ المديون والافهوعلى حاله يفعل ذلك قال لها ان لم تهينني صدقك اليوم فانت طالق فالحيلة فيه ان تشتري منه ثوبا ملقوا به هاتم ترده بعد اليوم فيمضي المهر ولا حث * (الرابع عشر) * في البيع والشراء أراد بيع داره على أنه ان أسكنه سلمها والارد الثمن فالحيلة أن يقر المشتري ان البائع باعها وهي في يد ظالم يقر بالغصب ولم تكن في يد البائع ولولا ذلك كان للشري حبس البائع على تسليمها فكذا كرا الخصاص رحمه الله وعابوا عليه تعليم الكذب وكذلك عيب على الامام الاعظم رحمه الله في قوله اذا باع حبة لي وخاف المشتري من البائع ان يدعي حبسها وينقض المبيع قال فالحيلة أن يأمر البائع بان يقر بان الحبل من عنده أو من فلان حتى لو ادعاه لم تسمع واجيب عنهما بأنه ليس أمر بالالكذب وانما المعنى انه لو فعل كذا المكان حكمه كذا أراد شراء شيء وخاف ان يكون البائع قد باعه فاراد المشتري أنه ان استحق يرجع على البائع بضع الثمن ويكون حلالا فالحيلة أن يبيع له بضعف الثمن ثوبا كانه دينار مثلاثم يشتري الدار بمائة دينارو يدفع الثوب له بالمائة فاذا استحق رجوع بالمائتين ولو أراد البيع بشرط البراءة من كل عيب وخاف من شافعي باع من رجل غريب ثم الغريب يبيع من المشتري الحيلة في بيع جارية بعتها المشتري ان يقول ان اشتريتها فهي حرة فاذا اشترتها عتقت واذا أراد المشتري ان يخدمه زاد بعد موته فتكون مدبرة أراد الشراء انا ذهب بالف وابتس معه الا النصف ينقده ما معه ثم يستقرضه منه ثم ينقده فلا يفسد بالتعرق بعد ذلك لم يرغب في القرض الا بربح فالحيلة ان يشتري منه شيئا

قبله لا يقدر مراده من الربح ثم يسه مقرض اذا اراد المانع ان لا يخصه المشتري بعيب بأمرة المانع ان يقول
 ان خاصته ملك في عيب فهو صدقة وان اراد المانع ان لا يرجع عليه المشتري اذا استحق فالحيلة ان يقر المشتري
 بانه باعه من البائع (الخامس عشر) في الاستبراء الحيلة في عدم لزوم ان يزوجه البائع أولاً لمن ليس
 تحت حرة ثم يبيعه او يقبضها ثم يطلقها قبل الدخول بها ولو طلقها قبل القبض وجب على الاصح أو يزوجه
 المشتري قبل القبض كذلك ثم يقبضها فيطلقها ولو خاف ان لا يطلقها يجعل أمرها بده كماله او غافلاً
 كماله او لا يقتصر على المجلس أو يتزوجه المشتري قبله ثم يشتريها او يقبضها واختلفوا في كراهية
 الحيلة لاسقاط الاستبراء (السادس عشر) في المداينات الحيلة في ابراء المدينين ابراء باطلا أو تأجيله
 كذلك أو صلحه كذلك ان يقر الدائن بالدين لرجل يثق به ويشهد باسمه كان عارية ويوكفه بقبضه ثم
 يذهب الى القاضي ويقول المقر انه كان لي باسم هذا الرجل على فلان كذا وكذا فيقره بذلك فيقول المقر
 للقاضي اسع هذا المقر من قبض المال وان يحدث فيه حدثاً أو أخر عليه في ذلك فيحجر القاضي عليه ويمنعه
 من قبضه فاذا فعل ذلك ثم أبرأ أو أجل أو صلح كان باطلاً وانما احتجج لي بحرق القاضي لان المقر هو الذي يملك
 القبض فلا تنفيذ الحيلة فتمنه فانه يغفل عنه ثم قال الخصاص رحمه الله تعالى بعده وقال أبو حنيفة رحمه الله
 تعالى يجوز قبض الذي كان باسمه المال بعد اقراره وتأجيله وبراءته وهبته لانه لا يرى الحجر حائزاً للحيلة في
 نقول الدين غير الطالب اما الاقرار كما سبق أو الحوالة أو ان يبيع رجل من الطالبين شيئاً ماله على فلان
 أو يصلح عما على المطلوب بعينه فيكون الدين لصاحب العبد اذا اراد المدينون التأجيل وخاف ان الدائن ان
 أجله يكون وكيل في البيع فلم يصح تأجيله بعد العقد فالحيلة ان يقر ان المال حين وجب كان مؤجلاً الى
 وقت كذا اذا اراد أحد الشرى يكن في دين ان يؤجل نصيبه وأبى الآخرون لم يجز الا رضاه فالحيلة ان يقر ان
 حصته من الدين حين وجب كان مؤجلاً الى كذا واذا اراد المدينون التأجيل وخاف ان يكون الطالب أقر
 بالدين غيره وأخرج نفسه من قبضه فالحيلة ان يضمن الطالب للمطلوب ما يدركه من ذلك ما قبله من اقرار
 الخطة وهبة وتوكيل وتعليق وحدث أحدته يبطل به التأجيل الذي استحققه فهو ضامن حتى يخصه من ذلك
 أو يرد عليه ما يلزمه فاذا احتال به فذا ثم ظهر انه أقر بالمال قبل التأجيل وأخذ المال منه كان له حق الرجوع
 على الطالب فيكون عليه الى أجله وحيلة أخرى ان يقر الطالب بقبض الدين بقرارين معينين ثم يقر المطلوب
 بعده بقبض الدين للطالب مؤجلاً فاذا خاف كل من صاحبه أحضر الشهود وقال لا تشهدوا علينا الا بعد
 قراءة الكتابين فاذا أقرأ أحدنا وامتنع الآخر لا تشهدوا على المقر ونظر فيه فان لا شاهدان يشهدوا وقال له
 المقر لا تشهد وجوابه ان محله فيما اذا لم يقل له المقر لا تشهد على المقر أما اذا قال له لا تسعه الله هادة الحيلة
 في تأجيل الدين بعد موت من عليه الدين فانه لا يصح اتفاقاً على الاصح ان يقر الوارث بانه ضمن ما على الميت
 في حياته مؤجلاً الى كذا أو يصدقه الطالب انه كان مؤجلاً عليهم ما يقر الطالب بان الميت لم يترك شيئاً والا فقد
 حل الدين بموته فمورث الوارث بالبيع لقضاء الدين وهذا على ظاهر الرواية من ان الدين اذا حل بموت المدينون
 لا يحل على كفيه (السابع عشر) في الاجارات اشتراط المراجعة على المستأجر بفسدها والحيلة ان ينظر الى قدر
 ما يحتاج اليه فيضم الى الاجرة ثم يأمره المؤجر بصرفه اليه فيكون المستأجر وكيل بالاتفاق فان ادعى المستأجر
 الاتفاق لم يقبل منه الا بحجة ولو أشهد له المؤجر ان قوله مقبول بلا حجة لم تقبل الا بهما والحيلة ان يجعل المستأجر
 له قدر المراجعة يدفعه الى المؤجر ثم المؤجر يدفعه الى المستأجر ويأمره بالاتفاق في المراجعة فيقبل بلايمان أو
 يجعل قدرها في يد عدل ولو استأجر عرصه باجرة معينة وأذن له رب العين بالبناء فيها من الاجر جاز واذا انفق في
 البناء استوجب عليه قدر ما أنفق فيلتمين قصاصاً ويتراوان الفضل ان كان والبناء لله مؤجراً ولو أمره بالبناء
 فقط ففي اختلافه وقيل لا تجزئ وقيل لا يستأجر الحيلة في جواز اجارة الارض المشغولة بالزراعة ان يبيع الزرع
 من المستأجر أولاً ثم يؤجره ويؤده بعضهم عما اذا كان يبيع هزل والخمسة فلا يلقائه على ملك المانع وعملامة
 الرغبة ان يكون قيمته أو باكثر أو بنقصان يسيراً اشتراط خراج الارض على المستأجر غير جائز كاشتراط

المربة والحيلة أن يز يد في الاجرة بقدره ثم ياذنه بصرفه وفيه ما تقدم في المربة اشتراط العلف أو طعام الغلام على المستأجر غير جائز والحيلة ما تقدم في المربة الاجارة تنفسخ بموت أحدهما وإذا أراد المستأجر أن لا تنفسخ بموت المؤجر يقر المؤجر بانها للمستهـ تأجر عشر سنين يزرع فيها ماشاء وما خرج فهو له أو يقر بانه أجرها لرجل من المسلمين أو يقر المستأجر بانه استأجرها لرجل من المسلمين فلا تبطل بموت أحدهما وإذا كان في الأرض عين فقط أو قير فاراد أن يكون للمستهـ تأجر يقر ربها انها للمستهـ تأجر عشر سنين وله حق الانتفاع عشر سنين فيجوز إذا أجر أرضه وفيها نخيل فاراد أن يسلم التمر للمستأجر يدفع النخيل الى المستأجر معاملة على أن يكون لرب المال جزء من ألف من التمرة والباقي للمستهـ تأجر **(الثامن عشر)** في منع الدعوى إذا ادعى عليه شيئا باطلا فالحيلة لمنع العين أن يقر به لادنه الصغير أو لأجنبي وفي الثاني اختلاف أو يغيره لغيره خفية فيعرضه المستعير للمبيع فبماومه المدعى فتبطل دعواه ولو ادعى عدم العلم به ولو صبغ الثوب فساومه بطلمت ولو قال لم أعلم أو يبيع المدعى عليه من يثق به ثم يهبه للمدعى ثم يستحقه المشتري بالبيعة **(التاسع عشر)** في الوكالة الحيلة في جواز شراء الوكيل بالعين لنفسه أن يشتره بخلاف جنس ما أمر به أو بأكثر مما أمر به أو يصرح بالشراء لنفسه بحضرة موكله أو يوكل في شرائه الحيلة في صحة إبراء الوكيل عن الثمن اتفاقا أن يدفع له الوكيل قدر الثمن ثم يدفع المشتري الثمن له أراد الوكيل أنه إذا أرسل المتاع للموكل لا يضمن فالحيلة أن يأذن له في بيعه وكذا لو أراد الأبداع يستأذنه أو يرسله الوكيل مع أجبر له لأن الاجبر الواحد من عباده أو يرفع الوكيل الأمر الى القاضي فيأذنه في إرسالها **(العشرون)** في الشفعة الحيلة أن يهب الدار من المشتري ثم هو يوهبه قدر الثمن وكذا الصـ مدة أو يقر لمن أراد شراءها ثم يقر الآخر له بقدر ثمنها أو يتصرف عليه بجزء مما يلي دار الجار بطريقه ثم يبيعه الباقي **(الحادي والعشرون)** في الصلح مات وترك ابنا وزوجة ودارا فدعى رجل الدار فصار الجاه على مال فان صار الجاه على غير اقرار فمال عليهم انما كانوا والدار بينهما اثمانا والافاقال عليهم انصفان كالدار فالحيلة في جعل الاقرار لغيره أن يصالح أجنبي عنه اهلى اقرار على أن يسلم لها الثمن وله سبعة أو يقر المدعى بان لها الثمن والباقي للابن **(الثاني والعشرون)** في الكفالة **(الثالث والعشرون)** في الحوالة الحيلة في عدم الرجوع إذا أفلس المحال عليه أو مات مفسدا أن يكتب أن الحوالة على فلان مجهول والحيلة في عدم براءة التحويل أن يضمن المحال عليه **(الرابع والعشرون)** في الرهن الحيلة في جواز رهن المشاع أن يبيع منه النصف بالخيار ثم يبرهنه النصف ثم يفسخ المبيع الحيلة في جواز انتفاع المرتهن بالرهن أن يستعيره بعد الرهن فلا يبطل بالعارية ويبطل بالاجارة لكن يخرج عن الضمان مادام مستعملا له فإذا فرغ عاد الضمان الحيلة في ثبات الرهن عند القاضي في غيبة الراهن أن يدعيه انسان فيدفعه بانه رهن عنده ويثبت فيقضي القاضي بالرهنية ودفع الخصومة **(الخامس والعشرون)** في الوصايا الوصية لا تقبل التخصيص بنوع وسكان وزمان فإذا خص زيدا بعصر وعمر بالشام وأراد أن ينقر ذلك فالحيلة أن يشترط لكل أن يوكل ويعمل برأيه أو يشترط له الانفراد الحيلة في أن علك الوصى عزل نفسه متى شاء أن يشترطه الوصى وقت الايصاء الحيلة في أن القاضي يعزل وصى الميت أن يدعى ديناء على الميت فيخرجه القاضي ان لم يبرأ منه والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

(تم الخامس من الاشياء والنظائر ويتلوه الفن السادس منه وهو فن الفروق)

(الفن السادس من الاشياء والنظائر)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فهذا الفن السادس من كتاب الاشياء والنظائر وهو فن الفروق ذكرت فيها من كل باب شيئا من تهافت فروق الامام الكرايسي المسمى بتلخيص المحبوبي

(كتاب الصلاة وفيها بعض مسائل الطهارة)

البعرة ان سقطت في البئر لا تجس الماء ونصفها نجسه والفرق أن البعرة اذا سقطت في البئر وعالها جالدة

تمنع من الشيموع ولا كذلك النصف وفي المحاب على هذا القياس لا يجب عليه أن يوضئ امرأته المريضة بخلاف عبده وأمه والفرق أن العبد ملكه فيجب عليه أصلا له المرأة لا ينزح ماء البئر كله بالفارة وينزح من ذنبه أو الفرق أن الدم يخرج من ذنبه فينزح الكل له ولو نظر المصلي إلى المصحف وقرأ منه فسدت صلاته لا إلى فرج امرأة بشهوة لأن الأول تعليل وتعلم فيه الثاني قال الامام بعد شهر كنت بحوسية فلا إعادة عليه - م - ولو قال صليت بالأرض أو في ثوب نجس أعاد وإن كان متيقنا والفرق أن اختياره الأول مستنكر بعيد والثاني محتمل أقيم بعد شهر وعه متنفلا لا يقطعها ويفترضا يقطعها ولا يأثم والفرق أن الثاني لأصلا لا الأول سوء الفارة نجس لا يوجب للضرورة وجود ميتة في دار الحرب مع بوزار وفي غيره مصحف يصلي عليه وفي دار الاسلام لانه في دار الحرب قد لا يجد أمانا لانه يخافه في دار الاسلام

* (كتاب الزكاة) *

يجوز تجهيلها عن نصب بدم ملك نصاب وقبل الحول ولا يجوز تجهيل العشر بعد الزرع قبل النبات والفرق أنه فيها تجهيل بعد وجوب السبب وفيه قبله ولو كمل بدفعها له دفعها لقرابته ونفسه وبالبيع لا يجوز والفرق أن مبنى الصدقة على المساجة والمعاوضة على المضايقة شئ في أدائها بعد الحول أداها وفي أداء الصدقة بعد الوقت لا والفرق أن جميع العمر وقتها فهي كاصالة إذا شئت في أدائها في الوقت اشتري زعفرانا لجملة على كمال التجارة لاز كافيه ولو كان مسموما وجبت والفرق أن الأول مستهلك دون الثاني والمخ والحطب للطباخ والمرض والصابون للقصار والشب والقرط للداغ كازعفران والعصفر والزعفران للصباغ كالسهم والفرق ظاهر

* (كتاب الصوم) *

نذر صوم يوسين في يوم لا يلزمه الا واحد ولو نذر مجتنبين في سنة لزمناه والفرق امكان مجتنبين فيها بنفسه وبالنائب بخلافه ذاق في رمضان من الملح قليلا لا كفر ولو كثير الا لان قليله نافع وكثيره مضر وقضى وكفر باتباع سمسة من خارج لان مضغها لانهات تلاشي بالمضغ دون الابتلاع

﴿ كتاب الحج ﴾

لورحى الحرم بالبعرجاز والجواهر لا لان في الاول استخفافا بالسيطان وفي الثاني اعزاز له لودل المحرم على قتل صيد لزمه الجزاء لودل على قتل مسلم لا والفرق أن الاول محظور واحرامه والثاني محظور بكل حال ولو غلطوا في وقت الوقوف لاعادة وفي الصوم والاضحية أعادوا والفرق أن تداركه في الحج متعذر وفي غيره متيسر أعتق العبد بعد حجه للاسلام ولو اسستغنى الفقير كفاه والفرق انعقاد السبب في حق الفقير دون العبد والعبيد كالعبد والاعبي والزمن والمرأة بلا محرم كالقفر

﴿ كتاب النكاح ﴾

النكاح يثبت بدون الدعوى كالطلاق والملك بالبيع ونحوه والفرق ان النكاح فيه حق الله تعالى لان الحل والحرمه حقه سبحانه وتعالى بخلاف المالك لانه حق العبد لا بقبض صدقها قبل الدخول وهي بكم بالغنة لا قبض ما وجبه الزوج لها ولو قبض لها كان له الاس - ترداد والفرق انها تستجبي من قبض صدقها فكان اذا نالها بخلافها في الموهوب لو مس امرأة بشهوة حرم أصولها وفر وعها ان لم ينزل وان أنزل لان الاول داع للجماع فاقيم مقامه بخلافه في الثاني مس الدبر يوجب حرمة المصاهرة لاجتماعه لان الاول داع الى الولد الثاني تزوج أمة على ان كل ولد تله حرص النكاح والشرط ولو اشترها كذلك فسد لان الثاني يفسده الشرط لا الاول

﴿ كتاب الطلاق ﴾

قال است امرأتى وقع ان نوى ولو زاد والله لا وان نوى لاحتمال الاول الانشاء وفي الثاني تحض للاخبار بحمل وطء المطلقة رجعا لا السفر بها والفرق ان الوطء رجعة بخلاف المسافرة تقبيل ابن الزوج المعتدة عن بائن

لا يجرمها ولها النفقة وحال قيام النكاح بخلافه لعدم مصادفته النكاح في الاول بخلافه في الثاني أنت طالق
ان دخلت الدار عشر اذ دخلت لا يقع شيء حتى تدخل عشر او لو قال أنت طالق ان دخلت الدار ثلاثا فدخلت
مرة وقع الثلاث لان العود في الاول لا يصلح للطلاق ويصلح للدخول بخلافه في الثاني لا وكل عزله
بالطلاق ولو وكها بطلاقها الا لانه قبل ذلك لم يقع الطلاق والعناق والابراء والتدبير والنكاح وان لم يعلم المعنى
بالتلقين بخلاف البيع والهبة والاجارة والاقالة والفرق ان تلك متعلقة باللفاظ بلارضى بخلاف الثانية

﴿ كتاب العناق ﴾

لواضافه الى فرجه عتق الى الذي ذكره لان الاول يعبر به عن الكل بخلاف الثاني ولو قال عتقتك على واجب
لا يعتق بخلاف طلاقك على واجب لان الاول يوصف به دون الثاني ولو قال كل عبد اشترته فهو حر فاشترته
فاسدا ثم يحيا لا يعتق وفي النكاح تطلق لان الحال اليمين في الاول بالفساد بخلاف الثاني أعنتي أحد عبدي
ثم قال لم أعن هذا يعتق الآخرون كذا في الطلاق بخلافه في الاقرار فانه لا يتعين الاخر لان البيان واجب فيها
فكان متعيناً اقامته والله أعلم بالصواب

﴿ الفن السابع من الاشياء والنظائر وهو فن الحكايات والمراسلات ﴾

﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد ﴿ فهذا هو الفن السابع من الاشياء والنظائر وبه تمامه
وهو فن الحكايات والمراسلات وهو فن واسع قد كنت طالعت فيه أو اخر كتب الفتاوى وطالعت مناقب
الكردي مراراً ومقات عبد القادر كني اختصرت في هذا الكتاب من غير اعلام أبي حنيفة رحمه الله فإرسل اليه أبو
على أحكام لما جالس أبو يوسف رحمه الله تعالى للتدريس من غير اعلام أبي حنيفة رحمه الله فإرسل اليه أبو
حنيفة رحمه الله رجلاً فأسأله عن خمس مسائل الاولى قصار محمد الثوب وجاء به مقصود راهل يستحق الاجرام
لا فاجاب أبو يوسف رحمه الله يستحق الاجر فقال له الرجل اخطأت فقال لا يستحق فقال اخطأت ثم قال له
الرجل ان كانت القصارة قبل الجحود استحق والا لا الثانية هل الدخول في الصلاة بانقرض أم بالسنة فقال
بالفرض فقال اخطأت فقال بالسنة فقال اخطأت فخير أبو يوسف رحمه الله فقال الرجل به لان التكبير
فرض ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في قدر على النار فيه لحم ومرق هل يؤكلان أم لا فقال يؤكل
نخطاء فقال لا يؤكل فخطاه ثم قال ان كان اللحم مطبوخاً قبل سقوط الطير يغسل ثلاثاً ويؤكل وترى المرققة
والا يرى الكل الرابعة سلم له زوجه ذمية ماتت وهي حامل منه تدفن في أي المقابر فقال أبو يوسف رحمه الله
في مقابر المسلمين فخطاه فقال في مقابر أهل الذمة فخطاه فخير أبو يوسف فقال تدفن في مقابر اليهود ولكن
يحول وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الى القبلة لان الولد في البطن يكون وجهه الى ظهر أمه
الخامسة أم ولد لرجل تزوجت بغير اذن مولاها فأتى المولى هل تجب العدة من المولى فقال تجب فخطاه ثم
قال لا تجب فخطاه ثم قال الرجل ان كان الزوج دخل بها لا تجب والا وجبت فعلم أبو يوسف تقصيره فعاد الى
أبي حنيفة رحمه الله فقال تزيت قبل أن تحصرم كذا في اجارات الفريض وفي مناقب الكردري ان سبب
انقراذه انه مرض مرضاً شديداً فعاذه الامام وقال لقد كنت أملك بعدى المسلمين ولئن أصبت ليموت علم كثير
فلما برا أعجب بنفسه وعلم له مجلس الامالى وقال له حين جاءه جاءه بك الاسئلة القصار سبحانه الله من رجل
يتكلم في دين الله ويعقد مجلساً لا يحسن مسئلة في الاجارة ثم قال من ظن انه يستغنى عن التعلم فليعلم على
نفسه انتهت وقال في آخر الحاوى الحصري مسئلة جلييلة في ان المبيع يملك مع المبيع أو بعده قال أبو القاسم
الصغار رحمه الله جرى الكلام بين سفيان وبشر في العقود متى يملك المالك بها معها أو بعدها قال آل الامر
الى ان قال سفيان أرايت لو أن رجلاً سقطت فأنكسرت أكان الكسر مع مـ لاقاتها الارض أو قبلها أو
بعدها أو ان الله تعالى خلق ناراً في قطنه فاحترقت أمع الخلق احترقت أو قبلها أو بعده وقد قال غير سفيان
وهو الصحيح عند أكثر اصحابنا ان المالك في المبيع يقع معه لا بعده فيقع المبيع والمالك جميعاً من غير تشدد ولا

فأخبر لان المبيع عقد مبادلة ومعوضة فيجب أن يقع الملك في الطرفين معار كذا الكلام في سائر العقود ومن
 النكاح والخلع وغيرهما من عقود المبادلات الى آخر ما ذكره وفي مناقب الكردري قال الامام الاعظم رحمه
 الله خدعتني امرأة وفقهتهني امرأة وزهدتني امرأة أما الاولى قال كنت مجتازا فاشارت الى امرأة الى شيء
 مطروح في الطريق فقوهت انها خرساء وان الشيء لها فلما رفعت اليها قالت احفظه حتى تسلمه لصاحبه
 الثانية سألتني امرأة عن مسئلة في الحيف فلم أعرفها فقالت قولنا تعلمت الفقه من أجله الثالثة مرت ببعض
 الطرقات فقالت امرأة هذا الذي يصلي الفجر بوضوء العشاء فتحدث ذلك حتى صار دأبي وسئل الامام رحمه
 الله تعالى عن قال لا أربح الجنة ولا أخاف النار ولا أخاف الله تعالى وأكل الميتة وأصلي بالاقراء فوبلا
 ركوع وسجود واشهد بعالم أراه وأبغض الحق وأحب الفتنه فقال أصحابه أمر هذا الرجل مشكل فقال الامام
 هذا الرجل يربح الجنة ولا أخاف الله لا النار ولا يخاف الظلم من الله تعالى في عذابه وبأكل السمك
 والجراد ويصلي على الجنائز ويشهد بالتوحيد ويغض الموت وهو حق ويحب المال والولد وهو فتنه فقام
 السائل وقبل رأسه وقال أشهد أن لا أعلم وعاء انتهى وفي آخر فتاوى الظهيرية سئل الشيخ الامام أبو بكر محمد بن
 الفضل عن يتول أنا لا أخاف النار ولا أربح الجنة وإنما أخاف الله تعالى وأرجوه فقال قوله اني لا أخاف
 النار ولا أربح الجنة غلط فان الله تعالى خوف عباده بالنار بقوله تعالى (فاتقوا النار التي أعدت
 للكافرين) ومن قبل له خف مما خوفك الله تعالى فقال لا أخاف رد ذلك كفر انتهى وفي مناقب الكردري
 قدم فتادة الكوفة فاجتمع عليه الناس فقال سألوني عن الفقه فقال الامام ما تقول في امرأة المفقود فقال قول
 عمر رضي الله تعالى عنه تبرأ من أربع سنين ثم تمت عدة الوفاة وتزوج بما شئت قال فان جاء زوجها
 الاول وقال تزوجت وأبى وقال الثاني تزوجتني ولدت زوج أيهما يلاعن فغضب فتادة وقال لا أجيبكم بشيء
 قال الامام خرجنا مع حماد بن شريح الاعمش وأعوز الماء الصلابة المغرب فأتني حماد بالتيمن لاول الوقت فقلت
 يؤخر الى آخر الوقت فان وجد الماء والايتميم ففعلت فوجد في آخر الوقت وهذا أول مسألة خالف فيها
 أستاذي وكان للامام جارة لها غلام أصاب منها دون الفرج فقبلت فقال أكلها له كيف تلدوهي بكر فقال هل
 لها أحد تتيق به قالوا نعم فقال تهب الغلام منها ثم تزوجها منه فاذا زال عذرتها ردت الغلام اليها فيه بطل
 النكاح وخرج الامام الى بسستان فلما رجع مع أصحابه اذ هو بآبى ليلى راكب على بغلته فتسارفا راعا على
 نسوة يغنين فسكن فقال الامام أحسنين فنظر ابن أبي ليلى في قطره فوجد قضية فيها شهادته فدعاه ليشهد في
 تلك القضية فلما شهد أسقط شهادته وقال قلت للغنات أحسنين فقال متى قلت ذلك حين سكن أم حين كن
 يغنين قال حين سكن قال أردت بذلك أحسنين بالسكر فامضى شهادته وكان أبو حنيفة رحمه الله تعالى في
 وليمة في الكوفة وفيها العلماء والأشراف وقد زوج صاحبها ابنيه من أختين فغلطت النساء فزفت كل بنت
 الى غير زوجها ودخل بها فأتني سفيان بقضاء على رضي الله عنه على كل منهما المهر وترجع كل الى زوجها
 فسئل الامام فقال على باله لامين فأتني بهما فقال أحب كل منكما ان يكون المصايب عنده قال نعم فقال لسكل
 منهما طلق التي عند أخيل ففعل ثم أمر بتحديد النكاح فقام سفيان فقبل بين عمته وحكي الخطيب
 الخوارزمي ان كلب الروم أرسل الى الخليفة معا لاجز يلا على يدرسوه وأمره أن يسأل العلماء عن ثلاث مسائل
 فانهم أجابوه أبذل لهم المال وان لم يجيبوه فاطلب من المسلمين الخراج فسأل العلماء فلم يأت أحد بما فيه
 منقح وكان الامام اذذاك صبيحا حاضرا مع أبيه فاستأذنه في جواب الرومي فلم يأذن له فقام واستأذن من
 الخليفة فأذن له وكان الرومي على المنبر فقال له أسائل أنت قال نعم قال أنزل مكانك الارض ومكاني المنبر فنزل
 الرومي وصعد أبو حنيفة رحمه الله تعالى فقال سل فقال أي شيء كان قبل الله تعالى قال هل تعرف العبد
 قال نعم قال ما قبل الواحد قال هو الاول ليس قبله شيء قال اذالم يكن قبل الواحد المجازي اللفظي شيء فكيف
 يكون قبل الواحد الحقيقي فقال الرومي في أي جهة وجهه الله تعالى قال اذا أوقدت السراج فالى أي وجهه نوره
 قال ذلك نور يستري فيه الجهات الأربع فقال اذا كان النور المجازي المستفاد الزائل لا وجه له الى جهة فنور

خالق السموات والارض الباقي الدائم المفيض كيف يكون له جهة قال الرومي بما اذا اشتغل وجه الله تعالى
قال اذا كان على المنبر مشبهه مثلك نزله واذا كان على الارض موحد مثلي رفعه كل يوم هو في شأن فترك المال
وعاد الى الروم احتاج الامام الى الماء في طريق الحاج فساوم اعرابيا قرية ماء فلم يبعه الا بخمسة دراهم
فاشتهوا بها ثم قال له كيف أنت بالسويق فقال اريد فوضعه بين يديه فا كل ما اراد وعطش فطلب
الماء فلم يعطه حتى اشترى منه شربة بخمسة دراهم (وصية الامام الاعظم) لابي يوسف رحمه الله بعد ان
ظهر له منه الرشود وحسن السيرة والاقبال على الناس فقال له يا يعقوب وقرأ السلطان وعظم منزلته وياك
والكذب بين يديه والدخول عليه في كل وقت ما لم يدعك الحاجة عليه فانك اذا كثرت اليه الاختلاف تم اوان
بك وصغرت منزلتك عنده فكان منه كما أنت من النار تنفقع وتباعده ولا تدن منها فان السلطان لا يرى لاحد
ما يرى لنفسه وياك وكثرة الكلام بين يديه فانه ياخذ عليك ما قلت لا يرى من نفسه بين يدي حاشيته انه أعلم
منك وانه يحفظك فتصغر في عين قومه ولتكن اذا دخلت عليه تعرف قدرك وقدر غيرك ولا تدخل عليه
وعنده من أهل العلم من لا تعرفه فانك ان كنت ادون حاله منه لعلك تترفع عليه فيضرك وان كنت أعلم منه
لعلك تهبط عنه فتسقط بذلك من عين السلطان واذا عرض عليك شيئا من أعماله فلا تقبل منه الا بعد ان تعلم
انه برضاك وبرضى مذهبك في العلم والقضاء كيلا تحتاج الى ارتكاب مذهب غيرك في الحكومات ولا
تواصل اولياء السلطان وحاشيته بل تقرب اليه فقط وتباعده عن حاشيته لئلا يكون مجدك وجاهك باقيا ولا تسلك
بين يدي العامة الا بما تسأل عنه وياك والكلام في العامة والتجار الا بما يرجع الى العلم كيلا يوقف على حديثك
ورغبةك في المال فانهم يسمون الظان بك ويعتقدون ملكا الى أخذ الرشوة منهم ولا تصح ولا تقسم بين
يدي العامة ولا تنكثر الخروج الى الاسواق ولا تسلك المراهقين فانهم فتنه ولا بأس أن تسلك الاطفال وقصص
رؤسهم ولا تمس في قارعة الطريق مع المشايخ والعامة فانك ان قدمتهم ازدرى ذلك بعلمك وان أخرتهم ازدرى
بك من حيث انه أسن منك فان النبي صلى الله عليه وسلم لم قال من لم يرحم صغيره ولم يوقر كبيره فليس منا ولا
تفعد على قوارع الطريق فاذا دعاك ذلك فاقدم في المسجد ولا تأكل في الاسواق والمساجد ولا تشرب من
السقايات ولا من أبدى السقائين ولا تنعم على الخوانيت ولا تلبس الديماج والخلي وأنواع الابريس فان ذلك
يفضي الى الرعونه ولا تنكثر الكلام في بيتك مع امرأتك في الفراش الا وقت حاجتك اليها بقدر ذلك ولا تنكثر
لمسه او مسها ولا تقر بها الا بذكر الله تعالى ولا تسلك بامر فساء الغير بين يديها ولا بأمر الجوارى فانها تنبسط
اليك في كلامك واهلك اذا تكلمت عن غير هاتك كلمت هن الرجال الاجانب ولا تتزوج امرأة كان لها
يعل أو اب أو أم أو بنت ان قدرت الا بشرط أن لا يدخل عليها أحد من أقاربها فان المرأة اذا كانت ذات مال
يدعي أبوها ان جميع ما لهاله وانه عارية في يدها ولا تدخل بيت أيها ما قدرت وياك أن ترضى أن تنزف في بيت
أبويها فانهم ياخذون أموالك ويطمعون فيها غاية الطمع وياك وأن تتزوج بذات البنين والبنات فانها
تدخر جميع المال لهم وتسرق من مالك وتنفق عليهم فان الولد أعز عليها منك ولا تجمع بين امرأتين في دار
واحدة ولا تتزوج الا بعد ان تعلم انك تقدر على القيام بجميع حوائجها واطلب العلم أولا ثم اجمع المال من
الحلال ثم تزوج فانك ان طلبت المال في وقت التعم لم تجز عن طلب العلم ودعالك المال الى شراء الجوارى
والغلمان وتشغلت بالدين والنساء قبل تحصيل العلم فيضيع وقتك ويضيع عليك الولد ويكثر عيالك
فتحتاج الى القيام بصالحهم وترك العلم واشتغل بالعلم في عشق وان شبابك ووقت فراغ قلبك وخطرك ثم
اشتغل بالمال ليجمع عندك فان كثرة الولد والعيال يشوش البال فاذا اجتمعت المال فتزوج وعليك بتقوى
الله تعالى واداء الامانة والصحة لجميع الخاصة والعامة ولا تسخف بالناس ووقرنفسك ووقرهم ولا تنكثر
معاشرتهم الا بعد أن يعاشروك وقابل معاشرتهم بذكر المسائل فانه ان كان من أهله اشتغل بالعلم وان لم
يكن من أهله أحببك وياك وأن تسلك العامة بأمر الدين في الكلام فانهم قوم يقلدونك فمشغولون بذلك
ومن جاءك يستفتي في المسائل فلا تحب الاعن سؤاله ولا تظم اليه غيره فانه يشوش عليك جواب سؤاله

وان بقيت عشر سنين بلا كسب ولا قوت فلا تعرض عن العلم فانك اذا تعرضت عنه كانت معيشتك ضنكا
واقبل على متفقهيك كأنك اتخذت كل واحد منهم ابنا وولد التزيدهم رغبة في العلم ومن ناقش من العامة
والسوقة فلا تناقشه فانه يذهب ماء وجهك ولا تحشم من أحد عند ذكراك الحق وان كان سلطانا ولا ترض
لنفسك من العبادات الا بأكثر مما يفعله غيرك ويتعاطاها فالعامة اذا لم يروا منك الاقبال عليها بأكثر مما
يفعلون اعتقدوا قيل فله الرغبة واعتقدوا أن علمك لا ينفعل الا مانعهم الجهل الذي هم فيه واذا دخلت
بلدة فيها أهل العلم فلا تتخذها لنفسك بل كن كواحد من أهلهم ليعلموا أنك لا تقصد جاههم ولا يخرجون
عليك بأجمعهم ويطعنون في مذهبك والعامة يخرجون عليك وينظرون اليك بأعينهم فتصير مطعونا
عندهم بلا فائدة وان استفتوك في المسائل فلا تناقشهم في المناظرة والمطارحات ولا تذكر لهم شيئا الا عن
دليل واضح ولا تطعن في أساندهم فانهم يطعنون فيك وكن من الناس على حذر وكن لله تعالى في شرك
كما أنت له في علانيتك ولا تصح أمر العلم الا بعد أن تجعل سره كعلانيته واذا أولاك السلطان عملا لا يصلح
لك فلا تقبل ذلك منه الا بعد أن تعلم أنه انما يولي ذلك الالعلمك وياك وأن تتكلم في مجلس النظر على
خوف فان ذلك يورث الخلل في الاحاطة والكل في اللسان وياك أن تكثر الضحك فانه يبعث القلب ولا
تمس الا على طاعة الله ولا تكن عجولا في الامور ومن دعاك من خدامك فلا تجبه فان البهايم تنادي من خلفها
واذا تكلمت فلا تكثر صياحا ولا ترفع صوتك واتخذ لنفسك السكون وقلة الحركة عادة كي يتحقق عند
الناس ثباتك واكثر ذكر الله تعالى فيما بين الناس ليعلموا ذلك منك واتخذ لنفسك وردا خلف الصلاة
تقرأ فيها القرآن وتذكر الله تعالى وتذكره على ما أودع من الصبر وأولاك من النعم واتخذ لنفسك أياما
معدودة من كل شهر تصوم فيها بقية دي غيرك بك وراقب نفسك وحافظ على الغيبة لتتفقد من دنياك
وأخرتك بعلمك ولا تشتر بنفسك ولا تتبع بل اتخذك غلاما مسلما يقوم بأشغالك وتقدم عليه في أمورك
ولا تطعن في دنياك والى ما أنت فيه فان الله تعالى سائلك عن جميع ذلك ولا تشتر الغلمان المردان ولا
تظهر من نفسك التقرب الى السلطان وان قربك فانه ترفع اليك الخواص فان قلت أهانك وان لم تقم أعابك
ولا تتبع الناس في خطاهم بل اتبع في صوابهم واذا عرفت انسابا بالشر فلا تذكر به بل اطلب منه خيرا
فاذكر به الا في باب الدين فانك ان عرفت في دينه ذلك فاذكره للناس كي لا يبعوه ويحذروه وقال عليه
السلام اذكروا الفاجر بما فيه حتى يحذره الناس وان كان ذاجا ومثله والذي ترى منه الخلل في الدين
فاذكر ذلك ولا تبالي من جاهه فان الله تعالى معينك وناصرك وناصر الدين فاذا فعلت ذلك مرة هابوك
ولم يتجاسر أحد على اظهار البسعة في الدين واذا رأيت من سلطانك ما لا يوافق العلم فاذا كر ذلك مع طاعتك
ايام فان يده أقوى منك تقول له انا مطيع لك في الذي أنت فيه سلطانا ومسلطا على غيري اذ كر
من سيرتك ما لا يوافق العلم فاذا فعلت مع السلطان مرة كفالك لانك اذا واطبت عليه ودمت لعلمهم
يقهرونك فيكون في ذلك قبح للدين فاذا فعل ذلك مرة أو مرتين ليعرف منك الجهد في الدين
والحرص في الامر بالمعروف فاذا فعل ذلك مرة أخرى فادخل عليه وحدثك في داره وانصحهم في الدين وناظره
ان كان مبتدعا وان كان سلطانا فاذكر له ما يحضره من كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
فان قيل منك والافاسأل الله تعالى أن يحفظك منه واذا ذكر الموت واستغفر للاستاذ ومن أخذت عنهم العلم
ودارم على التلاوة وأكثر من زيارة القمور والمشايخ والمواضع المباركة وأقبل من العامة ما يعرضون عليك
من رؤياهم في النبي صلى الله عليه وآله وسلم وفي رؤيا الصالحين في المساجد والمنازل والمقابر ولا تجالس
أحد من أهل الاهواء الا على سبيل الدعوة الى الدين ولا تكثر اللعب والستم واذا أذن المؤذن فتأهب لدخول
المسجد كيلا تتقدم عليك العامة ولا تتخذ دارك في جوار السلطان وما رأيت على جارك فاستره عليه فانه أمانة
ولا تظهر أسرار الناس ومن استشارك في شيء فاستر عليه بما تعلم انه يقر بك الى الله تعالى واقبل وصيتي هذه
فانك تتفقد بها في أولاك وأخراك ان شاء الله تعالى وياك والجل فانه يبعث به المرء ولا تلم طماعا ولا كذابا

ولا صاحب تخليط بل احفظ امر وأنت في الامور كلها والناس من الشياطين البيض في الاحوال كلها واظهر غنا القلب مظهر آمن نفسك قلته المحرم والرغبة في الدنيا واظهر من نفسك الغناء ولا تظهر الفقر وان كنت فقيرا وكن ذاهمة فان من ضعفت همته ضعفت منزلته واذا مشيت في الطريق فلا تلتفت عينا ولا شملا بل اداوم النظر الى الارض واذا دخلت الحمام فلاتسا والناس في أجرة الحمام والمجلس بل أريج على ما نهى العامة ان تظهر مر وأنت بينهم فيعظمونك ولا تسلم الامتعة الى الحائل وسائر الصانع بل اتخذ لنفسك نقعة يفعل ذلك ولا تملأ كس بالحبات والدوابق ولا تزن الدراهم بل اعتمد على غيرك وحقر الدنيا المحقرة عند أهل العلم فان ما عند الله خير منها واول امورك غيرك ليتمكن الاقبال على العلم فان ذلك احفظ لحاجتك واباك أن تكلم المجانين ومن لا يعرف المناظرة والحجة من أهل العلم والذين يطلبون الجاه ويسبقون بدكر المسائل فيما بين الناس فانهم يطلبون تحجيك ولا يسألون منك وان عرفوك على الحق واذا دخلت على قوم كبار فلا ترتفع عليهم مالم يرفعوك كي لا يلحق بك منهم أذية واذا كنت في قوم فلا تقدم عليهم في الصلاة مالم يقدموك على وجه التعظيم ولا تدخل الحمام وقت الظهيرة والغداة ولا تخرج الى النظارات ولا تحضر مظالم السلاطين الا اذا عرفت انك اذا قلت شيئا ينزلون على قولك بالحق فانهم ان فعلوا ما لا يحل وأنت عندهم بما لا تملك منهم ويظن الناس أن ذلك حق لسكوتك فيما بينهم وقت الاقدام عليه واباك والغضب في مجلس العلم ولا تنقص على العامة فان القاص لا بد له أن يكذب واذا أردت اتخاذ مجلس لاحد من أهل العلم فان كان مجلس فقه فاحضر بنفسك واذا كرفه ما تعلمه والا فلا كيلا يفتقر الناس بمحضورك فيظنون انه على صفة من العلم وليس هو على تلك الصفة وان كان يصلح للفتوى فاذا كرمته ذلك والان لا ولا تقعد ليدرس الآخرون بيدك بل اترك عند من أهمالك ليحضر بك بكيفية كلامه وكيفية تعليمه ولا تحضر بمجالس الذكرا ومن يتخذ مجلس وعظ بمجاهل وتزكيت له بل وجه أهل محنتك وعامة الناس الذين تهمد عليهم مع واحد من أهمالك وفوض أمر المناجحة الى خطيب ناحيتك وكذا صلاة الجمعة والعيدين ولا تنس من صالح دعائك واقل هذه الموعظة مني وانما أوصل لمصلحتك ومصلحة المسلمين انتهى وفي آخر تلقى المحبوب قال لما كمل الجليل نظرت في ثلاثمائة جزء مثل الامالي ونوادير سماعة حتى انتقلت كتاب المنتقى وقال حين ابتلى بحمة القتل بمرور من جهة الأتراك هذا جزاء من آثر الدنيا على الآخرة والعالم مني أخفى علمه وترك حقه خيف عليه ان يتمحن بما يسوءه وقيل كان سبب ذلك انه لما رأى في كتب محمد مكررات وتطويلات خلسها وحذف مكرها فقرأ أي محمدا رجه الله تعالى في منابه فقال لم فعلت هذا بكتبي فقال لان في الفقهاء كسالى تحذفت المكرر وذكرت المقرر رتسها لا فغضب وقال قطع الله كما قطعت كتبي فابتلى بالأتراك حتى جعلوه على رأس شجوتين فتعظم نصفين رجه الله تعالى

(يقول معصيه الفقير محمد بن الدين أبو فراس النعساني الحلبي) *

نحمد الله على آلائه ونصل على سيدنا محمد وصحبه وآله (وبعد) فقد تم بعون الله وحسن توفيقه طبع كتاب الاشباه والنظائر الفقهية لمؤلفها غير المتأخرين زين العابدين بن ابراهيم بن نجيم الحنفى وهو كتاب يحتاج اليه القاضى والمفتى في معرفة الاحكام ولا يستغنى عنه الفقيه لكثرة ما فيه من الفوائد التي لا توجد الا في بطون المجلدات وكان تمام طبعه الزاهر في المطبعة الحسينية ذات الادوات البهية ادارة محمد أفندي عبد اللطيف الخطيب في منتصف شهر رمضان المبارك من سنة ثنتين وعشرين وثلاثمائة بعد الالف من هجرة من خالق على أكمل وصف

٦٤	التاسعة عشر اذا اجتمع المباشر والمتسبب اضعف الحكم الى المباشر
٦٤	الفن الثاني من الفوائد
٦٥	كتاب الطهارة - الصلاة
٦٧	الزكاة - الصوم
٦٨	الحج
٦٩	النكاح
٧٠	الطلاق
٧٢	العتاق - الايمان
٧٣	الحدود والتعزير
٧٤	السير
٧٥	اللقية واللقطة والابق والمفقود
٧٥	الشركة - الوقف
٨١	اليوموع
٨٤	الكفالة
٨٦	القضاء والشهادات والدعاوى
٩٨	الوكالة
١٠٠	الاقرار
١٠٣	الصلىح
١٠٤	المضاربة والهبة والمداينات
١٠٦	الاجارات
١٠٩	الامانات من الوديعة والعارية وغيرها
١١١	الحجر والمأذون
١١٢	الشفعة - القسمة - الاكراه
١١٣	الغصب
١١٤	الصيد والذبايح والاضحية
١١٥	الحظر والاباحة - الرهن - الجنايات
١١٦	الوصايا
١١٩	الفرائض
١٢٠	الفن الثالث من الاشياء والنظائر في الجمع والفرق
١٢٠	أحكام الناسى
١٢١	أحكام الجهل
١٢٢	أحكام الصبيان
١٢٤	أحكام السكران - أحكام العبيد
١٢٥	أحكام الاعمى - الاحكام الاربعة
١٢٦	أحكام النكاح

١٢٦	ما يقبل الاسقاط من الحقوق وما لا يقبله
١٢٧	بيان ان الساقط لا يعود
١٢٧	بيان ان النائم كالمستيقظ في بعض المسائل
١٢٨	أحكام المعتوه - أحكام الخنثى المشكل
١٢٩	أحكام الانثى
١٣٠	أحكام الذمى - أحكام الجان
١٣٢	أحكام المحارم
١٣٤	أحكام الاصول - أحكام غيبوبة الحشفة
١٣٣	أحكام المقود
١٣٥	أحكام الفسوخ
١٣٦	أحكام الكتابة
١٣٧	أحكام الاشارة
١٣٩	القول في الملك
١٤٢	القول في الدين
١٤٤	أنواع الديون
١٤٥	ما يثبت في ذمة المعسر وما لا يثبت
١٤٥	ما يقدم على الدين وما يؤخر عنه
١٤٦	القول في أجر المثل وثن المثل ومهر المثل
١٤٨	ما يتعدد فيه المهر بتعدد الوطء وما لا يتعدد
١٤٨	القول في الشرط والتعليق
١٤٨	ما يقبل التعليق وما لا يقبل
١٤٨	أحكام السفر
١٤٩	أحكام المسجد - أحكام يوم الجمعة
١٥٠	ما افترق فيه الوضوء والغسل
	ما افترق فيه مسح: الخف وغسل الرجل
	ما افترق فيه مسح الرأس والخف
	ما افترق فيه الوضوء والتيمم
	ما افترق فيه مسح الجبهة ومسح الخف
	ما افترق فيه الحيض والنفاس
	ما افترق فيه الاذان والاقامة
	ما افترق فيه سجود السهو والتلاوة
	ما افترق فيه سجود التلاوة والمسكر
	ما افترق فيه الامام والمأموم
	ما افترق فيه الجمعة والعيد
	ما افترق فيه غسل الميت والحي
١٥٠	ما افترق فيه الزكاة وصدقة الفطر

- ١٥٠ ما افترق فيه التمتع والقران
 ١٥١ ما افترق فيه الهبة والابراء
 ما افترق فيه الاجارة والبيع
 ما افترق فيه الزوجة والامة
 ما افترق فيه نفقة الزوجة والقريب
 ما افترق فيه المرتد والكافر الاصلي
 ما افترق فيه العتق والطلاق
 ما افترق فيه العتق والوقف
 ما افترق فيه المدبر وأم الولد
 ما افترق فيه المبيع العاسد والصحيح
 ما افترق فيه الامامة العظمى والقضاء
 ما افترق فيه القضاء والحسبة
 ما افترق فيه الشهادة والرواية
 ما افترق فيه حبس الرهن والمبيع
 ١٥٢ ما افترق فيه الوكيل بالبيع والوكيل بقبض الدين
 ما افترق فيه النكاح والرجعة
 ما افترق فيه الوكيل والرعي
 ما افترق فيه الوصي والوارث
 قاعدة اذا أتى بالواجب وزاد عليه هل يقع الكل واجبا أم لا
 ١٥٣ فائدة تلم العلم على خمسة أقسام
 فائدة فيما ينبغي لطالب العلم
 فائدة في اعتقاد الانسان في مذهبه ومذهب غيره
 قاعدة المفرد المضاف الى معرفة للعموم
 ١٥٤ فائدة العلوم ثلاثة الخ
 ثلاث من الدناءة
 يدخل الجنة خمس من الحيوانات
 المؤمن يقطع خمسة
 في الدعاء يرفع الطاعون
 الكنيسة المهذمة لاتعاد
 ١٥٥ الفسق لا يمنع أهلية الشهادة والقضاء
 ١٥٦ لاتكره الصلاة على ميت موضوع على دكان

- ١٥٦ فائدة الفرق بين علم القضاء وفقه القضاء
 في شروط الامامة المتفق عليها الخ
 ١٥٧ الفقيه يعلم ما أراد الله به
 لم يصح توليه مدرس ليس بأهل
 ثلاثة لا يستجاب دعاؤهم
 كل شئ يسئل عنه يوم القيامة الا العلم
 سئل عن مدرسة لا يدرس ولا يصلي فيها الخ
 معنى قولهم الاشبه
 اذا بطل الشئ بطل ما في ضمنه
 المعنى على الفاسد فاسد
 ١٥٨ اذا اجتمع الحقان قدم حق البعد
 ١٥٨ (الفن الرابع من الاشباه والنظائر وهو فن الانغاز)
 ١٦٣ (الفن الخامس من الاشباه والنظائر وهو فن الحيل)
 في الصلاة والصوم والزكاة والفدية والحج والنكاح
 ١٦٤ في الطلاق والخلع والايمان
 ١٦٥ في الاعتناق وتوابعه والوقف والصدقة والشركة
 والهبة والبيع والشراء
 ١٦٦ في الاستبراء والمدائبات والاجارات
 ١٦٧ في منع الدعوى والوكالة والشفعة والصلح
 والكفالة والحوالة والرهن والوعايا
 ١٦٠ (الفن السادس من الاشباه والنظائر وهو فن الفروق)
 كتاب الصلاة وفيها بعض مسائل الطهارة
 ١٦٨ كتاب الزكاة والصوم والحج والنكاح والطلاق
 ١٦٩ كتاب العتاق
 ١٦٩ الفن السابع من الاشباه والنظائر وهو فن المكائبات والمراسلات
 ١٧١ وصية الامام الاعظم لابي يوسف رضي الله عنهما



DATE DUE

12/12/09

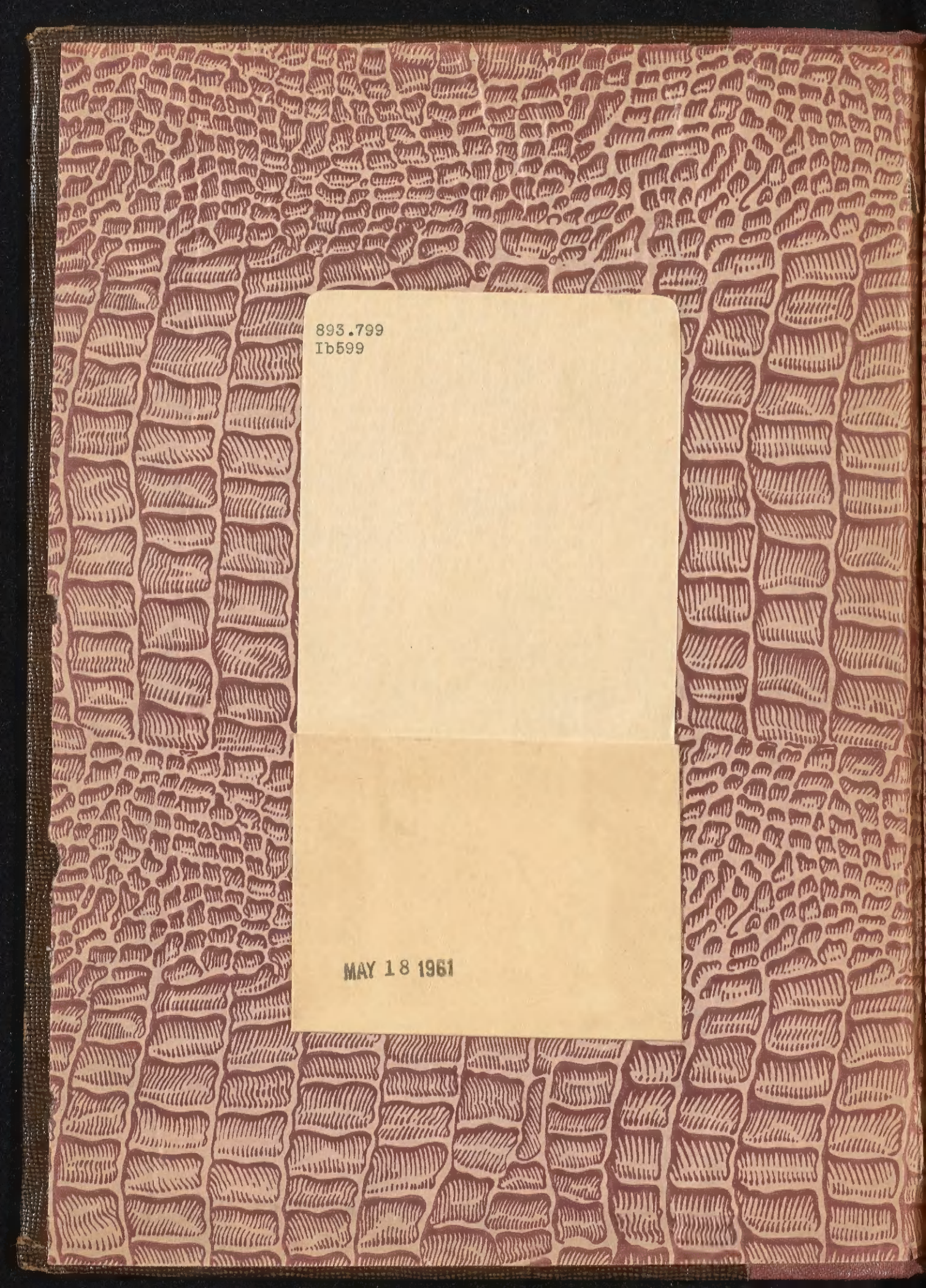
Wes

DEC 04 2009

8

GAYLORD

PRINTED IN U.S.A.



893.799
Ib599

MAY 18 1961

COLUMBIA LIBRARIES OFFSITE



CU58838520

893.799 Ib599

Kitab al-Ashbah wa-a

AP